إيليوت كوهين

العصا الغليظة

حدود القوة الناعمة حتميَّة القوة العسكرية

ترجمة د. فواز زعرور



العصا الغليظة

حدود القوة الناعمة حتميَّة القوة العسكرية

إيليوت كوهين

العصا الغليظة

حدود القوة الناعمة حتميَّة القوة العسكرية

ترجمة د. فواز زعرور

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

العصا الغليظة

ISBN: 978-9953-27-347-1
Authorized Translation from the English Language Edition:

The Big Stick

Published in the United States by Basic Books, an imprint of Perseus Books, LLC, a Subsidiary If Hachette Group, Inc.

الناشر

DAR AL KITAB AL ARABI — **دار الكتاب العربي**

P.O. Box 11-5769 — ص. ب. 11-5769

Beirut 1107 2200 Lebanon — بيروت 1107 2200 لبنان

Tel (+961 1) 800811 - 862905 - 861178 هاتف
Fax (+961 1) 805478 فاكس

daralkitab@idm.net.lb بريد إلكتروني
academia@dm.net.lb
kitab alarabi

www.kitabalarabi.com
www.academiainternational.com

المحتويات

المقدمة : ''الواجبات الوطنية''

في الثالث من أيلول/سبتمبر 1901، خاطب نائب الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت Theodore Roosevelt حشدًا كبيرًا من مؤيديه في معرض ولاية مينيسوتا حول موضوع ''الواجبات الوطنية''. كان خطابًا تفاؤليًا مميزًا أمام جمهور لم يكن يفصله عن حقبة روّاد تلك المنطقة سوى جيل واحد فقط. وبعد الاحتفاء بقدرة وجرأة الولايات المتحدة، ومناقشة السجايا والخصال التي جعلت منها أمة عظيمة، واستعراض بعض المسائل المتعلقة بالعمل وقوة الشركات التجارية، تحوَّل روزفلت للحديث عن العالم الخارجي. ''بوسعنا أن نكون متيقنين من شيء واحد: شئنا أم أبينا، لن يكون بمقدورنا من الآن فصاعدًا تجاهل الواجبات الملقاة على عاتقنا والمتوجب علينا القيام بها تجاه الأمم الأخرى. كل ما بوسعنا فعله هو تحديد ما إذا كنا سنؤدي هذه الواجبات على النحو الأمثل أم لا''. وببراعة متناهية، ذكَّر نائبُ الرئيس مستمعيه بالمثل القائل: ''تحدَّث بلين وتسلّح بعصا غليظة – فالطريق أمامك طويل". لم يكن قصده، حسبما اعتقد البعض، الاحتفاء بالنزعة القتالية التي كان يشتهر بها؛ بل كانت فكرة غالبًا ما كان يُعبِّر عنها في مناسبات مختلفة. ''لنوضح مرة أخرى وبصورة جلية أننا لا نستخدم أية أقوال لسنا أهلاً لترجمتها إلى أفعال، ونحن في الوقت الذي يتسم فيه خطابنا بالاعتدال دائمًا، مستعدون وقادرون على تحويل الجعجعة إلى طحين''.

بعد أربعة أيام فقط، أطلق أحد الفوضويين النار على الرئيس ويليام ماكينلي William McKinley، وبعد يومين من وفاة ماكينلي، حلّ روزفلت مكانه. ومن خلال مزاجه الحاد ومفرداته البليغة، يمكن للمرء أن يكون قد توقع اندلاعًا للمواجهات مع البلدان الأجنبية. لكن الحال لم تكن كذلك. فقد حكم روزفلت فترة رسّخت فيها الولايات المتحدة وجودها كواحدة من القوى العظمى على ساحة السياسة الدولية، ولكن من دون شنّ أيَّة حرب. أشرف روزفلت، الفائز المفاجئ وغير المتوقع بجائزة نوبل للسلام، على تسوية النزاعات القائمة مع بريطانيا العظمى، والوساطة الموفقة لوضع حد للحرب الروسية – اليابانية، وسياسة الباب المفتوح تجاه الصين.

جاء روزفلت إلى السلطة وهو مصمّم على إعادة بناء القدرات العسكرية الأمريكية. وبوصفه أحد معاوني وزير البحرية، كان روزفلت قد أولى اهتمامًا خاصًا لإعادة تشكيل تلك المؤسسة. وبصفته رئيسًا، قام بدعم بعض الضباط من أمثال ويليام سيمز William Sims الذي أشرف على إعادة هيكلة النهج البالي لسلاح البحرية، والذي تولى لاحقًا قيادة القوى البحرية الأمريكية في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى. أطلق روزفلت عملية بناء أسطول من البوارج الحربية يُضاهي بعدده، وليس بنوعه، سفن الأسطول الألماني. وفي آخر سنة له في السلطة، قام بنشر أعداد كبيرة من هذه السفن الحربية حول العالم، مطليّة باللون الأبيض الزاهي، كي يعرف العالم أجمع أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى مرتبة القوة العالمية. "التفاخر والتباهي بما حققناه لا يخلف لدى البلدان الأجنبية أي انطباعات على الإطلاق، سوى الانطباعات السلبية،" كتب فيما بعد، "لكن الإنجازات الإيجابية تغني عن ذلك؛ والإنجازان اللافتان اللذان حققتهما الولايات المتحدة الأمريكية واستحوذا بحق على إعجاب الشعوب الأخرى خلال السنوات العشر الأولى من هذا القرن تمثلا بشق قناة بنما وإبحار الأسطول الحربي الأمريكي حول العالم".

ساعد روزفلت كذلك في تحويل جيش الولايات المتحدة، والذي كان عبارة عن قوات شرطة حدودية متمرسة قوامها 27000 رجل، والتي بالرغم

من ذلك بالكاد كانت قادرة على تجميع ونشر قوة استكشافية في كوبا خلال الحرب الإسبانية – الأمريكية. خلال فترة رئاسته بات لهذه القوة هيئة أركان عامة، ومؤسسات عسكرية للتعليم العالي، وخبرة مهنية مكّنتها في نهاية المطاف من حشد أكثر من مليوني جندي لدخول غمار الحرب العالمية التي اندلعت بعد ست سنوات من مغادرة روزفلت للسلطة. شكلت القوة العسكرية أحد المفاصل الأساسية لحياة روزفلت السياسية.

إنه كتاب يتحدث عن "العصا الغليظة" بعد انقضاء أكثر من قرن على خطاب روزفلت، وبعد دخول أمريكا شريكًا قويًا إلى عالم سياسة القوى العظمى. يبدأ الكتاب حيث بدأ روزفلت أيضًا، مسترشدًا بالاعتقاد بأن القوة العسكرية هي داعم أساسي للسياسة الخارجية الأمريكية. جرى كتابته، مع ذلك، في وقت يتساءل فيه العديد من الأمريكيين فيما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة المضي قدمًا في لعب دور لم يخطر حتى له هو بالذات على بال - دور الضامن لنظام العالم، دور الزعيم القائد لمجموعة من الدول الحرة المتنوعة، ناطقًا بلسانها، وفي بعض الحالات مدافعًا عن حريات الشعوب الأخرى في أقاصي الأرض.

وفي الوقت الذي يوافق فيه العديد من الأمريكيين اليوم على وجوب أن تلعب الولايات المتحدة ذلك الدور في العالم، فإن غالبية لا بأس بها تعارض هذا الرأي. فقد أظهر أحد استطلاعات الرأي التي أجريت عام 2014 أن نصف أولئك الذين شملهم الاستطلاع تقريبًا وافقوا "على ضرورة أن تنصرف الولايات المتحدة إلى شؤونها الخاصة دوليًا وتترك بقية البلدان تشق طريقها بنفسها على النحو الأمثل وفق قدرات وإمكانات كل منها،" مقارنة مع واحد من خمسة عام 1964 واثنين من خمسة عام 1995 ممن تبنوا ذلك الموقف. وللتأكيد، فإن هذه الأرقام تتغير، وفي حالات معينة (على سبيل المثال، الهجمات التي تشنها الطائرات من دون طيار على الإرهابيين، أو إرسال المستشارين عام 2015 للمساعدة في القتال ضد الدولة الإسلامية)، غالبيات لا يستهان بها تؤيد ذلك. ومع ذلك، يتساءل العديد من الأمريكيين اليوم أكثر من

أي وقت مضى عن جدوى "العصا الغليظة" كأداة من أدوات السياسة الأمريكية.

يتطرق هذا الكتاب إلى القضايا التي تفسح في المجال أمام ظهور تلك النزعة من الشك والارتياب. فهو يتساءل عن ماهية الدور الذي ينبغي على القوات المسلحة أن تلعبه في السياسة الخارجية الأمريكية، ويستكشف آفاق استخدامات القوة العسكرية وكذلك حدودها. كما يتطرق إلى الأسئلة الجوهرية الكامنة في طيات ذلك الموضوع الأوسع نطاقًا: لماذا ينبغي على الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية بالأساس، إلا لأغراض الدفاع عن النفس بمفهومها الضيق؟ ما هي الدروس والعبر التي جرى استخلاصها من عقد ونصف العقد من الحروب، والتي مني معظمها بالفشل؟ من هم الخصوم الرئيسيون الذين يتوجب على الولايات المتحدة مواجهتهم، إما من خلال التلويح باستخدام القوة، أو عن طريق استخدامها بالفعل؟ ما هي أدوات القوة الخشنة، كما يُطلق عليها، التي بمقدور الولايات المتحدة ويتوجب عليها امتلاكها واستخدامها، وماهي الطرق والوسائل التي يتوجب على البلاد من خلالها صنع القرارات للقيام بذلك؟ إنه عمل ينطوي على معايير تحليل استراتيجي، وليس معايير قائمة على البرامج. وفي حين أن من الأهمية بمكان الإلمام بقدر من المعرفة حول كيفية عمل الطائرات من دون طيار أو ماهية العتاد الذي بوسع البارجة الحربية توفيره، تبقى مثل تلك المسائل ثانوية مقارنة بالمسائل الأكثر أهمية حول الطريقة التي تتمكن القوة من خلالها أو لا تتمكن من خدمة السياسة العامة للبلاد.

واجه روزفلت عالمًا معقدًا؛ لكن عالمنا اليوم يبقى حتى أكثر تعقيدًا. فالولايات المتحدة تواجه أربع تحديات ستتطلب منها أنواعًا مختلفة من الردود العسكرية: بروز الصين كقوة عظمى يمكن مقارنتها، إن لم يكن مساواتها، بها؛ مجموعة الحركات الإسلامية العالمية المنضوية تحت راية نهج من العنف المتفشي والمتزايد يومًا بعد يوم؛ وعدة دول قوية، إما نووية أو تطمح لأن

تكون نووية، ترغب في تغيير الوضع الراهن؛ وأخيرًا ظهور عدة آفاق ومجالات خارجة عن نطاق التحكم والسيطرة، منها الواقعية (فضاء خارجي) ومنها الافتراضية (فضاء إلكتروني) والتي تتطلب نوعًا من السيطرة اللامباشرة. وعلى الرغم من تشابك هذه التحديات وتداخلها فيما بينها، لكنها تبقى متمايزة منطقيًا وعمليًا - ويعد ذلك بمثابة مشكلة بالنسبة لزعماء الولايات المتحدة ومرؤوسيهم العسكريين المثقلين بمهام العمل ومسؤولياته.

إنه كتاب جرى تأليفه في فترة مضطربة غير مستقرة، أعقبت فترة من الحروب الطويلة ضد مجموعة من الخصوم في الشرق الأوسط وآسيا، وفي زمن كانت فيه أساسيات القوة الوطنية - قوتنا وقوة الآخرين - تبدو في حالة من التحول والتغيير. جرى كتابة هذا العمل في لحظة كان فيها ضمن الحزبين السياسيين كليهما في الولايات المتحدة ما يمكن تصنيفها بحق على أنها فصائل انعزالية جديدة (neo-isolationist factions) في طور الظهور والانبعاث ووجدت لها ناطقين ومتحدثين مفوّهين باسمها. وجرى كتابته في وقت قد لا يكون فيه العديد من أدوات القوة المسلحة كالفرق المدرعة أو القاذفات دائمًا الأدوات الأكثر صلة بالقوة، وإنما الأدوات الأخرى - الحرب الإلكترونية (cyberwarfare) أو الأنظمة الفضائية - التي لا يزال يُنتظر منها أن تستعرض ما لديها من أسباب القوة.

هدفي هو تقديم تحليل وحُجَّة عن استخدامات القوة الخشنة لكل أولئك الحريصين على مكانة أمريكا في العالم. سوف أتطرق بكثير من الجد لتلك الحجج التي أعتقد بأن توصياتها الضمنية لا تنطوي على مغالطات جسيمة وحسب، وإنما على أخطار حقيقية بكل ما تعني الكلمة. ربما ستقابَل استنتاجاتي بالرفض وعدم القبول من جانب العديد من الأمريكيين من شتى القناعات والانتماءات الحزبية، ومن القراء الأجانب ذوي الآراء المتباينة ممن يتمنون للولايات المتحدة أن تفعل أقل من ذلك، إضافة إلى شريحة أصغر تتمنى لها أن تفعل أكثر من ذلك. باختصار، الولايات المتحدة ستكون بحاجة إلى قدر أكبر وأفضل للقوة العسكرية في المستقبل. إن تطوير ذلك القدر

الكافي من القوة سيكون عسيرًا أكثر مما كان عليه في الماضي، وسيكون، بشكل خاص، أكثر صعوبة بكثير مما كان عليه الحال عندما رفع رونالد ريغان ميزانية الدفاع من 4.5 في المائة من إجمالي الدخل القومي عام 1979 إلى 6 بالمائة عام 1986. الأكثر إرباكًا، ربما، هي الفرص المتزايدة التي ستجد الولايات المتحدة نفسها من خلالها وهي تستخدم القوة العسكرية على نحو مزمن، وبمستويات متنوعة من الشدة، خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. وهذه الأخيرة هي مجرد تنبؤ، وليس نتيجة مرجوة.

لقد عفا الزمن على تلك الحماسة الصبيانية لتيودور روزفلت حيال القوة الأمريكية؛ فمنذ أيام رئاسته، شهدت الولايات المتحدة قرنًا من القوة العالمية والمسؤوليات المنوطة بهذه القوة، والتي لم تكن بمجملها سعيدة. تلك الهالة من التفاؤلية العالية التي خلقها روزفلت، حتى عندما كان القلق يساوره بشأن العلل وجوانب الخلل التي كانت تعتري المجتمع الأمريكي - من قوة الثروة المتمركزة في أيدي فئة قليلة من الناس إلى امتصاص المهاجرين - لم تعد مألوفة بالنسبة لنا. منذ أيام رئيسها السادس والعشرين، شنت الولايات المتحدة حربين عالميتين؛ أربع حروب متوسطة الحجم (كوريا، وفيتنام، وحربا الخليج الأولى والثانية)؛ ومجموعة من التدخلات الأصغر حجمًا والاستخدامات المحدودة للقوة؛ وحملة مزمنة من القتل الممنهج ضد الإرهابيين، الذين نجحت مجموعة منهم في توجيه ضربة قاصمة ضد الجسم السياسي عام 2001. كلف قرنُ الهيمنة الولايات المتحدة قرابة 626000 قتيل و1,180,000 جريح، ناهيك عن التكلفة المادية الهائلة التي لا يمكن إغفالها. في أيام روزفلت، وصل الإنفاق العسكري إلى 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، أما اليوم، فهو لا يقل عن 3 في المائة، وفي بعض فترات الحرب الباردة وصل حتى إلى 10 في المائة. فقد تنامت المنظمات العسكرية التي يرأسها عادة قائد عام عسكري وفق مبدأ ترتيب الحجم وفي بعض الحالات إلى ما هو أكثر من ذلك. ومنذ عام 1908 حتى اليوم، ازداد عديد الجيش من 77000 إلى 470000؛ وعديد الأسطول من 42000 إلى 326000؛ ومشاة البحرية من 9000 إلى 183000؛

وهنالك سلاح جديد كليًا، القوى الجوية، ظهر إلى حيز الوجود، بعديد يبلغ اليوم 310000 عنصر.

يتضمن هذا الكتاب ثلاثة أجزاء. الجزء الأول يطرح التساؤل المتعلق بمشروعية تلك التكلفة الباهظة من الدم والمال، وهل كان الأمر يستحق كل ذلك. فضلاً عن ذلك، فهو يستكشف الحجج والذرائع الكامنة وراء تقليص الأهداف الأمريكية والقوة الكامنة وراءها. وتتراوح هذه الأهداف من تلك القناعة المغرقة بالتفاؤل بأن العالم هو إما مكان أكثر سلامة وأمنًا أو مكان يتمتع بقدر من الانتظام الذاتي أكبر مما كان الساسة ورجال الدولة الأمريكيين معتادين على المطالبة به وصولاً إلى وجهة النظر الأكثر قتامة وتشاؤمًا بكثير والتي ترى بأن العالم حتى لو كان مكانًا كئيبًا لا يبشر بالخير، فإن الولايات المتحدة ببساطة غير مؤهلة البتة لاستخدام القوة بصورة متعقلة فيه. سيتم مناقشة هذه الفرضية الأخيرة بإسهاب أكبر في سياق مناقشة الدروس والعبر التي جرى استخلاصها من سنوات الحرب الخمس عشرة الأخيرة، التي رأى فيها البعض برهانًا قاطعًا على عجز الولايات المتحدة عن استخدام القوة بحكمة وفاعلية في العالم كما هو عليه.

يستمر الكتاب في استكشاف الإمكانات الأمريكية – خليط الموارد البشرية والتكنولوجية والاقتصادية التي تستطيع الولايات المتحدة توفيرها للمحافظة على الأمن الدولي. عندها ستعاين وتناقش كلٌّ على حدة التحديات الأربعة الرئيسية التي تحتاج إلى قوة عسكرية إذا كان المكوّن الجزئي للرد – بروز الصين؛ الصراع طويل الأمد مع الحركات الإسلامية الإرهابية؛ منافسة الدول المعادية مثل روسيا وإيران وكوريا الشمالية؛ ومشكلة الفضاء الخارج عن نطاق السيطرة والتحكم. يستكشف الفصل الختامي للكتاب كيف ينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تفكر حيال استخدام القوة : القوة الناعمة، إن صح التعبير، فن صنع القرار الاستراتيجي – وعتاد القوة العسكرية.

هذا ليس عملاً تاريخيًا، وإنما مشهد للتاريخ الأمريكي والعالمي وهو يبني حججه وذرائعه؛ إنه ليس عملاً يهدف إلى استعادة ذكريات الماضي أو

تقديم الأعذار، رغم أنه كتب من قبل شخص سبق له، من نواح عدة، أن شارك في عملية صنع القرار السياسي، سيما منذ العام 2000؛ كما أنه ليس مع ذلك عملاً تحليليًا تقنيًا، رغم استناده إلى تفاصيل أدوات وحيثيات القوة التي لا غنى عنها لفهم القوة العسكرية. إنه بالأحرى دراسة لأحد أبعاد فن السياسة – القوة الخشنة. وهو في ذلك السياق يخالف العديد من الأنماط السائدة، لأن القوة الخشنة هي بحد ذاتها خارجة نوعًا ما عن كل الأعراف والمعايير السائدة، وأولئك الذين يعكفون على دراستها هم موضع شبهة إلى حد ما. فقد أشار المؤرخ العسكري سيريل فولز (Cyril Falls) في إحدى المرات بأسى إلى العقبات التي تعترض مهنته، موضحًا بأن احتمال أن تولّد دراسة الشؤون العسكرية الرغبة بالعنف "لم يعد أقوى من احتمال أن يعمد أحد المتخصصين بدراسة الطيور إلى إطعام أطفاله نتفًا من اللحم النيء، وهو ما يزال دافئًا، لأنه بات مفتونًا بسلوك الطيور الجارحة".

إن شخصًا يعكف على كتابة مؤلف حول استخدامات القوة العسكرية، وكذلك حدودها، يواجه تحديًا مشابهًا. أكثر أشكال القوة العسكرية نفعية هو ذلك الشكل الطاغي من القوة إلى درجة تنعدم عندها الحاجة إلى استخدامها. كوريا وفيتنام (وطائفة من النزاعات الأقل حدة) على الرغم من ذلك، ذلك كان هو الحال بالنسبة للصراع المركزي للحرب الباردة، عندما أتاح التفوق العسكري الأمريكي على أي نظير أو مناوئ آخر، عدا الاتحاد السوفييتي – وحتى، لمعظم الوقت، مقابل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية أيضًا – الفرصة لفترة من الرخاء ليس لها نظير في تاريخ البشرية.

اليوم، كما هي الحال في الماضي، تبقى القوة الذريعة الأخيرة للملوك أو الرؤساء. القراء الذين ينظرون بارتياب إلى مؤلف يعمد في ظل ظروف معينة إلى الدفاع عن استخدام القوة والتحضير لها، قد يرغبون بالتفكير في الطريقة التي تمكّن باراك أوباما، الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة، عن طريقها من الظهور والارتقاء خلال فترة وجوده في السلطة. قدم إلى السلطة على منصة معارضته للحرب على العراق، وأعلن إنهاءه لحرب أخرى

(أفغانستان)، والنهاية الوشيكة لحرب ثالثة (القاعدة). ومع ذلك فقد وجد نفسه يخل بالتزامه بشأن فك ارتباطه بأفغانستان، مطلقًا حربًا غير معلنة في ليبيا، ومرسلاً آلاف الجنود الأمريكيين إلى صحارى بلاد الرافدين لأجل الحرب الثالثة هناك خلال جيل واحد، مصدرًا أوامره بقصف وشن غارات كوماندوس في سورية، بموجب مبدأ ترتيب الحجم، ما فاقم من حدة الحملة واتساع نطاقها ونطاق حملة الاغتيالات بحق الإرهابيين، مع قيامه بعمليات نشر ممنهجة للطائرات الحربية والوحدات المدرعة في بولندا ودول البلطيق، ناقلاً السفن والطائرات الحربية الأمريكية لمواجهة الصين، وآمرًا سفن البحرية الأمريكية بالإبحار (البعض يقول لأغراض استفزازية) قريبًا من قواعد الجزيرة الصينية الجديدة. هذه الحقائق المنغصة قد تعكس إما شعور "كليو" Clio (إلهة التاريخ) بالسخرية، أو الضرورات الملحة الجديرة بالتفكير والتأمل. والأرجح، كليهما.

الفصل الأول

لماذا الولايات المتحدة؟

لماذا حقًا؟ لماذا يجب على الأمريكيين أن يرتبطوا بشبكة من التحالفات المتشابكة ويضطلعوا بمسؤولية الحفاظ على النظام، بما في ذلك الحفاظ على النظام من خلال استخدام القوة، في العالم الواقع خارج نطاق حدودهم؟ بالنسبة إلى معظم الأمريكيين، منذ منتصف وحتى نهاية القرن العشرين، فإن الإجابات عن هذا السؤال كانت تبدو بديهية. إن القيام بغير ذلك لا يعني فقط الإقرار والتسليم بالشرور والفظائع المدمرة للحضارة، بل تعريض ازدهارهم وحرياتهم الخاصة للخطر. وكان هذا هو المنطق الذي دفع كلاً من روزفلت الأول والثاني إلى تأييد التدخل في الحروب العالمية؛ كان المنطق الذي دفع الأمريكيين، حتى الكثير منهم ممن كانوا مترددين بشدة حيال القيام بذلك، إلى قبول أعباء القيادة العالمية بعد عام 1945.

واليوم، مع تلاشي وغياب أولئك الذين يحملون معهم ذكريات شخصية عن الحرب العالمية الثانية من بين ظهرانينا، فإن القضية لم تعد بديهية. وحتى لو كانت كذلك، فالأمر يتطلب إعادة النظر. وإذا أريد اتخاذ إجراء بشأنه، فإن قناعة مفادها أن السياسة الخارجية الأمريكية تتطلب التزاما بنشر القوة واستخدامها في الخارج ينبغي أن تعكس اعتقادًا حيًا، وليس عقيدة ميتة.

دعونا نبدأ بتحري السبب الذي حدا بجيلين من الأمريكيين على الأقل

للاعتقاد بأن قوتهم يجب أن تكون قوة عالمية؛ مع الأخذ بالاعتبار الحجج التي تدعو إلى التراجع عن هذا الدور أو على الأقل تخفيض زخمه؛ ثم السؤال عن الحجج التي تدعو بالمقابل إلى الحفاظ عليه.

في 6 أيلول/سبتمبر 1943، استضافت جامعة هارفرد حفلاً خاصًا لمنح درجة دكتوراه فخرية لونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا العظمى. تحدث تشرشل أولا في مسرح ساندرز، وبعد ذلك أمام جمهور ضم 6000 طالب جامعي في الزي الرسمي، وما يماثلهم من المدنيين في المساحة المفتوحة بين مكتبة ويدينر Widener والكنيسة التذكارية Memorial Church. يعتقد مراسل صحيفة هارفارد كريمزون Harvard Crimson أنه كان قد سمع تشرشل يطلق بعض التحذيرات حول العزلة بعد الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية. في الواقع، كان لخطاب رئيس الوزراء البريطاني مغزى أبعد وأوسع نطاقًا.

تشرشل، الذي عاد لتوه من مؤتمر شائك معقد في كيبيك التي كانت تصاغ فيها القرارات المتعلقة بغزو أوروبا، كان يحمل في جعبته رسالة بسيطة وملحة. بدأ من خلال الإشارة إلى أنه شهد مرتين خلال مسيرة حياته إرسال الولايات المتحدة لجيوش جرارة إلى الخارج.

> لم يكن هناك جدوى من القول ''نحن لا نريد ذلك؛ ونحن لن نُقدِم على ذلك؛ غادر أسلافنا أوروبا لتجنب هذه الخلافات؛ لقد أسسنا عالمًا جديدًا لا يوجد لديه اتصال مع القديم.'' لم يكن هناك أي جدوى من ذلك.

لماذا برأي تشرشل وجد الأمريكيون أنفسهم ملتزمين بالتحرك خارج البلاد؟

> ثمن العظمة هو المسؤولية... لا يمكن للمرء أن يرتقي ليكون من خلال طرق شتى في عداد أفراد المجتمع الرائد في العالم المتحضر دون أن يكون مشاركًا في مشاكله، متحسسًا لمعاناته ومستلهمًا من قضاياه...

ثم التفت مباشرة إلى جمهوره قائلاً: ''ليس بوسعكم أن تتوقفوا''.

ليس هنالك مكان للتوقف عند هذه النقطة. لقد وصلنا الآن في رحلتنا إلى مرحلة حيث لا يوجد أي نقاط للتوقف. يجب أن نواصل المسيرة. إما فوضى عالمية أو نظام عالمي.

دعا تشرشل الولايات المتحدة ليس فقط للانخراط في الشؤون العالمية، بل لتحمل المسؤولية عن وضع قواعد السياسة الدولية والحفاظ على النظام. وعلاوة على ذلك، لم يكن من قبيل الصدفة أنه خاطب ليس فقط أعضاء الكونغرس ممن هم في منتصف العمر وكبار السن، ولكن آلاف الشبان الذين كانوا يرتدون الزي الموحد في جامعة قدمت للمجتمع أكثر من حصتها المقررة من زعماء أمريكا وقادتها. وجّه تشرشل نداءه لشباب أمريكا، وقال إنه مدرك بأن القيادة وعلى الرغم من أنها قد تتخذ أشكالا عديدة، إلا أن القوة العسكرية ستكون شكلاً رئيسيًا من بينها.

فالولايات المتحدة، كما كان رئيس الوزراء النصف أمريكي يعرف أكثر من معظم الناس، لم تكن يومًا معزولة حقًا عن بقية العالم. ففي كل واحدة من الحروب العالمية الكبرى بين بريطانيا وفرنسا منذ نهاية القرن السابع عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر، كان للمستعمرات الأمريكية ثم الولايات المتحدة الناشئة حصتها، بطريقة أو بأخرى. اثنتان من تلك الحروب - حرب السنوات السبع والثورة الأمريكية - بدأت هناك. وبوصفها قوة شابة وصاعدة، فقد استخدمت الولايات المتحدة، على غرار معظم البلدان، القوة على الصعيد العالمي كي تحمي مصالحها. خلال السنوات الأولى من الجمهورية أرسلت مرتين أساطيل إلى البحر الأبيض المتوسط لمعاقبة دول القرصنة piratic states على امتداد الساحل الشمالي الأفريقي وحماية تجارتها. وعندما قام الكومودور بيري Perry وسفنه بطرق أبواب اليابان المغلقة عام 1853 ومرة أخرى عام 1854، فعلوا ذلك سعيا وراء المصالح الأمريكية. ومن خلال مبدأ مونرو Monroe Doctrine، طردت الولايات المتحدة تدريجيًا القوى الأوروبية خارج أمريكا اللاتينية، وواجهت حتى بريطانيا العظمى خلال الأزمات الفنزويلية في عامي 1895 و1902. وبالطبع،

استخدمت القوة العسكرية لانتزاع معظم أجزاء القارة من المكسيك في عام 1846، وهددت باستخدام مزيد من القوة لطرد النفوذ الفرنسي من تلك الدولة بعد الحرب الأهلية، وفي نهاية القرن التاسع عشر جُردت إسبانيا بالقوة من ممتلكاتها الاستعمارية في منطقة البحر الكاريبي والفيلبيين. وفي الحرب العالمية الأولى، شاركت في الصراع بالحدود الدنيا بسبب الهجمات على شحناتها البحرية، وأيضا بسبب الاقتناع بأن ميزان القوى المتغير في أوروبا سيلحق الضرر بمصالحها.

ولكن كل هذه الاستخدامات للقوة كانت، مع استثناء محتمل للتدخل في الصراع الأوروبي في عام 1917، تهدف إلى تعزيز المصالح الأمريكية بمفهومها الضيق. ولغاية العام 1914 حتى تيودور روزفلت، المؤيد لبناء قوة بحرية تقف على قدم المساواة مع البحرية الملكية وجيش أكبر حديث، لم يكن قد وضع في تصوره بعد الولايات المتحدة كضامن للنظام الدولي – على الرغم من أنه في هذه المرحلة التي كان خلالها قلقًا من العواقب المحتملة للهيمنة الألمانية على أوروبا، كان يفضل دخولاً مبكرًا في الحرب العظمى. عزلة الثلاثينيات، بعيدًا عن كونها متناغمة مع التقليد الأمريكي في مجال السياسة الخارجية، كانت بمثابة وصلة نشاذ تاريخية تمثلت بالانسحاب من سياسات القوة الدولية في أعقاب خيبة الأمل حيال ما جرى، حتى ذلك الحين، وهي ثاني أكبر حرب في تاريخ أمريكا بعد الحرب الأهلية على صعيد التكلفة. كانت القاعدة تقضي بمشاركة استراتيجية أمريكية في العالم ولكن لمصالح محددة. ومع ذلك، ما كان على المحك في خطاب تشرشل، وفي القرارات التي جرى اتخاذها بعد الحرب مباشرة، كان شيئًا أوسع نطاقًا وذا تبعات أكبر بكثير.

وواجهت الولايات المتحدة تحدي تشرشل. في أعقاب خراب أوروبا وآسيا الناجم عن الحرب العالمية الثانية، وظهور الشيوعية كأيديولوجية فظيعة معادية للمبادئ الأمريكية، والضعف المزري لأقوى حليف لها، بريطانيا العظمى، كان على الولايات المتحدة أن تضطلع بأعباء الواجب الذي كان تشرشل قد ألقاه

على عاتقها – تسريع بناء قوة عسكرية ضخمة لا تدافع عن امتيازات أو مصالح أمريكية وحسب، بل تحافظ على النظام العالمي أيضًا. لم تتخذ حكومة الولايات المتحدة هذا القرار بسهولة أو بسرعة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة. ولكن بحلول نهاية الحرب الكورية بات واضحًا أن الولايات المتحدة ستبقى قوة عسكرية عالمية، مقيّدة بالتحالفات الدائمة في زمن السلم، واستخدام قوتها للحفاظ على النظام الذي كان في طور إعادة بناء مؤلمة في أعقاب كارثة امتدت لأكثر من عقد من الزمان من الحرب بين الولايات. وحتى بعد فيتنام، وعلى الرغم من بعض الانكماش وإعادة التموضع (ما يسمى عقيدة نيكسون، التي ألقت أعباء أكبر على كاهل الحلفاء المحليين للدفاع عن أنفسهم)، واصلت الولايات المتحدة دورها كضامن. والواقع أن الولايات المتحدة في عهد الرئيس جيمي كارتر قد وسّعت بالفعل من نطاق التزاماتها العسكرية في الخليج العربي ذي الأهمية المتزايدة. وفي عهد رونالد ريغان عمّقت مشاركتها في قضايا الأمن الأوروبي، وإعادة بناء القوات الأمريكية التي استُنفدت خلال حرب فيتنام، والاستعداد لنشر منظومات سلاح نووي متقدمة هناك أيضًا.

ظل الإجماع الأمريكي على لعب الدور المهيمن في العالم سليمًا معافى بعد انتهاء الحرب الباردة في نهاية العقد التاسع من القرن العشرين. وقد بدا لبعض الوقت أن التزام الولايات المتحدة باستخدام القوة للحفاظ على نظام عالمي سليم وآمن سيستمر إلى أجل غير مسمى. كسبت الولايات المتحدة حربًا قصيرة كاسحة ورخيصة التكاليف بشكل مذهل في عام 1991 ضد الديكتاتور العراقي صدام حسين، الذي سبق أن غزا إمارة الكويت الغنية بالنفط. وفي الفترة التي سبقت الحرب، اقترح الرئيس جورج بوش إنشاء "نظام عالمي جديد" يتم المحافظة عليه من خلال قوة الأسلحة الأمريكية كهدف محتمل. وبعد نهاية الحرب، أكد على ذلك مجددًا بعبارات مفعمة بمشاعر النشوة بالنصر.

الآن، يمكننا أن نرى عالمًا جديدًا تتجلى ملامحه أمام أعيننا. عالم ينطوي على

بشائر حقيقية جدًا بإقامة نظام عالمي جديد.... حرب الخليج أخضعت هذا العالم الجديد لأولى اختباراتها. أيها الزملاء الأمريكيين، لقد نجحنا في الاختبار.

في عام 1998، اتخذت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية في حكومة خلفه الديمقراطي بيل كلنتون، وجهة نظر مماثلة تعلن الولايات المتحدة ''الأمة التي لا غنى عنها.'' شنت إدارة كلنتون حربين قصيرتين غير دمويتين تقريبًا (من وجهة النظر الأمريكية) في البلقان في عامي 1995 و1999، وفرضت بشكل دوري عقوبات على الدولة العراقية العاجزة والمجزأة التي لا يزال يسيطر عليها صدام حسين. كل الأشياء جرى أخذها بعين الاعتبار، كانت القوة العسكرية المطلوبة للنظام العالمي رخيصة، كما عولت الولايات المتحدة بقدر ما تستطيع على الترسانات التي بنيت خلال الثمانينيات في عهد رونالد ريغان وحتى قبل ذلك. وكانت تكلفة استخدام هذه القوة محدودة على صعيد الدم والمال – أقل من 150 قتيلاً في معركة حرب الخليج عام 1991، على سبيل المثال – فعاليتها لا يستهان بها. قوة خشنة، وكميات وافرة من هذه القوة دعمًا لكونها الشريف العالمي (global sheri) بدت صفقة موفقة.

لم يعد الأمر يظهر على هذا النحو في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وبعد عشر سنوات من إعلان الرئيس جورج بوش لأول مرة عن نظام عالمي جديد خلال رئاسة نجله، قامت الطائرات التي اختطفها إرهابيون من تنظيم القاعدة باقتحام البرجين التوأمين في نيويورك والبنتاغون في واشنطن العاصمة. وفي أعقاب هذه الهجمات، شاركت الولايات المتحدة في ثلاثة حروب مضنية: في أفغانستان ضد طالبان؛ وفي العراق ضد نظام صدام حسين، ثم ضد مجموعة متنوعة من المقاتلين السُّنَّة والشيعة والحركات الإرهابية، وعلى الصعيد العالمي، المنتسبين للقاعدة وخلفائهم. وشهدت هذه الفترة أيضًا صعود الصين كقوة عظمى. وبخلاف الاتحاد السوفييتي، كان لدى الصين اقتصاد ديناميكي يتوقع له بمرور الوقت أن يتفوق حتى على اقتصاد الولايات المتحدة حجمًا، وكانت أيضًا تبني قدرات عسكرية تضاهي قدراتها. تبصّر رجال الدولة الأمريكيون خلال هذه الفترة بالمشاكل المتعلقة بالتهديدات

النووية الإيرانية والكورية الشمالية، على وجه الخصوص، وأيضًا بتلك المتعلقة بنزعة روسيا إلى استعادة ما فقدته (روسيا ريفانشيسية revanchist[*] Russia). من خلال التهديد بترسانتها النووية، والعسف بالعديد من جيرانها والاستئساد عليهم - الدول المنشقة عن الاتحاد السوفييتي السابق - هذه المشاكل يمكن فقط احتواؤها أو معالجتها بصراعات أكثر دموية من تلك التي جرت في يوغوسلافيا في تسعينيات القرن الماضي أو حتى في العراق في عامي 1991 و2003. وعلى الرغم من أن الحركات الإسلامية المسلحة شكلت تهديدًا واسع النطاق للعديد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة القارية، لا يرى القادة الأمريكيون ومجتمعهم أي أيديولوجية متماسكة مماثلة للنازية أو الشيوعية التي يمكن أن تهدد المؤسسات الأمريكية أو تقدم بديلاً للصيغة الأساسية للاقتصاد الليبرالي والسياسة الديمقراطية المدعومة والمعززة بالتسامح الديني وسيادة القانون.

في هذا السياق، أعيد آنذاك طرح السؤال الأول: لماذا القوة العسكرية الأمريكية؟ أو، بدلا من ذلك، لماذا القوة العسكرية الأمريكية لأي غرض آخر غير الدفاع عن النفس والسعي لتحقيق المصالح الوطنية بالمفهوم الضيق؟ لماذا لا ينبغي للولايات المتحدة أن تكتفي بترسانة نووية لردع الهجوم، وقوة جوية لحماية سمائها، وقوة بحرية لحماية تجارتها، وجيش صغير للدفاع عن شواطئها يكون بمثابة نواة للتوسع إذا ما استدعت الظروف؟ هذا كان الموقف الأمريكي التقليدي. وقد يقول قائل إن على الولايات المتحدة أن تضع خطًا تحت الفترة الواقعة بين عامي 1940-2000. فهي حافظت على نظام عالمي ليبرالي على مدى جيلين بقوة السلاح. والآن بعد سحق الأيديولوجيتين الشموليتين الكبيرتين اللتين كانتا تهددان النظام العالمي، ألا ينبغي عليها من

(*) (الريفانشيسية (revanchism) هي مظهر سياسي للإرادة الهادفة إلى عكس الخسائر الإقليمية التي يتكبدها بلد ما، في كثير من الأحيان بعد حرب أو حركة اجتماعية معينة وتجييرها إلى مكاسب. وقد نشأت هذه النزعة في سبعينيات القرن التاسع عشر في فرنسا في أعقاب الحرب الفرنسية البروسية بين القوميين الذين يريدون الانتقام من الهزيمة الفرنسية واستعادة الأراضي المفقودة من الألزاس واللورين).

الآن فصاعدًا أن تحمل السلاح فقط دفاعًا عن نفسها، ودعمًا لمصالحها الخاصة؟ هذا الموقف ليس موقفًا انعزاليًا بحد ذاته، إذ لا أحد يقترح أنه يجب على الولايات المتحدة أن تتوقف عن ممارسة دورها العالمي، وأن تنسحب من الأمم المتحدة أو تنزع سلاحها من جانب واحد. إنها مجرد دعوة إلى العودة إلى تقاليد الكفاءة السياسية الأمريكية لحقبة ما قبل العام 1914.

لقد طرحت هذه الحجج في السنوات الأخيرة، في خمس حالات مختلفة المتغيرات: الزعم بأن العالم أصبح مكانًا أكثر سلامًا وبالتالي ليس بحاجة إلى حماية ورقابة أمنية؛ والتأكيد على أن منطق سياسة القوة سيحافظ على السلام بطرق لم يكن يلجأ إليها في الماضي؛ والاقتراح بأن القوة الناعمة يمكن أن تحل محل القوة الخشنة؛ وفرضية أن الولايات المتحدة هي ببساطة غير كفؤة في استخدام القوة الخشنة ويستحسن لها عدم المحاولة؛ والحجة القائلة بأن الأولويات المحلية الأكثر إلحاحًا تتطلب فترة تركيز داخلي بدلاً من نشاط خارجي. وكلها جديرة بالدراسة والمعاينة الجادة.

الحجة الأولى والأكثر تفاؤلاً هي أنه على الرغم من العناوين الرئيسية التي كثيرًا ما تسلط الضوء على الفوضى والمذابح، فإن العالم بات مكانًا آمنًا على نحو متزايد. وهذا يتعارض مع نزعات وسجايا طلبة التاريخ العسكري، الذين يميلون بشكل طبيعي إلى التشاؤم، ويحملون نظرة سوداوية حول نزوع الإنسانية إلى استخدام العنف، والتشكيك في قدرتها على التعلّم من أخطائها. ولكن قد يكونوا مخطئين، بتجاهلهم للبيانات الثابتة hard data(*) التي تقول بعكس ذلك.

ستيفن بينكر Steven Pinker، أستاذ علم النفس في جامعة هارفرد، يحمل بالتأكيد الاعتقاد ذاته. ففي كتابه "الملائكة الأفضل في طبيعتنا: لماذا تراجع العنف" The Better Angels of Our Nature: Why Violence Has Declined، يقول بينكر إن استخدام العنف قد انخفض بشكل حاد عبر جميع مراحل التاريخ البشري، وأن هذا الانخفاض يعكس التغيرات في المجتمع، وفي

(*) (بيانات على شكل أرقام أو رسوم بيانية).

المفاهيم حول ما يعني أن تكون إنسانًا جديرًا بصفات إنسانية، تجعل من هذا الاتجاه اتجاهًا ثابتًا لا رجعة فيه. ويختتم بينكر كلامه قائلاً إن هنالك مجموعة متنوعة من التغييرات "تفسح في المجال أمام نسبة أكبر وأكبر من البشر للعيش في سلام والموت لأسباب طبيعية.".

لا شك في أن بينكر كان محقًا في توثيق تراجع العنف خلال فترة طويلة جدًا من تاريخ البشرية. وفي حين أن علماء الأنثروبولوجيا في أوائل القرن العشرين كانوا يحبذون تصوير الرجال والنساء البدائيين على أنهم بَشَرٌ مسالمون عمومًا، فإن زملاءهم الأقل رومانسية يتقبلون اليوم فكرة أن الحياة القبلية كانت في كثير من الأحيان وحشية ودموية للغاية. حتى الإلمام العابر بالعصور الوسطى يجعل المرء يدرك بأن الموت العنيف كان حينها أكثر انتشارًا بكثير منه اليوم، ليس فقط من خلال الجريمة، وإنما كمسألة سياسة محسوبة. ففي مقاطعة باميان Bamiyan في أفغانستان ترقد هناك على ربوة خلابة مدينة مدمرة، شهري غولغولا Shahr-e Gholghola المعروفة للسكان المحليين باسم "مدينة الصمت" (أو مدينة الصراخ)، لأنه في عام 1221 أجهز جنكيز خان Genghis Khan على جميع سكانها في عربدة دموية على مدى ثلاثة أيام من القتل انتقامًا لموت حفيده.

الغازي تيمورلنك Tamerlane خَلَّفَ وراءه أهرامات من الرؤوس المقطوعة وهي ما تزال تقطر دمًا، ومئات الآلاف، إن لم يكن ملايين منها عبر مسيرة حياته الدموية، كي يبث الرعب في قلوب كل من يفكر في الوقوف في طريقه أو مقاومته أو التمرّد عليه. الصليبيون، بحوافر خيولهم الملطخة بالدم، اندفعوا نحو مدينة القدس في عام 1099، متخذين طريقهم إلى وسط مدينة مفروشة بجثث المدافعين عن المدينة من المسلمين واليهود وأسرهم.

ومن نواح عديدة، تراجعت وتيرة العنف في معظم، إن لم يكن جميع، المجتمعات – عدد أقل من جرائم القتل، وحروب أقل تواترًا. في الحقيقة، وعلى الرغم مما يعتقده الكثيرون، هناك في الواقع مستوى أقل بكثير من عنف السلاح اليوم في الولايات المتحدة عما كان عليه قبل عشرين عامًا. الأسباب

متعددة وراء تراجع العنف هذا داخل المجتمعات، ومن بينها، يقول بينكر: ظهور الدول القادرة على حفظ القانون والنظام؛ وتغير المعايير المتعلقة باستخدام القوة بحيث باتت تنطوي على تقدير وتبجيل متزايد للحياة البشرية؛ وتراجع جدوى استخدام القوة كوسيلة لاكتساب المال والممتلكات، أو غيرها من السلع (لتشمل، في حالة الرجال، المزايا الجنسية) لدى الأفراد والجماعات؛ والجدوى المتزايدة للوسائل الأخرى - لا سيما الحيازات الاقتصادية - لتحقيق الشيء ذاته؛ والانتشار العالمي للمعايير الديمقراطية؛ وتوسيع نطاق الحقوق لتشمل إضافة للبالغين الذكور النساء والأطفال، وحتى الحيوانات.

حجة بينكر هي الحجة الأكثر جدية، والأكثر شمولية، والأكثر علمية بين الكثير من مثيلاتها. فالعديد من الاتجاهات والبيانات التي يعرضها هي صحيحة وتدعم وجهات نظره، على الرغم من أنه في أغلب الأحيان كلما كانت الإحصاءات أكثر قدمًا كانت أكثر إثارة للجدل. وعلى مدى التاريخ، أثبت بينكر بأنه على حق. وبحسب اعترافه، فإن الحروب العالمية التي اندلعت في القرن العشرين تشكل نوعًا من التحدي للمتفائلين، الذين هو واحد منهم. لكنه يصر قائلاً بأن "الاتجاه الأخلاقي الثابت للقرن [العشرين] كان بمثابة إنسانية مناهضة للعنف نشأت في عصر التنوير، طغت عليها الإيديولوجيات المضادة للتنوير المرتبطة بوكلاء القوة التدميرية المتنامية، ثم استعادت زخمها في أعقاب الحرب العالمية الثانية." ومن المؤكد أن جانبًا من استخدامه للإحصاءات ينطوي على بعض الإشكالات، التي تشمل فيما تشمل تضخيمه لإحصاءات القتل في القرون السابقة من خلال إدراجه للوفيات التي ليس لها علاقة بالعنف (المجاعات الهندية في القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، وانقراض سكان أمريكا الأصليين بسبب المرض بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر). وعلاوة على ذلك، تركيزه على عدد الوفيات كنسبة من مجموع السكان جرى حسابه لدعم حجته من خلال تخفيض الحجم المطلق للمجازر التي حدثت خلال القرن العشرين. وهو يعتمد أيضًا على الدراسات الكمية لأعداد الحروب في القرن الواحد التي تعدّ نزاعًا حدوديًا شرسًا في

أمريكا اللاتينية والحرب العالمية الأولى بمثابة حرب واحدة، وهي قاعدة مضللة بطبيعتها.

ولكن ما يصب في صلب المشكلة أكثر من غيره أن بينكر، على غرار المُنظِّر الاجتماعي وباحث ستانفورد فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama في حجته الشهيرة السابقة حول نهاية التاريخ، عليه أن يأخذ في اعتباره مذابح القرن العشرين - الحروب العالمية، ناهيك عن المذابح التي ارتكبتها الأنظمة الاستبدادية الشمولية من اليسار واليمين. - كاستعراض خاطف، وفورات العنف التي تعود إلى حد كبير لعشوائية الظروف، والتزامن المؤسف لتطورات جمعت بين أحداث معينة وقادة معينين لا تبطل، مع ذلك، مسيرة الاتجاه العام. وكما يعترف بينكر بحرية، فإن تنحية موت عشرات الملايين في الحروب العالمية عن ذاكرة التاريخ، مع الإشارة إلى الاتجاه العام الحميد لهذه المسيرة التاريخية، ينطوي على قدر كبير من تحجر الأحاسيس وانعدام الرحمة. ولكن مع تنحية مسألة القسوة جانبًا، فإن حروب العالم تطرح مع ذلك ثلاث مشكلات أعمق في حجته.

المشكلة الأولى هي أن بينكر بالقدر ذاته من السهولة قد ألف كتابه في عام 1900، والاتجاهات التي وصفها كانت بالفعل جيدة في زمانها. لكنه لم يكن يتوقع بأي حال من الأحوال الفوضى التي سيعيشها الطفل الذي ولد في تلك السنة عندما يبلغ الخامسة والأربعين. أو بمعنى آخر، إذا كانت العشوائية في العالم هي التي يمكن أن تنتج الذبح على هذا النطاق الملحمي، فلماذا ينبغي علينا الآن أن نكون أقل خوفًا من هذا الذبح في عالم اليوم - عالم يمتلك أدوات أفضل بكثير للتسبب بالموت الجماعي من تلك الأدوات التي كانت متاحة في أوائل القرن العشرين؟ بكل المقاييس، فإن عالمنا اليوم هو عالم أكثر تعقيدًا من عالم العام 1900 - أكثر من مائتي دولة مستقلة بدلاً من مجرد عشرات الدول، على سبيل المثال. لكن النظم الأكثر تعقيدًا هي الأكثر عرضة للحوادث غير المتوقعة من تلك النظم البسيطة.

والمشكلة الثانية هي أنه من خلال إدراج العشوائية كتفسير، فقد أوجد

بينكر فرضية لا يمكن دحضها منطقيًا. فإذا ما تبين بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن آمن عمومًا، يمكن لبينكر أن يدعي بأنه على حق؛ لكن إذا كان يتضمن عقدًا من الحرب التي أودت بحياة مئة مليون إنسان، فبوسعه أن يعزو ذلك أيضًا إلى العشوائية، ويبقى على حق. إنه موقف جدلي يحسد عليه، لكنه ليس مقنعًا. ''العشوائية'' هي تهرُّب: حياتنا مليئة بالعشوائية، ولكن هذا لا يقلل من مسؤولية الإنسان أو من قدرتنا على الاستجابة لظروف لا يمكن التنبؤ بها من خلال الطرق التي تسهم في تشكيلها. إن الخيارات الكبيرة، بما فيها قرار الولايات المتحدة بعدم التدخل في النزاع الأوروبي حتى العام 1917، أو قرار الحكومتين البريطانية والفرنسية باسترضاء هتلر في الثلاثينيات، كانت لها عواقب حقيقية.

ثالثًا، من المثير للاهتمام أن التفسير الوحيد الذي لم يتطرق إليه بينكر بوصفه سببًا للحد من العنف أو السيطرة عليه هو الكفاءة والقدرة السياسية على إدارة الدولة، واعتماد الحكمة السياسية والعسكرية على وجه الخصوص في ظروف معينة. ولكن يجب على السياسيين أن يقرروا، ومعظمنا يؤمن، أن الخيارات لها عواقب، كذلك فإن تلك المهارة في فهم السياسة وتطبيقها قادرة أيضًا – ليس دائمًا، وإنما غالبًا على إحداث الفرق بين الحرب والسلام، بين انتصار سريع أو هزيمة طويلة ومؤلمة. حجة بينكر هي حجة عالم اجتماع، وليس حجة مؤرخ. فهي تقع فريسة افتتان الشخص العقلاني بالأسباب الهيكلية والبنيوية، والاتجاهات طويلة الأمد، والقوى المادية. إنه على حق بأن الحروب قد انخفضت على ما يبدو على صعيد العدد، كما الفوضى بشكل عام (وإن لم يكن على وجه الخصوص – انظر ما يحصل في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والدول المدمرة في سورية والعراق، والخراب في شرق أوكرانيا). ومع ذلك، فهناك سبب يدعو للاعتقاد بأن الأحداث الطارئة، والعمل المُتعمَّد من قبل دولة واحدة – هي الولايات المتحدة – كان له علاقة بحالة السلام النسبي للعالم بعد عام 1945، تمامًا كالآثار والتداعيات المشابهة الناجمة عن عمل بريطانيا العظمى باعتبارها القوة البحرية المهيمنة في العالم

بعد هزيمة نابليون الحاسمة في عام 1815. ويترتب على ذلك أن قرارًا أمريكيًا بوقف التصرف بهذه الطريقة يمكن أن يسفر عن قرنٍ حادي وعشرين أكثر شرًا بكثير مما يتوقعه بينكر.

يمكن للمرء أن يشكك في أن البشر آخذين بالتحول إلى مخلوقات أجمل بكثير، ومع ذلك، ما زلنا نعتقد أن الحاجة إلى القوة الأمريكية للحفاظ على النظام العالمي قد تضاءلت. في الواقع، القضية الثانية ضد الغلبة والهيمنة الأمريكية يمكن وصفها بـ"الواقعية المسالمة" pacific realism. فهي تتبنى وجهة النظر المتشددة القائلة بأن البشر والدول عقلانيون، مهتمون بشؤونهم الخاصة، وأخلاقيون. في عالم العلوم الاجتماعية المعاصرة، يستخدم مصطلح 'واقعي' لوصف العلماء السياسيين الذين لديهم فهم مشترك معين للسياسة الدولية: أي إنها تلك التي تهيمن عليها الدول، وأن سلوك الدولة على الصعيد الدولي يمكن فهمه من منطلق كونه إما توجه نحو الأمن، أو توجه نحو القوة من أجل السيطرة على الدول الأخرى؛ أي أن الدستور المحلي للدول لا علاقة له تقريبًا بسياستها الخارجية؛ وأن الإدارة السياسية المسؤولة تنظر إلى حد بعيد إلى واجباتها من منظور توسيع نطاق أمنها، أكثر منه النهوض بمُثُلٍ معينة وتعزيزها.

على الرغم مما يمكن للمرء أن يتوقعه، يعيش بعض الواقعيين في هذه الأيام في حالة من الابتهاج التام، على الأقل من منطلق رؤيتهم للنظام العالمي. وهم يعتقدون بأن الولايات المتحدة ربما كانت حذرة في ممارستها لأسباب القوة في الخارج من أجل ضرب ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي. هاتان الدولتان كانتا تشكلان تهديدًا خطيرًا، لا بسبب أفكارهما الخبيثة، لكن بسبب طموحهما للاستيلاء على دول أخرى واستيعابها، وخاصة القلب المنتج لأوروبا، الذي هو أحد المحركات الكبيرة للاقتصاد العالمي. التهديد الذي كان موجهًا للنظام العالمي الذي خلقته ألمانيا واليابان أولاً، ثم الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه بعد الحرب العالمية الثانية، جرى مواجهته بالشكل المناسب من قبل الولايات المتحدة التي

قادت تحالفًا مضادًا. وبمرور الوقت، وبوصفها البلد الأكثر ثراءً وتقدمًا، فقد كانت الغلبة في النهاية للولايات المتحدة وحلفائها.

في رأي الواقعيين، وبعد أن حلَّل العالم نفسه إلى نمط أكثر دراية من القوى المتنافسة، باتت الولايات المتحدة أقل حاجة بكثير للتدخل في شؤون الدول الأخرى في الخارج. والمنطق الطبيعي لميزان القوى، ومن ضمنه مقولة أن ”عدو عدوي هو صديقي،“ سيؤدي إلى استقرار السياسة الدولية بطبيعة الحال: فالصين الصاعدة سوف تكون أكثر توازنًا من خلال ائتلاف يضم جيرانها المتخوّفين، وكذلك إيران أو روسيا في مناطق كل منهما. وعلى أبعد تقدير، فإن لمسات طفيفة على إحدى كفتي الميزان من جانب الولايات المتحدة، التي تعمل كـ”عامل توازن في الخارج“، سيعيد الاستقرار إلى السياسة الدولية. لذلك، فإن سياسة خارجية أمريكية أكثر حزمًا ستكون ليس فقط غير ضرورية، بل ربما خطيرة. أحد المُخرَجات النموذجية لهذه الطريقة في التفكير هو مقال يحمل عنوانًا جرى اختياره بشكل مناسب هو "أمريكا المشوَّشة" America Unhinged، من قبل جون ميرشيمر John Mearsheimer. ففي رأيه أن الولايات المتحدة لم تكن أبدًا أكثر أمنًا مما هي عليه اليوم. وبينما يعلن أنه ليس انعزاليًا، فهو يتعاطف مع هذا الموقف: ”إذا كانت حالة الانعزالية قوية قبل بيرل هاربور، فهي أكثر إلحاحًا اليوم.“ فالتهديد الرئيسي للولايات المتحدة الذي يكشف عنه ميرشيمر هو السلوك المضلّل من جانب نُخَبها داخل مفاصل السياسة الخارجية المولعين بالتدخل في شؤون الآخرين، ومن هنا جاء عنوان المقال.

وكثيرًا ما يجادل الواقعيون بأن الأسلحة النووية سيكون لها تأثيرٌ ملطِّفٌ إلى حد بعيد على الصراع. فالقنابل الهيدروجينية تشكل عامل التوازن الأكبر في معادلة السياسة الدولية. لا ينبغي رفض الانتشار التدريجي لهذه الأسلحة، وإنما الترحيب به من قبل السياسيين والجمهور كليهما، لأنها تثبط أشكال العدوان التقليدية وتبطل مفعولها. وبحسب أحد التشبيهات البارعة، فإن العلاقات الدولية باتت أشبه بغرفة مكتظة بالأشخاص الذين يعانون بشدة من

داء التهاب المفاصل - لا يتدافعون أو يتصارعون، لأن ذلك سيضر بالمعتدي قدر إضراره بالضحية. وكلما ازداد عدد الدول التي تمتلك السلاح النووي، باتت الحاجة لتدخل أمريكي في الخارج أقل. وطالما أن الدول، بغض النظر عن أشكال الحكم فيها، تتصرف بحكمة وعقلانية بالغة، فهي ستعمد إلى ردع بعضها البعض عن طريق أكثر أشكال العنف التي تمتلكها دونية، وهي الحرب الشاملة، التي كانت في الماضي تسبق أي خيار آخر.

أخيرًا، يرى الواقعيون أن التغيير في طبيعة الاقتصاد والأحوال الاقتصادية قد قلل من جدوى استخدام القوة. ففي أيام الماضي القاتمة، كان الغزو يعني تحقيق مكاسب مادية - عبيد، ومناجم فحم، وأرض زراعية. ولكن في عالم يتواجد فيه واحد من أكثر المجتمعات ازدهارًا، سنغافورة، الواقعة على جزيرة صغيرة، رملية، حارة، رطبة، خالية من أية موارد مادية قابلة للاستخدام، ما جدوى استخدام القوة؟ في عالم تُخلق فيه القيمة من خلال تكنولوجيا المعلومات وأشكال متطورة من التنظيم، حيث بات العمل مرتبطًا بالإبداع على نحو متزايد، والمواد الخام باتت سلعة متاحة بسهولة، ما جدوى الاستيلاء على الأرض؟

حجة الواقعيين تبدأ بميزة توجيه ضربة وقائية دلالية: إذا كان أولئك الذين يحملون هذه الآراء "واقعيين"، رغم كل شيء، فإن الذين يحملون وجهات نظر معاكسة، هم بحكم التعريف، غير واقعيين. علاوة على ذلك، فإن لحججهم جاذبية كبرى متمثلة بالبساطة، ما يسمح لطلاب الشؤون الدولية بالتغاضي عن فوضى السياسة اليومية وغموض الثقافة والأحداث العرضية الطارئة. ولكنها حجج إشكالية أيضًا. فهم يتجاهلون دور الشخصيات ونوع النظام. كما أنهم لا يقيمون وزنًا كبيرًا لأهمية العناصر الفاعلة غير الحكومية، وحتى وزنًا أقل للإيديولوجية.

المبدأ الأساسي في الواقعية المعاصرة هو أن جميع الدول على قدم سواء، وأن لديها مصالح، وسوف تستخدم القوة لحماية تلك المصالح وتعزيزها. ولكن الحس السليم وحتى الإلمام السطحي بالتاريخ يشير إلى أن

مثل هذه الأحكام صحيحة إلى نقطة معينة فقط. هتلر لم يكن بسمارك بأخلاق سيئة: فأهدافه، وأساليبه، وتساهله مع المخاطر، واستعداده للقتل، وضعه في مكان مختلف. والواقع أنه استفاد من عجز نظرائه الإنكليز والفرنسيين في الثلاثينيات من القرن الماضي عن فهم واستيعاب حجم الدور الذي خطط للقيام به في العالم، أو نواياه بالاستعباد والقتل. وفي فترةٍ لاحقة، كان من المحتمل لأي حكومة عراقية أن تنظر إلى الكويت بوصفها حلاً لمشكلة سداد ديون الحرب مع إيران، وعلى الأرجح النظر إليها بوصفها دولة غير شرعية يجب أن تكون منطقيًا تحت حكم بغداد.

في تسعينيات القرن الماضي، استولى صدام حسين بالقوة على دولة الكويت، ورهن رفاهَ بلاده وازدهارها عبر زجّها في حرب خاسرة مع الولايات المتحدة للاحتفاظ بها.

يواجه الواقعيون المعاصرون صعوبة في أخذ العناصر الفاعلة الفرعية substate actors أو العناصر الفاعلة العابرة للحدود transstate actors على محمل الجد. فهم على غرار ستالين، يتساءلون عن عدد الفرق العسكرية الواقعة تحت سلطة البابا، ويقولون ساخرين في نهاية المطاف، البابا يوحنا بولس الثاني ربما كان أكثر فتكًا بالاتحاد السوفييتي من البرلمان الألماني. وغالبا ما يتم استبعاد تنظيم القاعدة وغيره من الحركات الإسلامية المتطرفة من قبل الواقعيين على أنها حركات ثانوية غير ذات شأن فيما يمس صميم الشؤون الإنسانية. عندما تستولي هذه الحركات على دولة ما، أو تحدث حفرة عملاقة في وسط مانهاتن، مودية بآلاف الأرواح، يذهب الواقعيون عندئذ إلى التفسير القائل بأن مثل هذه الأحداث، رغم أنها مؤسفة، هي مرة أخرى، حوادث طفيفة تجري على إيقاع رقصة الدول الكبرى. صحيح أن الكثير من الأمريكيين والفرنسيين وغيرهم يموتون في حوادث سير أكثر مما يموتون جراء الهجمات الإرهابية، لكنهم غالبا ما يفشلون في التعرّف إلى العواقب السياسية الأكبر للعنف الموجَّه مقابل العنف العشوائي.

الواقعيون هم في الحقيقة غير واقعيين في فشلهم في تقدير الأصول

غير الملموسة، التي تشمل قوة الإيمان والإيديولوجيا. بالنسبة للواقعيين، كانت الثورات الإيديولوجية العظيمة في القرون الثلاثة الأخيرة - من الثورة الأمريكية إلى الثورات الفرنسية والروسية والصينية والإيرانية - أحداثًا سطحية مماثلة في عالم سياسي حيث اللعبة الحقيقية هي لعبة الدول، وليس الصراعات الكبيرة على النظام السياسي وعلى المعنى الحقيقي للعدالة. وفي رأيهم أنه يجب أن يُنظر إلى آية الله الخميني وخلفاؤه في إيران على أنهم قوميون عشائريون، وليسوا ثوريين متدينين. وعلى غرار العلمانيين أنفسهم، يجد الواقعيون صعوبة في التحدث بجدية عن الخلافة أو الأئمة المغيبين. ولكن بحسب ما تبين لشعبَيْ سورية والعراق وكان من دواعي حزنهم، وكما عرف الكثيرون قبلهم، يمكن للاعتقاد العاطفي أن يتغلب على المصلحة كما يفهمها أولئك الذين لا يعني لهم الإيمان الحقيقي شيئًا.

مثل هذا التبسيط التافه وهذا الحد من فهم المرء للطبيعة البشرية له عواقب استراتيجية وخيمة. فهو يؤدي في نهاية المطاف إلى التنبؤ بنوع من التلقائية في السلوك البشري، تنطلق الدول وتتحرك من خلالها، ولكن بطرق مماثلة لخوارزميات حشود الروبوتات البدائية المندفعة على غير هدى. إذا كانت السياسة تعمل حقًا بهذه الطريقة، فإن الحنكة السياسية لن يكون لها وجود، والتوازن سيتم فرضه من قبل النظام، وليس من قبل السياسيين الذين يصنعون القرارات. وفي الحقيقة، فإن الواقعيين لن يكون لديهم أي مبرر للمجادلة في الحجج المتعلقة بسياسة معينة بدل المضي قدمًا في تحليلاتها العلمية. عاجلاً وليس آجلاً، سيكشف الواقع المفاهيم الخاطئة لخصومهم. وبطبيعة الحال، فإن السياسة لا تتصرف بهذه الطريقة.

قد ينطوي كتاب ”لوبي إسرائيل *(The Israel Lobby)*“ لجون ميرشيمر وستيفن والت على فائدة معينة إذا ما كانت إحدى الحالات المتطرفة من الواقعية الأكاديمية واقعة في حالة من الحيرة والغضب غير القابلة للتفسير جرّاء سياسة لا يمكن التنبؤ بها - في هذه الحالة، الصداقة الوطيدة لأمريكا مع إسرائيل على مدى نصف قرن أو أكثر. وبما أن الإطار المفاهيمي

لميرشيمر ووالت يستثني مسألة توحيد القيم والتاريخ والتقاليد المشتركة والمودة البريئة كدوافع للسياسة الخارجية، فهما يلجآن إلى ما هو، في جوهره، نظرية المؤامرة، التي نجحت من خلالها منظمة شبه سرية بالتلاعب بإحدى القوى الكبرى على مدى عقود، ما دفع بتلك القوة للتصرف بطريقة تتعارض مع مصالحها الأسمى، وبطريقة لم تستطع نظرياتها الخاصة توقعها. باختصار، مع انفجار منطقة الشرق الأوسط بسلسلة من الاضطرابات التي لا علاقة لها بإسرائيل، ألصقا بالصراع العربي الإسرائيلي مركزية وبدًا طولى عفا عليها الزمن منذ وقت طويل، هذا إن كان لها وجود بالأساس.

تُقدِّم الواقعية، ليس كنظرية، ولكن كإطار من أطر الفكر، رؤى حقيقية. هناك منطق فجّ يتمثل بتحقيق التوازن ومبدأ انضمام الدولة الضعيفة إلى الدولة القوية، ولو كانت خصمًا bandwagoning، على الرغم من أن مساحة الاختلاف غالبًا ما تكون أكبر من تقديرات الواقعيين وتخميناتهم. وغالبًا ما تكون للدول مصالح ملموسة في الأمور المادية - الوصول إلى الموانئ الجوية والبحرية، وإمدادات الطاقة، وقبل كل شيء معيار ثابت من الأمن على حدودها وممتلكاتها. هناك بالفعل منطق معين في التحالف مع دولة بغيضة غير محبذة ضد أخرى معادية بشدة، حتى تحت طائلة إلحاق بعض الضرر بمبادئ الدولة الضعيفة. والأهم من ذلك ربما، أن تحتفظ الدول باحتياطيات واسعة من الثروة والسلطة غير المتاحة لأنواع أخرى من المنظمات أو الحركات. حتى في هذه الحالة، قد يتجاهل الواقعيون إلى حد ما شبكة الاتفاقات الدولية المضبوطة والتجارة المعولمة والاتصالات الملقاة على عاتق الدول. ويمكن القول إن هناك تآكلاً في السيادة عندما تمارس مؤسسات مثل المحكمة الجنائية الدولية أو منظمة التجارة العالمية سلطة مستقلة عن سلطة الدول. في الواقع، فإن إحدى أكبر التحديات التي تواجه الاستراتيجيين الأمريكيين أنهم يعيشون في عالم ينطوي على عناصر فاعلة تمثل الدولة وأخرى تمثل اللادولة في آن معًا، عالم يستند إلى السياسة والسلوكيات

القائمة على المصالح التقليدية والأداء الموجّه إيديولوجيًا، وعلى البلدان المتمتعة بالاستقلال الذاتي والمواثيق الدولية والتفاهمات التي تقيدها.

في المعارك الداخلية للمدرسة الواقعية، يكون الواقعيون أنفسهم متوازنين، إن جاز التعبير، بفضل مدرسة تجادل ضد تعريفاتهم الضيقة ليس فقط لمفهوم المصلحة الوطنية، ولكن لأدوات حماية وتعزيز هذه المصلحة. الواقعيون، عمومًا، ليسوا من دعاة السلام: فهم يؤمنون بالقوة الخشنة الملموسة. لكن في عام 1990، عندما انتهت الحرب الباردة، طرح أستاذ جامعة هارفرد جوزيف ناي Joseph Nye مسألة أن ''القوة الناعمة'' يمكن أن تكمِّل، وفي بعض الحالات، أن تحلّ محل القوة العسكرية. ودعا ناي قرّاءه ''إلى عدم التخلي عن الاهتمام التقليدي بالتوازن العسكري للقوة، وإنما بقبوله على علاّته واستكماله برؤى حول التكافل والمشاركة بين الدول.'' ومع ذلك، رأى المدافعون الأكثر تطرفًا عن القوة الناعمة انخفاضًا في فعالية القوة العسكرية، وإمكانية استبدالها بوسائل غير عنيفة. وهي تمثل التحدي الثالث للتوافق والإجماع في السياسة الخارجية الأمريكية بعد العام 1945.

يؤمن مناصرو القوة الناعمة، الذين يُعرَفون جزئيا بـ ''قدرة بلد ما على تشكيل وضع ما لكي تقوم البلدان الأخرى بتطوير الأفضليات أو تحديد مصالحها بطرق تتسق مع هذه المصالح''، بأن الترابط والاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول من خلال التجارة والاتصال وحركة الشعوب يعطي الولايات المتحدة على وجه الخصوص القدرة على ممارسة النفوذ دون الحاجة إلى استخدام العضلات. لم يستبعد "ناي" أهمية القوة العسكرية، بل بات يكن لها تقديرًا متزايدًا لأن المشهد الدولي أصبح أكثر تعقيدًا. غير أن آخرين أعربوا عن أملهم في أن تحل القوة الناعمة محل القوة الخشنة كأداة رئيسية للسياسة الأمريكية. فالأبعاد الإيجابية للقوة الأمريكية الناعمة – جاذبية الثقافة الأمريكية، وانتشار اللغة الإنكليزية، وقوة نظمها التعليمية والمالية، على سبيل المثال – ستسمح للولايات المتحدة بجذب دول وحركات معادية محتملة إلى فلكها. أما الأشكال السلبية للقوة الناعمة – العقوبات، والحظر التجاري، وحشد

الرأي العام – فمن شأنها أن توفر وسائل إكراه لا عنفية وإنما فعّالة. وحيثما تكون القوة العسكرية غير جذابة أخلاقيًا ولا يمكن التنبؤ بها لأنها تعتمد على العنف، فإن القوة الناعمة قد تستغرق وقتًا أطول، ولكنها أقوى وأكثر ديمومة.

دعاة القوة الناعمة الذين يؤمنون بكل من المصلحة الوطنية ومركزية الحفاظ على النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب، لديهم وجهة نظر. فمغناطيسية الولايات المتحدة لها عواقب سياسية حقيقية. لنأخذ، على سبيل المثال، علاقة أمريكا المتحولة مع الهند. بالمفهوم الواقعي، فإن اصطفافًا إلى جانب الهند يعد وسيلة مثالية لموازنة قوة الصين في آسيا. سوف يوافق المدافعون عن القوة الناعمة على هذا الرأي، لكنهم يقولون إن وراء المصالح المشتركة للبلدين يكمن قدر من أحاسيس الصداقة بين أكبر ديمقراطيتين في العالم، وشتات هندي واسع النطاق لعب دورًا أكبر من أي وقت مضى في المجتمع والسياسة الأمريكية. رجال الأعمال الهنود في وادي السليكون والطلاب الهنود في الجامعات الأمريكية يسهمون في تطوير علاقة راسخة مستقلة عن تفاعل الدبلوماسيين. وينبغي للحكمة والحصافة السياسية أن تعملا على صقل وتطوير تلك العلاقات بقدر تطويرها لصفقات السلاح والمناورات العسكرية المشتركة، أو أكثر من ذلك.

ولكن إذا كانت للقوة الناعمة تأثيراتها، فإن لها أيضا حدودها. فالإنكليزية، على سبيل المثال، هي في الواقع الآن لغة عالمية مشتركة lingua franca، ولكن هذا لا يضمن النفوذ الأمريكي. في القرن الثامن عشر، كان الأرستقراطيون الإنكليز غالبًا، لا سيما القادة العسكريون منهم، يجيدون الفرنسية، التي كانت آنذاك لغة الثقافة والدبلوماسية. لكن ذلك لم يمنعهم من شن حرب لا هوادة فيها ضد فرنسا على مدى قرن من الزمن، دافعة إياها أولاً إلى الانهيار المالي ثم إلى الثورة. في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت لغة العلوم في الولايات المتحدة هي الألمانية، لكن الولايات المتحدة خاضت حربين لإخضاع القوة الألمانية، ومن ثم القضاء عليها. الجامعات الأمريكية هي أماكن جذّابة للدراسة، ولكن خالد الشيخ محمد،

العقل المدبّر لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لم يكن يُكِنُّ تلك المودة العميقة للولايات المتحدة خلال فترة وجوده في جامعة كارولينا الشمالية الحكومية- كلية الزراعة (بكالوريوس في العلوم، 1986).

القوة هي القدرة على حمل الناس على القيام بأشياء لم يكونوا ليقوموا بها لولا ذلك. وهذا يعني ضمنًا القصدية purposiveness - أي القدرة على جعل الأشياء تحدث. الكثير مما يسمى قوة ناعمة لا يمكن السيطرة عليه؛ أي لا يمكن توجيهه بدقة، بل وأحيانًا لا يمكن توجيهه على الإطلاق. وقد تبيَّن أن هذا صحيح حتى فيما يتعلق بالعقوبات.

لقد ساعدت العزلة الطويلة للعالم المتقدم والعقوبات المفروضة على روديسيا أولاً ثم على جنوب أفريقيا في إسقاط النظامَيْن العنصريين في كلا البلدين في عامي 1979 و1994. وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، طوَّر المسؤولون الأمريكيون المبدعون طرقًا لممارسة ضغوط متزايدة على البلدان المعادية عن طريق تقليص، وأحيانًا قطع، علاقاتها مع النظام المالي الدولي. ومع ذلك، شهد القرن الحادي والعشرين أيضًا محدوديَّة العقوبات. ويمكن القول إنهم استطاعوا جلب جمهورية إيران الإسلامية إلى مائدة التفاوض بشأن برنامجها النووي، على الرغم من أن أحدًا ما قد يدعي، بالقدر ذاته من المصداقية، أن بعض الفضل يعود إلى الاستعراض الأمريكي للقوة العسكرية في العراق في عام 2003. ومن خلال وضعها بين فكّي كماشة العقوبات الأممية والتدابير الأمريكية أحادية الجانب، انخفضت صادرات النفط الإيرانية من 2.5 مليار برميل يوميًا إلى 1.1 مليار بين عامي 2011 و2013؛ وتراجع نموها الاقتصادي إلى أقل مما كان عليه في أحوال أخرى، وازداد التضخم. ومما لا شك فيه أن العقوبات لعبت دورًا ما، وكذلك فعل سوء الإدارة. ورغم كل ذلك، فقد استمر البرنامج النووي الإيراني بالتوسع، حيث انتقل من أقل من 6000 جهاز طرد مركزي من طراز IR-1 المُركَّبة في مصنع ناتانز في عام 2008، إلى أكثر من 15000 جهاز بعد سبع سنوات فقط، بالإضافة إلى أكثر من ألف جهاز من طراز IR-2 أُضيفت إلى المخزون. وقد حدث ذلك حتى

مع استمرار العقوبات المتزايدة في خفض معدل النمو في إيران إلى ما دون الصفر وزيادة معدل التضخم إلى ما يقرب من 30 في المائة.

في سياق مشابه، عندما أطاحت المضاربات المالية السريَّة الروسية والقوات الخاصة بالحكومة الأوكرانية في شبه جزيرة القرم ثم أشعلت حربًا في شرق أوكرانيا عام 2014، فرض الغرب عقوبات على رجال الأعمال والمسؤولين المقرّبين من رئيس الوزراء فلاديمير بوتين؛ وساعدت جولة ثانية من العقوبات في تموز/يوليو 2014 على خفض قيمة الروبل بنسبة 40 في المائة تقريبًا مقابل الدولار وخفض الائتمان الدولي لروسيا. لكن الروس واصلوا السعي بإصرار وراء مصالحهم في شرق أوكرانيا. ومرة أخرى، كان لهبوط أسعار النفط وسوء الإدارة الاقتصادية بعض الفضل، رغم أن العقوبات قد تجعل الأمور أسوأ قليلا. ومع ذلك، أقدمت روسيا، في العام 2015، على مغامرة جيوسياسية جديدة كبيرة من خلال الانخراط في الحرب الأهلية السورية بقواها الجوية ومستشاريها وقواتها الخاصة بالتعارض مع رغبات الولايات المتحدة التي لم تشكل قوتها الناعمة قيدًا ولا رادعًا.

المشكلة الأكبر للعقوبات كأداة سياسية هي أنها تفترض أن القادة يهتمون كثيرًا بحالة اقتصاد بلدانهم، أو بإمكانية المس بهم شخصيًا من خلال القيود المفروضة (على سبيل المثال) على أنظمة بلدانهم المصرفية. ولكن قد لا يكترثون وربما لا يتأثرون. إذ لم يسبق لبلد على وجه الأرض أن عانى من مثل هذه العقوبات كما عانت كوريا الشمالية، البلد البائس الفقير، الذي لا يزال ينتهك العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي من خلال تطوير الأسلحة النووية، فضلاً عن صنع وإطلاق الصواريخ. وفي حالة أخرى، أقرت إدارة أوباما بمحدوديَّة القوة الناعمة القهرية في نهاية عام 2014 عندما رفعت حظرًا تجاريًا كان مفروضًا على كوبا منذ نصف قرن، بحجة أن العقوبات لم تسفر عن شيء. ومع ما يكفي من الإرادة، والقسوة، وإذا لزم الأمر، الوحشية، يمكن للقادة تحميل بلدانهم وزر أكثر العقوبات التي يمكن تخيلها إيلامًا.

علاوة على ذلك، لا توجد أداة من أدوات القوة، بما فيها العقوبات، خالية

من التكاليف. وقد تكون هذه التكاليف تكاليف تعاقدية، كالتي دفعت فرنسا منذ فترة طويلة إلى تعليق بيع سفينتين حربيتين برمائيتين إلى روسيا في عام 2014. وقد تكون تكاليف تطال سمعة الدولة، كالتي طالت الولايات المتحدة عندما استمرت في فرض قيود تجارية على عراق صدام حسين في الفترة ما بين الحربين الأولى والثانية ضد ذلك البلد في عامي 1991 و2003، الأمر الذي جعل أمريكا تتعرض لانتقادات متزايدة لمساهمتها في معاناة الشعب العراقي. ويمكن أن تشمل الخسائر المالية التي تلحق بالجهة الفارضة لهذه العقوبات، إما عن طريق الانتقام (على سبيل المثال، تعليق روسيا شحنة التيتانيوم إلى شركة بوينغ) أو صفقة تجارية متنازل عنها. ورغم أن عددًا قليلاً من نظم العقوبات يكون محكمًا لا تشوبه شائبة، لقاء مكاسب معينة، فإن النظام الذي يتعرَّض للضغط لن يَعدم وسيلة للحصول على ما يحتاج إليه.

في أوائل القرن الحادي والعشرين، كانت الولايات المتحدة رائدة في استنباط أنواع جديدة من العقوبات الموجهة ضد قدرة الدول أو الحركات على استخدام النظام المالي الدولي. لكن فعالية القيود المفروضة على الخدمات المصرفية (وخاصة العقوبات الثانوية المفروضة على المصارف أو الشركات التجارية التي تمارس أعمالاً تجارية مع كيانات خاضعة للعقوبات) هي فعالية قصيرة الأمد. وهناك دول أخرى، بما فيها الصين التي يعتبر اقتصادها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، لديها حوافز كبيرة لمواجهة استخدام الولايات المتحدة للعقوبات المالية، ولا سيما من خلال إنشاء أنظمة بديلة للتحويل المصرفي والمالي، أو عن طريق الانتقام بطرق يمكن أن تكون مؤلمة للأعمال التجارية الأمريكية. وعلى غرار أي سلاح آخر، مهما كانت العقوبات مبتكرة ومدمرة في البداية، ففي عالم تنافسي كعالمنا، سيبتكر المعارضون، عاجلاً أو آجلاً، وسائل لمواجهتها. وفي عالم من القوى الصاعدة التي تمقت قدرة الولايات المتحدة على تطبيق القهر الاقتصادي من جانب واحد، سيجد النظام كل الحوافز والمبررات للقيام بذلك.

القوة الناعمة ليست بالضرورة قوة لطيفة. فقد تحرم البلد من الإمدادات

الطبية والمياه النقية والكهرباء؛ ووطأتها تكون أكثر شدَّة عمومًا على الناس العاديين من أصحاب النفوذ الذين يستطيعون النأي بأنفسهم عن هذا التأثير عن طريق السرقة أو الرشوة أو المصادرة. القوة الناعمة لا يمكن استدعاؤها بسهولة وطلبها وقتما نشاء: فبمجرد التخلي عنها، سيكون من المستحيل تقريبًا استعادتها، لأسباب سياسية. علاوة على ذلك، فإن القوة الناعمة تولّد الصراع أيضًا. فجاذبيَّة الأخلاقيات الديمقراطية الأمريكية، وحقوق المرأة والأقليات الدينية والثقافة الشعبية، لا سيما من خلال صناعة الترفيه، تولد من البغضاء والكراهية بقدر ما تولِّد من السحر والجاذبية. ولو لم تكن ثقافتنا على ذلك القدر من الإغراء والجاذبية، لما كان الكثير من الجهاديين، من ناحية، يكنون لنا كل هذا العداء والكراهية، وحتى عندما يقوم المتمرِّدون الأجانب ببناء نسخ ورقيَّة من تمثال الحرية تعبيرًا عن احتجاجاتهم من ناحية أخرى.

مما لا شك فيه أن أشكال القوة اللاعنفية لها مكانها في أي دولة. يمكن للمرء أن يجادل بأن الولايات المتحدة أخطأت في بدايات القرن الحادي والعشرين في عدم تطويرها لتلك الأنواع من حملات الدعاية والتخريب ضد الإسلام الراديكالي التي كانت تشكل، في القرن العشرين، جزءًا مهمًّا من ترسانتها في صراعها مع الشيوعية. وبالاشتراك مع السفن الحربية القويّة التي تفرض الحصار، على سبيل المثال، يمكن أن يكون لأدوات السياسة العامة، مثل الحظر والعزلة عن المعاملات المالية الدولية، تأثير قوي. لكن القوة الناعمة لوحدها لها تأثيرات محدودة، وعواقب وتداعيات من المرتبة الثانية والثالثة لا يمكن للقادة الأمريكيين السيطرة عليها بل وربما يأسفون لها.

يمكن للمرء أن يعتقد، مع احترامنا للمتفائلين، أن العالم هو مكان خطير؛ ويمكن للمرء أن يختلف مع الواقعيين الذين يعتقدون أن سياسة خارجية حازمة لن تؤدي إلا إلى الإخلال بتوازن القوى الذي يعمل بشكل جيد؛ ويمكن للمرء أن يعترف بأن القوة الناعمة لا يمكن أبدًا أن تكون بديلاً عن القوة الخشنة، ومن ذلك يستخلص بأن الولايات المتحدة ببساطة لا تستطيع أن تقود النظام الدولي بفعالية وأن تحافظ على نظام دولي حر ومفتوح. وبالتالي،

فإن الحجة الرابعة ضد صون وحماية النظام العالمي بالقوة العسكرية الأمريكية لا تستند إلى وجهة نظر مفادها أن العالم يحتاج إلى قدر أقل من حفظ النظام، وليس إلى الاستعاضة عن الوسائل اللطيفة بالقوة، بل إلى عدم الكفاءة الاستراتيجية التي لا يمكن اختزالها في أمريكا.

"متاعب غوليفر" Gulliver's Troubles هي دراسة كلاسيكية للسياسة الخارجية الأمريكية كتبها في ستينيات القرن الماضي ستانلي هوفمان Stanley Homan، نظير هنري كيسنجر ومنافسه في إدارة حكومة هارفرد. فكثيرًا ما يشعر القادة السياسيون الأمريكيون بأنهم، مثل غوليفر، عمالقة مقيّدون من قبل العديد من الأقزام من سكان ليليبوت، الكثر، والمثابرون، وغير المنطقيين. على الأقل في قصة جوناثان سويفت، كان غوليفر ساذجًا، لكن ليس أحمقًا. وهناك دومًا سيلاً متواصلاً من التعليقات منذ فيتنام، يقول إن الولايات المتحدة ببساطة غير قادرة على استخدام القوة بنجاح، لذا سيكون من الأفضل لها عدم المحاولة.

سيبحث الفصل التالي، الذي يتناول دروس السنوات الخمس عشرة من الحرب، هذه الحجج على نحو أوثق، على الأقل كما تنطبق على الماضي القريب. لكن أولئك الذين يؤمنون بعدم الكفاءة الأمريكية يذهبون إلى أبعد من ذلك. فهم يدَّعون أن الولايات المتحدة قد فشلت في كل حرب كبيرة منذ فيتنام على الأقل، إن لم يكن كوريا؛ فأمراض بيروقراطياتها تمنعها من الاستخدام الذكي للقوة العسكرية الضخمة التي كانت تحت إمرتها؛ وكذلك الثقافة الأمريكية نفسها هي جزء من المشكلة، لأنها تخنق في سياق امتصاصها لذاتها أي إمكانية لفهم المجتمعات التي يغرق الأمريكيون في مستنقعاتها. بل إن هناك أوجهًا أكثر قتامة من هذا النقد، ربما كثيرًا ما يسمع بها في الخارج أكثر مما يسمع بها داخل أمريكا، مؤداها أن الولايات المتحدة هي عمومًا قوة تخريبية مدمرة عندما تتخطى حدودها. ولكن حتى وجهة النظر الأكثر رأفة، التي تم استلهامها من روايات مثل "الأمريكي القبيح" The Ugly American لغراهام غرين و"الانقلاب" The Coup لجون أوبدايك، تقول

إن الرغبة الأمريكية لفعل الخير في العالم تؤدي حتمًا إلى كوارث تمخضت من رحم النوايا الحسنة والجهل وقصر النظر القاتل.

كل هذه الحجج تنطوي على قدر من الحقيقة بالنسبة لهم. ولكن مرة أخرى، من الصعب أن نجد دولاً أخرى حققت نجاحًا أكبر في العالم في استخداماتها للقوة. الاتحاد السوفييتي أُخرج من أفغانستان في صراع أفضى في النهاية إلى اضطرابات عنيفة أودت ليس فقط بالإمبراطورية السوفييتية، لكن بالاتحاد السوفييتي نفسه؟ القوى الإمبراطورية الأوروبية السابقة، بعد تجرعها لكأس المهانة والمذلة مرارًا من قبل ممتلكاتها الاستعمارية السابقة؟ الصين، التي أدى غرورها العسكري وخيلاؤها إلى بروز تحالف من جيرانها خوفًا من صعودها وارتمائها في أحضان الولايات المتحدة، بالرغم من حالة واحدة على الأقل خاضت خلالها حربًا طويلة ومريرة معها (فيتنام) وعقود من الشكوك الباردة والعداء (الهند)؟ إن الغوليفريين، كما يمكن للمرء أن يدعوهم، ينبذون الطرق التي يشكل فيها الفشل وعدم الكفاءة القاعدة في السياسة الدولية أكثر من النجاح والمهارة - حتى عندما يتغاضون أيضًا عن مخاطر التقاعس والتراخي، التي يمكن أن تكون مماثلة لمخاطر التصرُّف والإقدام.

ليس من الصواب تخفيض جميع استخدامات القوة الأمريكية في الخارج واختزالها بمجموعة حكايات بسيطة عن الفشل. على المستوى الأدنى من شبح العنف، ساعد التزام البلد الدائم بكولومبيا، على سبيل المثال، ذلك البلد على الخروج من متاهات التمرد والوحشية التي طال أمدها. وعلى المستويات العليا، أسهم تدخل الولايات المتحدة في يوغوسلافيا مرتين في منع الإبادة الجماعية، أو على الأقل تقليصها. حتى التدخلات الأكبر في فيتنام والعراق وأفغانستان قد أسفرت عن نتائج أكثر تعقيدًا مما هو معترف به في كثير من الأحيان. لقد عكست حرب الخليج عام 1991 نتائج غزو كاد يطيح بنظام الخليج العربي برمته؛ كما أدت حرب عام 2003 إلى إزالة ديكتاتور لم تتراجع طموحاته يومًا، بما فيها تلك التي كانت تهدف إلى الحصول على أسلحة نووية. قبل خمسين

سنة، ضمنت الحرب الكورية أن يمتلك نصفُ سكّان شبه الجزيرة الكوريّة على الأقل فرصة للحرية والازدهار. حتى حرب فيتنام حققت أهدافًا هامة في جنوب شرق آسيا، في رأي لي كوان يو Lee Kuan Yew، رئيس الوزراء المؤسس لسنغافورة، الذي أكَّد بقوة أن حرب فيتنام ''اشترت الوقت لباقي جنوب شرق آسيا.'' وبالإشارة إلى عام 1965، وهو عام استقلال سنغافورة المؤلم، استذكر التمرد الشيوعي المسلح الذي عمَّ جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، بما فيها مدينته بالذات. وبعد عقد من الزمن،

> باتت دول جنوب شرق آسيا مهيئة بشكل أفضل للوقوف في وجه الشيوعيين. ولو لم يكن هناك غزو أمريكي، لتلاشت إرادة هذه البلدان على المقاومة ولتحوّل جنوب شرق آسيا على الأرجح إلى محمية شيوعية. لقد ترعرعت اقتصاديات السوق المزدهرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN) خلال سنوات حرب فيتنام.

أما فيما يتعلق بأفغانستان والعراق، فالرواية لم تنته كتابة كامل فصولها بعد، ولن تنتهي لعقود.

استخدام القوة هو أمر محفوف بالمخاطر على الدوام، وكذلك أيضًا الإحجام عن استخدامها؛ إنه خيار أيضًا. في الفترة 2012 – 2016 رفضت الدول الغربية التدخل بطريقة فاعلة في الحرب الأهلية السورية، التي تحولت آنذاك إلى نزاع شرق أوسطي أكبر بكثير. منذ كتابة هذه الكلمات، إحدى نتائج ذلك الإحجام عن التدخل هناك تمثل في الانتشار الكبير للجماعات الإسلامية المتطرفة، ومن ضمنها ما يسمى بتنظيم الدولة، والذي عمل بمثابة المغناطيس الذي جذب إليه عشرات الآلاف من المقاتلين الأجانب، الذين درَّبهم وصقلهم في ميادين القتال، والذين شرع العديد منهم بالعودة إلى بلدانهم الأصلية. وقد ترافق صعود تنظيم الدولة مع جرائم القتل الجماعي التي اتسمت بها الحرب السورية، وانهيار بنية الدولة السورية وجانب كبير من بنية الدولة العراقية المجاورة، وفرار ملايين السكّان خارج مناطق القتال بصفة لاجئين.

وأخيرًا، فإن نظير حجة عدم الكفاءة هو ''بناء الأمة في الداخل،'' كما

قال الرئيس باراك أوباما في خطابه السنوي في 24 كانون الثاني/يناير 2012. حيث رأى أن القوة العسكرية العالمية والاشتباك العسكري أمران مكلفان للغاية، وأن الاحتياجات الداخلية للولايات المتحدة كبيرة جدًا، وأن قيام الولايات المتحدة بدور عالمي، هو أمر غير مُجدٍ أو غير ضروري في أي حال. وقد أضعف هذا الأمر، من نواح كثيرة، جميع الحجج ضد الانخراط في السياسة العالمية بدعم من القوة المسلحة. وتنفق الولايات المتحدة اليوم أكثر قليلاً من 3 في المائة من إجمالي إنتاجها القومي على الدفاع. وخلال الحرب الباردة، أنفقت من 6 إلى 10 في المائة، وفي فترة لاحقة عام 1993، أنفقت أكثر من 4 في المائة. فالضغط على الميزانية الأمريكية اليوم والمضي قدمًا ليس من الإنفاق الاستنسابي على البنية التحتية، بل من الإنفاق غير الاستنسابي nondiscretionary على الاستحقاقات التي ارتفعت ارتفاعًا كبيرًا. وحتى الحروب العراقية والأفغانية، التي كانت باهظة التكاليف، كانت بعيدة كل البعد عن كسر الميزانية، حيث إن الإنفاق الدفاعي خلال هذه الحروب لم يتخط أبدًا 6 في المائة، وهو قريب من الحد الأدنى لمستوى الإنفاق خلال الحرب الباردة.

إن المغالطة الأعمق لهذه الحجة هي أنها تفترض وجود توتر بين الحرب والتنمية المحلية لا يكشف عنها التاريخ. خلال الحرب الأمريكية الكبرى، أي الحرب الأهلية، بدأت حكومة الولايات المتحدة بتنفيذ مشاريع ضخمة مثل السكك الحديدية العابرة للقارة، وصادقت على قوانين هومستيد وموريل التي تنص على تسوية وضع المستوطنات في الغرب، وأطلقت القوانين المصرفية الوطنية التي ساعدت على إنشاء النظام المصرفي الأمريكي الحديث. وكانت نتيجة الحرب العالمية الثانية أن الولايات المتحدة وظَّفت بعضًا من أكبر استثماراتها في رأس المال البشري من خلال إقرار مشروع القانون جي آي (GI)، الذي فتح أبواب التعليم الجامعي أمام الملايين من قدامى المحاربين. وفي أثناء حرب فيتنام، صدرت قوانين الحقوق المدنية الملحمية التي ألغت التمييز العنصري على نطاق واسع؛ وأطلقت برامج المجتمع العظيم، مثل

برنامج الرعاية الصحية 'ميديكير' والمعونة الطبية 'ميديكيد'؛ وصدرت قوانين البراري Wilderness والهواء النظيف Clean Air؛ وجرى إنشاء برامج المنح الوطنية للآداب والإنسانيات. وهذا لا يعني الحض على وجوب الذهاب إلى الحرب لتطوير البلد، بل القول إن النمو وحتى استخدام القوة العسكرية ليسا أمرين متعارضين بأي حال من الأحوال مع التنمية داخل الوطن.

هذه المدارس الخمس ''-الملائكة الأفضل في طبيعتنا،'' والواقعية الأكاديمية، والقوة الناعمة كبديل للقوة الخشنة، وعدم الكفاءة الأمريكية، وبناء الأمة في الداخل، كلها لم تفلح حتى الآن، على الأقل جزئيًا وأحيانا كليًا، في بناء قضية مقنعة ضد المشاركة العالمية الأمريكية المدعَّمة بالقوة العسكرية. ومع ذلك، فإن هذه لا ترقى إلى كونها حجة كافية لمشاركة أمريكا على الصعيد العالمي بالاستناد إلى القوة المسلحة. ويتطلب القيام بذلك مناقشة أسباب ضرورة مثل هذه المشاركة وكيفية القيام بها. أما الجانب الثاني من الحجة فسيتم مناقشته في الفصول اللاحقة، ولكن القضية المتعلقة بالمشاركة العالمية يجب أن تبدأ بإدراكنا لمدى عدم تمثيل عصرنا بالشكل المناسب.

إن أولئك الذين ولدوا في العالم المتقدم بعد الحرب العالمية الثانية عاشوا نسبيًّا بشكل سلميٍّ نحو نصف قرن، تقريبًا من عام 1950 إلى عام 2000. وعلى الرغم من الحروب في كوريا (في الخمسينيات)، وفيتنام (في الستينيات)، وأفغانستان (في الثمانينيات)، والبلقان (في التسعينيات)، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا (أوائل القرن الحادي والعشرين)، والشرق الأوسط (بصورة مزمنة)، وفي أماكن أخرى، فإن الدول المتقدمة التي كانت متحالفة مع الولايات المتحدة أو مع الاتحاد السوفييتي لم تشهد أهوال حرب شاملة، على غرار الحربين العالميتين الأولى والثانية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن قوة القوى العظمى بترساناتها العسكرية الهائلة، وقدرتها على التدمير المتبادل باستخدام الأسلحة النووية، وتطلعاتها المتفائلة أساسًا بمستقبلها الخاص (كل منها يتوقع الفوز بالمنافسة الطويلة الأجل) قد جمدت الصراع. ومع ذلك، اقتربت القوى العظمى، في أوقات معينة، من حافة الهاوية بصورة أخطر من

أي وقت مضى، إلا أنها كانت في كل مرة تتراجع قبل فوات الأوان. وقد لعبت الدبلوماسية دورًا على هذا الصعيد: وكذلك فعل الحظ.

وإذا كانت الحروب الكبيرة التي شهدها القرن العشرين مجرد نقاطٍ مضيئة على طريق يفضي إلى قواعد حوكمة مقبولة عالميًا، بحسب ما يبدو أن فرانسيس فوكوياما يعتقده، يتعين على المرء أن يدرس إمكانية أن يكون أيضًا السلام المستدام، أو على الأقل غياب الحرب الكبرى، مجرد نقاط مضيئة خاطفة. هناك سوابق لـ "ومضات السلام" في التاريخ، تشمل من جملة ما تشمل قرن السلام الأوروبي الغربي الذي دام في الفترة 1815–1914 الذي لم يعكر صفوه إلا بعض النزاعات الدموية المحلية والعابرة نسبيًا والتي جرى حلها بالنجاح العسكري والسلام المتفاوض عليه، مثل حرب القرم وحروب توحيد ألمانيا. ليس هناك ما يدعو إلى ضرورة أن تبقى الحرب الواسعة النطاق خارج إطار طاولة المفاوضات، لا سيما إذا حدث هنالك شيء من شأنه أن يحدث تغيرات جذرية في المواقف تجاه استخدام القوة.

فالافتراض بأن الأسلحة النووية، أو بعض الحجج المنطقية المفحمة للسياسة الدولية، تحمل رجال الدولة على توخي الحيطة والحذر، هو افتراض بأن البشر ليسوا قادرين على ارتكاب خطأ جسيم، وهو ما يفترض تقريبًا أنهم ليسوا بشرًا. ومع ذلك فنحن نرى الخطأ من حولنا في كل مكان: ميخائيل غورباتشوف الذي فجّر الاتحاد السوفييتي وهو يعتقد أنه سينقذه. وصدّام حسين، الذي اختار مرتين الدخول في حرب مع الولايات المتحدة، الأمر الذي كان كارثيًا بالنسبة إليه. أخصائيو علم النفس المعرفي يقولون إن البشر يميلون عادة إلى الاستخفاف بالعشوائية ويبالغون في كفاءتهم الخاصة في أشياء كثيرة، بما في ذلك توقع المستقبل. وهذا بطبيعة الحال ينطبق أكثر ما ينطبق على السياسيين أكثر من أي شخص آخر، وهو أحد الأسباب التي نوه إليها عضو البرلمان البريطاني إينوك باول Enoch Powell بحماس، "جميع المهن السياسية تنتهي بالفشل."

لنأخذ مثالاً واحدًا فقط: لنفترض أن سلاحًا نوويًا استخدم في فورة من

الغضب. وهو أمر ممكن الحدوث - في صراع تشهد فيه باكستان، على سبيل المثال، تهديدًا مصيريًا من الهند، أو إسرائيل من إيران، أو حتى الولايات المتحدة من كوريا الشمالية. يمكن لهذا أن يحدث إذا كانت روسيا تعتقد أن قوتها التقليدية المحدودة قد تعرضت للخطر جراء موقف غربي حازم تجاه سلوكها العدواني في أوكرانيا. إن العالم بعد استخدام سلاح نووي في فورة غضب سيكون على الأرجح عالمًا مختلفًا جدًا عن عالم اليوم: قد نتخيل ذلك، ولكننا لا نستطيع التكهن بحقيقته الكامنة. في مثل هذا العالم، بعد أن يكون قد شاهد الدمار الهائل والآني الذي لا يمكن أن تسببه سوى الأسلحة النووية، فإن ترسانة الجميع، بما فيها ترسانتنا، ستكون قاب قوسين أو أدنى من الاستخدام، لأن عواقب التقاعس ستبدو حينها أكبر بكثير من عواقب الاستخدام. لقد شاهدنا نسخة مصغرة من هذا من قبل. وقد نوقش مفهوم الإرهاب الجماعي من قبل الأكاديميين وداخل الحكومة الأمريكية قبل الهجمات التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر. ولكن صدمة الأحداث نفسها حولت المواقف الأمريكية من استخدام القوة، واللجوء إلى الاغتيالات والتعذيب ضد الأعداء، بطرق لا يمكن أن يتوقعها بشكل تام سوى عدد قليل من الناس.

وعلى الرغم من ادعاءات مدرسة ''الملائكة الأفضل في طبيعتنا''، فإن العالم لا يزال مكانًا خطيرًا، وهو مكان تعرضت فيه بلدان مسالمة سابقا - مثل سورية وأفغانستان وأوكرانيا وغيرها - لضروب من العنف المروع. ولكن ربما كان بوسع الولايات المتحدة أن تحذو حذو استراتيجية الأغنياء في نيويورك السبعينيات كما وصفها توم وولف Tom Wolfe في كتابه "شعلة من الغرور" *The Bonfire of the Vanities*: ''العزل ثم العزل ثم العزل.'' وكما يعرف قراء تلك الرواية، فإن البطل، بعد أن اعتقد أنه قد حمى نفسه من تقلبات الحياة الحضرية من خلال العيش في شقة محصنة في نيويورك، وتأمين وظيفة عالية الأجر، وامتلاك سيارة باهظة الثمن مركونة في مرآب آمن، وجد أن العزل لا يجدي.

وكذلك الأمر أيضًا مع الولايات المتحدة. إذ لا يمكن للولايات المتحدة أن

تعزل نفسها وتنأى بها عن الاضطرابات العالمية لأسباب عديدة، ليس أقلها أنها هي بالضرورة، إلى حد ما، أحد أسباب هذه الاضطرابات. كما أن المعتقدات الأمريكية بشأن المساواة السياسية، والحقوق (بما في ذلك حقوق المرأة)، والحرية الدينية، والحريات المدنية، بما في ذلك حق الملكية، تشكل خطرًا في كثير من الأماكن، وغالبا ما يكون ذلك دون معرفة أمريكا أو رغبتها في ذلك. وقد لامس لنكولن جوهر القضية في خطاب غيتسبرغ Gettysburg عندما أصر على أن الحرب الأهلية كانت اختبارًا فيما إذا كان ''لأي أمة على هذه الصورة وهذا النهج'' أن تبقى على قيد الحياة. وبفضل وجودها – وبفضل حرياتها، ودينها، وممتلكاتها، وازدهارها، ومن خلال الانتشار العالمي لثقافتها واقتصادها – فقد لعبت الولايات المتحدة دور مغناطيس بالنسبة للبعض، ومصدر عدوى بالنسبة للآخرين. فالأثرياء الصينيون والروس يفرون إلى الولايات المتحدة، ولكن ليس العكس، لأنهم يعرفون أن ثروتهم لن تتم مصادرتها، وأنهم أنفسهم لن يسجنوا، بأمر من الحكومة دون أن تكون هناك إجراءات قانونية حقيقية. ربما لا يرغب الأمريكيون في تغيير هذه الحقيقة، ولكنهم لم يتمكنوا، حتى لو فعلوا ذلك، من أن يصبحوا شيئًا مختلفًا عما هم عليه.

لا يمكن للولايات المتحدة أن تفرض حريات التعبير والتملك والمجتمع المدني على بقية العالم بالقوة. ولكن في الوقت نفسه، لا يمكن لأحد أن يأمل بالازدهار في عالم يتزايد عداؤه لهذه القيم. وتعني العولمة أن الفساد والقهر قادمان إلينا لا محالة، لأن الأنظمة الديكتاتورية من مختلف الأنواع تلجأ إلى كل الوسائل لدعم استمرارها، بما في ذلك الرشوة والترهيب، لشراء الصمت أو فرضه بالقوة أو امتثال الأفراد الأمريكيين والشركات والوكالات الإخبارية أو المنظمات غير الحكومية لإرادة تلك الأنظمة. والأكثر غرابة، أنها قد تُستمال إلى اللعب جنبًا إلى جنب مع أولئك الذين يُسعدهم أيما إسعاد استخدام سلطة الدولة لتحقيق مكاسب اقتصادية أو وطنية. فالشركات والجامعات الأمريكية مستعدة بالفعل لخطب ودّ الحزب الشيوعي الصيني أو بعض الأنظمة العربية

في مقابل إبرام عقود مربحة. وقد لاحظت الجمعيات الأكاديمية الأمريكية بقلق في حرم العديد من الجامعات الأمريكية في الدول الاستبدادية وجود حالة من ”عدم الاحترام لحرية التعبير تشوب المؤسسة بكاملها.“ ويقال إن شركة أبل حُذفت من تطبيقات السوق الصينية للإنترنت التي تتعلق بالدالاي لاما، وفرض الفيسبوك رقابة على بعض المنشقين الأجانب العاملين في وسائل التواصل الاجتماعي الأمريكية. والأمر الذي لا يقل إثارة للقلق هو أشكال الفساد الأخرى التي تشمل من جملة ما تشمل استخدام الأمراء ”الصينيين“ الصغار، ودفع الرشاوى، وغير ذلك من أشكال الرشوة غير المباشرة. ففي عالم معولم، لا يبقى الفساد في الخارج: فهو يعود بطرق مختلفة وبارعة مرة أخرى إلى داخل الولايات المتحدة. وفي حين أن الهيمنة الأمريكية، من ناحية، بما في ذلك الهيمنة العسكرية، لا يمكن أن تحول دون حدوث مثل هذه التهديدات لسلامة مجتمعها، فإن هذه الهيمنة تساعد الولايات المتحدة على وضع قواعد وقوانين دولية للطريق الذي تحمي نفسها من خلالها على غرار البلدان الأخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن العالم الذي مزقته الصراعات سيستدرج الولايات المتحدة إلى خصوماته ومنازعاته. وربما كان هذا هو الدرس الأكبر الذي يمكن استخلاصه من إدارة أوباما، التي جاءت إلى السلطة تحدوها رغبة صادقة في إنهاء حروب أمريكا – لكنها بدلاً من ذلك وجدت نفسها تشن مثل هذه الحروب في الأماكن التي كانت حريصة كل الحرص على الخروج منها. ومن شأن عالم مضطرب، يمكن فيه للصين مثلاً أن تؤكد مطالباتها بالسيادة على بحر الصين الجنوبي باعتباره مياهها الإقليمية، أن يشهد ربما انتشارًا نوويًا في الكثير من أرجاء آسيا وإمكانية نشوب نزاع واسع النطاق هناك. إن أوروبا التي تعصف بها الموجات الهائلة للاجئين من منطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا التي تضرب الفوضى فيها أطنابها، غير مؤهلة لأن تكون شريكًا فعالاً للولايات المتحدة، وهي نفسها سوف تولّد المزيد من عدم الاستقرار مع تحول مكوناتها الأممية إلى نزعة قومية مقيتة وغالبًا متعصبة.

ليس هناك صرخة أكثر ثباتًا وديمومة من أولئك الذين يرغبون في أن

تتبنى الولايات المتحدة وجهة نظر مقيدة لدورها في العالم من الصرخة الشهيرة التي أطلقها جون كوينسي آدامز في الرابع من تموز/يوليو 1821، في إعلانه أن أمريكا ”لا تذهب إلى الخارج بحثًا عن وحوش لتدميرها.“ من هذا المنطلق، يعتقد آدامز بحكمة أن المخاوف الأمريكية الوحيدة على الحرية كانت محلية؛ وأن سياستها في الخارج يجب أن تسترشد بالمصالح وليس بالمثل العليا؛ وأن على الأمة أن تعترف بتفرد مؤسساتها وأن تكف عن استعراض أساليبها وقيمها في الخارج.

هذه قراءة خاطئة لخطاب آدامز. وقد قوبلت تنويهاته حول ضبط النفس بإصراره على وجوب أن تتحدث الولايات المتحدة دومًا باسم الحرية، وأنه ”حيثما انتشرت معايير وتجليات هذه الحرية وهذا الاستقلال، سيكون للولايات المتحدة وجودها وبركاتها ودعواتها“. ويعتقد آدامز، علاوة على ذلك، أن القيم الأمريكية ليست مجرد قيم عالمية، بل هي قيم وجدت لتنتصر. وأصر على أن إعلان الاستقلال ”هو باق، وسيبقى إلى الأبد منارة الأمل والخلاص على قمة الجبل، التي سترنو إليها أنظار جميع سكان الأرض، إلى أن يغيب الزمن في غياهب السرمدية، ويتلاشى هذا العالم دون أن يترك وراءه أثرًا يذكر“. وكان آدامز، الذي ألقى خطابه في 4 تموز/يوليو 1821، قد تبنى في مناسبات سابقة كمفاوض رئيسي للسلام مع بريطانيا العظمى بعد حرب 1812 مواقف صلبة لا هوادة فيها في إصراره على أن تمتد الولايات المتحدة من الساحل إلى الساحل، وعلى سحق القبائل الهندية التي تقف في طريق موجة المهاجرين الذين يتحركون نحو الغرب، دون أي حق لها بطلب الحماية من ملك بريطانيا العظمى. وكان أيضًا مؤلِّفًا لمبدأ مونرو، الذي يهدف إلى إجلاء النفوذ الأوروبي تدريجيًا عن أمريكا اللاتينية (مع التلويح بالقوة في خلفية المشهد). وقابل رأي آدمز بأن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تسعى إلى نشر قيمها بالقوة إصرارٌ قوي على تلك القيم، والاعتقاد بأن انتصارها كان حتميًا، ورغبة في استخدام القوة لضمان صعود أمريكا.

تجد تناقضات جون كوينسي آدامز صداها في كل فترة تقريبًا وفي

عهد كل رئيس. وقد عبّر عدد قليل من الرؤساء عن السياسة الخارجية الأمريكية بالعبارات المثالية التي استخدمها وودرو ويلسون Woodrow Wilson للتعبير عن هذه السياسة، وقلَّة منهم كان بالقدر ذاته من الحزم والصرامة كما كان عندما أصدر أوامره للجنود الأمريكيين ومشاة البحرية للتدخل في البلدان المجاورة التي تعصف بها الاضطرابات والمشاكل. الشيء نفسه يمكن أن يقال عن أشخاص مثاليين أمريكيين عظماء آخرين شغلوا مناصبهم كرؤساء، ومن ضمنهم فرانكلين ديلانو روزفلت ورونالد ريغان، الذين أبرموا اتفاقات مع شخصيات بغيضة أخلاقيًا لتعزيز المصالح الأمريكية. على العكس من ذلك، حتى رئيس يميل إلى مبدأ السياسة الواقعية realpolitik، مثل ريتشارد نيكسون، وجد نفسه يأخذ مواقف معينة في دعم حلفاء ديمقراطيين محاصَرين (إسرائيل في عام 1973، على وجه الخصوص). وكذلك الحال مع باراك أوباما، الذي جاء إلى السلطة واعدًا ومؤمنًا بسياسة خارجية أمريكية متواضعة، فوجد نفسه يشنُّ حربًا على أسس إنسانية وبراغماتية.

ويتمثل التحدي الذي تواجهه السياسة الخارجية الأمريكية اليوم في التوفيق بين متطلبات المصالح الأمريكية وبين القيم الأمريكية على الساحة العالمية. فمعظم الرؤساء لا يعدمون السبل للقيام بذلك، وهي سبل غالبًا ما تكون وبالضرورة غير مقنعة بالنسبة لمنتقديهم العقائديين داخل أمريكا، وللمراقبين الحذرين في الخارج. وهكذا، فإن الولايات المتحدة، حتى في أوائل القرن الحادي والعشرين، تجد نفسها كما كانت منذ عهد الاستعمار، متورطة في الخارج؛ وهي تفعل ذلك اليوم، كما فعلت منذ الاستقلال، بدافع من القيم والمصالح؛ وتمضي بالعديد من الطرق نفسها التي اتبعتها منذ عام 1945: اللجوء إلى القوة للحفاظ على مصالحها، ودعم قيمها، ودعم النظام العالمي. ومن الصعب تصور أن هذه الأنماط ستشهد تغيرًا كبيرًا خلال سنوات حياتنا الحالية.

يواجه النظام العالمي الحالي، كما سيتبين لنا في الفصول التالية، أربعة تحديات: من الصين الصاعدة التي تسعى لفرض إرادتها على جيرانها الأضعف؛ ومن أتباع عدة فئات متعصبة ترتدي زورًا لبوس الإسلام والتي هي

في حالة حرب معنا وغيرها الكثير؛ ومن الدول التي تسعى بطرق شتى للسيطرة على مناطقها، وعلى استعداد لاستخدام القوة للقيام بذلك؛ ومن التوسع في عدة مجالات من الفضاء غير الخاضع للرقابة، المادية وغير المادية، على حد سواء، والتي يمكن أن تشكل مواطن القوى التخريبية ومصادر الصراع. لا يمكن للقوة المسلحة الأمريكية، التي تستخدم بحكمة من قبل الحكومة الأمريكية، القضاء على هذه التحديات، ولكنها يمكن أن تديرها، وتحتويها، وتحد منها. وفي غيابها، سيشهد أطفالنا وأحفادنا عالمًا أكثر اختلالا بكثير، يتميز بالاستخدام غير المقيّد وغير المنضبط للقوة والكوارث الإنسانية، وممارسة الضغوط على المؤسسات الحرة، ليس فقط في الخارج، بل في الداخل أيضًا. إن الحصة الأمريكية من كعكة النظام العالمي حصة هائلة، وإذا لم تأخذ زمام المبادرة في الحفاظ عليها، فإن ازدهارها وحرياتها سوف تعاني أيضًا. وقد كان بوسع الإمبراطورية البريطانية المستضعفة والأوروبية المستعبدة اللجوء إلى الولايات المتحدة في عام 1943 عندما أدلى تشرشل بخطابه في جامعة هارفرد. ليس لدى الولايات المتحدة أي ولايات متحدة بديلة إلى الغرب منها، أو أي بلد بعينه أو مجموعة بلدان يمكنها أن تخفّف من أعبائها.

وكانت الحجج التي جرت مناقشتها قد نشرت حوالي نهاية القرن العشرين، وأحيانا قبل ذلك. وقد عكس الشك حول دور أمريكا في العالم إلى حد ما تراجعًا طبيعيًا للمأرب الدولي بعد الحرب الباردة. ولكن هنالك بعد آخر أيضا يتطلب مزيدًا من النظر: خيبة أمل بعد خمسة عشر عامًا من الحرب المزمنة بعد الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر. فإذا كان هناك فقدان عام للثقة بالفطنة والحذاقة الاستراتيجية الأمريكية في الخارج، والثقة بسياستها الأمنية الوطنية في الداخل، فذلك يعود إلى الطريقة التي خاضت بها الولايات المتحدة الحروب في أفغانستان والعراق، وضد الإسلاميين المتطرفين في جميع أنحاء العالم. إن السجل الغامض لإدارتين مختلفتين تمامًا، هما إدارتا جورج دبليو بوش وباراك أوباما، يعلق جميع المناقشات حول استخدامات القوة الأمريكية. وإلى ذلك الملف نتحول الآن.

الفصل الثاني

خمسة عشر عامًا من الحرب

بدون التوافق مع الماضي الاستراتيجي الأخير لأمريكا، من المستحيل التفكير بوضوح في مستقبلها الاستراتيجي. منذ العام 2001 والولايات المتحدة تتصرف بوعي وإدراك لما تقوم به في الحرب. وقد حاربت تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية المماثلة، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية، في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وخارجها، وشنت حملة اغتيالات بالقصف بالطائرات بدون طيار في جنوب آسيا واليمن، على وجه الخصوص. فقد غزت أفغانستان في عام 2001، وبعد الإطاحة بنظام طالبان هناك، شاركت في حملة مطوّلة لمكافحة التمرد ضد عدوها المعاد تشكيله. وغزت العراق في عام 2003، وسحقت نظام صدام حسين، وقمعت القوات المتبقية الموالية له، ثم شنت مجموعة أخرى من الحملات المعقدة ضد كل من الجهاديين السنة والميليشيات الشيعية التي ترعاها إيران. في عام 2014 وجدت نفسها في حربها الثالثة في العراق خلال ربع قرن، حيث قاتلت، وإن كان على نطاق أصغر، تنظيم الدولة الإسلامية، وهو أحد التنظيمات المنبثقة عن تنظيم القاعدة في العراق الذي سيطر على أجزاء كبيرة من سوريا أيضًا. وكانت هناك أيضًا استخدامات أخرى أصغر، ولكنها هامة للقوة، مثل المشاركة في الإطاحة بالديكتاتور الليبي معمر القذافي في عام 2011.

يتناول هذا الفصل فرضية أن هذه الحروب يجب أن تُدرس وتُناقش

جملة واحدة، وليس كما يحدث في كثير من الأحيان، بوصفها نزاعات متميزة. وهي نفسيًا وعمليًا مترابطة في العديد من النواحي، وليس فقط لأنها جرت في وقت واحد. ويستند هذا الفصل أيضًا إلى الافتراض بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي اعتبار سليم للاستراتيجية الأمريكية المستقبلية دون السؤال عن هذه الحروب، وعن أوجه الصواب وأوجه الخطأ فيها، وعن ماهية آثارها العالقة. ويتساءل أيضًا عما إذا كان اجتياح العراق خطأً، وكيف أثّر التعامل مع السجناء على المجهود الحربي الأمريكي، وما هي عواقب الإجراءات البيروقراطية وإجراءات الإدارة الموحدة للنجاح أو الفشل. وفي هذا الفصل، سنلقي الضوء على السبل التي يشبه فيها الرئيسان بوش وأوباما أحدهما الآخر أكثر مما يمكن لمعجبي كل منهما أن يعترفوا به، كما ويناقش التوترات المدنية والعسكرية الدائمة التي أنجبتها الحروب.

بدأ رد الولايات المتحدة الأمريكية على هجمات 11 أيلول/سبتمبر بحملات ساحقة ماحقة - استمر كل منها لما يقل عن بضعة أسابيع - أدت إلى تحطيم نظامي طالبان وصدّام حسين. ولكنها سرعان ما تحولت إلى حروب من دون جبهات واضحة، كان التقدم فيها غامضًا. وكان كل منها ينطوي على جدل كبير على الصعيدين المحلي والدولي. وحقيقة أن كلاً من هذه الحروب لا يزال مشوبًا بالامتعاض الحزبي يجعل من ضرورة السعي للتوصل إلى وفاق معها أكثر إلحاحًا. وفي حين أن أيًّا من هذه الحروب لم يتسبّب بردود الفعل الساخطة كتلك التي ولدتها حرب فيتنام في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات - والذي يعود إلى حد كبير، ولكن ليس بالمطلق، إلى نهاية المشروع العسكري - إلا أنها مجتمعة تسببت في انقسامات عميقة حول مقاصد وفعالية القوة العسكرية الأمريكية.

فعلت فيتنام ذلك أيضًا، لبعض الوقت: إدارات نيكسون وفورد وكارتر وريغان أحجمت في البداية عن استخدام القوة العسكرية، على الرغم من أنها أدركت، بطرق مختلفة، الحاجة إلى استعادة التوازن العسكري العالمي مع الاتحاد السوفييتي. وفي عهد الرئيس جورج بوش، كانت الولايات المتحدة

تستعد للذهاب إلى الحرب ردًا على غزو الكويت في عام 1990، وهي فعلت ذلك يحدوها اعتقاد قوي بأنها تعرف دروس فيتنام – أن تجعل الحروب قصيرة وعنيفة وتقليدية وتنتهي بشكل نظيف. وهي على ما يبدو فعلت ذلك، على الرغم من أن حرب العراق عام 1991 كانت بمثابة انتشار شبه دائم للقوات في عمق الخليج العربي واستمرت في الواقع بتصعيد العمل العسكري ضد العراق الذي كان لا يزال في موقف المتحدي خلال التسعينيات. استخدمت كل من إدارتي بوش وكلنتون القوة في الصومال والبوسنة وكوسوفو وهايتي، من بين أماكن أخرى، على الرغم من أن فيتنام كانت دائما لا تزال ترخي بظلالها عليها. استحضرت المناظرة حول الحروب الأفغانية عام 2001 والعراقية عام 2003 استعارات فيتنام حيث إنه، وبعد أقل من شهر على وصول القوات الأمريكية إلى أفغانستان، كتب صحفي في صحيفة نيويورك تايمز مقالة بعنوان "مستنقع عسكري:

> أفغانستان على غرار فيتنام". ولو أن عقابيل فيتنام استمرت لعشرين عامًا على الأقل، فمن المتوقع لآثار هذه الحروب، التي لا تزال مستمرة، أن تدوم للفترة ذاتها على الأقل. وقد يكون لها الآثار العميقة ذاتها على النهج الاستراتيجي الأمريكي، وعلى كيفية خوض الجيش الأمريكي حروبه، وكيف يفكر القادة السياسيون بشأن استخدام القوة لتعزيز المصالح الأمريكية.

بدأت الحقبة الجديدة من الحروب الأمريكية بأسلوب وزخم يذكّر بالهجوم الياباني المباغت على بيرل هاربر قبل حوالي ستين عامًا. في 11 أيلول/سبتمبر 2001 أقحم الخاطفون طائرتين عبر البرجين التوأمين في مانهاتن، وأحدثوا فجوة عملاقة في مبنى البنتاغون بطائرة ثالثة، وكادوا أن يصدموا ويدمروا بأخرى رابعة مبنى الكابيتول، لولا الجهود البطولية لركاب الرحلة 93 لخطوط يونايتد United Airlines، الذين نجحوا في انتزاع السيطرة على الطائرة من أيدي الخاطفين. حوالي 3000 شخص قضوا في تلك الهجمات، لكن الحقيقة المرّة للموت على تلك الصورة لم تكن ما أعطى هذه الأحداث زخمها الدائم.

كان لهذه الأحداث بالنسبة لمعظم الأمريكيين (إن لم يكن كافة الخبراء) وقع الصاعقة، انفجار مفاجئ للعنف لم تتخذ له أية استعدادات مسبقة. كانت هنالك خطط وحوادث إرهابية سابقة ضد الولايات المتحدة نفذها إرهابيون متطرفون، استهدفت إحداها مركز التجارة العالمي نفسه عام 1993، لكن شيئًا منها لم يكن على هذا المستوى على الإطلاق. ومع ذلك، فقد كان تأثير تلك الهجمات على كبار مسؤولي الحكومة أكثر إيلامًا. اطلعوا على التقارير الاستخبارية، وأدركوا كاحتمال نظري بأن شيئًا كهذا يمكن أن يحصل؛ كانت تلك مادة الدراسات وضروب المحاكاة التمثيلية المتعددة على شاشات أجهزة الكومبيوتر. لكن هنالك فجوة تفصل بين ما يمكن للمرء أن يتخيله وما يختبره في الواقع. أن تشارك في لعبة حرب أودت بحياة آلاف الأشخاص، شيء، وأن تتأمل حفرة دخانية واسعة وسط مانهاتن شيء آخر. وطأة المسؤوليات الجسيمة التي كانت ملقاة على عاتق المسؤولين شكلت جوهر التأثير الذي خلفته تلك الهجمات على بلد كانوا قد أقسموا على حمايته والذود عنه. وبحسب ما صرحت به مرارًا وتكرارًا وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس (لاحقًا مستشارة الأمن القومي) عندما قالت: ”لو كنتم متواجدين في البيت الأبيض ذلك اليوم، كما كنت أنا، لكان كل يوم بالنسبة لكم بمثابة الثاني عشر من أيلول/سبتمبر. وخوفكم الأكبر من أن يكون العاشر من أيلول/سبتمبر“. على غرار خلفائهم في إدارة أوباما، استعرض أعضاء إدارة بوش بقلق بالغ النشرة اليومية للأحداث التي كانت تنقل التقارير حول المكائد والمؤامرات المتواصلة، بما فيها تلك المنطوية ضمنًا على أسلحة كيميائية أو بيولوجية. مواقفهم حيال المخاطرة السياسية، وحيال الأشكال المقبولة لاستخدام القوة، تغيرت بصورة دائمة. كبار أعضاء إدارة بوش، بمن فيهم الرئيس الجديد نفسه، الذي جاء إلى السلطة بمبادئ وأهداف بعيدة كل البعد عن حفظ السلام وبناء الأمة، وجدوا أنفسهم ملتزمين، ليس بمشروع واحد بل بمشروعَيْن ضخمين لإعادة بناء أفغانستان والعراق. بالمقابل، عمدت إدارة أوباما، المتمادية في شجبها وإدانتها للنزعة الحربية لسلفها، إلى شن حملة عالمية واسعة النطاق من القتل الممنهج غير المسبوق في تاريخ أي قوة

عظمى على الإطلاق، والذي أسفر بحلول العام 2015 عن قتل حوالي 3000 شخص يشتبه بتورطهم بالإرهاب.

كانت الحروب الثلاث التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مترابطة من عدة نواحي. كانت القاعدة قد استخدمت أفغانستان كملاذ تخطط منه لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ومن هنا جاء الهجوم على نظام طالبان الذي كان يحتضنها. وعندما بات واضحًا أن القاعدة قد تعافت في الإقليم الشمالي الغربي لباكستان الذي يعج بالاضطرابات، فتحت جبهة ثانية اتخذت شيئًا فشيئًا صبغة عالمية ضد التنظيم. ومع الوقت، باتت الفصائل الجديدة المنبثقة من القاعدة (فصيل اليمن، فصيل شبه الجزيرة العربية) من جملة أهداف الغارات والضربات الجوية للحملة. في البداية، ارتاب بعض القادة الأمريكيين بوجود صلة بين النظام العراقي والحركة التي يتزعمها أسامة بن لادن - مجموعة من العلاقات التي كانت قائمة بالفعل، لكنها ربما لم تكن على تلك الدرجة من الأهمية فيما يخص الهجمات على الولايات المتحدة.

أكثر هذه الحروب جدلية، غزو العراق عام 2003، كان مرتبطًا بهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر من نواح أخرى. كانت حكومة جورج دبليو بوش بصورة حازمة أكثر نزوعًا للقيام بضربة وقائية استباقية ضد العراق بعد الهجمات الإرهابية. بعد أخذها على محمل الجد للمعلومات الاستخبارية التي تقول بأن نظام صدام حسين كان يقوم بإعادة بناء أسلحة دمار شامل، باتت إدارة بوش بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أقل استعدادًا لقبول المجازفة من ذي قبل. ولم تكن وحدها في هذا الموقف. في سياق إدلائه بشهادته أمام لجنة تقوم بالتحقيق في أسباب وأداء الحرب العراقية، قال رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير:

> بوسعي أن أصف بدقة سياستنا حتى الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بأنها كانت تنطوي على بذل أقصى الممكن، والطموح لما هو أفضل، وإنما بحسابات مختلفة لتقديرات الربح والخسارة؛ بمعنى آخر، لغاية الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كنا نعتقد بأن [صدام] كان يمثل خطرًا لكننا كنا نعتقد أن عملية احتوائه كانت أمرًا جديرًا بالمحاولة. الشيء الحاسم بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر هو أن حسابات الربح والخسارة تغيرت.

وإلى حد ما، كان وراء النية بالإطاحة بنظام صدام حسين ليس الرغبة كثيرًا بإعادة تشكيل العالم العربي برمته، وإنما توجيه ضربة تسبب صدمة قوية لهذا العالم. وفي الوقت الذي يتنازع فيه المؤرخون، وفي الحقيقة المشاركون أنفسهم، حول مدى أهمية هذا الاعتبار في شن ثاني حرب لأمريكا ضد العراق عام 2003، فقد كان هذا الاعتبار حاضرًا بقوة. ”كان من شأن التحول أن يكون له تداعيات تتجاوز حدود العراق،“ قال الرئيس جورج بوش مستذكرًا وهو يفكر في قراره بالإجهاز على نظام صدام حسين. بإزالتهم لنظام صدام الفاسد والمتوحش، كان القادة الأمريكيون يأملون أولاً وآخرًا بإزالة الخطر الذي كانوا يعتقدون أن له صلة بالقاعدة والذي كان يشكل تهديدًا مستمرًا لاستقرار الشرق الأوسط. ولكن بالنظر إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد تبين لهم أن هنالك أيضًا فرصة لإحداث انفتاح في ما كان دائمًا وبصورة تقليدية واحدًا من أكثر مجتمعات العالم العربي تقدمًا وعلمانية على مستقبل مغاير وأكثر حرية.

لذلك، فإن جذور هذه النزاعات كانت ضاربة بعمق أكبر في تربة الماضي أكثر مما كان المعاصرون، وخاصة منتقدو هذه الحروب، يعتقدونه غالبًا، كما سنشاهد في الفصل الخامس من هذا الكتاب. مصدر الإلهام الذي كان يستمد منه أسامة بن لادن وبقية الجهاديين جانبًا من نهجهم هو سيد قطب، الداعية الإسلامي المصري الذي أعدمه جمال عبد الناصر عام 1966، والذي كان بدوره يتطلع إلى الأقليّة، رغم أن الاتجاهات الأصيلة في الفكر الاسلامي كانت ترجع إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. بالمقابل، كانت الحملة على العراق عام 2003 أكثر بكثير من مجرد رد فعل من جانب صنّاع القرار الغربي على أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. في أدنى التقديرات، انبثقت فكرة تلك الحملة من ظروف الأوضاع الراهنة المتقلقلة التي كانت سائدة بعد حرب الخليج عام 1991. ذلك النزاع، الذي أعقبه نوبات متكررة من القصف والتدخل الغربي في العراق لحماية الأقلية الكردية في الشمال والأغلبية الشيعية في الجنوب من خلال إنشاء مناطق حظر جوي no-fly zones، تمخض

عن مواجهة مطولة protracted standoff. فالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة (بدءًا بقرار مجلس الأمن رقم 661، الذي صدر في آب/أغسطس 1990) أسهمت في انهيار الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العراق بحدود 85 في المائة عن مستوياته التي كان عليها في عام 1980، بالإضافة إلى نسب بطالة وصلت إلى 50 في المائة. وفي حين ثبت لاحقًا بطلان المزاعم التي تحدثت عن معدلات مذهلة على صعيد وفيات الأطفال بسبب العقوبات، فقد تم تصديق تلك المزاعم، الأمر الذي لعب دورًا كبيرًا في حشد الرأي العام العربي، وعلى نطاق أوسع الإسلامي، ضد الولايات المتحدة. استغل أسامة بن لادن هذا الوضع استغلالاً كاملاً، معلنًا عام 1996 عن أن "أكثر من 600 ألف طفل عراقي قد ماتوا بسبب نقص الغذاء والدواء وبنتيجة العدوان غير المبرر (العقوبات) المفروض على العراق وشعبه. أطفال العراق هم أطفالنا. أنتم أيها الأمريكان، مسؤولون عن إراقة دم هؤلاء الأطفال الأبرياء". علاوة على ذلك، فقد جرى عام 2000 تعليق مهمة مفتشي الأمم المتحدة بشأن البرنامج النووي الذي كان يعتقد بأن نظام صدام حسين يقوم بتطويره، بالرغم من أنه جرى إعادة هذه المهمة جزئيًا بنهاية العام 2002 بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1441 ("فرصة أخيرة") والتهديد بغزو وشيك. حتى آنذاك، استمرت الحكومة العراقية في تعطيل وعرقلة عمل المفتشين بطرق متنوعة. وقد بدأت العقوبات الاقتصادية المكثفة ضد النظام بالتآكل عندما دفع الرئيس صدام حسين الولايات المتحدة وحلفاءها للدخول في منافسة وجدال ضد روسيا وأطراف ثالثة. وحتى في غياب 11 أيلول/سبتمبر، كانت الحكومة الأمريكية قد بدأت تواجه مفترق طرق، يؤدي إما إلى صراع أو تسوية مع عراق كان قد تحايل على عمليات التفتيش والعقوبات على حد سواء، وجاهزًا باحتياطياته النفطية الوفيرة للبدء بإعادة بناء قوته في العالم العربي.

إن مواجهة من نوع ما مع العراق كانت أمرًا حتميًا. في الواقع، أحد علماء السياسة الكنديين الجريئين قال إن الرئاسة الأمريكية لو آلت إلى آل

غور بدلاً من جورج دبليو بوش في انتخابات العام 2000، لكانت الولايات المتحدة أقدمت على غزو العراق. يمكن التوسع في هذا الاجتهاد إلى حد بعيد: يمكن للمرء أن يتخيل ولايات متحدة تزعمت عام 2003 المبادرة إلى تشديد العقوبات على نظام صدام حسين لكنها لم تقدم على غزو العراق - لا سيما إذا كانت الاستخبارات قد كشفت النقاب عما نعرفه الآن، لكن صناع السياسة آنذاك لم يفعلوا؛ إن برامج أسلحة صدام حسين للدمار الشامل ظلت كامنة وغير مفعلة. وبغياب الاعتقاد بأن نظام صدام حسين كان يسعى لاستعادة برامج أسلحته النووية والبيولوجية، من الصعب معرفة كيف كان لإدارة بوش أن تضمن صدور قرارات الأمم المتحدة المتساهلة، ودعم الكونغرس، ومشاركة قوات التحالف في الحرب كما حصل. يحق للمرء أن يشكك حتى بإمكانية إقدامها على المحاولة بالأساس.

كان العراق حرب خيارات رغم أنها ربما خيارات أقل مما هو مفترض. فالحرب ضد القاعدة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لم تكن بالتأكيد خيارًا. فبمجرد أن ألزمت الولايات المتحدة نفسها باستئصال تنظيم القاعدة في أفغانستان، لم يكن يفصلها عن دحر حركة طالبان التي كانت تحتضن القاعدة وتستمد قوتها منها سوى مسافة بسيطة. وبعد دحر طالبان، من الصعب تخيل كيف كان يمكن للولايات المتحدة آنذاك أن تنسحب من أفغانستان تمزقها الفوضى، مكررة ما كان مسلمًا به عمومًا بأنه خطيئة في أعقاب الانتفاضة التي اندلعت ضد السوفييت هناك في الثمانينيات. بعد طردها لتنظيم قيادة القاعدة خارج أفغانستان، كان عليها أن تواصل مطاردتها لها إلى الحدود وما وراءها؛ وعندما حاولت القاعدة بدورها الانتشار إلى ما وراء جنوب آسيا، كان لزامًا على الولايات المتحدة ملاحقتها هناك أيضًا. وهكذا وجدت أمريكا نفسها متورطة في مجموعة من الحروب، لم يكن أي منها بدافع من إرادتها الخاصة.

في الوقت الذي كان فيه كل من هذه الصراعات، بطرق مختلفة، قد أصاب أولئك الذين أطلقوها وأشرفوا على تنفيذها بالإحباط، من المهم أن نبدأ

بتذكر الطرق التي نجحوا فيها. تجدر الاشارة الى أن هجوم القاعدة الذى وقع في 11 أيلول/سبتمبر كان الهجوم الإرهابي الوحيد الكبير على أراضي الولايات المتحدة الذي أدى إلى قتل المئات أو الآلاف من الأمريكيين. وعلى الرغم من أنه كان هنالك العديد من المؤامرات وبعض الهجمات الأصغر بكثير بعد ذلك (على سبيل المثال، إطلاق النار في فورت هود عام 2009، وقصف ماراثون بوسطن في عام 2013، والهجوم على محطة تجنيد عسكرية في تشاتانوغا في عام 2015، ومذبحة سان برناردينو في عام 2015، ومجزرة أورلاندو في عام 2016)، لم تتمكن القاعدة وغيرها من المنظمات الجهادية مرة أخرى من توجيه أي ضربة للولايات المتحدة بحجم وقوة ضربات 11 أيلول/سبتمبر. ويمكن مناقشة حملة الاعتقالات والاغتيالات الواسعة النطاق التي شنت في وقت لاحق ضد هذه الحركات، ولكن دون شك، بفضل اقترانها بتحسن الوضع الأمني على الحدود والمراقبة من جانب أجهزة الشرطة الاتحادية والمحلية، فقد نجحت في احتواء ذلك التهديد.

وفي العراق وأفغانستان كليهما، تحقق الهدف المباشر المتمثل بالإطاحة بنظامين خطرين في غضون أسابيع من بدء العمليات. ففي أفغانستان، أنشأت الولايات المتحدة وحلفاؤها حكومة مستقرة نوعًا ما، فضلاً عن إجراء سلسلة من الانتخابات المتنافس عليها بحرية. وفي العراق أيضًا، وبعد مخاض عسير ورحلة معاناة طويلة، جرى إنشاء حكومة براغماتية قابلة للبقاء والاستمرار، رغم أن الإجماع الهشّ الذي أبقى على العراقيين في حالة من التوحد قد بدأ بالتآكل مع الانسحاب الأمريكي من ذلك البلد عام 2011 – انسحاب عدد غير قليل من المسؤولين، منهم سفيران يتمتعان بخبرة واسعة في شؤون العالم العربي، ولم يكن أي منهما من صقور العراق قبل عام 2003، رايان كروكر وجيمس جيفري، كانوا يعتقدون بأن الانسحاب كان سابقًا لأوانه. وفي الحالتين كلتيهما، تمكنت القوات المسلحة الأمريكية ووكالات الاستخبارات، بدعم من القوى المحلية والحلفاء الأجانب من دحر العديد من حركات التمرد والقضاء عليها، بما في ذلك حركة مقاتلي القاعدة وطالبان، وبقايا نظام صدام،

والميليشيات الشيعية، والمجموعات الجديدة التي انشقت عن تنظيم القاعدة. وقد بدا على الأقل أن العراق ابتداء من الفترة 2008–2009 كان يتحرك على مسار هشّ للنجاح، وأنه بحاجة إلى دعم أمريكي مستدام. وكما قالت إيما سكاي Emma Sky، مسؤولة التنمية البريطانية التي كانت قد عارضت الحرب، وأصبحت فيما بعد مستشارة رئيسية، ولو ناقدة، للشؤون المدنية للقادة الأمريكيين: ''لم يكن هناك شيء حتمي حول الطريقة التي تتكشَّف بها أحداث القصة''.

كانت هذه الحروب الثلاث مكلفة، لكن بحساب التكلفة المادية، كانت أقل مما هو مفترض في كثير من الأحيان. وقد قدَّر مشروع تكاليف الحرب في جامعة براون، الذي كان في أحسن الأحوال غير متعاطف مع الأسباب المنطقية لهذه الحروب وأغراضها، التكلفة الإجمالية بـ 4.4 تريليون دولار في عام 2015، وهو مبلغ يستخدم تعريفًا واسعًا لتكاليف الحرب يتضمن الالتزامات المستقبلية للمحاربين القدامى. وهذا مبلغ كبير جدًا – مع الإشارة إلى أنه اعتبارًا من عام 2015 كان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي يفوق 18 تريليون دولار، وقد تم توزيع التكاليف على مدى خمسة عشر عامًا، وأبعد من ذلك.

خلال السنوات الخمس عشرة من الحرب، لم يتخط الإنفاق الدفاعي الأمريكي عتبة 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل، أنفقت الولايات المتحدة 10 في المائة أو أكثر من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع في أوائل الحرب الباردة، وحوالي 8 في المائة خلال الثمانينيات – والفترتان كلتاهما شهدتا ازدهارًا كبيرًا. ولم يكن للأزمة الاقتصادية في عام 2008 وما بعده أيَّة علاقة بالحروب في العراق وأفغانستان. فالعلل الاقتصادية في أمريكا، كما هي عليه، لها علاقة أكثر بأسس السياسة الحكومية والإنجاز التعليمي منه بالإنفاق العسكري الدفاعي. في هذا السياق، يتبادر إلى الذهن المجتمعات التي تنفق بشكل روتيني نسبًا مئوية كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع – على سبيل المثال، سنغافورة (أكثر من 3 في المائة، ولكن تاريخيًا أكثر من ذلك) وإسرائيل (أكثر من 6 في المائة) – والتي تمكنت أيضًا من الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة واقتصادات ناجحة.

صحيح أن هذه الحروب أرهقت الجيش الأمريكي، لكنها لم تستنفده. جميع القوات، لكن الجيش ومشاة البحرية في المقام الأول، شهدت عمليات تعبئة متكررة. وقد لوحظ أن العبء الأكبر يقع على كاهل هذين السلاحين البريّين، على الرغم من أن القوات البحرية والقوات الجوية لعبت أدوارًا كبيرة مباشرة (أي قتالية) وغير مباشرة (عبر العاملين في مقرّ القيادة، وفرق إعادة الإعمار المحليّة ومعسكرات السجناء على سبيل المثال). وعلى نحو ملحوظ، لم تسع الولايات المتحدة إلى زيادة عديد قواتها العسكرية إلى حد كبير لخوض هذه الحروب: فعدد أفراد القوة العاملة الفعلية الذي كان بحدود 1.36 مليون في عام 2000 بلغ ذروته ووصل إلى 1.55 مليون في عام 2006، وهي فترة التوتر الأقصى في العراق. وعلى نحو غير عادي، في ضوء تاريخها المشهود في فيتنام، جرى استدعاء عدد قليل من جنود الاحتياط ورجال الحرس الوطني (أقل من 25 ألفًا) وعدد أقل من القوات المتواجدة في ما وراء البحار، وحشدت الولايات المتحدة أعدادًا كبيرة من هؤلاء المواطنين – الجنود للخدمة إما في العراق وأفغانستان، أو لسدّ النقص في الوحدات العاملة هناك. وبين أيلول/سبتمبر 2001 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، تم نشر أكثر من ربع مليون من أفراد الحرس الوطني في العراق وأفغانستان. وبحلول عام 2005 شَكَّل ما يسمى محاربو عطلة نهاية الأسبوع weekend warriors (بما في ذلك جنود الاحتياط والحرس الوطني) حوالي 40 في المائة من مجموع العسكريين الأمريكيين في العراق.

وقد تناوبت وحدات الجيش العاملة الانتشار في العراق وأفغانستان على أساس سنة عمل واحدة وسنة استراحة واحدة – والواقع أن بعض الوحدات خدم لأكثر من سنة في ميادين القتال. ومما لا شك فيه أن كلفة عمليات الانتشار هذه كانت زيادة في معدلات حالات الاضطراب النفسي، بما في ذلك حالات الانتحار. وعلى الرغم من أن معدلات الوفياتِ الناجمة عن الانتحار في الجيش الأمريكي كانت تاريخيًا أقل بكثير من معدلاتها بين المدنيين، إلا أن المعدل بدأ يتصاعد في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وبحلول عام 2008، تجاوز معدل وفيات الجنود الناجمة عن الانتحار معدل الوفيات بين المدنيين (20.2 حالة وفاة ناجمة عن الانتحار لكل 100 ألف شخص مقابل 19.2).

علاوة على ذلك، فقد جرى تخفيض معايير التعيين في الخدمة العسكرية إلى حد ما خلال هذه الصراعات، بحيث تشمل السماح بقبول بعض المجندين من الفئة العقلية الدنيا (الفئة الرابعة) ومنح عدد متزايد من الإعفاءات للمجندين الذين لديهم سجلات جنائية. ومع ذلك، فإن الأعداد الفعلية لهذه الأخيرة كانت صغيرة نسبيًا – 249 إعفاء جنائي من الخدمة في عام 2006، على سبيل المثال، و511 في عام 2007. وبفضل التعويضات السخية التي كانت تتلقاها (بالرغم، والحق يقال، من الركود الاقتصادي في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين)، حافظت القوات المسلحة على قوتها العددية، وبحلول منتصف العقد الثاني كانت هذه القوات قد تعافت واستعادت توازنها. ومن المهم أن نتذكر، بشكل خاص بالنسبة للقوات الأكثر تضررًا بصورة مباشرة، أي الجيش وسلاح البحرية، أن دورة التعيينات والتسريحات السريعة في صفوف المجندين (ما يقرب من نصف أفراد مشاة البحرية يغادر بعد أول فترة خدمة لمدة أربع سنوات) تعني أنه خلال وقت قصير تمامًا تغدو كوادر الخطوط الأمامية مكونة من المجندين الجدد. وبالنظر إلى أن معدلات الاحتفاظ بالضباط وكبار الموظفين المجندين قد تعثرت، فإن ما تبقى هو كادر من الضباط القدامى والمختصين والموظفين من المجندين غير العاملين.

والعبارات الشائعة من قبيل "صقلته الحروب" (battle-hardened) و"أنهكته المعارك" (battle-weary) تنطوي على اثنتين من الدلالات المتعلقة بالقتال والمعارك. الأولى يمكن لها أن تنطبق أكثر ما تنطبق على قدامى المحاربين من المخضرمين ممن آثروا البقاء في الخدمة. واليوم، فإن القوات المسلحة للولايات المتحدة لديها واحدة من أكثر قوات العالم خبرة في مجال القتال البري؛ وقد تمرست قياداتها العليا أيضًا بمواجهة تحديات القيادة على أعلى المستويات. إنها قوة غير محسوسة، ولكنها مهمة. ومع ذلك، فإن تكاليف

الحرب ربما أسهمت في نقص تمويل القوة العسكرية التقليدية التي لا ترتبط مباشرة بالنزاعات - كالقوى الجوية والبحرية الرفيعة المستوى، والقوات المعنية بشؤون الفضاء على وجه الخصوص.

أخيرًا، هناك التكلفة البشرية للحرب. واعتبارًا من مطلع عام 2015، قُدر أن حوالي 6,800 فرد قد لاقوا حتفهم في ميادين القتال، و52,000 آخرين جرحوا في أثناء الأعمال القتالية - هذا بصرف النظر تمامًا عن الصدمات النفسية التي يصعب تقديرها والإحاطة بها. كل خسارة في الأرواح، وكل إصابة خطيرة، هي بمثابة مأساة بالنسبة للفرد وللأسر المعنية. إن المعدلات المرتفعة جدًا للإصابات، والتي تفوق بكثير المعايير التقليدية، التي كانت عادة بمعدل ثلاثة جرحى لكل جندي قضى في ميادين القتال، تعكس تحسنًا دراماتيكيا في معدات ومعايير الحماية، وأكثر من ذلك على صعيد الرعاية الطبية القتالية، وخاصة خلال ما يسمى بالساعة الذهبية أو الحاسمة بعد الإصابة، عندما تتمكن الإسعافات الأولية السريعة وإجراءات الإخلاء من إنقاذ حياة المصاب. العديد من الجنود الذين كتب لهم البقاء على قيد الحياة كان يمكن أن يكونوا قد لقوا حتفهم في حروب سابقة، بما فيها حرب فيتنام، لكنهم كثيرًا ما كانوا يقومون بذلك على حساب التشويه الشديد والإعاقة.

ويمكن مقارنة هذه الخسائر مع الخسائر في كوريا وفيتنام. ففي كوريا خسرت الولايات المتحدة أكثر من 36000 قتيل و103000 جريح، وفي فيتنام خسرت 58000 قتيل و153000 جريح. وبكلفة مادية باهظة لا تقل بالتأكيد عن تكاليف حروب فترة ما بعد 11/9، فقد أدت إلى خسائر أقل من الحروب السابقة قياسًا إلى عدد السكان الأمريكيين (152 مليونًا في عام 1950، و194 مليونًا في عام 1965، و320 مليونًا في عام 2015). ومثلما حدث في فيتنام، كانت حروب ما بعد 11/9 حروبًا مثيرة للجدل، وإن لم تكن بنفس الدرجة، ولم تكن مصحوبة، كما كانت تلك الحرب، بالاضطرابات الاجتماعية والصراعات الداخلية العنيفة أحيانًا. لا شيء بعد 11/9 يشبه انغماس القوات المسلحة في شرور وويلات المخدرات والنزاع العرقي بعد فيتنام. على عكس كوريا، لم

يدخل قدامى محاربي الحروب الأخيرة عالم النسيان بالنسبة لمجتمع جاهل عمومًا بتضحياتهم؛ وبخلاف فيتنام، لم يعاملوا بازدراء من قبل الذين عارضوا الحرب – بل على العكس من ذلك، في معظم الحالات. ومن ثم، وبدون التقليل من التضحيات التي قدمها العسكريون والنساء وأسرهم، يجب أن يكون الاستنتاج بأن الولايات المتحدة قد خاضت غمار هذه الصراعات بتكلفة أقل بكثير في الأرواح والماديات والصراع الاجتماعي مما كانت عليه الحال في حرب فيتنام.

═══

ما مدى أداء القوات المسلحة للواجبات التي أسندت إليها؟ كتب كارل فون كلاوسفيتز (Carl von Clausewitz) في عمله الأدبي الرائع ''في الحرب'' *On War* ''كل حرب غنية في حلقات فريدة من نوعها. كل منها بحر مجهول، مليء بالشعاب المرجانية''. تختبر الحرب قدرة المنظمات العسكرية على التكيف مع الظروف الجديدة وعلى الابتكار. كان الجيش الأمريكي الذي ذهب إلى حروب ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد حقق نجاحًا تقليديًا كبيرًا في عام 1991 في الحرب مع العراق، والعديد من المعارك الأصغر في البلقان وضد العراق في العقد التالي، وعمليات حفظ السلام والتدخلات الإنسانية، فضلاً عن بعض عمليات مكافحة الإرهاب المتواضعة في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا. غير أنه لم يكن مستعدًا، فكريًا وتنظيميًا، للحملات الموسّعة لمكافحة حالات التمرد والثورة التي واجهها في وقت لاحق. وكانت كُتيّبات مكافحة التمرد في عام 2003 هي تلك التي صدرت عن فيتنام، وعقد من الاعتقاد بأن مثل هذه التورُّطات الفوضوية يمكن تجنبها في المستقبل، قد تركته قانعًا راضيًا، والأسوأ، غير مستعد فكريًا للتحديات التي سيواجهها قريبًا.

في بعض الجوانب، استطاع الجيش الأمريكي التكيف مع حالات العصيان الحديثة ضد معارضين ذوي إمكانات متطورة في كل من العراق وأفغانستان. بعض الدروس القديمة – كالتركيز الكامل على تطوير القوات المحلية التي يمكن أن تحل محل قواتنا على الجبهة – جرى تعلُّمها من جديد بقدر من

الألم والمرارة، والعديد منها جرى تبويبه وتنسيقه في كتيّب جديد (FM3-24) حول مكافحة التمرد نشر عام 2006. وقد تم اقتباس بعض الدروس: إلى حد أن ما حدث في بغداد في 2006–2007 كان نتيجة للعداء بين الطوائف، ويمكن معالجته من خلال وسائل ابتكرها البريطانيون في إيرلندا الشمالية في السبعينيات والثمانينيات، وهي عبارة عن جدران تفصل بين الأحياء المتجاورة المتخاصمة، مع محاور اتصال تشرف عليها نقاط تفتيش. كان لا بد من تطوير بعض المهارات القديمة مرة أخرى، مثل العمل بشكل وثيق مع الحركات غير النظامية المحلية، كما هي الحال بالنسبة لصحوة الأنبار الناجحة في العراق. فبعد عدة بدايات مزيفة قامت من خلالها القبائل السنية باستهداف تحركات القاعدة والتي تم القضاء عليها بسبب عدم وجود دعم أميركي سريع وفعال، تمكنت الولايات المتحدة من دعم حركة محلية في محافظة الأنبار، كادت، لبعض الوقت، أن تمحو القاعدة في غرب العراق.

في بعض الحالات، كانت العودة إلى دروس الماضي بطيئة بشكل مؤلم. ولم تتمكن الولايات المتحدة أخيرًا حتى عام 2007 من جعل عمليات الاعتقال في العراق عمليات مقبولة من حيث المرافق والحرّاس، وكمبدأ ثابت ومتماسك لهذا البعد من أبعاد مكافحة التمرد. غير أن الولايات المتحدة، من وجهة النظر الدعائية، عانت من هزيمة كبيرة بسبب عدم كفاءة القائد الأسبق، البريغادير جنرال يانيس كاربينسكي، ولواء الشرطة العسكرية 800 في إدارة آلاف السجناء الذين وقعوا في أيديهم. وجرت مجموعة من الأحداث المروعة التي تعرض فيها السجناء العراقيون للاعتداء في سجن أبو غريب الواقع خارج بغداد. وتُبيِّن الأولويات الحقيقية لأي منظمة مقارنة بالأولويات المعلنة من خلال المكان الذي تُعيّن فيه أفضل وأسوأ موظفيها. ذلك أن السلوك الهمجي والمخجل للحراس غير الأكفاء، وفي بعض الحالات، المؤذين جسديًا في أبو غريب، أظهر حتى ذلك الحين أن التعامل مع المحتجزين لم يعد سوى بعواقب ضئيلة على القادة العسكريين.

مع ذلك، كان ينبغي لأحد الدروس البارزة المستخلصة من حملات

مكافحة التمرد وحملات مكافحة الإرهاب السابقة أن تكون العمليات والإجراءات المتعلقة بالمعتقلين في عهدة إدارة مركزية مسؤولة. ففي الحرب التقليدية، يتم أخذ أسرى الحرب واستجوابهم، ونقلهم بسرعة إلى مناطق الاحتجاز أو معسكرات أسرى الحرب؛ وهؤلاء، بالنسبة للقوات النظامية يشكلون عادة عبئًا وإزعاجًا، ولا يمثّلون عادة قيمة استخباراتية تُذكر. أما في الحرب غير النظامية، فقد يمثلون، ليس فقط مصدرًا لا يقدر بثمن للمعلومات حول منظمات العدو، ولكن أيضًا فرصة لإحالة المتمردين نيابة عن الحكومة. لم يكن هذا شيئًا جديدًا: ففي فيتنام كانت الولايات المتحدة تدير برامج تشيو هوي Chieu Hoi وفونغ هوانغ Phung Hoang الناجحة، التي جلبت كلاً من المنشقين والمعلومات الاستخبارية القيّمة لمحاربة الفييتكونغ (Vietcong). وتعتمد النجاحات الإسرائيلية في احتواء الهجمات الإرهابية بشكل كبير على الاستخبارات البشرية المستخلصة من عمليات الاستجواب وعمليات الاعتقال. وبحلول الوقت الذي استوعبت فيه القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق مركزية هذه العمليات، كان الأوان قد فات بالنسبة لمعظم الحالات: فقد تم تسليم السجون إلى السلطات المحلية، ما أدى إلى إساءة معاملة السجناء في كثير من الأحيان، أو إطلاق سراحهم أو فرارهم، كما حصل عندما أدت سلسلة من الهجمات إلى تحرير 1200 عنصر من طالبان في عام 2008 و500 آخرين في عام 2011 من سجن ساربوسا الأفغاني الضخم في قندهار، أو اقتحام العام 2013 لسجن أبو غريب العراقي الذي أطلق سراح المئات من سجناء القاعدة.

ويمكن بناء قضية مماثلة بشأن عمليات الاعتقال التي تجري ضد عناصر القاعدة على الصعيد الدولي. وقد أدى استخدام ما يسمى بأساليب الاستجواب المعززة – أي أشكال التعذيب الأقل إيلامًا، مثل الغمر بالماء – إلى الحصول على معلومات مفيدة. ليون بانيتا Leon Panetta، الذي خدم في إدارة الرئيس أوباما مديرًا للاستخبارات المركزية ثم وزيرًا للدفاع بعد أن حظر أوباما هذه التقنيات، وبالتالي لم يكن له أي يد في القرارات السابقة، ربما كان الحَكم الفصل صاحب الرأي الأكثر صوابية:

في الأساس، نحن نعرف بأننا حصلنا على معلومات مهمة، حتى خطيرة، من الأفراد الذين تعرضوا لأساليب الاستجواب المعززة هذه. ولكن ما لا نستطيع معرفته – وما لن نعرفه أبدًا – هو ما إذا كانت تلك هي الطريقة الوحيدة لاستخلاص تلك المعلومات.... ومن الحماقة بمكان أن نؤكد بأن تلك الاستجوابات لم تحقق أي شيء، ولكن من الشجاعة أيضًا أن ندعي بأننا لم نضحي بالمثالية في مقابل تلك الأدلة.

جاءت المعلومات الاستخباراتية التي تم الحصول عليها، بغض النظر عن قيمتها، على حساب ضرر سياسي ودعائي هائل للولايات المتحدة. ويعكس ذلك جزئيًا عدم امتلاك وكالة المخابرات المركزية الخبرة، اعتبارًا من عام 2001، في التعامل مع السجناء بهدف استجوابهم. ومرة أخرى، في الوقت الذي تم فيه علاج أوجه القصور هذه بأسلوب تقني، كان الضرر السياسي قد وقع. في المناقشة التي تلت ذلك حول غمر السجناء في المياه، أخفت شجاعة الحجة المتعلقة بأخلاقيتها وشرعيتها وكفاءتها في استنباط المعلومات تحليلاً جرى إعداده بدم أكثر برودة وتكتمت عليه نظرًا لعواقبه الاستراتيجية.

كان بناء القوات المسلحة الأفغانية والعراقية وإعدادها لتحمل عبء القتال ضد أعدائها المحليين قصة أكثر إسعادًا نوعًا ما، على الرغم من أن الإعلان المشترك، هنا أيضًا، بأن "استراتيجية الخروج" الأمريكي هذه من البلدين كليهما لم تكن تجد لها دائمًا تجسيدًا فعليًا على أرض الواقع. في البداية، حَلَّت قوات الاحتلال الأمريكية الجيش العراقي (أو، كما ادعى بعض المعنيين بهذه القضية في وقت لاحق، سمحت له بِحَلِّ نفسه). ومع ذلك، لم يكن لدى الولايات المتحدة خطة متكاملة لإعادة بناء شيء يحل محله، وبالتأكيد ليس جيشًا أو شرطة مؤهلة للتعامل مع حالات التمرد والصراعات الأهلية التي اندلعت في مرحلة ما بعد الغزو. فقد قال العقيد البحري المتقاعد تي. أكس. هامس T. X. Hammes: "لم تكن هناك خطط جادة جرى إعدادها للقوات المحلية لأفغانستان أو للعراق." وكما نوه آنذاك، فإن الأعداد الفعلية ونوعية الضباط وضباط الصف المكلفين بمهمة تدريب وإعداد القوات الأفغانية والعراقية لم تتماش والأولوية المفترضة لهذه المهمة حتى مراحل متأخرة من

مسيرة النزاع. وأظهر اختبار الحرب أن الجيش العراقي كان أكثر هشاشة مما كان يُعتقد: القوة التي كان يعتقد معظم القادة الأمريكيين أنها في حالة جيدة جدًا في عام 2009 تراجعت في عام 2014، بمجرد انقطاع التدخل الأمريكي الثابت والمستمر، وعاد الفساد وعادت المحسوبيات الطائفية. وبحلول عام 2015، بدأ الجيش الأفغاني، بعد أن بدا أفضل أداءً من نظيره العراقي، بالتداعي تحت وطأة هجمات طالبان المتجددة. وفي كلا الحالتين، شكلت الولايات المتحدة في نهاية المطاف قوات كبيرة من السكان المحليين التي باتت معتادة على عوامل الدعم الأمريكية - جمع المعلومات الاستخبارية والدعم اللوجستي اللازم لاستمرار عمل المركبات والطائرات وتوفير الإمداد والتموين للقوات العاملة في الميدان وكذلك توفير الرعاية الطبية العاجلة للمصابين. كانت هذه الإجراءات فعالة، ولكن عادة ما يكون الأمريكيون حاضرين لضمان هذا الدعم، فضلاً عن الإشراف على الضباط الذين، إذا ما ترك الأمر لتقديراتهم، قد يعودون إلى الممارسات التقليدية المتمثلة بحجز أجور جنودهم وقيادة جنودهم من الخلف، أو لا شيء على الإطلاق. الدليل على ذلك يكمن في قرارات إدارة أوباما المترددة في زيادة مستويات القوة في العراق والحفاظ عليها في أفغانستان عام 2016، مع تحسينات مستجدة في الأداء العسكري العراقي والأفغاني.

وفي ثلاثة مجالات على الأقل، استفاد الجيش الأمريكي من الابتكارات التي ظهرت في أماكن أخرى وأخذها إلى نطاق مغاير تمامًا، أو اعتمد نهجًا جديدًا كليًا. كان أولها عملية الملاحقة غير العادية التي يقودها الجنرال ستانلي ماك كريستال في العراق، والتي استخدمت مجموعة عمليات خاصة من قوات النخبة لاعتقال أو قتل عملاء العدو الرئيسيين. ومع ذلك، فإن مفتاح نجاحها لم يكن مجرد القدرة على إلقاء القبض على العناصر الرئيسية (أكثر أهمية وأكثر فائدة من قتلهم)، ولكن بهدف الاستغلال السريع للأوراق والذاكرات المحمولة (USB) وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف النقالة وما شابه الموجودة في مكان واحد، والعمل فورًا بناء على هذه المعلومات للانقضاض

على هدف ثانوي. كانت هذه الحملة حملة وطنية مستدامة، أولا في العراق ثم في أفغانستان، ضد منظمات مثل تنظيم القاعدة في العراق، ما شلّ قدرات زعمائهما الرئيسيين.

وكان الابتكار الثاني، الذي نشر بشكل أساسي في أثناء الحرب ضد تنظيم القاعدة وحركات مماثلة، هو استخدام الطائرات بدون طيار لمهاجمة قادة المنظمات الإرهابية. والمعروف أن استخدام معلومات استخبارية استثنائية ولكن قابلة للإتلاف لتنسيق عملية اغتيال قائد معين، لم يكن جديدًا، بحد ذاته – ففي عام 1943، نصبت طائرات مقاتلة تابعة للقوات الجوية للجيش الأمريكي، التي تقف وراء اعتراض الاتصالات اللاسلكية، كمينًا للقائد العام للقوات البحرية اليابانية في المحيط الهادي، الأدميرال إيسوروكو ياماموتو. لكن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهد استخدامًا واسع النطاق لهذا الأسلوب في حملات الاغتيال الروتينية، خاصة في جنوب آسيا واليمن، لعناصر تنظيم القاعدة وغيرهم من العناصر الفاعلة. وتمثل الابتكار الثاني أيضًا في استخدام طائرات بدون طيار تتمتع بمزايا التحليق المتواصل (يمكن لها أن تبقى على تواصل مع المحطة لساعات طويلة، على عكس الطائرة النفاثة سريعة الحركة، والقيام بذلك بشكل غير مرئي إن لم يكن دائمًا غير مسموع) والميزة الإضافية في كون هذه الطائرات أقل استفزازية من طائرة بطيار على الصعيد السياسي. فالعديد من أبناء جنوب آسيا، على سبيل المثال، أعربوا عن استيائهم من الحملة المتمادية لضربات الطائرات بدون طيار في بلدانهم، ولكنه أقل مما كان سيحصل فيما لو أقبلت طائرات من طراز F-15E وهي تزأر عبر الحدود.

كان وراء حملة القتل الممنهج مجموعة ثالثة من مؤشرات التقدم التي لا يمكن مناقشتها بسهولة بشكل علني: التقدم في استخبارات الإشارة، واعتراض وتفسير ليس فقط الاتصالات (المكالمات الهاتفية) ولكن تقريبًا أي انبعاثات الكترونية. تقليديًا، كان من المفترض أن يكون مفتاح مكافحة التمرد هو الذكاء البشري، وبطرق عديدة، لذلك كان ولا يزال مستخدمًا. ولكن في عصر

الهواتف المحمولة في كل مكان، وحسابات البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، واعتراض وفك شيفرة المعلومات الإلكترونية، باتت المزايا هائلة أمام البلدان المتطورة تكنولوجيًا. ومن الإنصاف القول إن أمريكا استغلت تلك المزايا إلى أقصى الحدود. وعلاوة على ذلك، عندما اتخذت المنظمات التي استهدفتها الولايات المتحدة تدابير استثنائية لحماية قادتها من جمع المعلومات الاستخبارية التقنية، كانت النتيجة إعاقة قدرتها على تنسيق الأنشطة والاستجابة للظروف المتغيرة. سعاة البريد لا يتحركون بالسرعة التي يتحرك بها البريد الإلكتروني.

كانت هذه ابتكارات عملية كبيرة. وكان هناك أيضًا ابتكارات مؤسسية حققت نجاحًا مختلطًا. لم يكن الجيش الأمريكي مستعدًا على الإطلاق لمهمة الحكم العسكري في العراق، وهي المهمة التي نفذها بشكل جيد في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع فازت بصراع بيروقراطي مع وزارة الخارجية للسيطرة على العراق بعد الحرب، إلا أنه لم يكن لديها المنظمات المؤهَّلة لإدارة الدولة المهزومة. وبدلاً من ذلك، أنشئت منظمة مرتجلة، وهي مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية (ORHA)، في أواخر كانون الثاني/يناير 2003، أي قبل شهرين فقط من بدء الحرب. وبوجود أقل من مائتي شخص تحت إمرة اللفتنانت جنرال المتقاعد مؤخرًا، جاي غارنر Jay Garner، تم تجميعها على عجل والزج بها في مسرح العمليات. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها غارنر، فقد جرى تسريحه في منتصف نيسان/أبريل وحل محله سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة السفير المتقاعد بول ”جيري“ بريمر Paul Jerry Bremer. أظهر الفشل الذي أصاب مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية أن حكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك إدارات واشنطن والقيادة المركزية بقيادة الجنرال تومي فرانكس، قد فشلت بشكل جماعي في التحضير لحكم العراق في أعقاب الإطاحة بنظام صدام حسين. وقد حققت سلطة الائتلاف المؤقتة نتائج أفضل (مقارنة بالموارد الضئيلة وتواضع الإعدادات لمكتب إعادة الإعمار، وهو أمر ليس

بالمستغرب)، ولكن قيادته وجدت نفسها في حالة توتر دائم مع السلطات العسكرية على الأرض بقيادة الجنرال ريكاردو سانشيز.

وخلص القادة العسكريون والمدنيون إلى أن استعادة النظام في العراق وأفغانستان أمر غير كاف، وأن هناك حاجة إلى إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية والسياسية. وتمثل الابداع الرئيسي على هذا الصعيد بفرق إعادة الإعمار الإقليمية التي أنشئت في أفغانستان بعد عام من الإطاحة بنظام طالبان عام 2002 والتي تم تبنيها في العراق ابتداء من عام 2005 ثم أعيد تصديرها إلى أفغانستان. وقد ضمت هذه الفرق مجموعة متنوعة من الخبراء من وكالات مختلفة، وإن لم تكن دائمًا تحت قيادة وزارة الخارجية، لتنفيذ مشاريع إنمائية لدعم مكافحة التمرد. كانت نجاحاتهم متفاوتة إلى حد كبير، وغالبًا ما كان ذلك يتوقف على العلاقة الشخصية بين قائد حزب الثورة الوطنية وقائد اللواء الأمريكي المحلي، وعلى مهاراتهم في التعامل مع المسؤولين المحليين أو الشيوخ أو غيرهم من زعماء القبائل والأعيان ورجال الدين. وتعتمد النجاحات الطويلة الأجل التي حققها فريق الإصلاح الفني على نحو أكثر أهمية على العلاقة بين التنمية وحشد الدعم للحكومة المضيفة.

وكانت هذه مشكلة أكثر صعوبة. ففي بعض الحالات، اقتربت لجان الإصلاح الإقليمي PRTs بشكل خطير من الحلول محل الحكومات المحلية. ومع توفر المال، باتت هذه اللجان، وليس المسؤولون المحليون، هي مصدر النفوذ. وعلاوة على ذلك، فقد أثبتت العديد من مشاريع التنمية – محطات تنقية المياه وما شابه – عدم استدامتها بعد أن جفت مصادر التمويل الغربي. وبشكل عام، غالبًا ما أدى التدخل الغربي واسع النطاق إلى إضعاف الاقتصادات المحلية والبنى الأساسية عن طريق استنزاف السكان المحليين المتعلمين من خلال استدراجهم إلى وظائف عالية الأجر نسبيًا، كالعمل بصفة مترجمين فوريين لصالح القوات الأمريكية، وبعيدًا عن الحكومات المحلية والخدمات الاجتماعية.

كان من المفترض أن يصاحب عمليات مكافحة التمرد نوع من أنواع المساعدات، غالبًا على شكل مشاريع عمل أساسية تهدف إلى الإبقاء على

عمالة الشباب وقيامهم بشيء مثمر بدلاً من زرع العبوات الناسفة على جوانب الطرق مقابل مردود مادي. وعلى المستوى الأعلى، من المؤكد أنه من المنطقي تقديم المساعدة لتدريب المسؤولين الحكوميين وتمكين الحكومتين الأفغانية والعراقية من السير في الطريق الصحيح بعد عقود من الاضطرابات الداخلية. ولكن علامة استفهام كبيرة جدًا كانت ترتسم حول كامل مشروع المساعدات في كلا الحربين.

ولا تزال المناقشة قائمة بين من يؤيِّد مكافحة التمرد عن طريق القوة الناعمة (مع التأكيد على ''القلوب والعقول'' والفوز بمودة أو امتنان السكان المحليين) وبين مقاومة التمرد عن طريق القوة الخشنة (التي تصر على اعتقال المتمردين أو قتلهم وعزلهم عن السكان)، مع ترجيح وجود أدلة تدعم الخيار الأخير. وقد يخسر أنصار مقاومة التمرد counterinsurgents حتى لو كان السكان المحليون يحبونهم أكثر مما يحبون جماعة المتمردين، ما دامت هذه الأخيرة عنيفة وقاسية بما فيه الكفاية في ممارسة الضغط على المدنيين غير المحميين.

كانت هذه الحروب غير النظامية أول صراعات كبيرة من نوعها يجري خوضها بعد الإصلاحات في أواخر الثمانينيات التي عهدت بالمشورة العسكرية المقدمة للرئيس إلى رؤساء أركان القيادة المشتركة. لم يكن المشروع دائمًا ناجحًا تمامًا. في نهاية المطاف أنشأت إدارة بوش، وخلفتها وحافظت على نهجها إدارة أوباما، منصب نائب مستشار الأمن القومي، (ويطلق عليه خطأً اسم ''قيصر الحرب'') لتنسيق تنفيذ الاستراتيجية والسياسات في هذه الصراعات، وهو ما يفسر في أثناء الحقبة الفيتنامية تعيين روبرت كومر Robert Komer في منصب مشابه خلال إدارة جونسون. وفي حالة الجنرال دوغلاس لوت Douglas Lute، على وجه الخصوص، وهو أنجح مستشاري الأمن القومي، كانت النتيجة نشوء توتر حتمي مع رئيس هيئة الأركان المشتركة (JCS)، الذي استاء مما اعتقد بأنه خيار بديل للمشورة العسكرية، وأحيانا للقيادة العسكرية، المتمثل بالذهاب مباشرة إلى الميدان. ولكن

التكنولوجيا دفعت في هذا الاتجاه. وقد أدى ظهور تقنية المؤتمرات عبر الفيديو المأمونة إلى تمكين الرئيس من التواصل مباشرة وبسهولة مع قائده في الميدان، كما فعل الرئيس بوش، وبدرجة أقل الرئيس أوباما. فالطبيعة غير المنتظمة لهذه الحروب، وعواقبها المقلقة على السياسة الإقليمية، واستراتيجية مكافحة التمرد التي تعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنمائية، تعني أن التنسيق بين الوكالات في البيت الأبيض بات ينطوي على أهمية خاصة. وقد أدى التوجه الروتيني الذي قام به مسؤولو البيت الأبيض إلى مسارح الحرب التي لم يسبق لها مثيل حتى في فيتنام إلى زيادة إحساس البعض في الجيش بأن مركز الثقل في إدارة الحرب قد انتقل بشكل حاسم إلى البيت الأبيض، حتى فيما يتعلق بالمسائل التي تقل كثيرًا عن نطاق اتخاذ القرارات الاستراتيجية على نطاق واسع.

كان لا بد من تضافر الجهود على أرض الواقع. في بعض الحالات- وأكثرها شهرة، كان الجمع بين الجنرال ديفيد بترايوس والسفير ريان كروكر في العراق، وفي وقت سابق، الفريق ديفيد بارنو والسفير زلماي خليل زاد في أفغانستان - وكذلك الجمع بين القيادة العسكرية وقيادة وزارة الخارجية في بغداد وكابول، كانت استراتيجية ناجحة بشكل كبير. وفي حالات أخرى (أكثرها سوءًا العلاقة المختلة بين الفريق ريكاردو سانشيز والسفير بول بريمر في العراق، ولكن تلك لم تكن الحالة الوحيدة)، فالجانبان المدني والعسكري للحكومة الأميركية في البلاد إما إنهما بذلا قصارى جهدهما لتجاهل أحدهما الآخر، أو خاضا غمار المشاحنات والخصومة فيما بينهما. وكما هي الحال في جميع الحروب، فقد تمكنت الشخصيات القيادية البارزة من إحداث فرق كبير جدًا في كيفية تعاون المنظمات أو فشلها في ذلك، وفي العلاقة مع الحكومات المضيفة.

وبشكل عام، فقد تكيف الجيش الأمريكي - وإن كان أحيانًا بعد فوات الأوان - مع مواجهة تحديات حروب أوائل القرن الحادي والعشرين. بعض هذه النجاحات كانت تتطلب الابتكار والابداع، والبعض الآخر، كان مجرد

استرجاع للمعرفة المؤسسية القديمة حول الأداء الأنسب لمكافحة التمرد. ولكن لسوء الحظ، كانت إخفاقاتها واضحة أيضًا، وأكثر استنسابية. فقد كان لديها تجذرات أعمق، وسوف يكون من الصعب تصحيحها في المستقبل. وكان لا بد من التصدي لها لأن الولايات المتحدة قد تواجهها مرة أخرى، بغض النظر عن نوايا واضعي السياسات الحاليين أو رغبات الناخبين اليوم.

أول هذه الإخفاقات كان الفشل في فهم المجتمعات التي تقوم الولايات المتحدة بإدارة حروبها. جَهِدَ القادةُ الأمريكيون في إدارتين متتاليتين لإيجاد المفردات والعبارات التي تصف ظاهرة الجهاد العالمي على أنها أي شيء آخر عدا كونها ضربًا مشوهًا ساخرًا من ضروب الشر العبثي. بالمقابل، فقد ارتكب القادة الأمريكيون أخطاء جسيمة على صعيد سوء التقدير في كل من أفغانستان والعراق. فقد كان للعمليات الأولية في أفغانستان "تأثير طفيف": كان أداءً بارعًا، من الناحية التقنية، حيث جرى استخدام بضع مئات فقط من عناصر القوات الخاصة وعناصر وكالة المخابرات المركزية في التنسيق لتنفيذ ضربات جوية ضد نظام طالبان. كان ذلك هو كل ما أمكن تحضيره في وقت قصير جدًا. ولكن تلك العمليات استندت أيضا إلى افتراض غير مدروس بشأن الشعب الأفغاني: أنهم سيشعرون باستياء شديد حيال أي تواجد غربي كبير على أراضيهم. وقد تبين بأن هذه الفكرة، التي تدعمها إشارات واضحة إلى إبادة جيش بريطاني في أفغانستان في عام 1842 (خلصت هذه الكارثة إلا أن عدم كفاءة البريطانيين كانت أكبر بكثير من شراسة الأفغان) كانت فكرة زائفة. وبعد خمسة عشر عامًا تقريبًا من الإرسال الأولي للقوات الأمريكية إلى أفغانستان، كان وجود القوات الغربية هناك أقل إزعاجًا للسكان من فساد وعدم كفاءة حكومتهم. ومع ذلك، فإن هذه القراءة الضعيفة للتاريخ تسببت في فشل الولايات المتحدة في نشر قوات مشاة خفيفة أمريكية على الفور، مثل الفرقة الجبلية العاشرة – للقبض على عناصر القاعدة الفارين أو القضاء عليهم في خريف العام 2001. لاحقًا تم طرد بن لادن وأتباعه من أفغانستان في عامي 2001 و2002 من خلال حملة مطوّلة وغير مكتملة شنتها قوات بالوكالة،

لكنهم لم يحاصَروا أو يبادوا، الأمر الذي كان بوسع قوة أكبر تضم الآلاف من عناصر المشاة الخفيفة الأمريكية التي أرسلت في تشرين الأول/أكتوبر 2001 القيام به.

في العراق، توقعت قوات الاحتلال الأمريكي أن تجد مجتمعًا برأس مال بشري كذاك الذي كان في الستينيات والسبعينيات، عندما كان العراق واحدًا من أفضل المجتمعات تعليميًا وعلمانية في الشرق الأوسط، مع بيروقراطيات فاعلة. لكنهم بدلاً من ذلك، وجدوا بلدًا غارقًا في حالة من الفوضى، ومجتمعًا استعادت فيه القبائل مجدها السابق نظرًا لإضعاف المؤسسات الحكومية؛ ووجدوا أيضًا مجتمعًا كانت فيه الانقسامات الطائفية والمحسوبيات، وخاصة بين شرائح المجموعات الشيعية، أقوى بكثير مما كان متوقعًا. وينبغي أن لا يكون هذا مفاجئًا: إذ عندما تنهار جميع هياكل السلطة الأخرى، فإن المؤسسة الدينية هي التي تبقى.

في الحالتين كلتيهما لم تكن هذه الأحكام الخاطئة مستندة إلى تصورات خيالية محضة. بل نشأت وتمخضت من رحم العجز عن فهم وإدراك ما فعلته وتسببت به عقود من الحكم الاستبدادي الشمولي الجائر والحرب التي طال أمدها لهذه المجتمعات. وكان خطأً فادحًا سوء فهم الطريقة التي أضفى من خلالها صدام حسين في العراق بشكل متزايد على نظامه صبغة الإسلام للحفاظ على السيطرة، ولا سيما سيطرة السكان العرب السنة. وفي حالة أفغانستان، أوجدت عقود الحرب الأهلية وسنوات من سوء استخدام طالبان للسلطة مجتمعًا بائسًا جدًا وخوفًا من الترحيب بأي وجود أجنبي على أراضيه، بخلاف ما كان عليه الحال قبل قرن من الزمان. في حالة العراق، كان ذلك يعني أن الولايات المتحدة وحلفاءها لديهم قدر أقل بكثير من المهام لإعادة بناء الدولة العراقية مما كانت يُعتقد. وفي الحالتين كلتيهما، كان على القوات الغربية أن تبدأ من الصفر تقريبًا في العمل المضني لفهم ما بات يعرف باسم التضاريس البشرية - وهي شبكة معقدة من القبائل والعشائر، والعلاقات الشخصية التي تحكم السياسة في البلدان التي انهارت فيها هياكل الدولة، تاركة وراءها أشكالاً أكثر بدائية من العلاقة لتحل محلها.

لم تتوقع الولايات المتحدة أن تضطرها الظروف إلى تولي زمام المبادرة في إعادة بناء المؤسسات الأساسية للحكم في كلا البلدين. وفي الحالتين كلتيهما، ونتيجة لعدم الانتباه من جهة، والإيمان الأعمى بأجهزة وإدارات الأمم المتحدة، كمصممة للحكومات الوطنية، من جهة أخرى، فقد تواطأت على بناء مؤسسات للدولة انتهى بها المطاف إلى كونها مؤسسات مدمِّرة لبلدانها. في أفغانستان، وهو بلد لا يطبق نظام الحكم المركزي، إن كان هنالك ثمة من بلد يتبع هذا النهج بالأساس، ساعدت الولايات المتحدة على المواءمة بين مختلف أمراء الحرب (الذين استأنفوا مشاريعهم بعد ذلك بأشكال مختلفة)، ولكنهم قاموا بعد ذلك ببناء نظام تركزت فيه الموارد والقوة الاسمية في المركز. وقد سيطر الحكام المعينون مركزيًا وسياسيو كابول على حياة الناس في مناطق بعيدة عن العاصمة لا تثق بأقرباء الرئيس حميد كرزاي وحاشيته. وفي العراق، عزز النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي الانقسامات الطائفية بدلاً من التخفيف من حدتها. وفي الحالتين كلتيهما لم يكن الجيش الأمريكي مستعدًا لممارسة المهام الحكومية التي كان يقوم بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

كانت المعلومات الاستخبارية الأمريكية في هذه الحروب، على غرارها في أي وقت مضى، بارعة في تعداد قطع المعدات، وتحديد هياكل القيادة، ومراقبة تحركات قوات العدو. لكن المنتفعين في المراتب العليا في الحكومة كانوا، مع ذلك، غير قادرين، أو في بعض الحالات غير راغبين، في تحديد الجهات التي كانوا يقاتلونها. وخلال عامين حاسمين، كان صنّاع السياسة الأمريكيون يشيرون إلى أولئك الذين كانوا يهاجمون القوات الأمريكية في العراق بوصفهم ''فلول النظام السابق،'' في حين أنهم لم يكونوا في الواقع سوى بوادر تمرد معقد مصحوب بحرب أهلية طائفية. وفي أفغانستان، كان استخدام مصطلح ''طالبان'' ينطبق على مجموعة من المعارضين، يمكن استبعاد بعضهم من العناصر التي يسيطر عليها فصيل شورى كويتا (الذي كان يوجه الكثير من نشاطات الطالبان) وشبكة حقاني (إحدى الجماعات

المرعبة المناهضة للولايات المتحدة، ومقرها أيضًا في باكستان) وغيرهم ممن لا يمكن استبعادهم. وفي التصريحات العلنية والمناقشات الخاصة، غالبًا ما كانت المناقشة شبيهة بالحسابات السابقة لحرب فيتنام، التي كان فيها العدو ببساطة هو ذلك ''الآخر الغامض غير محدد المعالم''، الذي لا يمكن فهمه ولا دراسته، قوة ما ينبغي سحقها أو احتواؤها، ولكن ليس استيعابها أو فهمها قط. وما يجدر التنويه إليه في هذا السياق أن المخابرات الأمريكية لم تعلم إلا في عام 2015 بموت عدوها، زعيم طالبان الأول، الملا عمر، بعد مضي عامين كاملين على وفاته في إحدى مستشفيات كراتشي.

الأسوأ من ذلك، كان الإحجام عن الاعتراف ببعض الحقائق الدامغة حول قوى أخرى. فإيران وباكستان شنتا حربًا بالوكالة ضد الولايات المتحدة، الأولى كانت داعمة لشبكة حقاني، التي كانت تعمل في أفغانستان ضد القوات الأمريكية، والثانية، كانت تمول وتدرب وتوجه الميليشيات الشيعية في العراق. وكلاهما كان يوفر الملاذ الآمن والمعلومات الاستخباراتية لأولئك الذين يهاجمون القوات الأمريكية. إيران، بشكل خاص، كانت تقدم خبراتها التدميرية على شكل عبوات ناسفة تزرع على جوانب الطرق، بأخطر أنواعها – والمقذوفات المتفجرة (EEP) التي كانت تصنّع في ذلك البلد. ربما كانت إيران مسؤولة بصورة غير مباشرة عن مقتل خمسمائة أمريكي في العراق وأفغانستان، وربما أكثر من ذلك العدد. لم يمارس القادة الأمريكان أي ضغوط جدية على باكستان أو إيران، ولم يشعر أي من البلدين بوطأة القوة الحقيقية للجيش الأمريكي، حتى بصورة غير مباشرة.

أقنعت كل من إدارتي بوش وأوباما في مراحل مختلفة نفسيهما بالنجاح قبل الأوان. وقد تم تصوير بوش في لقطة شهيرة وهو يرفع لافتة تحمل عنوان "أُنجزت المهمة" mission accomplished بعد وقت قصير من غزو العراق، على الرغم من أنه كان يحمل في قرارة نفسه وجهة نظر أكثر توجسًا وحذرًا. وقد أصرت إدارة أوباما، خاصة بعد الغارة المفاجئة التي أودت بحياة بن لادن في عام 2011، على أن القاعدة كانت على وشك التعرض لهزيمة

استراتيجية، وأن الحرب الطويلة ضد الإسلام الراديكالي قد انتهت. وقال الرئيس في كلمة ألقاها في جامعة الدفاع الوطني في عام 2013: ”اليوم، تسير البنية الأساسية للقاعدة في أفغانستان وباكستان على طريق الهزيمة.“ وردد، بقدر أكبر من الحذر، الخطاب الذي ألقاه مستشار مكافحة الإرهاب آنذاك، الرئيس السابق لوكالة السي آي إيه، جون برينان John Brennan، الذي أصر في عام 2011 على أن ”القاعدة وأمثالها باتت على هامش الحياة، ترقب التاريخ يمر من أمامها... لقد وضعنا القاعدة على طريق الهزيمة.“ زعم برينان أنه قبل مقتله في عام 2011، كان أسامة بن لادن ”معزولا عن العالم“ وأدرك أنه ”بدأ يخسر المعركة الأكبر لصالح القلوب والعقول.“ هنالك مجموعة من المواد المترجمة المأخوذة من مخبأ بن لادن في أبوت آباد Abbottabad في باكستان، وهي متاحة على الإنترنت من مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت، تروي قصة مغايرة تمامًا - كما فعلت وزارة العدل الأمريكية في عام 2015 في استخدامها لبعض هذه الاتصالات في محاكمة عبيد ناصر، وهو مواطن باكستاني اتهم بالتآمر لتنفيذ هجوم بالقنابل في مانشستر بإنجلترا. وجدت حكومة الولايات المتحدة بأنها أخِذت على حين غرة عندما عصفت سلسلة من أعمال الشغب والتفجيرات بسفارات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عام 2012، وكذلك أسقط في يدها عندما تفوقت حركة إسلامية صغيرة مغمورة، والتي عرفت لاحقًا باسم تنظيم الدولة الإسلامية، على تنظيم القاعدة في أدائه، مستحوذة على أجزاء واسعة من العراق وسورية عام 2014.

قال المفكر الاستراتيجي الصيني القديم صن تزو Sun Tzu: ”تعرَّف إلى عدوك وتعرَّف إلى نفسك، وفي مائة معركة لن تهزم.“ لقد أظهر العراق، وأفغانستان، والصراع مع القاعدة، أن الولايات المتحدة كثيرًا ما تسيء فهم أعدائها. وهي لم تقم بما هو أفضل لفهم نفسها. لم تقم إدارة بوش ولا إدارة أوباما بإعداد الشعب الأمريكي بالشكل الكافي لما كان عليها توقعه بأنها ستكون حروبًا طويلة الأمد. ولم تبذل أي جهد لتعبئة الرأي العام بالطريقة

التقليدية – مع الخطب والتضحيات الرمزية على الجبهة الداخلية (الضرائب أو السندات) وحشد الموارد المحلية والترويج الشعبي للإنجازات العسكرية في ميدان المعركة. وقد أولي الكثير من الاهتمام للنجاحات الهائلة القليلة، لا سيما الغزوات الأولى لأفغانستان والعراق، وقتل بن لادن، ولكن بعد أن أصبحت هذه الحروب الثلاث الحروب المنسية التي يشنها جزء صغير من السكان، والتي تجاهلها إلى حد كبير البقية الباقية منه، حتى بدا بأن الأمور كانت تسير بشكل سيئ للغاية. ومع ذلك، يجدر بالذكر أن الشعب الأمريكي كان قد أعطى على الأقل موافقة سلبية على هذه الحروب، مبديًا دعمه للصراع العراقي لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد الغزو الأول في عام 2003، وتعهد بتقديم دعم أكبر إذا ما تراجع الدعم لحرب أفغانستان خلال عام 2014.

كما أن الولايات المتحدة لم تبل بلاءً حسنًا على الإطلاق في إدارتها لعملية التعبئة من أجل الحرب. وكانت أكثر الأدلة وضوحًا على ذلك هي عدم نشر مركبات مدرعة ذات عجلات مناسبة لمعظم جنود المارينز وباقي الجنود حتى عام 2007. حتى ذلك الوقت كانت سيارة همفي (Humvee) – وهي نسخة حديثة غير مصفحة من سيارة الجيب – هي وسيلة النقل المفضلة. قام الجنود بتثبيت صفائح من الفولاذ كيفما اتفق على السيارة التي لم يكن من المفترض أن تحمل مثل هذا الوزن. كانت بديلاً هزيلاً للمركبات المتاحة في السوق الدولية، مثل بوشماستر Bushmaster الأسترالية بهيكلها المصمم على شكل حرف V لتشتيت قوة العصف التفجيري للألغام ودرعها البنيوي المصمم لحماية الجنود في الداخل. استغرق الأمر من وزير الدفاع الأمريكي الحانق أربع سنوات من بدء الغزو الأولي للعراق، وتطلب آلاف القتلى والجرحى، حتى تكرم بإصدار أوامره بالإنتاج السريع وعلى نطاق واسع لعربة MRAP المحصنة ضد الألغام، الأمر الذي ترافق مع تراجع متزامن في عدد الإصابات في صفوف القوات الأمريكية.

على نطاق أوسع، فإن الحرب مع تنظيم القاعدة ومختلف الحركات الأفغانية والعراقية لم تسفر إلا عن قدر محدود وبعيد عن المنهجية من حشد وتعبئة القدرات والمواهب الأمريكية لمهام إعادة الإعمار أو إدارة الحكم أو

التنمية. وقد أعدت القوات المسلحة برامج مفيدة حيث جاءت بضباط الشرطة الأمريكية، وكثير منهم متقاعدون، إلى الميدان لتقديم المشورة إلى ضباط المخابرات بشأن مسائل مثل الطب الشرعي. ويعتبر برنامج المتخصصين المكلفين بتنفيذ القوانين، الذي بدأ في عام 2006 كمبادرة مرتجلة من المنظمة المشتركة للقضاء على الأجهزة المتفجرة JIEDDO، بمثابة نجاح كبير على هذا الصعيد. وكان هنالك أيضًا بدرجة أقل برنامج فرق التضاريس البشرية التابعة للجيش التي أنشئت أيضا في عام 2006 لتزويد الجيش الأمريكي بمعرفة محلية متعمقة بالعشائر والهياكل القبلية من خلال استقطاب المدنيين ذوي الخبرة الأكاديمية، لا سيما في مجال الأنثروبولوجيا. وكان نجاح ذلك البرنامج بأحسن الأحوال نجاحًا نسبيًا، وبعد أن واجهته مشاكل سوء الإدارة ومحسوبيات التوظيف، جرى إلغاء فرق التضاريس البشرية في عام 2014.

في مقابل هذه النجاحات الجزئية، لم يكن هناك مكافئ لموظفي الشؤون المدنية المكلفين مباشرة بالعمل في الجيش، ولا حتى التعيينات الجانبية لخبراء المناطق الأجنبية في مجتمع الاستخبارات، كما كانت الحال في الحرب العالمية الثانية. لم يكن هناك أي تنظيم أو حشد بارع لحملة ضخمة ورائعة للحرب السياسية والنفسية ضد الإسلام الراديكالي، كما حدث ضد الاتحاد السوفييتي خلال المراحل الأولى من الحرب الباردة. حتى الزيادة النسبية في عديد القوات المسلحة نفسها، من حوالي 1.365.000 في الخدمة الفعلية في عام 2001 إلى 1.546.000 بعد خمس سنوات، وهي زيادة أقل من 15 في المائة، كانت بمثابة توسع بطيء ومؤلم. من المؤكد أنه تم إنشاء منظمات جديدة، ولكن في معظم الأحيان استمرت الإجراءات الروتينية لأوقات السلم.

في عام 1972، قام روبرت كومر، نائب مستشار الأمن القومي السابق لفيتنام، الذي تولى مهمة إدارة برنامج مكافحة التمرد الأكثر نجاحًا هناك، بإعداد دراسة غير مشجعة حول ذلك الصراع. واستنادًا إلى كل من الخبرة والتفكير، خلص كومر إلى أن أكبر عقبة أمام النجاح في فيتنام كانت روتين الحكومة الأمريكية وعاداتها ومواقفها المتصلبة. ربما كانت القراءة الأكثر إثارة

في أوائل القرن الحادي والعشرين هي ذلك العمل التحليلي بالذات الذي يحمل عنوان: ''البيروقراطية تقوم بما يخصها'' *(Bureaucracy Does Its Thing)* *(القيود المؤسسية على أداء الولايات المتحدة في فيتنام)*. وكما لاحظ أكثر من محارب قديم مخضرم في حروب ما بعد 11/9، فإن الكثير مما ورد في هذا العمل يمكن أخذه بحرفيته وتطبيقه على صراعاتهم.

وبالنسبة لحرب العراق، نجحت الولايات المتحدة في بناء ائتلاف من الشركاء الدوليين الراغبين، وبعضهم أكثر قدرة من غيره. حتى الأفضل بينهم لم يكن دائمًا فعالاً – فالاحتلال البريطاني للبصرة، على وجه الخصوص، تحوّل إلى إرباك خطير، ولكنهم كانوا على الأقل يعملون تحت إشراف أمريكي مع قدر من تضافر الجهود. وفي حرب الظل التي شنتها ضد تنظيم القاعدة، استخدمت الولايات المتحدة مجموعة واسعة من شراكات العمل مع وكالات الاستخبارات في جميع أنحاء العالم. بيد أنها لم تحاول التوصل إلى توافق عام في الآراء بشأن اتباع نهج مشترك لمعالجة قضية المحتجزين الذين اعتقلتهم في ساحات القتال المختلفة، الذين لم يكونوا بالتأكيد أسرى حرب عاديين، ولكن لا يمكن التعامل معهم أيضًا من خلال إجراءات جنائية عادية. وكانت النتيجة الخلاف على مكان الاحتجاز في غوانتانامو، كوبا، الذي استمر لسنوات.

غير أنه في أفغانستان، حيث كانت فرص نجاحها أكبر من ذلك، ارتكبت الولايات المتحدة أكبر خطأ تنظيمي لها، إذ تحولت إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتوفير هيكل القيادة والتحكم في الائتلاف لما كان يعتقد خطأً بأنها مهمة حفظ سلام. لقد كان ذلك الفشل، الذي تنبأ به عن غير قصد خبرٌ ظهر في صحيفة الغارديان في آب/أغسطس 2003 بعنوان: ''حلف شمال الأطلسي يسيطر على مهمة قوات حفظ السلام في أفغانستان.'' لم يكن حلف شمال الأطلسي في سيطرة فعلية، ولم تكن أفغانستان مهمة سلام بأي حال من الأحوال. وكانت النتيجة استدراج الناتو إلى صراع لم يكن مهيئًا ولا مؤهلاً له شَكَّلَ حلقة متقطعة من سلسلة القيادة، أدت من خلالها بعض القوات

الأمريكية مهامها بشكل جيد خارج إطار حلف شمال الأطلسي، والتي كان يرفع فيها قائد أمريكي تقاريره اسميًا إلى جنرال ألماني قابع في برونسوم Brunssum في هولندا. إن ما يطلق عليه المحاذير - أي أشكال الحظر التي يفرضها كل بلد على استخدام قواته باستثناء أغراض محددة بدقة، أو بموافقة مسبقة صريحة من الحكومات - أعاقت عمل القادة الذين يسعون إلى المناورة ونشر القوات في ساحة معركة متغيرة الظروف والأحوال. كما عمل تقسيم المسؤوليات الوطنية كذلك كعائق في طريق الجهد الموحد: فتكليف الألمان بمهمة تدريب الشرطة الأفغانية، على سبيل المثال، كان وصفة للفشل. لم تكن أفغانستان بحاجة إلى قوة شرطة على الطراز الألماني، بحساسياتها الفريدة للحريات المدنية والمساواة بين الجنسين، من جملة أمور أخرى، ولكنها كانت بحاجة لقوات درك وطنية شبه عسكرية، ربما أقرب إلى قوات الشرطة الوطنية الكولومبية (التي هي لسبب ما تحت إمرة وزارة الدفاع).

وبوصفهما رئيسين في زمن الحرب، فإن لكل من جورج دبليو بوش وباراك أوباما نقاط قوة ونقاط ضعف. لم يمارس بوش رقابة كبيرة على قيادته العليا حتى أزمة 2006؛ ثم بادر إلى التحدي من خلال استبدال القيادة العسكرية في العراق، وبناء على مشورة معظم ضباطه في الولايات المتحدة، أمر ببذل جهود مضاعفة في العراق من خلال دعم العمليات القتالية بخمسة ألوية إضافية للمناورة. جاءت إدارة أوباما إلى السلطة وهي غير واثقة من القيادة العليا، وكثيرًا ما كانت تدخل في صراع معها. اندلع الصراع المدني - العسكري بشكل واضح خلال عهد الإدارتين - في الاستقالة العلنية لمدير العمليات في هيئة الأركان المشتركة، الجنرال غريغ نيوبولد Greg Newbold، وفي المشاحنة المفتوحة بين القيادة المدنية ورئيس أركان الجيش اريك شينسكي Eric Shinseki قبل غزو العراق، وكذلك الإدانة العلنية لإدارة أوباما من قبل اللفتنانت جنرال مايكل فلين Michael Flynn من وكالة المخابرات العسكرية (طرد من منصبه). وقد صرفت الإدارتان ثلاثة قادة برتب رفيعة من الخدمة: الأدميرال فوكس فالون Fox Fallon في عام 2008، والجنرال

ديفيد ماكيرنان David McKiernan في عام 2009، وستانلي ماك كريستال في عام 2010.

والأكثر ضررًا، وإن كان أقل وضوحًا، كان استمرار التوتر بين القوات المسلحة وقيادتها المدنية. وكثيرًا ما رفضت الأولى الاعتراف بفشلها الخاص (على سبيل المثال، سياسة مدمّرة تتمثل بتناوب كبار ضباط مقر القيادة بين أفغانستان والعراق كل عام، ما يعيق استمرارية القيادة)، إلاَّ أن هؤلاء الضباط كانوا يعزون ذلك إلى فشل رؤساءهم المدنيين في إعدادهم للنجاح. بالمقابل، ادعى المدنيون بأن الجيش قد ضللهم بكلامه المعسول، أو حاول توريطهم وإحراجهم في اتخاذ قراراته المفضلة. ولم يكن انعدام الثقة هذا بين المدنيين والعسكريين الجانب السلبي الأقل ضررًا على صعيد الإرث الخطير الناجم عن حروب أوائل القرن الحادي والعشرين.

ورغم أن هذه الحروب لم تنته، لكن يمكن للمرء أن يبدأ في تمييز بعض آثارها على المدى الطويل. ومن التفاهة والخطأ القول بأن الجنرالات يعيدون خوض حربهم الأخيرة. والأكثر دقة أن نقول إن الجهود الرامية إلى شن الحرب، والندوب التي تخلفها، لا تزول، تاركة بصماتها على الأفراد والمؤسسات على حد سواء. وسيكتشف المؤرخون تلك النتائج من وجهة نظر أكثر بعدًا وتسامحًا من المعاصرين؛ ومع ذلك، ليس أمام المعاصرين من خيار سوى استخلاص النتائج للمستقبل القريب.

كل حرب من الحروب الثلاث - ضد القاعدة، وحركة طالبان الأفغانية، وفي العراق - كانت في البداية حروبًا شعبية. وحصلت على دعم من الكونغرس وكذلك تأييد من طائفة سياسية واسعة من السياسيين والمثقفين على حد سواء، وإن كان بدرجات متفاوتة من الحماس. في مجلس النواب صوّت نحو خمسين من الديمقراطيين لصالح الحرب على العراق، كما فعل ما يقرب من ثلاثة أخماس الديمقراطيين في مجلس الشيوخ. وأيدت قائمة بارزة من السياسيين الليبراليين (بمن فيهم أعضاء مجلس الشيوخ هيلاري كلينتون

وتوم داشل وتشارلز شومر وديان فاينشتاين) لصالح الحرب. وقد عكس هذا وجهات نظر أغلبية الديمقراطيين المسجلين (54 في المائة) والمستقلين (64 في المائة) في ذلك الوقت. وقد حازت الحرب أيضًا على دعم المثقفين الليبراليين البارزين أمثال توم فريدمان وكريستوفر هيتشنس وبول بيرمان وجورج باكر وفريد زكريا وديفيد ريمنيك وجوناثان تشايت.

وبعد عقد من الزمن، بتنا نجد بأن الحرب ضد الراديكاليين الإسلاميين هي الوحيدة التي حظيت بتأييد شعبي. وبحلول حزيران/يونيو 2014، على سبيل المثال، أعرب أكثر من نصف الشعب الأمريكي عن أسفه للتدخل في العراق، وكانت الأرقام شبه متساوية بالنسبة لأفغانستان. والواقع أن الحماقة المفترضة لحرب العراق باتت صرخة حادة من جانب اليسار (رغم أنه لم يكن دائمًا كله معارضًا) واليمين. وفي مناظرة بين المرشحين الجمهوريين للرئاسة في كانون الأول/ديسمبر 2015، قال دونالد ترامب، المرشح البارز في الحزب الجمهوري (ولو كان غير تقليدي تمامًا) عن العراق:

> ماذا لدينا الآن؟ ليس لدينا شيء. لقد أنفقنا 3 تريليون دولار وربما أكثر من ذلك بكثير – ليس لدي أي فكرة عما أنفقناه. الآلاف والآلاف من الأرواح، لم يعد لدينا شيء.

لقد عكس انتخاب رئيس مناهض للحرب، باراك أوباما، في عام 2008، وعزز الاستنتاج بأن العراق كان خطأً فظيعًا. وكان قد عارض بشدة حرب العراق عام 2002، وبات عزمه القضاء على جميع الحروب الثلاث موضوعًا رئيسيًا في خطابه الرئاسي. وهكذا كان: فالقوات الأمريكية في العراق التي زاد عديدها من 68.000 في عام 2003 إلى أكثر من 190.000 بحلول عام 2009، انخفض إلى 300 بحلول عام 2014. والقوة العسكرية في أفغانستان التي زادت من 2500 في عام 2001 لتصل إلى 98.000 بحلول عام 2011، تراجعت إلى 14.500 بحلول عام 2015. وبعد زيادة أولية في حملة القتل المستهدِف لقادة القاعدة، وضعت إدارة أوباما حدًا لذلك، حيث تراجعت، على سبيل المثال، غارات الطائرات من دون طيار من 122 غارة في باكستان في عام 2010 إلى 22 بعد أربع سنوات.

من غير الواضح كم من هذا التقليص والتخفيض يعكس حالة "التعب من الحرب" وكم منه كان خيارًا متعمدًا من جانب إدارة مقتنعة بأن عليها أن ترسم مسارًا مختلفًا تماما عن مسار سابقتها. ومن المؤكد أن المواقف الأمريكية، في ذلك الوقت، أصبحت أكثر تناقضًا بشأن الدور الذي ينبغي أن تقوم به الولايات المتحدة على الصعيد الدولي. ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كانت سياسة التعاون الدولي الأمريكية قوية، حيث كان الهامش من اثنين إلى واحد (61 إلى 32 في المائة) يحبذ القيام بدور أكثر نشاطًا في العالم. ومع ذلك، في عام 2014، حين قال أكثر من نصف الذين تمت مقابلتهم أن مشاكل العالم ستكون أسوأ من دون مشاركة أمريكية، قال خُمسان من الذين جرى سؤالهم إن مشاركة الولايات المتحدة في المشاكل الدولية تزيد الأمر سوءًا. ويتعين على المرء أن يفترض أن الآراء حول العراق لعبت دورًا كبيرًا في هذا التحول.

وكان الجيش الذي خلفته هذه الحروب وراءها هو مزيج من نقاط القوة والضعف. ومع قدوم مجندين جدد، ومغادرة جنود حاليين للخدمة، فإن ظاهرة تعب أو إرهاق الحرب تراجعت عما كانت عليه في السابق. وما تبقى هو قوات مسلحة تتمتع بخبرة قتالية هائلة، لا سيما الجيش ومشاة البحرية على وجه التخصيص (وليس الحصر). مع ذلك، لم تكن التجربة القتالية سوى جزء يسير مما خرج به الجيش الأمريكي من هذه الحروب. وكانت المحاور اللوجستية الضخمة التي شيدت في الخارج، والتي تعمل مع حلفاء متعددين ومتنوعين في ظروف صعبة، وتجمع بين خطط حملات حقيقية لا افتراضية، تجارب لا تقدر بثمن. لقد خرجت القوات المسلحة الأمريكية من خمسة عشر عامًا من الحرب تدرك في قرارة نفسها، وهو إدراك يختلف عن الفهم النظري، أن النجاحات الفورية يمكن أن تكون وهمية، وأن الحملات الفاشلة يمكن أن تتحول إلى ناجحة.

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من التصاريح والتفويضات الكبيرة للنفقات الجارية في هذه الحروب، قامت الولايات المتحدة بتحديث واسع النطاق لقواتها

خلال تلك الحروب. وهذا كان ينطبق بشكل خاص على أنواع القوات المطلوبة لتحقيق التوازن مع الصين وروسيا والدول الأصغر، التي استمرت، كما سنرى في الفصول اللاحقة، في بناء ترساناتها وتحديث قواتها. وقد أدى الصراع الطويل الأمد على الميزانية الوطنية بين الكونغرس والبيت الأبيض خلال إدارة أوباما إلى تقييد الإنفاق العسكري على التحديث. ونتيجة لذلك، ومع انتهاء فترة الرئاسة الثانية، كانت القوة العسكرية النسبية للولايات المتحدة تبدو أقل مما كانت عليه في نهاية القرن العشرين.

إن الجدال الذي أحاط بهذه الحروب، وبخاصة حرب العراق، سيظلّ يلازم أولئك الذين أطلقوها وأشرفوا على إدارتها حتى أواخر حياتهم. إن حدة الخلافات الحزبية، والأسف الذي يبديه العديد من الأمريكيين حيال هدر الدم والثروات في الشرق الأوسط، يجعل من الصعب الحكم على هذه الحروب بدقة. اثنتان من الحروب - ضد القاعدة وضد نظام طالبان في أفغانستان - كان لا مفر منهما. أما بالنسبة للعراق، فلا يمكن لأحد أن يعرف ما الذي كان سيبدو عليه الشرق الأوسط لولا حرب عام 2003، وما إذا كان صدام حسين سيستأنف السعي للحصول على أسلحة بيولوجية ونووية، وما إذا كانت الاضطرابات في العالم العربي ستأخذ المسار الذي أخذته. كما أنه من الممكن تصور أن نظام صدام كان يمكن أن ينهار بطريقة مختلفة، ربما في سياق حرب أخرى مع إيران الحريصة على تصفية الحسابات القديمة.

مع ذلك، كانت حرب العراق خطأً. فالفرضية العلنية المفصّلة لبرنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي النشط والخطير كانت فرضية كاذبة؛ وتلقت مصداقية حكومة الولايات المتحدة جراء هذه الكذبة وحدها صفعة موجعة. لقد أدت الحرب إلى توتر علاقات التحالف بأشكال شتى - مع فرنسا، على سبيل المثال، التي عارضت الحرب، وبطريقة ما، مع بريطانيا العظمى، التي دعمتها وشاركت فيها. وقد تبنى الشعب البريطاني أكثر فأكثر مواقف مناوئة للحرب ولحكومة رئيس الوزراء طوني بلير التي أطلقت تلك الحرب. وبقدر ما كانت الحرب مضرة بالنسبة للعلاقات المدنية - العسكرية الأمريكية، فإنها كانت

أسوأ بكثير بالنسبة للمملكة المتحدة، التي تعثر جيشها الذي استُنزف وحُمِّل فوق طاقته في كل من العراق وأفغانستان، وفقد الدعم المحلي، والثقة الأمريكية، وربما حتى بعض الاحترام الذاتي جراء ما فعل. وكان هذا الإضعاف لما كان يعتبر أهم شريك عالمي لأمريكا هو تكلفة الحرب التي لم تحسب حسابًا للجمهور الأمريكي، ولكن كان لذلك تبعات هائلة.

لقد كان سلوك الحرب في أفغانستان أفضل من بعض النواحي، ولكن حتى عام 2015 كانت النجاحات التي تحققت هناك نجاحات هشة، حيث وافق الرئيس أوباما على مضض على استمرار الدور القتالي للقوات الأمريكية في العام الأخير من ولايته. فالفساد المستشري، وهو عدو مراوغ مقره في باكستان المجاورة، والسياسة الهشة في البلد كان يعني أن النجاح، إن كان ثمة من نجاح في أفغانستان، سيستغرق سنوات وعقود على الأرجح. وما إذا كان لدى الأمريكيين الصبر والأناة على ذلك، كان أمرًا غير واضح.

حتى الحرب التي لا لبس فيها من الناحية الأخلاقية ضد القاعدة، كان لها حصتها من الويلات. ومما لا شك فيه أن إغراق السجناء ألحق الضرر بسمعة أمريكا، سواء أفضى إلى انتزاع المعلومات الاستخبارية المطلوبة أم لا. وقد أثارت حملة القتل المستهدف التي طال أمدها في جنوب آسيا حصتها من العداء ضد الولايات المتحدة، حتى لو استمرت بموافقة ضمنية من بعض الحكومات. ربما أفضت نجاحات تلك الحرب بالذات، التي كانت نجاحات حقيقية، إلى تهدئة قلق الحكومة الأمريكية في عامي 2011 و2012 وحملها على الاعتقاد بأنها تمكنت من إبعاد خطر الإرهاب الإسلامي عندما كان هذا الخطر على وشك الخروج بأشكال جديدة، وربما أكثر شراسة.

ينبغي لهذه الاستنتاجات الكئيبة أن تكون مقترنة بوعي وإدراك للنجاحات الحقيقية أيضًا. بإسقاطها لصدام حسين، ألغت الولايات المتحدة واحدًا من أكثر الأنظمة وحشية في الشرق الأوسط. وبإطاحة طالبان، أتاحت حياة أفضل لملايين الأفغان، ولا سيما الشابات، اللواتي حصلت الملايين منهن

أخيرًا على فرص للتعليم، وإن كانت بدائية. وبالقيام على مدى أكثر من عقد بهجمات دؤوبة على الإرهابيين الإسلاميين، ربما تكون الولايات المتحدة قد أنقذت العالم من مجموعة أسوأ من الهجمات التي شنتها حركات، كما سنرى في فصل لاحق، عميقة الجذور ومن غير المرجح أن تختفي في أي وقت قريب.

يجب أن يُحكم على الحروب من خلال ما أسهمت في تفاديه إضافة إلى ما أسهمت في تحقيقه. وينبغي أن يُحكم على أولئك الذين يوجهون تلك الحروب ويديرونها من خلال ما يعرفونه وما كان بوسعهم معرفته، وكذلك ماهية الوقائع الأساسية التي كانت قائمة في الواقع. فبمجرد شن الحرب، حتى بالخطأ، يجب أن نحكم على مدى حسن أو سوء شنها، لأنه من الممكن التعافي من نزاع لم يكن صائبًا. وفي جميع هذه الأحوال، فإن لحروب العام 2001 حتى الآن سجلاً مختلطًا ومقلقًا.

لا شك بأن المؤرخين سيضعون هذه الحروب في إطار مغاير تمامًا لإطار المعاصرين، بعد أن يعودوا إلى جذورها الأكثر عمقًا في السبعينات والثمانينات، بدلاً من المنظور غير الحقيقي ليومنا الحاضر. وسيشهدون المزيد من المستجدات، والمزيد من السجلات المختلطة، ومن المؤكد تقريبًا أنهم سيشهدون تجليات أكثر تعقيدًا للرئيسَين اللذين خططا لتلك الحروب والمرؤوسين الذين قاموا بشنها. أفضل ما يمكن أن نخلص إليه في الوقت الراهن هو أن الولايات المتحدة خرجت من هذه الفترة بجيش أكثر قدرة، ولكن بثقافة سياسية أكثر تناقضًا؛ ربما بشعور أكثر تبصرًا بحدودها الخاصة، ولكن ربما بعزيمة أقل؛ بإحساس حي، وإن كان مهزومًا، بتفردها كقوة عظمى؛ والرغبة في استيعاب المنافسين بدلاً من مواجهتهم؛ ولكن على نحو متزايد، بإدراكها بأن هناك تحديات جديدة آخذة بالظهور، وأن هناك حاجة إلى القوة بطريقة أو بأخرى لمواجهتها.

ومن الضروري القيام بوقفة تأمل في هذه السنوات الخمس عشرة من الحرب. وسيكون من المهم بنفس القدر عدم الاستغراق بهذه التجارب أو

التعمق كثيرًا في قراءتها. إن استخلاص النتائج منها حصرًا هو سوء فهم وتقدير للتحديات الاستراتيجية لأمريكا، ونقاط القوة التي يمكن لأمريكا أن تعول عليها لمواجهتها. فالتهديد الذي يشكله أعداء بدايات القرن الحادي والعشرين ليس سوى مشكلة متعددة الجوانب تواجه القادة الأمريكيين. ولكن قبل أن ندرس بالتفصيل ماهية تلك المشاكل، لا تزال هناك خطوة أخرى هي: إعادة النظر في قدرات وإمكانات الولايات المتحدة وحشد الموارد والقدرات ذات الصلة بالقوة الخشنة التي تستمد الولايات المتحدة منها القوة في إدارتها لسياستها الخارجية.

الفصل الثالث

اليد الأمريكية

الخلاصة هنا بسيطة: على الرغم من كل خيبات الأمل التي أصابتها والخسائر التي تكبدتها في السنوات الأخيرة، أمريكا قوية جدًا، في العديد من معايير القوة. نعم، وقد استغل الآخرون هذه السنوات الخمس عشرة للاستفادة من انشغال البلاد بعملياتها. نعم، لقد أخفقت الولايات المتحدة في بعض عملياتها الأخيرة – لكنها كانت ناجحة جدًا في عمليات أخرى. نعم، هنالك قوى أخرى كانت آخذة بالصعود، وهامشها النسبي على صعيد القدرات آخذ بالهبوط. ولكن قواتها المسلحة كبيرة وكفوءة، ووريثة جيلين من التجارب والخبرات العسكرية العالمية. ووراء هذه القوة المتميزة لأمريكا يكمن اقتصاد إنتاجي ناجح ونظام سياسي راسخ، وإن كان معقدًا، وتركيبة سكانية مشجعة، وشبكات من العلاقات في الخارج لا مثيل لها لدى أي منافس حقيقي أو محتمل. ولا يوجد بلد آخر، أو مجموعة من البلدان، تضطلع بدور أفضل من الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة على صعيد السياسة الدولية.

مع ذلك، فإن اللعبة التي يضطلع هذا الدور بأدائها آخذة بالتغير: ففي بعض المناطق باتت القدرات العسكرية للولايات المتحدة في طور التآكل، أو مهددة بالانقراض، وتحتاج إلى إعادة بناء أو إعادة تشكيل. في تشبيه آخر: قد يكون للقوة الخشنة الأمريكية مآثر إيجابية في بعض النواحي، ولكنها تعاني من أعراض قصور سلبية في نواح أخرى. لا تزال هيمنتها قائمة، ولكنها

تضاءلت نتيجة لجهود منافسيها، وشيخوخة ترسانتها وتقادم بعض المفاهيم التي تستلهم منها سياستها. وهذا أمر يبعث على قلق بالغ، نظرًا لبروز تحديات متفاوتة وملحة في آن معًا، سنناقشها في فصول لاحقة. مع ذلك، ومن خلال التبصر وحسن التقدير تستطيع الولايات المتحدة بناء قوة عسكرية ملائمة تمكنها من الإبقاء على مكانتها القيادية العالمية، ولكن مع هامش أقل للخطأ مما كان عليه الوضع في الماضي.

جدول النفقات الدفاعية 1988- 2015

السنة	الولايات المتحدة ($)	الاتحاد السوفييتي/ روسيا ($)	الصين ($)	أمريكي/ عالمي ٪	روسي/ عالمي ٪	صيني/ عالمي ٪
1988	591	530	14	36	32	1
1995	436	36	24	38	3	2
2000	417	33	39	35	3	3
2005	615	49	78	41	3	5
2015	595	91	214	34	5	12

يجب أن نبدأ بالإنفاق العام على الدفاع، الذي هو أول وأقوى مقياس للقوة العسكرية. وهو موقف لم يتراجع فيه الموقف النسبي لأمريكا إلا قليلاً منذ نهاية الحرب الباردة.

ولا تزال الولايات المتحدة تتفوق على منافسيها بفارق كبير – ربما ثلاثة أمثال الصين، وأكثر من ستة أضعاف ما كانت عليه روسيا، في بعض التقديرات. واعتبارًا من عام 2015 كان مقياس الإنفاق الدفاعي الأميركي أقل بنقطتين فقط كنسبة مئوية من الإنفاق العسكري العالمي عما كان عليه في عام 1988، وهو العام الأخير من الحرب الباردة. في الوقت نفسه، وبدلاً من مواجهة منافس واحد من القوى العظمى التي تنفق تقريبا بقدر ما تنفق، فهي تواجه الآن اثنين من المعارضين الرئيسيين، الصين وروسيا، اللتين تنفقان معًا ربما نصف ما تنفقه الولايات المتحدة.

القوى النووية للولايات المتحدة				
السنة	إجمالي عدد الرؤوس الحربية (المنقولة من وزارة الطاقة إلى وزارة الدفاع)	صواريخ بالستية عابرة للقارات (المنقولة من وزارة الطاقة إلى وزارة الدفاع)	غواصات مزودة بصواريخ بالستية (المنقولة من وزارة الطاقة إلى وزارة الدفاع)	طائرات قاذفة
1988	23,077(14,795)	1,000+(2,593)	34 (5,312)	349
2000	10,577 (6,200)	550 (2,104)	18 (3,456)	72
2005	10,350 (4,896)	510 (1,700)	14 (2,016)	72
2010	9,600 (2,468)	450 (450)	14, (1,152)	60
2015	7,260 (2,080)	450 (450)	14 (1,100)	60
بداية جديدة	(1,550+)	454 (400)	14 (1,090)	60+

غير أن هذه الأرقام، مع ذلك، لا تعبر تمامًا عن الأبعاد الحقيقية لبناء القدرات العسكرية للقوى المتنافسة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، أو نقاط الضعف الكامنة في الموقف الأمريكي. وتتعلق مجموعة واحدة من القضايا بالإحصاءات المحجوبة أو التي تم التلاعب بها (لا سيما في حالة الصين)، والاتفاقيات المحاسبية (على سبيل المثال، ما إذا كانت المعاشات التقاعدية للمحاربين القدامى أو نفقات البحوث والتنمية تندرج في حساب الميزانيات)، ومعايير الأجور ومستويات المعيشة المتفاوتة على نطاق واسع (مثل الثكنات الأمريكية مقابل نظيرتها الروسية). فالسقف الأعلى لميزانية الدفاع الأمريكية، على سبيل المثال، يشمل تكاليف الموظفين المرتفعة، التي كانت ولا تزال تشكل حوالي 30 بالمائة من إجمالي الميزانية، حتى مع تقلص حجم القوة العاملة الفعلية من 2.2 مليون في منتصف الثمانينيات إلى أقل من 1.5 مليون اليوم، ما يجعل التكاليف المتزايدة لكل عضو واحد في الخدمة من أسرع الشرائح نموًا في الميزانية. كذلك، فإن الإنفاق المستمر على العمليات القتالية غالبًا ما يأتي على حساب حيازة أسلحة جديدة. كما أن الأرقام غير الدقيقة لا تأخذ في الحسبان الفروق في التكاليف اللوجستية. ويتعين على

الولايات المتحدة نشر قوات على مسافات شاسعة من وطنها، في حين أن الصين وروسيا تنشران قواتهما بشكل رئيسي حول محيطهما المباشر.

علاوة على ذلك، فإن الظروف الجيوسياسية مختلفة جدًا عما كانت عليه في الماضي. ويعتمد بناء الصين لقدراتها الدفاعية على اقتصاد قوي ومتنام، وليس كما في حالة الاتحاد السوفييتي في عام 1988، عندما كان اقتصاده في حالة ركود. على النقيض من ذلك، فقد تراجع الإنفاق الدفاعي لبعض الحلفاء الأمريكيين. وعلى سبيل المثال، على الرغم من توسع حلف شمال الأطلسي ليشمل دول حلف وارسو القديمة (بما في ذلك ألمانيا الشرقية السابقة وبولندا)، فإن إجمالي نفقات الناتو من خارج الولايات المتحدة هو في الواقع أقل بالقيمة المطلقة مما كان عليه أواخر الثمانينيات. علاوة على ذلك، فإن هذه الأرقام القصوى لا تأخذ في الحسبان حسابات القرار الأمريكي التي يجريها القادة الأجانب عند النظر في التهديدات والوعود الأمريكية؛ فهي لا تعبر عن قدرة القوى الصغيرة لكن المنضبطة على إلحاق أضرار لا تتناسب وقدراتها الاقتصادية؛ وهي لا تقيس القدرة على الصمود. كما أنها لا تقيس الخبرة والمهارات الاستراتيجية أو التكتيكية والقدرة على التكيف. ولعل الأهم من ذلك كله أن هذه التدابير لا تأخذ في الاعتبار ما إذا كان الإنفاق العسكري للدولة ينمو أم يبقى ثابتًا، أو المدى الذي يمكن الوصول إليه من خلال الحصول على أحدث وأفضل مبتكرات التكنولوجيا في هذا المجال. إن النمو المذهل للإنفاق العسكري الصيني يبعث على القلق بشكل خاص لما يبشر به في المستقبل. كما أن الإنفاق العسكري الروسي، على الرغم من محدوديات الاقتصاد الروسي، هو في حد ذاته (وإن كان بدرجة أقل) ليس أقل إثارة للإعجاب.

ما الذي اشترته ميزانية الدفاع الأمريكية؟ يتألف الجيش الأمريكي اليوم من حوالي 1.4 مليون رجل وامرأة في الخدمة الفعلية بالإضافة إلى حوالي 855.000 احتياطي. وبصفة عامة، هنالك ثلاثة أنواع من القوة الخشنة موضوعة تحت تصرف الأمة: النووية، والتقليدية، وغير التقليدية. في كل من

هذه المجالات من القوة الخشنة تحتفظ الولايات المتحدة ببعض المنظومات وحتى أنواع التكنولوجيا التي تعود إلى أيام الحرب العالمية الثانية وخبرات وتجارب أيام الحرب الباردة. لا يوجد هناك أي شيء مفاجئ أو بالضرورة غير صحيح بشأن ذلك، لكنه يمكن أن يشكل عائقًا في طريق التغيير الضروري. وفي كل مجال من المجالات هنالك تحديات آخذة بالظهور بصورة متزايدة.

سفن البحرية الأمريكية							
السنة	حاملات طائرات	طرادات	مدمرات	فرقاطات	مركبات برمائية كبيرة	غواصات هجومية	إجمالي السفن الحربية / في الخدمة
1988	14	32	69	107	58	101	217/583
2000	12	27	54	35	41	56	128/318
2005	12	23	46	30	37	54	111/282
2010	11	22	59	29	33	53	123/288
2015	10	22	62	0	30	54	99/271

وتحتفظ الولايات المتحدة بأسلحة نووية أكثر من كافية لسحق أي عدو. ولكن هذه الأسلحة محمّلة على قاذفات هرمة، أو داخل صواريخ أرض – أرض قديمة، تعود تصاميمها إلى نصف قرن أو أكثر، في بعض الحالات. وهنالك وراء قدراتها الهجومية بنية تحتية كبيرة من المختبرات ومنشآت القيادة والتحكم – كلها مهملة طوال معظم العقود القليلة الماضية. ولكن في المجال النووي، كان أكبر تغيير استراتيجي في السنوات الثلاثين الماضية قبول الحزبين لمبدأ الدفاع النشط – القدرة على إسقاط الصواريخ القادمة – باعتبارها عنصرًا ضروريًا في هيكلية القوة. في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كان هذا الرأي بمثابة لعنة أثيمة لدى العديد من الأوساط. المنطق الدقيق والمفصل للردع النووي الذي تطور خلال المراحل الأخيرة من

الحرب الباردة كان يعتمد على مبدأ التدمير المتبادل المضمون النتائج، استنادًا إلى أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يمكن أن يمحو أحدهما الآخر عن سابق إصرار وتصميم. لذلك، فإن أي نوع من الدفاعات يعتبر استفزازيًا بشكل خطير. لقد تغيرت مفاهيم التكنولوجيا والتفكير، والأهم من ذلك، الجغرافيا السياسية. وتعتمد الدفاعات الفعالة الآن على طرادات ومدمرات البحرية الأمريكية من طراز إيجيس Aegis وعلى الصواريخ الاعتراضية interceptors، خاصة في ألاسكا. ولطالما أثبت اعتراض الصواريخ البالستية جدواه على الرغم من ازدراء جيل سابق من العلماء الذين تعهدوا، بقدهم وقديدهم، بعدم قبول الأموال التي تذهب لصالح مبادرة ريغان للدفاع الاستراتيجي، وهو برنامج نددوا به بشكل متناقض إلى حد ما بوصفه مستحيلاً وشريرًا. ومع مرور الوقت، تجلى الطابع العملي للدفاع الصاروخي على نطاق ضيق في حروب الشرق الأوسط والخليج العربي، ما أدى إلى تخفيف المعارضة العقائدية لهذه التقنيات. وفي الواقع، فقد أصبح مبدأ الدفاع النشط مبدأً متزايد الأهمية ضد التهديد المتصاعد من جانب بعض الأنظمة مثل كوريا الشمالية.

ومع ذلك، يستهلك برنامج الدفاع الصاروخي جزءًا يسيرًا من ميزانية الدفاع - 8 مليارات دولار - أي أقل من 2 في المائة. علاوة على ذلك، فقد أصرت الولايات المتحدة أنها لا تسعى للدفاع ضد الترسانات النووية الروسية والصينية الكبيرة التي يمكنها أن تجتاح هذه الدفاعات بأي حال من الأحوال. كذلك، وبعيدًا عن مسألة الدفاعات، لم تول أمريكا اهتمامًا يذكر في الآونة الأخيرة لقدرات ردعها النووي، أبعد مما هو مطلوب للحفاظ على البنية الأساسية النووية المتدهورة، لا سيما بالمقارنة مع القوى الأخرى.

من ناحية ثانية، هناك بلدان أخرى أكثر عدوانية. فروسيا، على سبيل المثال، شرعت في إطلاق برنامج تحديث طموح، تعتزم من خلاله إنتاج أربعين صاروخًا بعيد المدى أو أكثر في السنة، بالإضافة إلى غواصات جديدة ومنصات لإطلاق الطائرات. وعلى العموم، فإن اتفاقات الحد من التسلح مع

موسكو تقيّد الحصول على مزيد من الرؤوس الحربية، وتقيّد بناء منصات أكثر تطورًا لحمل هذه الرؤوس. وقد وسعت باكستان وكوريا الشمالية وإيران من نطاق برامجها النووية على مدى السنوات العشرين الماضية، وكانت باكستان الأكثر نجاحًا على هذا الصعيد، حيث وسعت نطاق مخزوناتها إلى ما بين 110 و130 رأسًا حربيًا في عام 2015، مع حجم ترسانة متوقعة ستفوق مرتين حجمها الحالي بحلول عام 2025 – وسوف تشمل ستة أنواع مختلفة من الصواريخ البالستية، إلى جانب صواريخ أخرى (ومنظومتان لصواريخ كروز) قيد التطوير. أما إيران، فهي مكبلة بقيود فرضتها عليها شروط اتفاقها لعام 2015 مع القوى الغربية وروسيا والصين، ولكن فقط لمدة عشر سنوات أو نحو ذلك، يمكن خلالها إجراء المزيد من نشاطات البحث والتطوير، بما في ذلك الأبحاث الخاصة بالصواريخ الحاملة لأسلحة ذرية. وقد قامت فرنسا بتحديث ترسانتها النووية. ولا يزال حجم الترسانة الصينية يكتنفه الغموض أكثر من أي قوة عظمى أخرى، وعلى الرغم من كونها الجهة الأقل إثارة للقلق، فإن نشرة علماء الذرة Bulletin of the Atomic Scientists تعترف بأنها "الوحيدة بين الدول الخمس الأساسية الحائزة للأسلحة النووية التي تزيد من ترسانتها النووية كميًا" حتى مع تحديثها لتلك الترسانة، والتحول من الصواريخ التي تعمل بالوقود السائل إلى تلك التي تعمل بالوقود الصلب، والقاذفات المثبتة على منصات إطلاق متنقلة، بالإضافة إلى الغواصات القادرة على إطلاق الصواريخ البالستية. ويعتقد خبراء أقل تفاؤلا، مثل فيليب كاربر من جامعة جورج تاون، أن هناك برنامجًا أكثر طموحا قيد الإعداد.

تحالف غريب من الشخصيات السياسية التي كانت تأمل بالوصول إلى عالم يمكن فيه إلغاء الأسلحة النووية؛ المتخصصون في مجال العلوم العسكرية يعتقدون بأن هذه الأسلحة هي ذات قيمة استراتيجية ضئيلة؛ كما أن الجيش، الذي يمقت المشاكل المتعلقة بتأمين الأسلحة النووية والتفكير في استخدامها، ساهم في التآكل المطرد لرأسمال أمريكا والهياكل الأساسية النووية الفكرية.

وفي حين يجري ترميم البنية المادية للمحطة والرؤوس الحربية بصورة تدريجية (وإن لم يتم تجديدها أو تحسينها) نتيجة لالتزام البيت الأبيض بمبلغ 85 مليار دولار لتأمين مرور معاهدة الحد من التسلح مع روسيا، يبقى الجانب المتعلق بالتفكير راكدًا بلا حراك. ولا تزال الاستراتيجية النووية موضوعًا مبهمًا لا يحظى بشعبية كبيرة. ويتجلى هذا أكثر ما يتجلى في مجال الأسلحة النووية التكتيكية، حيث إن الولايات المتحدة، التي بنت ترسانة قوية في أوروبا وفي أماكن أخرى، قد خرجت أساسًا من العمل على تطوير أجيال جديدة من الأسلحة – على خلاف منافسيها.

كانت الحرب الباردة أول عصر نووي اتسم بالهيمنة الساحقة لقوتين عظميين مسلحتين نوويًا جاءتا في نهاية المطاف لتنظيم التنافس فيما بينهما من خلال معاهدات ثنائية مفصلة حول الحد من التسلح ووضع قاعدة عامة لمكافحة الانتشار النووي. ومع ذلك، فنحن نعيش الآن في عصر نووي ثان، حيث تغيرت الظروف بشكل كبير: كما يقول البروفسور في جامعة يال Yale بول براكن: "لقد عادت الأسلحة الذرية لفصل ثان من الرعب. هذه ليست رسالة ترحيب، ومع ذلك، فنحن نتجاهلها على حساب أمننا." روسيا لا تزال قوة عظمى نووية، ولكن قدرات الصين النووية قد ارتفعت بشكل حاد – والأكثر إثارة للقلق، بشكل غامض مبهم. ومن المؤكد أن المعلومات عن الترسانة النووية الروسية لم تكن يومًا كاملة، حتى أثناء الحرب الباردة. وكانت صدمة عندما أظهرت معاهدة القوات النووية المتوسطة (INFT) لعام 1987 أن الغرب قد قلل من عدد الأسلحة في الترسانة السوفييتية بنسبة تتراوح بين 20 و50 في المائة، في بعض الحالات. دمرت روسيا بموجب المعاهدة ما يقل قليلاً عن 1850 صاروخًا بحسب تقريرها الرسمي الذي صدر في عام 1987، ولكن البنتاغون قدر أن لديهم ما يزيد قليلاً على 1450 صاروخًا – أي أقل بـ 400 صاروخ. وكانت صدمة ثانية علمنا بها بعد ثلاثين عامًا مفادها أن روسيا كانت تنتهك تلك المعاهدة، وواظبت على ذلك الانتهاك لمدة ست سنوات على الأقل. ولكن ترسانة الصين النووية هي الأكثر رعبًا، وكثير منها مخبأ في مجموعة واسعة من

الأنفاق بدلاً من الصوامع. وتتراوح التقديرات للعدد الإجمالي للرؤوس الحربية الصينية لتصل إلى خمسمائة، وفي بعض الحالات، أكثر من ألف.

ثم هنالك القوى النووية الأخرى: البعض منها صديقة (المملكة المتحدة وفرنسا والهند، على سبيل المثال، وجميعها على الأرجح تمتلك ترسانات كبيرة تصل إلى مئات الرؤوس الحربية)، والبعض الآخر أقل من ذلك بكثير. قد تمتلك كوريا الشمالية ما يصل إلى بضع عشرات من الرؤوس الحربية، وقد ساد هنالك اعتقاد راسخ قبل ذلك بفترة طويلة بأنها ستمتلك صواريخ بالستية عابرة للقارات أيضًا – وهو أمر ليس بالمفاجئ إلى ذلك الحد، بالنظر إلى أن التكنولوجيا اللازمة لذلك ناهز عمرها النصف قرن. ومن المحتمل أن يتضمن البرنامج النووي الباكستاني رؤوسًا حربية تكتيكية، فضلاً عن رؤوس حربية أكبر حجمًا مدمرة للمدن. إن تطلعات إيران النووية في مجال الأسلحة النووية لم تكن موضع شك أبدًا، فالمسألة هي فيما إذا كانت تنوي الحصول على هذه الأسلحة على الرغم من اتفاقها مع القوى العظمى في عام 2015.

في العصر النووي الجديد، لا يهمنا فقط أسلحة تدمير المدن من أيام الحرب الباردة (رؤوس حربية بقدرات تدميرية من 50 أو 100 كيلو طن أو أكثر)، وإنما الأسلحة الأقل قوة أيضًا. وروسيا، رغم سرورها البالغ بالتوقيع على اتفاق الحد من التسلح مع إدارة أوباما في عام 2010، كانت ثابتة على موقفها الذي يصر على وجوب مناقشة قضية الأسلحة النووية التكتيكية، التي تصل قدراتها التدميرية إلى بضع كيلوتونات أو أقل، على طاولة التفاوض. وهذا ليس مفاجئًا، نظرًا لأن روسيا تعتمد على ترسانتها المؤلفة من آلاف من هذه الصواريخ لردع أي مغامرات صينية محتملة في الشرق الأقصى الروسي المكتظ بالسكان. والأسلحة النووية المصممة لاستخدامات محددة، كتلك المصممة لتوليد نبضات كهرمغناطيسية من شأنها تعطيل الإلكترونيات، أصبحت متاحة الآن لعدد من البلدان. وهكذا، فإن القوة التفجيرية الهائلة للأسلحة النووية يمكن أن تستخدم بطرق قد لا تسبب دمارًا ماديًا هائلاً، أو إشعاعًا مستدامًا، ولكنها تبقى أسلحة تدميرية إلى حد كبير.

لم تستخدم الأسلحة النووية في فورة من الغضب منذ العام 1945. ولكن ذلك ليس بالأمر المستبعد. وإذا ما حدث، فكل المحرمات والقيود والحقائق التي لطالما اعتبرناها من المسلمات منذ ناغازاكي وهيروشيما ستتلاشى وتختفي. وكما كان ينظر إلى الإرهاب الشامل من منظور فكري تخيلي أكثر منه عملي واقعي في السنوات التي سبقت 11 أيلول/سبتمبر، يمكننا أيضًا أن نتخيل اليوم استخدام دولة ما لسلاح نووي. ولكن إذا حدث ذلك في الواقع، فإن التداعيات العاطفية والنفسية ستكون مغايرة جدًا لما قد نتصوره الآن. في عالم شهد استخدام الأسلحة النووية، يجد أي رئيس أمريكي نفسه مرغمًا على التفكير بجدية في متطلبات أي ضربة استباقية تقليدية أو حتى نووية – وهو غرض جرى استخلاصه من الكتب في وقت مبكر من الحرب الباردة، ولم يُعَد النظرُ فيه منذ ذلك الحين. ولذلك فإن الترسانة النووية التي أعيد تصميمها وتحديثها والمفاهيم الاستراتيجية المرافقة لها هي أحد متطلبات العهد النووي الجديد.

وأكبر عنصر في القوة العسكرية الأمريكية هو قواتها التقليدية الضخمة – جيش يضم 2300 دبابة (وفيلق بحري مع 450 دبابة إضافية)؛ وأسطول يضم أكثر من خمسين غواصة هجومية (SSN)، وعشر حاملات طائرات (CVN)، وأكثر من ثمانين طرادًا ومدمرة؛ وقوات جوية تمتلك أكثر من ألف مقاتلة وأكثر من مائة قاذفة بعيدة المدى، بما في ذلك عشرين قاذفة من طراز B-2 الشبح. وبالرغم من ضخامة هذه الأرقام، فهي تعكس قوة كانت في طور الانخفاض على صعيد الحجم.

وقد حققت هذه القوة مرارًا وتكرارًا انتصارات تقليدية في السنوات الخمس والعشرين الماضية. في حربين مع العراق، وهو خصم أكثر هشاشة مما كان متوقعًا حينها – فقد حققت القوات الأرضية والجوية الأمريكية نجاحات ساحقة في غضون أسابيع. وضد أنواع مماثلة من الخصوم – على سبيل المثال، في حرب مع كوريا الشمالية، حيث تقوم القوات الأمريكية خلالها بتعزيز القدرات العسكرية الضخمة لكوريا الجنوبية – والنتيجة ستكون

على الأرجح مشابهة، ولو أنها أكثر كلفة بكثير. ولكن هذه الانتصارات السهلة نسبيًا ضد خصم من الدرجة الثانية كانت، إلى حد ما، مخادعة. فتجربة القوات الأمريكية ضد الفيتناميين الشماليين الأكثر تصميمًا وانضباطًا وأعلى مهارة بكثير في الستينيات يجب أن تكون بمثابة تحذير من مغبة التفاؤل المفرط بشأن استخدام القوة التقليدية. فالدخول في مواجهة بحرية مع الصين، على سبيل المثال، سيكون أمرًا مغايرًا تمامًا - فضلاً عن أن الولايات المتحدة لم تخض معركة بحرية كبرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

القوى الجوية الأمريكية				
السنة	قاذفات بعيدة المدى	طائرات مقاتلة	طائرات نقل ثقيلة	إجمالي عديد القوات بما فيها الاحتياطية
1988	423	3,241	907	603,600/846,900
2000	208	2,361	668	353,600/533,900
2005	205	2,496	852	379,500/562,700
2010	154	2,158	756	334,342/508,522
2015	155	1,570	635	327,600/503,400

الجيش الأمريكي			
السنة	إجمالي عديد قوات الجيش والشرطة بما فيها الاحتياطية	دبابات	حوامات هجومية
1988	776,400/839,600	15,600	1,496
2000	471,700/199,900	7,900	1,308
2005	502,000/1,178,150	7,620	1,477
2010	662,232/1,109,435	5,850	1,035
2015	539,450/1,079,200	2,338	741

القوى البحرية الأمريكية			
السنة	عديد القوات بما فيها الاحتياطية	الدبابات	حوامات هجومية
1988	198,200/286,400	716	72
2000	169,800/265,060	403	188
2005	175,350/279,642	403	145
2010	204,261/313,861	403	145
2015	191,150/230,150	447	151

إن فهمنا للحرب التقليدية لا يزال مؤطرًا بدرجة أساسية بمفاهيم الحرب العالمية الثانية، وهو صراع يتوارد الآن إلى أذهاننا من مخارج الذاكرة الحية، ولكن قصصه تعود إلى أيام الحكايات التاريخية الأكثر رواجًا؛ أفلام من قبيل "إنقاذ الجندي ريان" *Saving Private Ryan*؛ والمسلسلات التلفزيونية القصيرة، مثل "عصبة الأخوة" *Band of Brothers*. غير أن هذه الصور عفا عليها الزمن بشكل خطير. فدبابة حديثة اليوم لا يمكن مقارنتها على الإطلاق بشيء من قبيل دبابة شيرمان Sherman الموثوقة أيام معارك النورماندي، التي أنتج منها حوالي 50000 دبابة في غضون خمس سنوات. وقد جرى تصميم الدبابة الأمريكية أبرامز M-1 في السبعينيات، وصنع منها 10000 فقط (2000 منها لجيوش أجنبية). وبخلاف دبابة شيرمان، التي عفا عليها الزمن في نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد استمرت M-1 لحوالي ثلث قرن، لأنه كان يجري تحديثها وتحسينها باستمرار. الأهم من ذلك، أن دبابة M-1، على غرار معظم المركبات وحتى الأفراد في القوات البرية الأمريكية، هي جزء من شبكة قوة أكبر. وقد جرى تزويد الجزء الخلفي للطائرة المقاتلة F-16 بالإلكترونيات المأخوذة من M-1 الأمر الذي ينبئنا بشيء ما عن تطورها. ولكن حتى هذا النظام يمثل الآن تكنولوجيات عفا عليها الزمن منذ السبعينيات والثمانينيات.

لم تعد الكتلة الحجمية المحضة تعني ما كانت تعنيه خلال الحرب العالمية الثانية. لقد جعلت حرب الخليج الأولى هذا الأمر واضحًا عندما تمكنت كتيبة مدرعة أمريكية مؤلفة من أربع وخمسين دبابة من تجاوز قوة عراقية أكبر تسليحًا بكثير مزودة بدبابات من طراز T-72s السوفيتية الصنع. تم وضع هذه الفرضية على المحك في معركة Easting 73 في 26–27 شباط/ فبراير 1991، عندما فقدت القوات الأمريكية، التي كانت تمتلك نصف عدد الدبابات التي يمتلكها خصومها العراقيين، رجلاً واحدًا فقط وناقلة جند قتالية واحدة بنيران العدو، في حين تكبد خصومهم العراقيون مئات القتلى وأكثر من ثمانين دبابة وناقلة جند جرى تدميرها. وكانت النتيجة أكثر من حاسمة، ما يعكس بالتأكيد، ليس فقط القدرات المتفوقة للقوات الأمريكية على صعيد التدريب والقيادة، والقوى العاملة، ولكن أيضًا على صعيد الدروع والاتصالات وأجهزة الاستشعار ومدافع الدبابات. فالقوات الجوية والأرضية مجهزة الآن بأغلبيتها الساحقة بنظم دقيقة للغاية، بما في ذلك الأسلحة الموجّهة ونظم الرؤية والتسديد (لمدافع الدبابات على سبيل المثال) التي ترقى إلى الشيء ذاته بالنسبة للقذائف "البكم" (dumb projectiles). وصورة الطائرات المقاتلة وهي تقوم بتنفيذ الألعاب البهلوانية الجوية الخطيرة باتت أيضًا من المنسيات؛ ما يهم أكثر من غيره بكثير الآن هو مجموعة متكاملة من أجهزة الاستشعار التي يمكنها رصد طائرات العدو وإطلاق الصواريخ الموجهة من أمداء تكون فيها بعيدة تمامًا عن الأنظار.

وقد وسَّعت القوة الجوية الحديثة من عمق ساحات القتال الحديثة. خلال الحرب العالمية الثانية، على الأقل بعد عام 1942، كان يمكن للولايات المتحدة أن تفترض أن لديها مناطق خلفية لمستودعات الإمداد (supply dumps)، ومجمَّعات الآليات، ومقر رئيسي للقيادة لا دور له أكثر من التشويش على الهجمات من قبل طائرة مقاتلة عدوة وحيدة. لقد غير مفهوم نشر صواريخ أرض – أرض الدقيقة نسبيًا تلك الاستراتيجية، وربما إلى الأبد. ومع أن الدفاعات الفعالة يمكن أن تعترض بعض الصواريخ بعيدة المدى، إلا أنها لن

تنال منها جميعًا. كذلك لم يعد هنالك ثمة من وجود للفرضية الروتينية التي كان يعتمدها الجيش الأمريكي المتمثلة بالمناطق الخلفية الآمنة. بكل الأحوال، لقد ولت أيام التفوق الجوي، باستثناء حملات مكافحة التمرد، كما هو الحال في أفغانستان والعراق، وليس بالضرورة هناك أيضًا.

لقد تغير وجه الحرب التقليدية. ففي حالة وجود اشتباك بين القوات المتماثلة من حيث العدد والمهارة والعزيمة، فإن الخسائر الجماعية تكون ممكنة دائمًا. وبات سلاح المعلومات الاستخبارية يغطي ساحة المعركة التقليدية الحديثة استنادًا إلى الحجم أكثر من أي وقت مضى، سواء كان ذلك على صعيد تتبع المركبات الفردية أو الجنود الأفراد أيضًا، أو تسجيلات الفيديو الحقيقية وغيرها من أشكال التصوير، أو تنسيق معلومات الاستهداف، أو التحركات اللوجستية بالغة الدقة على صعيد التوقيت، وأكثر من ذلك بكثير. وتنتشر الأسلحة الدقيقة الآن في ساحة المعركة، بما في ذلك في أيدي الميليشيات، وبات الجوّ والفضاء متاحين الآن أمام جميع المقاتلين على شكل نظم ملاحة تدار بمساعدة الأقمار الاصطناعية (مثل نظام تحديد الموقع GPS)، أو الصور العامة المتاحة تجاريًا. وأخيرًا، فإن الأنظمة ذاتية التشغيل، من روبوتات التخلص من القنابل، إلى آلات تشبه الثعابين يمكن لها أن تدخل الأنفاق، والطائرات بدون طيار التي يمكنها الرصد لأيام وإطلاق الصواريخ من مسافة غير مرئية، كلها باتت اليوم جزءًا من ساحة المعركة الحديثة. وهي، على نطاق أصغر، باتت أيضًا متاحة لمجموعات العصابات والإرهابيين.

وهكذا، بتنا نعيش اليوم في عالم مألوف بشكل مضلل. المنصات ذاتها – حاملات الطائرات والدبابات والطائرات النفاثة وقطع المدفعية – كلها هناك، تحمل بصمة واضحة من أسلافها أيام الحرب العالمية الثانية. لقد تم تسمية دبابة أبرامز M-1 تيمنًا باسم الجنرال الذي كان أول من وضع بصمته كضابط برتبة مقدم يتقلب في الرتب مع جيش باتون الثالث في فرنسا. لم تتغير هياكل الرتب، ولا أسماء الوحدات، مثل الكتيبة واللواء. ولكن بظلّ كل

هذه الاستمرارية الظاهرية يبدو أن هناك تغييرات جذرية، لن تتضح معالمها الكاملة إلا باندلاع حرب كبرى جديدة.

في دراسة رائدة للجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى، أشار المؤرخ تيموثي ترافرز Timothy Travers إلى أن قائد القوات العسكرية البريطانية السير دوغلاس هيغ لم يكن غبيًا أو غير مبال. ومع ذلك، "كان قد تعلم، وثابر على أحد المثل العليا للحرب الذي بات يشكل معيارًا لما ينبغي أن تكون عليه الحرب النظامية." وبالطريقة ذاتها التي كان بوسع المفكرين العسكريين قبل عام 1914 أن يتخيلوا، فقط من دون تمييز، ما يمكن أن يبدو عليه صراع كامل الأبعاد، كذلك فإن القادة المدنيين والعسكريين اليوم على الأرجح هم ذوو رؤية وبصيرة محدودتين. فالعديد من قادة الحرب العالمية الأولى ينظرون إلى الفن العملاني من منظور حروب القرن الماضي، وحروب التوحيد الألماني والحرب الأهلية الأمريكية، إن لم يكن حتى الحروب النابليونية. لقد قاموا بتعديل هذه الأفكار، لكن لم يتخلوا عنها، بناء على الخبرة المستمدة من الصراعات مع الدول أو الحركات الضعيفة. وبالمثل، قد يجد قادة الغدّ، المدنيون والعسكريون، أنفسهم أسرى التفكير البالي المستمد من الحرب الباردة، النزاع الأكبر في منتصف القرن العشرين، التي عدلتها التجربة غير النموذجية لشن الحروب ضد دولة مشلولة مقعدة مثل العراق في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين.

في تلك الحروب، اضطر الجيش الأمريكي، بعد أن تخلص بسرعة من عدو تقليدي، إلى التحول بسرعة إلى الحرب غير النظامية. وقد تعايشت الحرب غير التقليدية مع الحرب التقليدية منذ البداية. كان القتلة والمغيرون والمقاتلون غير النظاميين مصدر عون للجيوش القديمة، وتعلمت الفيالق الرومانية الطريق لمواجهة حالات التمرد والعصيان في الغابات والصحارى. وخيضت حرب الاستقلال الأمريكية، التي يطلق عليها المنظرون العسكريون المعاصرون الآن "الحرب الهجينة،" بمساعدة الهنود الذين استخدموا، على سبيل المثال، أساليب غير نظامية لدعم القوات الأمريكية والبريطانية النظامية تقريبًا.

أما الحرب غير التقليدية الحديثة فقد نضجت خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها. وبالإضافة إلى المجموعات الثائرة التي (وغالبًا بدعم من الدولة) كانت تقاتل بنجاح قوات الاحتلال الألمانية واليابانية، فقد استخدم المقاتلون، وخاصة الحلفاء، هذه الحرب بصورة فعالة ضد دول المحور. فقد أغار رجال الكوماندوس على سواحل فرنسا المحتلة، وهاجم المحاربون الروس خطوط الإمداد الألمانية وجمعوا المعلومات الاستخباراتية، وقامت فرق مكتب الخدمات الاستراتيجية في جيدبورغ (Jedburgh) بتنسيق عمل المقاومة الفرنسية، وأدّعت القوة الجوية البريطانية الخاصة بقدر مقبول من المصداقية بأنها دمرت عددًا من الطائرات الألمانية على الأرض في شمال أفريقيا يفوق ما أسقطته القوة الجوية الملكية من الجو. وقد جرى إنشاء منظمات جديدة، مثل الإدارة التنفيذية للعمليات الخاصة البريطانية (BSOE)، لهدف واحد دون سواه وهو تنظيم وتنسيق الحرب غير النظامية خلف خطوط العدو.

خلال الحرب الباردة، انتشرت الحرب غير التقليدية انتشار النار في الهشيم، سواء عن طريق تقديم الدعم من قبل الدولة للمجموعات الثائرة أو من خلال إنشاء وحدات خاصة غربية وشرقية – القوات الخاصة للجيش الأمريكي، وقوات البحرية الأمريكية (US Navy SEALs) وقوات النخبة السوفياتية Spetsnaz، وغيرها الكثير – التي يمكن أن تقوم بمهام مستقلة. في حالة الولايات المتحدة، تم في البداية إنشاء القوات الخاصة، أو قوات الصاعقة (ذوي القبعات الخضر) لتنظيم حروب العصابات وراء الخطوط السوفييتية، لكن مهمتهما (كما هو محتم مع مثل هذه الوحدات) توسعت مع مرور الوقت. ولطالما أظهرت قوات العمليات الخاصة للسياسيين ما بدا بأنها ذات براعة متناهية، وذات سرية فائقة، وحتى أنها تقنية عسكرية يمكن إنكارها والتنصل منها.

ومع انتقال الحرب الباردة إلى عقدها الأخير، زاد عدد الوكلاء المعنيين بهذه الحرب، ولم تعد منظماتهم مجرد أشباح غامضة، بل أصبحت أشبه بوكالات خدمات مستقلة، لها مكاتبها وإداراتها المدنية والعسكرية الخاصة بها.

في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح هذا الأمر أكثر مصداقية بعد إنشاء قيادة العمليات الخاصة (SOCOM) في عام 1987، ومع الظهور التدريجي لقيادة العمليات الخاصة المشتركة لقوات النخبة (JSOC)، التي أنشئت قبل سنوات. ومع تحسن تكنولوجيا الاتصالات وجمع المعلومات، أصبح المشغلون الخاصون لهذا النوع من الحروب أكثر فعالية. وبعد انتهاء الحرب الباردة، حدث مزيد من التوسع في قوات العمليات الخاصة، سواء للمشاركة في ملاحقة قادة الإرهابيين أو المتمردين أو القبض عليهم أو قتلهم، بالإضافة إلى تدريب ودعم القوات المحلية التي تعمل ضدهم. وفي عام 2001 تمكن عدد لا بأس به من العناصر الخاصة على ظهور الخيل برفقة مجموعة مناوئة لطالبان في أفغانستان من مساعدة الطائرات الأمريكية على تنفيذ غارات جوية مدمرة، لأنهم كانوا يعرفون بالضبط أماكن تواجدهم (بفضل التجهيزات الفضائية والليزرية)، ولأنهم كانوا قادرين على الاتصال بشكل موثوق وآمن بمقرات القيادة والطائرات التي تحلق فوقهم. وكانت القوات الخاصة للجيش الأمريكي قد أنشئت في خمسينيات القرن الماضي لتدريب القوات المحلية على محاربة الثوار، وفي بعض الحالات، مقاتلة القوات النظامية. وكانت أعدادهم بالمئات، في البداية، وبحلول نهاية الخمسينيات وصلت أعدادهم إلى بضعة آلاف. واليوم، نمت فرقة المهام الخاصة نموًا هائلا، حيث باتت تضم أكثر من 60000 جندي وبحار وطيار. وبهذا العدد باتت هذه الفرقة أكبر قليلاً من الجيش الأسترالي بأكمله.

لطالما شكلت قوات العمليات الخاصة مصدر إغراء للسياسيين الذين تخدمهم. وهذا ينطبق بشكل خاص اليوم على أمريكا التي باتت تخشى التورط في مغامرات عسكرية كبيرة في الخارج، وإلى حد بعيد الحرب الواسعة النطاق. وللوهلة الأولى، يعد نشر محاربي الظل هؤلاء بنتائج دقيقة، وانكشاف محدود، وحد أدنى من العلنية. ولكن تاريخ قوات العمليات الخاصة يشير إلى مخاطرها أيضًا. فهذه القوات المؤلفة من الرجال (عدد قليل جدًا من النساء، على الأقل حتى الآن) من ذوي المهارات الاستثنائية والتدريب الفائق، من

السهل أن يُساء استخدامها، كونها مكلفة بمهام لا تضطلع بها سوى القوات التقليدية الكبيرة – كما حدث لقوات الكوماندوس البريطانية وقوات النخبة في الجيش الأمريكي (رينجرز) في مناسبات مختلفة في الحرب العالمية الثانية. وعلاوة على ذلك، فهي معرضة بشكل خاص لقدر من سوء الطالع – على سبيل المثال، فشل مهمة إنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران في عام 1980، ومهمة ''بلاك هوك داون'' في الصومال عام 1993.

إن ما يمكن لعناصر القوات الخاصة – وبخاصة كوماندوس النخبة الذين يشكلون قوتهم الضاربة – أن ينجزوه في الواقع هو محدود النطاق. فقد يكون بمقدور هذه القوات تصيّد قادة الإرهابيين والاستيلاء على أجهزة الكمبيوتر وخزائن الملفات، لكن من الصعب عليها ترجمة ذلك إلى تأثير استراتيجي دائم. وقد تمثل إغراء السياسيين الغربيين المتخوفين باعتماد استراتيجية أو عقيدة ''البصمة الخفيفة'' (light footprint) (عقيدة باراك أوباما في السياسة الخارجية التي تمخضت من رحم عقيدة دونالد رامسفيلد في السياسة العسكرية وتدعو إلى تطوير مقاربات مبتكرة منخفضة التكلفة وصغيرة الحجم لتحقيق أهداف أمنية) لإقناعهم بأن كل ما يتوجب عليهم فعله هو إرسال مجموعة من العناصر الخاصة وتوفير تغطية جوية، كما جرى في ليبيا عام 2011، عندما تحول انتصارٌ على الأرض – ليس سريعًا بالضرورة – إلى حالة من الفوضى أعقبت ذلك الانتصار، في غياب قوة أكبر لتوطيد الأمن والسيطرة في البلد المحرر.

والواقع أن العملية الأولى في أفغانستان في عام 2001 التي أطاحت بحركة الطالبان كانت ستتعزز إلى حد كبير لو تم إيفاد عدة آلاف من قوات المشاة الخفيفة النظامية لاعتراض الفارين من قوات القاعدة والإيقاع بهم. الإنجازات التكتيكية المبهرة يمكنها، وغالبًا ما تفعل، تضليل السياسيين والجمهور حول الوضع الاستراتيجي الحقيقي، وتلمح، إن لم يكن تعِد، بأشياء أكثر بكثير مما يمكن توقعه منها بالشكل المنطقي والمعقول. وعلى الرغم من أن العمليات السرية أو غير التقليدية لدعم المقاتلين المحليين يمكن أن تنجح،

كما فعلت في أفغانستان ضد القوات السوفييتية في الثمانينيات، إلا أنها يمكن أن تفشل أيضا بشكل فظيع، كما كان الحال مع المساعدات المقدمة للمعارضين السوريين في 2012–2014. واعتبارًا من تموز/يوليو 2015، كان هنالك برنامج تدريب طموح لأفراد من المعارضة السورية، أجرته وزارة الدفاع، وأسفر على وجه التحديد عن 54 خريجًا من أصل 1200 خريج كانوا على استعداد للالتحاق به.

تتّسم القدرات النووية الأمريكية، التقليدية منها وغير التقليدية، بأفضلية هائلة على أي خصم محتمل: بنية تحتية لوجستية عالمية غير عادية. وتنشر الصين قوات في الخارج بالمئات لدعم عمليات حفظ السلام بشكل رئيسي. ولديها منشآت في الخارج، ولكن حتى كتابة هذه السطور لا توجد قواعد مماثلة لقاعدة دييغو غارسيا Diego Garcia في المحيط الهندي ويوكوسوكا في اليابان، أو مقر قيادة متقدم في شتوتغارت، ألمانيا. بيد أن هذا الأمر بدأ يتغير مع تطوير الصين لقاعدة في جيبوتي ومجموعة من المنشآت المقامة على جُزر في بحر الصين الجنوبي. أما القوات الروسية في الخارج فهي متمركزة بصورة رئيسية فيما يسمى "الخارج القريب" near abroad – وهي الدول شبه المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، مثل جورجيا ومولدوفا وأوكرانيا، باستثناء قاعدة متنامية في سورية، وليس لديها شيء على غرار الـ 50000 جندي أمريكي المتمركزين في اليابان. لدى الولايات المتحدة ما يقرب من ستمائة قاعدة من مختلف الأحجام والوظائف في الخارج، في أكثر من أربعين بلدًا، فضلاً عن أكثر من مائة قاعدة أخرى في بعض المناطق النائية، بما في ذلك مجموعة جُزُر ساموا وغوام وجزيرة ويك.

واحدة من الميزات التي ترافق هذه الشبكة من القواعد هي القدرة على نشر قوات في جميع أنحاء العالم حسبما تدعو الحاجة. ومن المعروف أن الأمريكيين استطاعوا نشر قوة مكونة من نصف مليون جندي في الخليج العربي في أقل من ستة أشهر بعد غزو صدام حسين للعراق في عام 1990، وتمكن الجيش الأمريكي من إسقاط حكومة أفغانستان النائية في أقل من

شهرين بعد هجمات الحادي عشر من أيلول. وليس مفاجئًا أيضًا أن نعرف أن الولايات المتحدة استطاعت أن تحتفظ لسنوات طويلة بجيوش جرارة قوامها 150000 جندي أو أكثر ضمن شروط غذائية وصحية جيدة، متأقلمين مع الطبيعة المناخية القاسية لحوضي نهري دجلة والفرات. ولا يرى الأمريكيون شيئًا غير عادي في الوجود المستمر لأساطيلهم قبالة شواطئ الصين وإيران. ومع ذلك، فإن هذه المعايير كلها تعتبر رائعة وفقًا للمعايير التاريخية. وعلى الرغم من الإنجاز العَرَضي المتمثل في تنظيم عملية إجلاء كبيرة غير قتالية، أو نشر عدد من السفن أو الطائرات في جميع أنحاء العالم، ليس بمقدور روسيا ولا الصين - بعد - نشر قوات كبيرة في خارج بيئاتها التشغيلية operational environments(*) لفترة طويلة من الزمن.

ويعتبر نظام أمريكا لتطوير والحصول على أسلحة جديدة قصة أقل بهجة. ومن المؤكد أنها بفضل ميزانيتها الضخمة المخصصة للبحث والتطوير - حوالي 70 مليار دولار، أي ما يقرب من 12 في المائة من إجمالي ميزانية الدفاع - فإن لديها القدرة على النهوض بالتكنولوجيا العسكرية بطريقة يفتقر إليها أي بلد آخر حتى الآن. لكن في السنوات الأخيرة، بات الاكتساب الفعلي أمرًا مغايرًا. فالمعروف عن نظام الاستيلاء أو الاستحواذ الأمريكي acquisition system (عملية الإدارة البيروقراطية التي تتناول استثمارات الدولة في التقنيات والبرامج ودعم المنتجات اللازمة لتحقيق استراتيجيتها الأمنية الوطنية ودعم قواتها المسلحة، ويتمثل هدفها بالحصول على منتجات تلبي احتياجات محددة) أنه نظام مرهق إلى درجة كبيرة، وفي بعض الحالات كارثي. ظهرت المقاتلة الشبح الأمريكية البعيدة المدى، وهي من طراز Raptor F-22، من الطلبات التي قدمت في أوائل الثمانينيات. وقد تمت الموافقة على التصميم النهائي في عام 1991، وحلقت الطائرة للمرة الأولى في عام 1997، ودخلت حيّز الخدمة في عام 2005. وهكذا، أصبحت طائرة مصممة أساسًا للقتال في

(*) (البيئة التشغيلية هي البيئة التي تقف على العوامل السياسية والاجتماعية والتشريعية والاقتصادية والثقافية والطبيعية التي تؤثر بشكل كبير على تنفيذ أي عمل).

أوروبا في الحرب الباردة، وسط بيئة جيوسياسية مغايرة تمامًا. أما البرامج الكبيرة والمكلفة الأخرى – طائرة الهليكوبتر الهجومية التابعة للجيش Comanche ونظام المدفعية Crusader، والمدمرات من طراز Zumwalt التابعة للبحرية – فقد تم إجهاض مشروعها أو إلغاؤه عندما لم يُنتج منها سوى بضع قطع. وسيتم الحصول على مقاتلة لوكهيد مارتن الشبح من طراز F-35، ولكن بتكلفة مذهلة لميزانية طائرة: في عام 2015 كانت الميزانية المخصصة للحصول على طائرة F-35 مساوية تقريبًا لربع ميزانية القوات الجوية الأمريكية، والتي تغطي كلفة شراء ما مجموعه ثماني وعشرين طائرة فقط.

في عدد من الحالات، لم يَرْقَ التسلح إلى مستوى مواجهة التحديات الاستراتيجية. فبعد عقود من عدم مواجهتها لأي تهديد بحري يذكر، وجدت البحرية الأمريكية نفسها في عام 2015 مجهزة بصاروخ مضاد للسفن من طراز Harpoon جرى تصميمه لأول مرة في أوائل السبعينيات (على الرغم من التحسينات الكبيرة التي طرأت عليه منذ ذلك الحين). النسخة الحالية من الصاروخ يبلغ مداها نصف مدى نظيراتها الروسية والصينية تقريبًا، وهي مزودة برأس حربي أصغر حجمًا ودون سرعة الصوت. في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدركت البحرية في وقت متأخر أن معركة بحرية مع الصين يعني أن بوارجها الحربية قد تضطر إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع العدو بدلاً من الاعتماد على القدرات القتالية الجوية لحاملات الطائرات لإغراق السفن المعادية. حتى القدرات القتالية لتلك القوة الجوية المحمولة كانت تتراجع في بعض الجوانب الهامة جراء اعتماد البحرية على مقاتلة F-35 قصيرة المدى نسبيًا، حيث يبلغ نصف قطر دائرتها القتالية 700 ميل تقريبًا مقارنة مع 1100 ميل لطراز A-6E القديم من القاذفات المحمولة. وإذا لم تنتج البرامج الصاروخية البحرية أسلحة جديدة تدخل نطاق الخدمة، ستبقى البحرية الأمريكية تحارب بأدوات أقل قوة من تلك الموجودة لدى الصين وروسيا.

حتى في بعض الأنواع القياسية جدًا من أنظمة التسلح، لا ترقى

التكنولوجيا العسكرية الأمريكية دائمًا، على الرغم مما يراه الأمريكيون، إلى المرتبة الأفضل على هذا الصعيد - فالصاروخ الروسي المضاد للدبابات من طراز كورنت Kornet، على سبيل المثال، يضاهي بسهولة الصاروخ الأمريكي من طراز جافلين Javelin، إن لم يكن أحدث منه إلى حد ما. علاوة على ذلك، فإن مستوى التقدم التكنولوجي الإجمالي للولايات المتحدة يتعرض للخطر بصورة مستمرة نتيجة النشاطات التجسسية العدوانية والناجحة على ما يبدو من جانب روسيا والصين وغيرهما من البلدان. والنقطة الأهم هي ببساطة أن التفوق التكنولوجي الذي يعتبره الأمريكيون أمرًا مفروغًا منه لا ينبغي أن يكون كذلك. كان الأمريكيون من قبل في وضع غير مؤات من الناحية التكنولوجية (على سبيل المثال، عندما كان اليابانيون يمتلكون طوربيدات أفضل وكان لدى الألمان أسلحة مشاة نارية أفضل)، وهم اليوم عرضة للخطر ذاته.

إن معايير القوة العسكرية التي تمت مناقشتها حتى الآن لا تستوعب بما فيه الكفاية أحد أهم أبعادها: القدرة على توليد المزيد من القوة عند الحاجة. في عام 1940، كان جيش الولايات المتحدة، بالمنظورين المطلق والنسبي على حد سواء، واحدًا من أصغر الجيوش في العالم؛ لكن في غضون خمس سنوات بات واحدًا من أكبر وأفضل الجيوش تجهيزًا وفعالية في العالم. وقد أطلق العنان لتنامي حجم جميع هذه القدرات خلال الحرب العالمية الثانية، وجرى استحداث ونشر تقنيات جديدة، وبناء قوى كبيرة، وإدخال مفاهيم جديدة للعمليات والمنظمات الجديدة في غضون أربع سنوات فقط. لكن من غير المحتمل أن تستنسخ هذه الأعجوبة اليوم، ويرجع ذلك جزئيًا إلى طبيعة التكنولوجيا العسكرية آنذاك والآن، وأيضًا إلى التوسع الهائل في بيروقراطية الدفاع الأمريكية.

إن منظومة الدفاع الأمريكية اليوم، بقدراتها الحالية، تعكس قدرًا هائلاً من القصور الذاتي. إنها ضحية نجاحها بالذات في الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة مباشرة. لقد كان إبداع مهندسي النصر في 1940–1945 نابعًا في جزء منه من دواعي الضرورة: لم

يكن لديهم ترف اعتماد إجراءات منظمة وإجراءات منهجية. والتحدي الذي سيواجه قادة الولايات المتحدة في السنوات المقبلة هو استعادة شيء من ذلك الإبداع والقدرات الخلاقة، في حين أن ما يعوقهم، بصورة غير صحيحة، هو إرث نجاحات أسلافهم. ويأمل المرء في أن يتمكنوا من تحقيق الإنجازات ذاتها دون أي نوع آخر من أنواع التحفيز على الإبداع - النوع الذي يجسده مشهد فرق دبابات بانزر Panzer الألمانية وهي تتقدم نحو باريس، أو موجات الطائرات اليابانية المهاجمة وهي تقوم بإرسال أربع سفن حربية أمريكية إلى قاع ميناء بيرل هاربر.

العقبات التي تحول دون تحقيق هذه السلاسة اليوم عديدة: غياب التهديد الخطير، ووجود قواعد وقوانين (تحكم كل شيء من التعاقد إلى التأثير البيئي، إلى اختبارات المساءلة أو المحاسبة المالية) التي تبطئ حركة كل شيء؛ بصفة عامة، بيروقراطية متمادية تقوم بما تقوم به البيروقراطيات الأخرى من عمليات رصد وتقرير وتنفيذ متباطئة. ونوعية القيادة العليا هي أيضا قضية يحسب لها حساب. فقد كان القادة العسكريون للحرب العالمية الثانية نتاج نظام راسخ متماسك إلى أبعد الحدود، ولكنهم كانوا على استعداد لأن يضربوا عرض الحائط بعمليات وقواعد وقوانين ما قبل الحرب في مسعى عنيد لتحقيق النجاحات العسكرية. وليس من الواضح ما إذا كان خلفاؤهم، المنبثقون عن نظام أكبر بكثير وأكثر استقرارًا، سيحذون حذوهم.

أما البعد الأخير للقوة العسكرية فهو تنظيمها الزفيع المستوى ونوعية استخباراتها الموجهة. في عام 1890، نشر سبنسر ويلكنسون Spenser Wilkinson، وهو صحفي بريطاني تحول إلى أستاذ لمادة التاريخ العسكري، كتابًا بعنوان "دماغ جيش" The Brain of an Army يصف فيه هيئة الأركان العامة الألمانية. وكانت النقطة الأساسية فيه - التي أشار إليها الإصلاحيون البريطانيون ذات التأثير المحدود خلال العقدين القادمين - هي أن التفوق العسكري الألماني لم يعتمد فقط على حجم الجيش ونوعية تقنياته، بل أيضًا على كيفية تفكير هيئة أركانه في الحرب القادمة، وتعبئة القوات ووضعها تحت

التصرف والسيطرة، وتنسيق العمليات العسكرية. وتنطبق هذه النقطة على يومنا الحاضر أيضًا. فإذا كان من الضروري النظر إلى بنية وقوة منظمة عسكرية ما - أسلحتها ومؤسساتها وقواها البشرية - من المهم بنفس القدر النظر في نوعية العقول الموجِّهة التي تقف وراءها.

مبنى البنتاغون هو من نتاج الحرب العالمية الثانية. والذي كان آنذاك نموذجًا مثاليًا للحجم وبساطة التنظيم وسرعة الإنشاء - جرى البدء بأعمال الحفر في أيلول/سبتمبر 1941، قبل أن تدخل الولايات المتحدة في الحرب، وأصبح المبنى جاهزًا بعد أقل من ثمانية عشر شهرًا، في كانون الثاني/يناير 1943 - وهو اليوم أكثر من رمز للبيروقراطية المتمادية، القوية لكن الخشبية. حتى التخطيط الداخلي للممرات والمكاتب، الذي كان يومًا مثالاً للبساطة المتناهية لدرجة أن ضابطًا برتبة ملازم كان بوسعه أن يتعرف إليه ويجول في أنحائه في غضون دقائق، بات متكلفًا ومعقدًا لدرجة أن الزوار باتوا بحاجة إلى مرافقين، ليس فقط لأسباب أمنية، ولكن ببساطة ليجدوا طريقهم في أنحاء المبنى.

تشبه الهياكل التنظيمية الأساسية للقوات المسلحة الأمريكية هياكل مقارها الوطنية. مقار قيادة الجيش الأمريكي والقوات الجوية والبحرية ومشاة البحرية كلها تطورت من مثيلاتها من أيام الحرب العالمية الثانية، ولكن لا تزال في العديد من النواحي على غرارها. وهذا أمر لا مفر منه إلى حد ما: فمتطلبات البيئات المادية للأرض والجو والبحر تفسح في المجال أمام إمكانية إقامة منشآت منفصلة بثقافات تنظيمية مميزة. وعندما أقدم الجيش الكندي بجرأة في عام 1968 على إنشاء مقر قيادة موحد بلون أخضر شجري، اكتشف بأنها لم تنجح. واليوم، تعود البحرية الملكية الكندية والقوات الجوية والجيش إلى أيام زمان، بزي مألوف موحد يشكل سمة مميزة كما هو الحال بالنسبة لمنشآت الجيش الأمريكي.

كذلك فإن منظومة القيادة العالمية للولايات المتحدة، مع رؤساء قيادة الأركان المشتركة برئاسة رئيس في المركز، والقيادات الإقليمية ذات الحجم

والنطاق الهائل، هي نتاج إقطاعات الحرب العالمية الثانية لـ ماك آرثر MacArthur، ونيمتز Nimitz، وإيزنهاور Eisenhower. وفي حدود دنيا للغاية أيضًا، تغيرت المؤسسات بأقل مما كان يعتقد. لم يتم فقط الحفاظ على سلالة الأنساب (أسماء السفن، مثل Wasp، التي يرجع تاريخها إلى أيام تأسيس البحرية الامريكية؛ ومدرسة الجوالة العسكرية Army Ranger School، التي تعود إلى أيام حرب الغابات في خمسينيات القرن الثامن عشر)، ولكن العديد من التجارب الأساسية، مثل التدريب الأساسي والثقافات (هيمنة اختصاص الطيران على غيره من تخصصات القوى الجوية)، تبدو إلى حد بعيد على غرار تجارب الماضي.

وهنا أيضًا حدثت تغيرات غير مرئية تحت سطح الاستمرارية. وقد حصل تراجع مطرد على صعيد رؤساء الأجهزة الفردية، كمستشاري الرئيس العسكريين، ما أدى إلى بروز رئيس هيئة الأركان المشتركة كمستشار رئيسي للرئيس ولقادة العمليات العسكرية. منذ اختراع التلغراف وأول استخدام له لأغراض القيادة عالية المستوى في الحرب الأهلية، أدى التحسن المطرد لتكنولوجيا المعلومات إلى زيادة مطردة في مستوى التحكم المركزي بالعمليات العسكرية. وجعلت إمكانية عقد المؤتمرات بصورة روتينية عبر الفيديو، على وجه الخصوص، من السهل على السلطات العسكرية والسياسية في واشنطن التشاور بصورة روتينية مع القادة العسكريين في الميدان (وإن لم يكن بالضرورة على انفراد).

في الوقت نفسه، تغيرت المواقف تجاه استخدام القوة من جانب القيادة العسكرية. وبات مفهوم القيادة المشتركة بدلاً من القيادة الفردية للعمليات هو الآن القاعدة السائدة، والحساسية تجاه الإصابات من جانب القادة العسكريين أصبحت ثابتة (حافظ رئيس الأركان المشتركة الجنرال مارتن ديمبسي على صندوق على مكتبه يحوي أسماء الجنود الرجال والنساء الذين قضوا في أثناء توليه لمنصبه). ولعل الأهم من ذلك كله أن التمييز بين الحرب والسلام، من حيث إيقاع الحياة العسكرية، قد تآكل. القوات الأمريكية اليوم هي في حالة

عمل متواصل – تقوم دائمًا بشيء ما في مكان ما، عمليات انتشار متقدمة وتدريب قتالي، ومناورات عسكرية، عندما لا تكون مشاركة في عمليات قتال حقيقية. إن جيشًا نشيطًا إلى أقصى الحدود، ومعزولاً بشكل متزايد عن الجمهور الذي يخدمه، ومنتشرًا في عدد أقل وأقل من القواعد الضخمة المتناثرة حول المناطق الريفية في الولايات المتحدة، بدعم من قاعدته الصناعية الخاصة لمقاولي ومتعهدي الدفاع الذين تشمل خدماتهم كل شيء من قاعات الطعام في المعسكر إلى صيانة الأقمار الصناعية، هو من بعض النواحي عالم مستقل بذاته. هذه الانطوائية، والانشغال، والاحتواء الذاتي تعمل ضد الفكر الاستراتيجي عالي المستوى والمعايير.

ينشدُّ اهتمام الكونغرس وهيئته التنفيذية صوب المال، وتذهب أموال البنتاغون إلى الناس والأشياء – الرواتب والمنافع العسكرية (حوالي ربع الميزانية على شكل تكاليف مباشرة)، والعمليات والصيانة (أكثر من 40 في المائة)، والمشتريات والبحوث والتطوير (30 في المائة). ومع عدد قليل جدًا من الاستثناءات المشرِّفة، فإن البنية الفكرية الأساسية للقوة الخشنة، ولا سيما جزؤها المفكر، لا تحصل إلا على قدر ضئيل جدًا من المال، بضع مئات ملايين الدولارات تنفق على مجموعة من الكليات الحربية لضباط المرتبة المتوسطة وكبار الضباط، بالإضافة إلى بعض مراكز البحوث العسكرية الداخلية. ونتيجة لذلك، يحظى الجزء المفكر، ولا سيما النظام التعليمي، باهتمام أقل.

ولا يزال الجيش الأمريكي كفؤًا من الناحية التكتيكية (على الرغم من أنه لم يواجه تحديات جدية في عدة مجالات، ولاسيما البحر والفضاء، منذ وقت طويل، وربما في بعض الحالات لم يواجهها أبدًا). ويمكن أن يحقق النجاح في عمليات كبيرة، مثل غزو العراق في عام 2003، وعمليات الإغاثة الواسعة النطاق، مثل تلك التي أعقبت كارثة تسونامي المحيط الهندي في عام 2004 والتسونامي الياباني في عام 2011. ولكن التفكير الاستراتيجي في طبيعة الحرب، وكيفية مواءمة الوسائل العسكرية مع الغايات السياسية، مسألة مختلفة

جدًا. هنا يمكن القول إنه لم يبل بلاءً حسنًا. هنالك عدد قليل من المفكرين الاستراتيجيين الكبار ذوي التفكير الموحد. الكتابة عن طبيعة الحرب المعاصرة هي إلى حد كبير مشروع مدني؛ وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد عينت استراتيجيين في صفوفها النظامية، فإنها لا تستخدمهم دائمًا على هذا النحو.

وهذا يبدو غريبًا للوهلة الأولى، لأن الأمة لديها مجموعة كبيرة من الكليات العسكرية ومعاهد البحوث، ويعمل بها أعداد كبيرة من الأكاديميين وكذلك ضباط الجيش. ووفقًا للمعايير الأكاديمية العادية، فإن هذه المؤسسات ممولة تمويلاً جيدًا، حتى لو كان كبار أعضاء هيئة التدريس يتقاضون أجورًا منخفضة بالمقارنة مع نظرائهم في المؤسسات المدنية رفيعة المستوى. إن مشاكل الكليات الحربية أقل حدة. تبدأ مع طلابها: لا أحد تنطبق عليه شروط الدخول إلى هذه المؤسسات، وتقريبًا لا أحد يتقدم للدخول بسبب ضعف السجل الأكاديمي. وبمجرد دخوله، فمن المستحيل تقريبًا الخروج منها نتيجة فشل أو رسوب. فهي بالأحرى مدارس لجزء كبير من سلك الضباط الذين هم في طريقهم إلى مزيد من الترقيات - على الرغم من أنه من المعروف على نطاق واسع أن مجرد اختيارك للحضور هو أكثر أهمية من أدائك الفعلي بعد الدخول. الحضور لا يعبر عن اهتمام بزيادة المعرفة، ولكنه علامة ضرورية للدلالة على انتسابك للمؤسسة - وإلى حد ما، فسحة مرحب بها للابتعاد عن حياة عملية مرهقة. ومن الجدير بالذكر أن أعداد طلاب الكلية الحربية قد تزايدت بالفعل مع تقلص عديد الجيش الأمريكي. في الحياة المدنية، أدركت المؤسسات التعليمية أنه إذا ما أخذت نسبة أكبر من مجموع المتقدمين لها، فإن فرصها تتمثل في انخفاض المعايير وبالتالي تراجع مطرد للخبرة التعليمية في الفصول الدراسية. أما في الحياة العسكرية، فمن المفترض أنه إذا كان هنالك خمسون ضابطًا جيدًا برتبة عقيد، فإن تثقيف مائة هو أفضل، ومائتين هو أفضل من ذلك.

على قمة هرم الكليات الحربية، التي تثقف كبار الضباط من رتبة مقدم

أو قائد عسكري أو أكثر من ذلك، يتربع ضابطان اثنان أو ثلاثة من الرؤساء أو القادة. ولا يتم اختيارهم بالضرورة بناء لأي خبرة أكاديمية أو موهبة تربوية أو اهتمام بالمشاريع التربوية. إنه بالنسبة لهم عمل جيد لكنه محدود الأفق عادة. لا يمكن لأي جامعة أن تزدهر مع هذا النوع من الكوادر أو الافتقار إلى وجود معايير اعتماد علمية في المقام الأول. وعلى غرار كافة المؤسسات الأكاديمية، فإن الكليات الحربية تعاني من تنامي الطبقة الإدارية على حساب أعضاء الهيئة التدريسية، وتكاثر العمداء والمدراء والمرؤوسين. ولا يقل عن ذلك إشكالاً البيروقراطيات العسكرية التي تجد صعوبة في فهم واستيعاب الحاجة الأكاديمية الوجيهة لتكريس قدر كبير من الوقت للبحث والتعليم.

ولدى الجيش الأمريكي بعض مراكز التفوق الفكري – مكتب التقييم الصافي التابع لوزارة الدفاع (OSDONA)، على سبيل المثال؛ ومعهد الدراسات القتالية للجيش؛ ومعهد الأمن البحري الصيني التابع للبحرية؛ والمؤسسة الاستشارية الداخلية للقوات الجوية Checkmate – ولكن بشكل عام لا تنتج المؤسسة رأس المال الفكري الخاص بها. ولا يمكن للمؤسسات الأكاديمية المدنية ومراكز الفكر أن تتلافى كل جوانب التقصير. فالدراسات العسكرية لا تحظى بشعبية كبيرة في معظم الجامعات، وعادة ما تقتصر على أعداد صغيرة من أعضاء هيئة التدريس المرهقين بأعباء العمل أكثر من اللازم على سبيل الاستثناء. فالمقاولون شبه العامين، مثل مؤسسة راند RAND ومركز التحليلات البحرية، يقومون ببعض الأعمال المثيرة للاهتمام ويظهرون بعض الاستقلالية الفكرية، ولكنهم في نهاية المطاف مدينون بالفضل للبيروقراطيات التي تدفع فواتيرهم. فالمؤسسات الفكرية، مثل بروكينغز Brookings ومعهد المشاريع الأمريكية AEI، عادة ما تكون مؤسسات عامة لا تقوم ببحوث سرية، فضلاً عن أنها غالبا ما تكون لها صلاحية للقيام بأعمال قصيرة أقرب ما تكون إلى المقالات، والشهادات أمام الكونغرس، والكتابات القصيرة. على أية حال، هناك حاجة إلى كوادر احترافية تتمتع بالخبرة العملية والتدريب الفكري

فضلاً عن إمكانية الوصول إلى المواد السرية المحظورة على العامة وأحدث الخبرات العملية، للإسهام في التفكير الرفيع في طبيعة الحرب.

"طالما أنه لا توجد هنالك أي نظرية مقبولة، ولا يوجد هنالك أي تحليل بارع لسلوك الحرب، فإن الطرق الروتينية سوف تميل إلى تولي المهمة حتى على أعلى المستويات." هذا التصريح الصادر عن كلاوسفيتز Clausewitz يطبق اليوم كما كان يطبق قبل قرنين من الزمان. وهناك عدد من الأسباب التي أدت إلى أن الحروب في العراق وأفغانستان كانت ضعيفة بالشكل الذي كانت عليه، بما في ذلك بعض الأسباب التي نتجت حصرًا عن الكيفية التي قررت القيادة المدنية من خلالها استخدام القوة العسكرية. ولكن في بعض النواحي على الأقل، سمحت القيادة وهيئة الأركان المشتركة بأن تكون الغلبة للطرق الروتينية في إدارة المعركة، كما رأينا في الفصل السابق. الفكر الاستراتيجي هو انضباط فكري، وأفضل مناهج المدرسة الحربية تعترف بذلك، إرغام الضباط على التعمق في قراءة التاريخ والفكر العسكري. فالنظرية الحقيقية للحرب (كما يقول كلاوسفيتز)، تعترف بعناصر الحرب التي تتصف بالديمومة وتكون في بعض الظروف عالمية، وكذلك الظروف المحددة جدًا لأي صراع بعينه. وهنا يكمن الغرض من التعليم الاستراتيجي. وفي عصر يتسم بالتعقيد الاستراتيجي المتزايد وعدم اليقين، يُعدُّ إصلاح وإعادة بناء هذا الجانب، أي الجانب الذي يحظى بأقل قدر من الاهتمام، جزءًا من أجزاء البنية التحتية الدفاعية، علمًا بأنه من أهم المهام التي يواجهها الجيش الأمريكي.

بالتالي، فإن اليد العسكرية الأمريكية قوية لكنها مختلطة. ولا يزال مزيجها النوعي والكمي فريدًا من نوعه، على الرغم من أن البعض الآخر بدأ إلى حد ما يلحق بالركب، كما سنرى في الفصول التالية. يمتلك الجيش الأمريكي خبرة كبيرة في الحرب منخفضة الكثافة (low-intensity war) (مواجهة سياسية - عسكرية بين دول أو جماعات دون مستوى الحرب وفوق مستوى المنافسة السلمية التقليدية). وهو لم يشهد نزاعًا تقليديًا شديد الوطأة مع ند عسكري منذ أجيال. وعلى الرغم من أن خبرة البلاد في قيادة قوات

كبيرة في البحر على مسافات طويلة هي خبرة فريدة من نوعها، إلاَّ أنها لم تحارب خصمًا بحريًّا رئيسيًا منذ عام 1944، ولم يسبق أن واجهت عدوًا في الفضاء على الإطلاق. كما أنها لم تواجه منظومة دفاع جوي من الدرجة الأولى تدعمها قوة جوية بالقدر ذاته من القوة منذ حرب فيتنام. إن العزلة الجغرافية النسبية للولايات المتحدة هي مصدر قوة في بعض النواحي، لكنها مصدر ضعف في نواحٍ أخرى: يجب عليها أن تصل إلى ساحة المعركة، والبلدان العازمة أساسًا على الهيمنة على جيرانها لديها أفضليات لوجستية جوهرية وكذلك ثقافية.

═══

في مراتبه العليا، الجيش الأمريكي هو عبارة عن نخبة ميريطوقراطية meritocratic(*). وأخرى تكنوقراطية. وهي مؤسسة لا تتسم دائمًا بدهاء استراتيجي، وقد ارتقى كبار قادتها إلى مراتب رفيعة من خلال معايير الكفاءة الصارمة. ونحن نعتبر من المسلم به أنها ليست فاسدة ولا مسيَّسة بشدة، وهذه ليست ميزة عادية بالمقارنة مع كبار الجنرالات الصينيين الذين تم تجريدهم من مناصبهم ومحاكمتهم بسبب قضايا فساد (على سبيل المثال، نائبان سابقان للجنة العسكرية المركزية ذات الأهمية القصوى، شو كايهو وغو بوكسيونغ).

القوة العسكرية هي في نهاية المطاف مرآة للمجتمع والنظام السياسي الذي ينتج عنه، ما يعني أنه يجب علينا أن نسأل، ما هي الخصال والسجايا العميقة للولايات المتحدة التي توفر الأساس للقوة العسكرية؟ من بين جميع عناصر القوة الوطنية، لا يوجد أي عنصر أكثر أهمية من عنصر الديمغرافيا. في الماضي، كانت الديمغرافيا مصدرًا ذا أهمية خاصة فيما يتعلق بالبيانات والمعطيات التي كانت تقدمها حول مجمل القوى البشرية المتاحة للخدمة العسكرية: بلدان مثل فرنسا في أوائل القرن العشرين كانت رازحة تحت

(*) (فلسفة سياسية تقول بأن السلطة يجب أن تكون مكرسة للأفراد حصرًا على أساس القدرات والمواهب).

هاجس عدد الشباب الذكور المتاح للخدمة في جيوش التجنيد الإلزامي اليوم. وهذا أقل أهمية بكثير في عصر الجيوش المهنية التي هي أصغر بكثير بالتناسب مع عدد السكان مما كانت عليه في الماضي. من الناحية النظرية، من المؤكد أنه في جميع أنحاء العالم، يمكن للجيوش التي تعتمد على مبدأ التجنيد الإلزامي أن تنشر قوات واسعة، سواء بصورة مطلقة أو بالنسبة إلى عدد السكان. رسميًا، عند التعبئة الكاملة، يمكن لسنغافورة الصغيرة (5.5 مليون نسمة) أن تحشد ما يقرب من 400000 جندي؛ وإسرائيل التي هي أكبر قليلاً (7.8 مليون نسَمة)، يمكن أن تحشد أكثر من 600000 جندي. فالمجتمعان كلاهما، بعبارة أخرى، لديهما أكثر من 7 بالمائة من مجموع سكانهما من العناصر المدربة الذين إما هم على رأس عملهم بالخدمة الفعلية أو في عداد جنود الاحتياط. الولايات المتحدة، على سبيل المقارنة، لديها أقل بكثير من واحد في المائة من مجموع سكانها في وضع الخدمة الفعلية أو الاحتياطية.

الأرقام مهمة. لا تزال الحرب عملاً شبابيًا، على الأقل في مراحلها العصيبة والحساسة. وهناك مجموعة محدودة من الشباب اللائق بما فيه الكفاية، والمتعلم بما فيه الكفاية، والمؤهل تكنولوجيًا لإدارة جيش حديث يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة. وفي الولايات المتحدة، يتعين على الجيش تجنيد ما لا يقل عن ربع مليون رجل وامرأة كل عام للإبقاء على جيشها بكامل قوته. معظم هؤلاء من خريجي المدارس الثانوية الذين لا يذهبون مباشرة إلى الجامعات – جزء صغير من مجموع المجندين المحتملين يكون محدودًا أكثر بسبب واقع أن ثلثي المتقدمين المحتملين للخدمة أو أكثر لا تستطيع أن تلبي معايير اللياقة البدنية للجيش. ومن أجل اجتذاب الأفراد المناسبين والمؤهلين ومن ثم الاحتفاظ بهم، يتنافس الجيش مع القطاع الخاص، وينفق نتيجة لذلك مبالغ طائلة على المرتّبات والاستحقاقات والتكاليف غير المباشرة (أماكن الإقامة الجذابة، على سبيل المثال، أو المزايا التقاعدية للجنود والضباط الاحتياط) لقوة كامل قوامها من المتطوعين.

مع ذلك، فإن الأهمية الحقيقية للعناصر السكانية هي ما يبشر بالحيوية

طويلة الأمد للبلد. فشيخوخة السكان، التي يقل فيها عدد العمال الذين يتقاعدون سنويًا كل عام، ستواجه ضغوطًا لا حصر لها لخفض الإنفاق الاستنسابي – الذي يشكل الدفاع فيه دائما أكبر عنصر – لتوفير الاستحقاقات على شكل معاشات تقاعدية ورعاية طبية. وهنا تكمن المعضلة الأساسية المتعلقة بدولة الرفاه العصرية التي أنشئت في أوروبا وبدرجة أقل الولايات المتحدة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، وتوسعت في جميع أنحاء العالم بعد ذلك. فالاستحقاقات التي كانت تبدو معقولة خلال فترة الازدهار الديمغرافي في فترة ما بعد الحرب، في وقت كان فيه متوسط العمر المتوقع أقل مما هو عليه اليوم، ودرجة أقل من الرعاية الطبية المتقدمة من الناحية التكنولوجية، باتت أصعب بكثير عندما لا يكون هناك تخمة في صفوف العمال الشباب، وعندما يكون الأشخاص في عمر التسعين أكثر شيوعًا (720000 شخص في عام 1980 في الولايات المتحدة، 1.9 مليون في عام 2010، ويتجه الرقم إلى 3 ملايين في عام 2050، حتى مع توقع تضاعف عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 65 و89)، وعندما تكون الرعاية الطبية قادرة على بذل المزيد والمزيد من الجهود المتميزة والناجحة والمكلفة للحفاظ على حياة الناس.

وهناك تبعات أكثر مكرًا من الديمغرافيا أيضًا. الشباب المضطرب: ثورات الطلاب في أواخر الستينيات وقعت ليس فقط ردًا على حرب فيتنام، لكن أيضًا احتجاجًا على تحويل الجامعات إلى مستنقع ذي موجة مَدّية من الطلبة الذين تتراوح أعمارهم من ثمانية عشر إلى اثنين وعشرين عامًا. الأشخاص الأصغر سنًا أيضًا، بشكل عام، هم أكثر إبداعًا؛ أما كبار السن، فهم عمومًا أكثر حذرًا. وسيكون للجماعات السكانية المتداعية هياكل أسرية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية. وفي كثير من البلدان، ستظهر مجتمعات تضم أعدادًا كبيرة من الأفراد الذين لن يكون لهم عمّات أو أعمام ولا خالات أو أخوال، ولا أشقاء أو شقيقات، ولا أبناء عمومة أو عمّات. والعواقب طويلة الأجل لمثل هذا الخروج عن الماضي الإنساني لا تزال غير معروفة. وهذا قد يجعل المجتمعات في

وقت ما أكثر انحلالاً وأكثر عرضة للمخاطر، حيث يفقد الأفراد تلك الروح الاجتماعية للأسر ذات القرابات الممتدة، وأي فرد يرسل للحرب يصبح، من وجهة نظر وراثية، بمثابة قيمة لا يمكن تعويضها.

وبصفة عامة، من المرجح إذًا أن تنبعث القوة العسكرية من المجتمعات الأقل توازنًا من الناحية الديمغرافية، حيث تبلغ معدلات المواليد 2.1 لكل أنثى (العدد المقبول عموما للحفاظ على حجم السكان). وفي هذا الصدد، لا تزال الولايات المتحدة تبدو القوة الواعدة أكثر من أي قوة كبيرة أخرى. ومعدل الخَلَف الأمريكي (معدل الخصوبة اللازمة للحفاظ على السكان من جيل إلى جيل) يزيد قليلاً على 2 في المائة، وهو أعلى بكثير من أي من منافسيه (2.01 في المائة، على سبيل المثال، مقابل 1.55 في المائة في الصين). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للولايات المتحدة استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين. والنتيجة بسيطة: بحلول عام 2050، يمكن أن يكون لدى أمريكا، بشكل عام، العمر الوسطي الأدنى من أي قوة عظمى عدا الهند. الصين سوف تشيخ بسرعة، وهذا يعني أنه في غضون الثلاثين أو الأربعين عامًا المقبلة، سوف تمتلك أقل من عامل واحد لكل متقاعد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النتائج تعني أن الولايات المتحدة، البالغ عدد سكانها اليوم 322 مليون نسمة، يتوقع أن تضيف إلى هذا الرقم 30 مليونًا خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، و35 مليونًا أخرى في عشرين عامًا، حيث سيصل الرقم إلى 389 مليونًا بحلول عام 2050. وسيتراجع عدد سكان اثنتين من منافسيها، روسيا والصين، قليلاً (في حالة الصين)، أو بحدة (في حالة روسيا)، اللتين ستهرمان بصورة أسرع. وإذا نظرنا إلى الأمر من منظور مختلف، ومع جمود منافسَيْها الرئيسيين، فإن الولايات المتحدة بحد ذاتها ستنمو بما يساوي عدد سكّان بريطانيا العظمى (أو ثماني مرات عدد سكّان سويسرا) وذلك في غضون جيل واحد.

وتسهم جوانب القوة الديمغرافية لأمريكا في قوة اقتصادها أيضًا. ففي السنوات الأربعين الماضية رأى كبار الباحثين أن الاقتصاد الأمريكي سيحل

محله اقتصاد اليابان أولاً، ثم اقتصاد أوروبا، والآن الصين. كتاب عيزرا فوغل Ezra Vogel الذي صدر عام 1979 بعنوان "اليابان رقم واحد" *Japan as Number One* طرح مقولة أن *اليابان ستحل محل الولايات المتحدة*؛ وقد طرح تشارلز كوبشان (Charles Kupchan) حجة قابلة للمقارنة بشأن أوروبا عام 2004 (بما فيها الزعم بأن إقرار عملة موحدة كان "نجاحًا لا تشوبه شائبة.") الرأي القائل بأن المقولتين الأوليين قد ثبت خطأهما بشكل يبعث على الازدراء - اليابان وأوروبا كلتيهما، بدل من أن تحتلا المرتبة رقم واحد، انزلقتا إلى فترة ركود طويلة - لا يعني بالضرورة أن الثالثة هي كذلك. لكن الأمر ينبغي أن يدفعنا إلى التساؤل.

من الناحية الاقتصادية، لا يمكن القول إن الولايات المتحدة في طور تراجع على الإطلاق، حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي لأمريكا حوالي أربعة أضعاف ما كان عليه قبل خمسين عامًا مضت؛ وقد نما إجمالي الناتج المحلي على صعيد نصيب الفرد خلال الفترة ذاتها بحدود مرتين ونصف تقريبًا. لكنه ربما لا يزال في طور تراجع نسبي، ما يعني أنه يفقد قوته مقارنة بمنافسيه المحتملين، وخاصة الصين، التي لا يزال اقتصادها في طور النمو، رغم تباطؤ وتيرة هذا النمو أكثر فأكثر.

كانت الولايات المتحدة عام 1960 تسهم بـ 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي؛ واليوم باتت تسهم بحوالي 22 بالمائة، وهي نسبة تعكس تراجعًا طفيفًا. أما الصين فقد صعدت من أقل من 1 بالمائة إلى 9 بالمائة - صعود استثنائي، بالتأكيد، لكنه بعيد كل البعد عن كونه طغى على الولايات المتحدة. وهو صعود أخذ يتباطأ مع اعتماد ذلك البلد شيئًا فشيئًا على وضع الدخل المتوسط middle-income status، ودخول الاعتبارات البنيوية - نمط من أنماط النمو تولده الصادرات، ومشاريع القطاع العام التي لا ترتبط تمويلاتها بالضرورة بالترشيد الاقتصادي، والاقتراض المفرط والمبهم من جانب القطاعين العام والخاص، واليد الطولى للحزب الشيوعي.

كان اعتماد القوة العسكرية خلال القرون الأخيرة يرتكز في أحد جوانبه

على القدرة التصنيعية. عدد محدود جدًا من البلدان اليوم يعتمد اعتمادًا كليًا على قدراته الذاتية فيما يتعلق بقطع المعدات العسكرية الكبيرة؛ وربما لا يعتمد أي من هذه البلدان على سلسلة توريد supply chain عالمية. لكن القروض التصنيعية تعكس أيضًا، في مجالات شتى، مستوى التقدم التكنولوجي للبلد في التعامل مع الأسلحة، بما فيها منظومات الأسلحة المتطورة. هنا أيضًا، فقدت الولايات المتحدة بعضًا من قدراتها، بينما تراجع نصيبها في سلة التصنيع العالمي البالغ مليارات الدولارات من الواردات الثابتة من 22 بالمائة عام 1980 إلى ما يزيد قليلاً على 17 بالمائة اليوم؛ وبالرغم من أن القدرة التصنيعية للصين (24 بالمائة من الإجمالي العالمي) قد تفوقت على القدرة التصنيعية للولايات المتحدة، فإن معظم تلك القدرة ينحصر في مجالات لا تحتاجها الولايات المتحدة ولا ترغب في المشاركة فيها. بالمقابل، يبدو بأن تقنيات تصنيعية جديدة (بما فيها الطباعة ثلاثية الأبعاد) يرجح لها أن تعيد أمواج التصنيع إلى شواطئ الولايات المتحدة.

الثورة الهيدروكربونية التي هي على وشك أن تجعل من الولايات المتحدة المُصدِّر الوحيد للطاقة هي ميزة أخرى أيضًا، على مستويات متعددة. فمن خلال جعل الطاقة رخيصة، سيغدو في حوزة الولايات المتحدة ميزة تنافسية على صعيد التصنيع. وبتحرير الولايات المتحدة (وليس حلفاءها) من الاعتماد على نفط الخليج العربي، سيغدو من الصعب ابتزازها. وهذا لا يعني أن واشنطن تستطيع أو ينبغي عليها أن تتجاهل خليجًا عربيًا مضطربًا - فاستقرار الاقتصاد العالمي يعتمد على مدَدٍ موثوق للطاقة، وفي نهاية المطاف، هذا يعني نفطًا من ذلك الجزء من العالم. وهذا سيوفّر للولايات المتحدة مجالاً أكبر للمناورة.

تعتمد القوة الاقتصادية على الابداع والابتكار، وعلى مرونة وعمق الأسواق المالية. في هذه الجوانب أيضًا، لا يعتبر وضع الولايات المتحدة معدمًا تمامًا، وذلك بتحقيقها اليوم نسبة أعلى قليلاً على صعيد الطلبات العالمية لبراءات الاختراع مما كانت عليه في عام 1990؛ وعلى الرغم من أن

التطبيقات الصينية قد حققت قفزات صاروخية، فمن غير الواضح كيف يمكن للعديد منها أن يعكس إبداعًا حقيقيًا. الوضع المالي الأمريكي هو كذلك وضع قوي، بوجود مدراء أصول أمريكان يستحوذون على 45 بالمائة من إجمالي الأصول التقليدية العالمية طويلة الأمد، ويسيطرون على أكثر من نصف الأصول التقاعدية العالمية global pension assets. أما فيما يتعلق برأس المال الفكري الذي يعول عليه النمو، فلا يوجد في أي مكان من العالم مثيل لمجموعة الأفكار ورأس المال المتمثل في وادي السيليكون، أو البنية التحتية الآخذة بالتنامي والاتساع بصورة مذهلة للجامعات ومعاهد البحث الأمريكية. ومن خلال تصنيف شامل قامت به الصين للجامعات العالمية، تبين أن 16 من بين أرقى 20 جامعة، و25 من بين أرقى 100 جامعة، و146 من بين أرقى 500 جامعة في العالم هي أمريكية. بالمقابل، لم تدرج الصين ضمن أرقى 20 أو 100 جامعة، وجاءت فقط ضمن قائمة الـ 44 من أصل 500 جامعة، حيث جاءت في الترتيب بعد فنلندا وبلجيكا، من مجموع باقي البلدان.

إن أيًّا من هذه المعطيات لا يبعث على الرضى والقناعة بشأن ريادة الولايات المتحدة؛ وأيٌّ من ذلك لا يقلل من شأن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها بأن الوضع الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة على الصعيد العالمي قد تراجع، والمرجح تمامًا أن يستمر في هذا التراجع. وأيٌّ من ذلك لا يدحض الحقيقة الأساسية لنظام أثبت عدم قدرته على ضبط وتعديل إنفاق الاستحقاق entitlement spending كي يتمكن من استثمار مبالغ طائلة في تعزيز قدراته العسكرية وبنيته التحتية الداخلية. لذلك، حري بنا القول إن الولايات المتحدة تبقى الاقتصاد الواعد والأكثر قوة، الذي كان ولا يزال وسيستمر في امتلاك الموارد المالية والبشرية التي تجعل من جيش الولايات المتحدة أول جيوش العالم.

تعتمد القوة العسكرية العصرية على الكفاءة العلمية والتكنولوجية. هنا أيضًا، تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها بهامش جيد، مع العديد من المحاذير. فقاعدتها من التكنولوجيا المتصلة بالاستخدامات العسكرية كانت ولا تزال، وعلى مدى عقود، منهلاً غنيًّا لا ينضب تسترق منه الدول الأخرى، لا سيما

روسيا والصين. ومع ذلك، فإن الأمر الباعث على القلق أكثر من غيره أن العديد من التقنيات ذات الصلة بالاستخدامات العسكرية لم تعد، كما كانت في يوم من الأيام، حكرًا على جهة معينة أو يصعب محاكاتها. فعلى سبيل المثال، ليس هنالك ثمة من شيء مميز في تصميم سلاح نووي؛ فقد ناهز عمر هذه التقنية سبعين عامًا، والطائرات الحربية المفيدة من دون طيار، التي كانت في يوم حكرًا على المجتمعات الأكثر تقدمًا، باتت تباع للهواة ولكل أنواع الشركات بمئات الآلاف. وباتت أدوات الحرب الرقمية متاحة على الإنترنت لأولئك الراغبين في امتلاكها.

ومع أن أكثر أشكال التكنولوجيا تقدمًا (على سبيل المثال، بناء الغواصات، أو الصواريخ بعيدة المدى بالغة الدقة) لا تزال حكرًا على عدد محدود نسبيًا من الدول، لكن العقود الأخيرة شهدت توسّعًا في سوق التقنيين والتقنيات على حد سواء، بحيث بات بوسع حتى الجماعات الفاعلة غير الحكومية امتلاك أسلحة متطورة مضادة للدبابات، وصواريخ محمولة على الكتف مضادة للطائرات، وما شابه. إن قدرة جهة غير حكومية، كحزب الله، على تدمير البارجة الاسرائيلية حانيت (Hanit) عام 2006 باستخدام صاروخ صيني مضاد للسفن كان حدثًا يعبر عن هذه الحقيقة. وتبقى الأفضلية بالنسبة للولايات المتحدة - وتتجلى أكثر ما تتجلى - من خلال بعض القدرات الرائدة فائقة التطور، لا سيما قدرتها على امتلاك الأبعاد المتعددة للقوة العسكرية على نطاق واسع.

إن التفوق الاقتصادي لا يضمن تفوقًا عسكريًا. ولا يترجم بالضرورة إلى إنفاق رشيد أو ذكي؛ وهو لا يمنع المشاريع الطائشة أو التنفيذ الأخرق للمشاريع الناجحة؛ والمنافسون من ذوي المرتبة المتدنية الذين يملكون أفضلية الموقع الجغرافي، والتصميم، والتقنيات المتميزة، بوسعهم كسب المعارك وحتي، لشهور وشهور، الحملات الكبرى. في النهاية قد يهزموا أو يُحاق بهم، لكنهم يستطيعون خلال ذلك إلحاق قدر أكبر بكثير من الضرر يفوق ما تتوقعه الأرقام الأولية.

تقدم لنا حالة اليابان عام 1942 مثالاً توضيحيًا جيدًا. فعلى الرغم من امتلاكها عددًا من السكان يزيد على نصف عدد سكان الولايات المتحدة، فإن حجم اقتصادها كان أقل من سدس حجم اقتصاد عدوها الرئيسي. وحتى في هذا، وفي أول سنة كاملة من العداوات، فقد تراجعت على صعيد الانتاج لصالح دول أخرى بنسبة خمسة إلى واحد في مجال صناعة الطائرات، وعشرة إلى واحد على صعيد صناعة السفن الحربية، وعشرين إلى واحد في مجال المصنوعات الفولاذية. وفي عامي 1943 و1944، تخلّف اليابانيون حتى أكثر من ذلك وراء الولايات المتحدة، ولم يتمكنوا من المنافسة في كل أنواع التكنولوجيا، بدءًا بالتقنيات الشائعة (الجرَّافات، وسيارات الجيب، والعقاقير المضادة للملاريا) وصولاً إلى التقنيات البالغة التطور (كالصمامات التقاربيّة الحساسة للقرب proximity fuses التي تفجِّر القذيفة تلقائيًا عندما تصبح قريبة من الطائرة قبل أن تصيبها مباشرة. ولكن مع حدوث تطور نوعي في عدد لا بأس به من الأسلحة الأساسية – كالطوربيدات والطائرات المقاتلة التي تتمتع بقدرة عالية على المناورة، رغم سهولة إسقاطها، وتطور بعض القدرات الصناعية الأساسية الكبرى (بناء السفن) والروح القتالية – عاشت اليابان دمارًا وخرابًا على مدى عام كامل عبر آسيا والمحيط الهادي، ملحقة هزائم مذلة بالولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وحلفائهما. بالتخطيط السليم (على سبيل المثال، التحصين الفوري للجزر التي كانت قد استولت عليها، والتعبئة الصناعية العاجلة، واستخدام الغواصات لمهاجمة خطوط الإمداد، والاتصال الأمريكية).

لذلك، نرى أن الاقتصاد الأمريكي يستطيع الإبقاء على قوة عسكرية أمريكية عالمية؛ ويمثل هذا الاقتصاد بشكل رئيسي العناصر الملموسة للقوة. فاللحمة الاجتماعية والقدرة السياسية تعكس أشياء غير ملموسة أو محسوسة: القدرة على تحمل الخسارة، والرغبة في حشد الموارد الوطنية، والقدرة في المحافظة عليها، وامتلاك نظام قادر على اتخاذ القرارات – هذه هي عناصر القوة

الوطنية المتصلة بالأمور العسكرية، أيضًا. إنها مقولة قديمة – مقولة ليست من دون أصل مطلقًا – أن الديمقراطيات عمومًا، والولايات المتحدة بشكل خاص، لديها قدر من هذه المؤهلات أقل مما هو لدى الأنظمة الاستبدادية. لكن هذا ليس صحيحًا. مرة أخرى، هنالك بعض البيانات الأساسية بدأت تتكشف.

بعد فترة من الرغبة بفك ارتباطها بالعالم، وبحلول العام 2014، كان أكثر من نصف الأمريكيين يعتقد بأن الولايات المتحدة لم تكن تبذل جهودًا كافية لحل مشكلات العالم، وثلثا هؤلاء كانوا يرون بأن العالم بات مكانًا خطرًا أكثر فأكثر. مثل هذه الأرقام هي عرضة للزيادة أو النقصان بمرور الوقت، لكن إحدى الملاحظات الأساسية حول الرأي الأمريكي تبقى: وهي أن غالبية الأمريكيين (الذين يحملون وجهات نظر إيجابية للغاية عن بلدهم بالذات، وثلثا هؤلاء يصفون أنفسهم على أنهم وطنيون بشكل لا لبس فيه) يعتقدون بأن بلدهم ينبغي أن يلعب دورًا أكبر وأكثر فاعلية في العالم، بما فيه الحفاظ على الأمن الدولي. ففي الوقت الذي عززت فيه حروب أوائل القرن الحادي والعشرين من التردد الأمريكي حيال المشاركة العالمية، فإن حجر الأساس الذي يستند إليه الرأي الداعم لسياسة خارجية وعسكرية نشطة باق على حاله. وبحلول العام 2016، كان النقد الشائع للسياسة الخارجية أنها لم تكن حازمة بما فيه الكفاية. المرشح الرئاسي الجمهوري دونالد ترامب، الذي كان يؤيد سياسة خارجية مشوبة بشيء من الانعزالية والعداء في آن معًا، وعد بحمل الحلفاء على الوفاء بما عليهم من مستحقات، وكذلك بجعل أمريكا دولة أكثر قوة على الدوام، وهذا يمثل وجهة نظر متماسكة، لكنها ربما ليست وجهة النظر التي يحملها غالبية الشعب الأمريكي.

في السنوات الأخيرة كان الأمريكيون متشائمين بشأن آفاق بلادهم الآنية. ولكن بشكل عام، لا يهربون إلى الخارج لضمان أن يحظى أطفالهم بمستقبل أكثر أمانًا وازدهارًا مع الصينيين، أو الروس، أو حتى، في هذا الشأن، الجنسية الألمانية أو السويدية. وعلى عكس ذلك، ووفقًا لأحد الاستطلاعات، فإن ما يقرب من نصف بالغي الثراء الصينيين يخططون

للهجرة، في حين يقول خُمْسهم إنهم غير متأكدين – ''المعدّل الأعلى لهجرة أصحاب الملايين المُخطَّط لها في العالم'' وفقًا لأحد المراسلين. ومع كل التحزُّب الذي حلّ بالحياة السياسية الأمريكية في أوائل القرن الحادي والعشرين، كما هو الحال في معظم تاريخها، لا يزال الأمريكيون ملتزمين بشكل ملحوظ بالفكرة المتمثلة بأن نظامهم هو النظام الأفضل في العالم، الذي يفضلون أن يعيشوا في ظله. الجيش الأمريكي هو مؤسسة شعبوية إلى درجة مذهلة، وثلاثة أرباع الأمريكيين يعلنون أن أفراد القوات المسلحة يساهمون كثيرًا في رفاهية الأمة – أكثر من المعلمين والأطباء والعلماء.

مع ذلك، فإن نقاط القوة الأمريكية تذهب إلى ما هو أعمق ذلك. ولا تزال الولايات المتحدة أمة من المهاجرين؛ لديها القدرة على استيعاب الأجانب بطريقة لا يمكن لأي بلد آخر القيام بها. وهذا بدوره يوفر نقاط قوة متعددة أخرى. وبما أن المهاجرين يميلون إلى أن يكونوا صغارًا أو على الأقل في سنّ العمل، فإنهم يحسّنون الوضع الديمغرافي للبلد. وينتج عن المهاجرين مجموعة كبيرة من الأفراد ثنائيي أو متعددي الثقافة الذين بمقدورهم سدّ الفجوة مع المجتمعات الأخرى – وهي نعمة هائلة لوكالات الاستخبارات والجيش. وعلى الرغم من اللغط السياسي حول الهجرة غير الشرعية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن حقيقة كون أمريكا أمة من المهاجرين تبعث على الشعور بالتفاؤل وطالما شكلت سمة أمريكية مميزة.

كذلك فإن النظام السياسي الأمريكي ليس قيمة مهملة. ودستور الولايات المتحدة يتمتع بشرعية استثنائية غير عادية. وفي حين أنه حتى بالنسبة لبلد راسخ الجذور كبريطانيا العظمى يمكن أن يقترب لدرجة مذهلة من حافة التفكك (كما حدث في عام 2014 مع الاستفتاء على الاستقلال الاسكتلندي)، فإن هذه النتيجة لا يمكن تخيلها في الولايات المتحدة. فهي تتمتَّع بنظام رئاسي قوي لديه مشكلاته، لكنه يقدّم، كما قال ألكسندر هاملتون قبل أكثر من قرنين، الفرصة لـ''الطاقة في السلطة التنفيذية''، وهو أمر لا غنى عنه للدبلوماسية فضلاً عن استخدام القوة. على الرغم من أن دعاة البيروقراطية

غالبًا ما يشكون من "عملية التداخل بين الوكالات" (interagency process) – صعوبة التنسيق بين مختلف المنظمات داخل السلطة التنفيذية – والحقيقة هي أنه حتى أكثر النقاد حماسة يجدون صعوبة في إيجاد مثال حول بلد آخر يقوم بذلك بشكل أفضل. في السنوات الأخيرة، حاولت دول أخرى، بما فيها قوى عريقة، تقليدها: إنشاء بريطانيا لمجلس أمن قومي في عام 2010، وكذلك الصين واليابان في عام 2013. لكن في حال تعطلت عملية مجلس الأمن القومي الأمريكي، يبقى السؤال الذي يتطلب إجابة هو لماذا تسعى بلدان أخرى، بما في ذلك منافسينا الأكثر أهمية، لتقليد ذلك.

أحد العناصر الحاسمة الأخيرة للقوة الوطنية التي تقوم عليها القوة العسكرية هي حقيبة الائتلاف في البلد. وهذه تتخطى مسألة الأرقام، بما في ذلك عناصر القوة غير الملموسة مثل القدرة على دمج القوات المتحالفة في العمليات الجارية، والمهارة في إدارة العلاقات في المقارّ المتعددة الجنسيات، وإدراك الحاجات المشتركة، وحتى القدرات اللغوية. ومع كل هذه الاحتمالات الأقل محسوسية لقوة التحالفات، تبقى الولايات المتحدة فريدة من نوعها. ومنذ عام 1941، ترأست، بشكل أو بآخر، تحالفًا بين الدول الديمقراطية الرئيسية في العالم. وقد أقامت تحالفًا دائمًا متعدد الجنسيات، هو حلف الناتو، وعمّقت علاقاتها مع الدول المتحالفة أو الصديقة في جميع أنحاء العالم على أساس ثنائي. ويعتبر الضباط والمسؤولون الأمريكيون أنه من المسلمات بالنسبة إليهم عندما يزورون البنتاغون أو مقر قيادة عسكرية أمريكية في الميدان، أن يلتقوا بأفراد يرتدون الزي الرسمي الأجنبي يعملون جنبًا إلى جنب مع نظرائهم الأمريكيين، وبصفة عامة، في تناغم وانسجام يحترمه الآخرون. وبالرغم من حدوث بعض المناكفات العَرَضية أحيانًا بسبب عدم التأقلم مع النفوذ الأمريكي الطاغي أو تقبّله، أو بسبب "التحذيرات" (القيود التي تفرضها حكوماتهم على استخدام القوات الأجنبية)، إلاّ أن هذه المشاعر تبقى ذات أهمية مقارنة مع مظاهر التعاون والانسجام. وكثيرًا ما يجد حلفاء أمريكا شريكهم صاحب القوة العظمى مزعجًا، ولكن لا يوجد في العالم بلد آخر لديه

الخبرة والقدرات ونمط الأداء اللّبق لجعل تحالف ما يعمل على نحو فعال أكثر من الولايات المتحدة. وهذا هو السبب في وجود عدد لا يكاد يذكر من الجيوش في العالم، ولا يوجد أي من أولئك المتحالفين مع الولايات المتحدة، لا يتوق إلى العمل جنبًا إلى جنب معها.

تمتد شبكة التحالفات الأمريكية في جميع أنحاء العالم. وهي تشمل أكثر الاقتصادات تقدمًا وبعض الجيوش الأكثر رعبًا في العالم. لكن بالنظر إليها كمحفظة أوراق مالية (portfolio)، فقد انخفضت قيمة بعض الأصول، في حين ارتفعت قيمة البعض الآخر. ففي عام 1988، على سبيل المثال، بلغت نسبة إنفاق القوى الأوروبية الثلاث الكبرى - فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى - مجتمعة 12.5 في المائة من نسبة الإنفاق العالمي على الدفاع. وبحلول عام 2014، كانت هذه النسبة لا تكاد تبلغ 9.5 في المائة. وفي الوقت نفسه، تخطّى إنفاق اليابان، الذي كان في السابق أقل من إنفاق القوى الأوروبية الرئيسية، إنفاق جميع هذه الدول باستثناء فرنسا، واستمرّ بالنموّ كحصّة من الإنفاق الدفاعي العالمي.

ولعل أكثر علاقات أمريكا أهمية من عام 1940 فصاعدًا هي العلاقة مع بريطانيا العظمى. وخلال الحرب العالمية الثانية، شكلت الدولتان مقرًا مشتركًا للقيادة على أعلى المستويات - كان مقر قيادة الأركان المشتركة في واشنطن العاصمة، وشعر كبار القادة الأمريكيين بقوة بالغة لوجود نظيرهم البريطاني، الفيلد مارشال السير جون ديل John Dill، الذي وبناء على طلبهم دفن في مقبرة أرلينغتون الوطنية بعد وفاته المفاجئة في عام 1944. والأمر المثير للدهشة، أن البلدين خلال الحرب دمجا مشروع الأسلحة الأكثر السريَّة (القنبلة الذرية) ومعظم أجهزة المخابرات، وخلقا شراكة استمرت حتى يومنا هذا.

مع ذلك، فإن ابتعاد بريطانيا الطويل عن ماضيها الإمبراطوري، وتآكل إجماعها الداخلي حول دورها القوي خارج الحدود، قد قلصا من قدرات جيشها وحولاه إلى شبكة ظلٍّ لما كان عليه في السابق. وتحتفظ بريطانيا برادع نووي متواضع قوامه أربع غواصات تحمل صواريخ، على الرغم من أن

إحداها تتعرض بشكل متزايد لخطر قطع الميزانية عنها. في عام 2000، على سبيل المثال، كان للبحرية الملكية، وهي السلاح الرائد في المملكة المتحدة التي كانت يومًا تسيطر على المحيطات، ثلاث حاملات طائرات وواحدة وثلاثون بارجة حربية. واليوم ليس لديها حاملات طائرات (يجري بناء اثنتين منها حاليًا، وإن لم يكن هناك ما يكفي من الطائرات لتجهيز حاملة واحدة) وتسع عشرة بارجة أساسية فقط. إن الانخفاض الحاد في القوة العسكرية البريطانية ليس مطلقا وحسب، بل هو نسبي أيضًا. ولمزيد من المقارنة، تعتبر البحرية اليابانية التي تملك اثنتين من حاملات طائرات الهليكوبتر، وخمس وأربعين بارجة أساسية، وثماني عشرة غواصة هجومية (مقابل ست غواصات هجومية نووية للبحرية الملكية) قوة هائلة أكثر بكثير. وفي الواقع، فإن الجيش الاسترالي ليس أقل بكثير من جيش بريطانيا العظمى من جوانب عديدة، على الرغم من عدد سكان واقتصاد استراليا الذي يساوي ثلث حجم ما لدى الدولة الأم السابقة. إن العلاقات الثقافية والتاريخية العميقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، ومشاركة الأخيرة البارزة (وإن كانت غير الموفقة بشكل عام) في حروب أفغانستان والعراق، قد غطت على الانخفاض الهائل في القوة العسكرية البريطانية. صحيح أن الزعماء السياسيين الأمريكيين بحكم العادة يستقلون بشكل غريزي الطائرة إلى لندن، أو على الأقل يتناولون سماعة الهاتف للاتصال بهم، لكنهم مع ذلك، لديهم اليوم عدد أقل وأقل من الأسباب التي تدفعهم للقيام بذلك.

في هذه الأثناء، تعاظم دور أجزاء أخرى من حقيبة الائتلاف الأمريكية. في عام 1985، لم يكن بإمكان أحد أن يعتبر الهند بلدًا تتواءم مصالحه الاستراتيجية مع مصالح الولايات المتحدة. بل كان العكس هو الصحيح: فعلى الرغم من تبني الهند لموقف محايد في الحرب الباردة، فقد كان هذا الموقف منحازًا في جانب كبير منه إلى الاتحاد السوفييتي، الذي كان يوفر الجزء الأكبر من أسلحتها. وبعد جيل، بات الوضع مختلفًا: أصبح الجيشان الهندي والأمريكي يجريان مناورات مشتركة؛ الولايات المتحدة تبيع نيودلهي أسلحة

متقدمة، مثل طائرات الهليكوبتر الهجومية أباتشي Apache. والأهم من ذلك أن للبلدين مصلحة مشتركة في تحقيق التوازن مع الصعود الثابت للصين التي تعتقد نيودلهي بأنها تهدد حدودها البحرية وحتى حدودها البرية. صحيح أن الهند والولايات المتحدة ليستا حلفاء في أي شيء من قبيل الموقف حيال حلف الناتو ولن يكونا كذلك، لكنهما باتا على نحو متزايد شركاء استراتيجيين، لا سيما فيما يتعلق بنظرتهما إلى الصين.

لقد تنامى حجم القوة العسكرية ومستوى الكفاءة لحلفاء أمريكا الأصغر حجمًا. وهذا ينطبق ليس فقط على الدول التقليدية الناطقة بالإنكليزية، مثل أستراليا وكندا، ولكن أيضًا على الدول الصغيرة في الخليج العربي، ولا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة. إسرائيل، التي كانت مجرد عميل للولايات المتحدة، أصبحت الآن قوة متوسطة الحجم، مدعومة بقوة جوية وجيش أكبر من جيش ألمانيا (440 طائرة قتالية مقابل 237، و500 دبابة قتالية رئيسية مقابل 410 دبابات). وتحت ضغط الحرب، قام عدد من شركاء أمريكا بتحسين قدراتهم العسكرية بشكل كبير. على سبيل المثال، بلد مثل كولومبيا الذي خربته الحرب الأهلية، بات لديه اليوم واحد من أكثر الجيوش كفاءة في أمريكا اللاتينية. وحتى عدو قديم، مثل فيتنام، شقّ طريقًا، بحذر وبهدوء، للتعاون مع الولايات المتحدة.

لا تزال الولايات المتحدة في أوائل القرن الحادي والعشرين القوة العسكرية المهيمنة في العالم. قواتها المسلحة كبيرة، وذات خبرة متميزة، ومجهزة تجهيزًا جيدًا تحت إشراف قيادة كفؤة ومدربة. وهي تستند إلى أفضل الخصائص الديمغرافية لأي بلد متقدم، وتتميّز باقتصاد ضخم وقوي، ونظام سياسي أقوى بكثير من نظام روسيا أو الصين، وتشهد الضوابط على حرية انتقاد الحكومة في تلك البلدان على ذلك. لكنها تواجه أيضًا مجموعة من التحديات. فأهميتها التكنولوجية باتت في طور تراجع وأفول، كما أن جوانب منظومتها الدفاعية العليا قد تشتت وتبددت، وقد تكون مفاهيمها للحرب غير ملائمة. علاوة على ذلك، فهي تواجه مجموعة من الخصوم الفعليين

والمحتملين من نوع مختلف عما واجهته في القرن العشرين، تعمل في ظل ظروف مختلفة ولأغراض مختلفة بخلاف ما فعله الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه أيام الحرب الباردة. وهؤلاء الخصوم متنوعون ومحنَّكون ومشتتون: وهم يحتاجون لأنواع مختلفة من القوى لمجاراتهم، وطرقًا مختلفة للتفكير في العمليات العسكرية لهزيمتهم أو إجهاض مخططاتهم. ونحو تلك التحديات نتجه الآن، بدءًا بأكبرها: الصين.

الفصل الرابع

الصين

إن التحدي الأمني الأول للولايات المتحدة الذي يتطلب استجابة قوية ليس تنظيم الدولة الإسلامية ولا الحركات الجهادية 'الساذجة البسيطة' التي، على الرغم من أنها قاتلة ولها طموحات واسعة، فمن غير المرجح أن تتمكن من تغيير النظام الدولي على المدى الطويل. وليس أيضًا روسيا، على الرغم من أنها واحدة من دولتين فقط يمكن أن تمحو الولايات المتحدة بأسلحتها النووية الحرارية. صحيح أن روسيا تشكل تهديدًا للبلدان الواقعة على أطرافها وقوة تخريبية على الصعيد العالمي، لكن مواردها الاقتصادية وتركيبتها الديمغرافية تنبئ بمسار تراجعي طويل الأمد. أبدًا، فالتحدي الأكبر الذي تواجهه الولايات المتحدة هو الصين: تحقيق التوازن معها ومنعها من فرض الهيمنة على جيرانها ومحاولة إعادة تشكيل نظام دولي على شاكلتها.

إن ظهور الصين في مركز الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية هو أهم ظاهرة دولية في القرن الحادي والعشرين. وبالنظر إلى حجمها وروح المبادرة لدى شعوبها، وعمق وقوة هويتها الثقافية، فإن ما يلفت النظر هو أن نموها كان منخفضًا لفترة طويلة. من عام 1800 حتى عام 1950 ربما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الصيني - وهو نتيجة صاعقة للحرب الأهلية وسوء الإدارة والفساد والكوارث الخارجية. واستمرت الاقتصادات المضللة والأوهام الاستبدادية لماو تسي تونغ عبر عقود من البؤس والموت

الجماعي، وربما كان ماو أعظم قتلة القرن العشرين، متفوقًا حتى على هتلر وستالين. ولم تبدأ الصين مسيرة صعودها الرائع والذي أدى، في خلال ما يقرب من أربعة عقود من النمو السنوي بنسبة 10 في المائة تقريبًا إلى انتشال نصف مليار شخص من براثن الفقر، إلا مع صعود دنغ شياو بينغ (Deng Xiaoping) وبداية الإصلاح في أواخر السبعينيات. وقد تباطأ هذا النمو الآن إلى أقل من 7 في المائة سنويًا، وهو أمر واضح بما فيه الكفاية. والمشاكل الأعمق التي تواجه الاقتصاد الصيني، بما في ذلك الفساد، والاستثمار المفرط في البنية التحتية، والديون الحكومية المفرطة، والتدهور البيئي، وهوس الغموض والسرية، وإصرار الحزب الشيوعي على إبقاء قبضته الحديدية على جميع وسائل الاتصال، قد تجعل الأمور أسوأ بكثير.

ومع ذلك، ليس من المستغرب أن يكون للنمو المذهل للصين الذي ارتقى بها لتصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، عواقب استراتيجية كبيرة. إن ما ينفقه الصينيون على الدفاع وحده لا يزال غامضًا، وبالطريقة المتعمدة ذاتها، يصار إلى التعتيم من قبل الحكومة الصينية على ما يصل الى نصف ميزانية الدفاع الوطني أو إعطاء أرقام وتقارير مضللة عنها. وقد بدأت عملية النهوض الصينية الحقيقية في التسعينيات وتسارعت في العقد الأول من القرن الحالي، حيث أشار أحد المراقبين الخبراء إلى أن الزيادات في معدل النمو السنوي وصلت إلى ما يقرب من 16 في المائة، متقدمة بهامش كبير حتى على معدل نمو الاقتصاد الصيني. والنتيجة هي ميزانية دفاع بلغت 165 مليار دولار في عام 2014 و180 مليار دولار في عام 2015، ورغم أنها ما زالت تراوح بين ربع وثلث نظيرتها الأمريكية، لكنها مع ذلك ثاني أكبر ميزانية في العالم، ولا تزال تنمو.

ومع زيادة الإنفاق والتنمية باتت هنالك قوة عسكرية متزايدة أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في المجالات الأكثر صلة بالولايات المتحدة، وهي المجالات الجوية والبحرية والفضائية. كان الجيش الصيني في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي جيشًا ضعيفًا بدائيًا إلى حد ما يعتمد على

تجنيد إلزامي موجّه نحو الدفاع الإقليمي، وفي العديد من الحالات كان مرتبطًا بمشاريع الشركات التجارية البعيدة عن المهام العسكرية الحقيقية. ومن خلال سلسلة من الإصلاحات، تم تخفيض الجيش على صعيد الحجم، وتحوّل الأمن الداخلي إلى شرطة مسلحة شعبية (عديد قوامها 660000 رجل، وهو حجم الجيش الأمريكي وقوات البحرية مجتمعة) وقوة حرس سواحل كبيرة. وقد مكنت ثروة الصين البلادَ من الحصول على أحدث السفن والأسلحة الجوية والبحرية من روسيا، وبمرور الوقت قامت بتطوير صناعتها الدفاعية القوية. إن هذه الحالة ليست مجرد استحواذ بلد مزدهر حديثًا لأسلحة لا يمكنه استخدامها. إذ يمكن للصين الآن أن تستعرض قوتها العسكرية في الجانب الآخر من الكرة الأرضية، وأن تجلي مواطنين من ليبيا تحت حماية سفنها الحربية في عام 2011، ومن ميناء عدن اليمني في عام 2015. وفي الحالتين لم تضطر الصين لاستخدام القوة النارية لتنفيذ عملياتها، لكنها كانت رائعة بكل الأحوال. كذلك، أيضًا، قدرة البحرية الصينية المتزايدة (المعروفة رسميا وبصورة تبعث على الإرباك باسم أسطول جيش التحرير الشعبي PLAN) على القيام بعمليات دائمة في الخارج. علاوة على ذلك، فقد بدأت الصين بالتحرك لإنشاء قواعد في الخارج، بدءًا من جيبوتي في القرن الأفريقي، التي هي بالفعل موطن للقواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية.

تحديث جيش التحرير الشعبي (المصطلح الشامل لجميع فروع الجيش الصيني) هو تحديث دراماتيكي. وكانت القوة الجوية التي كان قوامها في عام 2000 يزيد قليلاً على مائة طائرة مقاتلة من الجيل الرابع (أي الطائرات التي صممت في الثمانينيات وقابلة للمقارنة مع الطائرات الأمريكية F-16 أو F-15) قد ضاعفت ترسانتها ست مرات في عام 2015؛ وباتت البحرية التي لم تكن تضمّ غواصات أو مدمرات ديزل كهربائية حديثة في عام 1990 تمتلك أربعين غواصة من هذا الطراز و19 مدمرة بعد خمسة وعشرين عامًا؛ وجيش لم يكن لديه دبابات حديثة في عام 1990 بات يملك ما يقرب من 2700 دبابة اليوم. ومما لا شك فيه أن للتنمية العسكرية للصين هدفًا لا تزال تسعى لتحقيقه.

لقد جرى تضخيم القدرة العسكرية للصين من قبل حكومتها، الحريصة على تقديم صورة معينة عن ارتقاء الأمة الثابت والمثابر لتحقيق التكافؤ مع الولايات المتحدة. ولا تزال بعض عيوب جيش التحرير الشعبي الصيني على حالها: فهو لا يزال جيشًا يعتمد على التجنيد الإلزامي، تقتصر الخدمة العسكرية فيه على سنتين، من دون قاعدة قوية من الضباط العاملين الذي يشكلون العمود الفقري للجيوش الغربية. وتحتوي الترسانة الصينية على العديد من العناصر المتقادمة، من طائرات الهليكوبتر إلى الفرقاطات، ومن الطائرات المقاتلة إلى قطع المدفعية. ومع ذلك، لم يشهد العالم مثل هذا النمو في الإنفاق العسكري في بلد بعينه، ومعه، القوة العسكرية منذ بروز الولايات المتحدة كقوة عالمية في الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى حتى عام 1945. وتستمر عملية التحديث لتشمل إعادة تصميم منظمة جيش التحرير الشعبي وقيادته العليا.

وقد أثار هذا الاستحواذ المذهل والمفاجئ للقوة العسكرية قلق جارات الصين الأمر الذي جعل الرأي العام الصيني يعيش بحالة من النشوة. إن تشديد الصين على نشر قوتها خارج نطاق الحدود البحرية الصينية الشرقية والجنوبية هو أمر غير مألوف تاريخيًا بالنسبة لبلد سعى دائمًا إلى التوسع غرب وجنوب غرب آسيا، حيث كان يجد أن معظم مكامن الخطر تكمن هناك. اليوم، لا يوجد أي تحدٍّ جيوبوليتيكي للدور العالمي الأمريكي يضاهي ذاك الذي تشكله المملكة الوسطى المزدهرة حديثًا والوطنية والعنيفة أحيانًا.

تمثل الصين اليوم مشكلة استراتيجية ليست لها سابقة حقيقية في التاريخ الأمريكي. خاصة بعد أن تبين بأن التشبيهات المطروحة في كثير من الأحيان مع الحرب الباردة في القرن العشرين مع الاتحاد السوفييتي ليست سوى تشبيهات مضللة. بالنسبة لمعظم مراحل الحرب الباردة - بالتأكيد، من الستينيات فصاعدًا - لا يمكن لأحد أن يعتقد أن الاقتصاد السوفييتي كان أكثر إنتاجية من الاقتصاد الأمريكي. وعلى الرغم من أن النظام كان لديه جوانب من التميز في كل من المجالين المدني (مثل صناعات التعدين) والصناعات

العسكرية، فقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية كان متصلبًا يفتقد إلى المرونة. كان الاقتصاد الصيني في أوائل القرن الحادي والعشرين مختلفًا جدًا. وكان من بعض النواحي يضاهي أو حتى يفوق قليلاً اقتصاد الولايات المتحدة بنهاية العام 2014؛ ومن نواحٍ أخرى، كان أمامه بعض المهام التي يتوجب عليه القيام بها(*). حتى لو تأجلت تلك اللحظة، وربما إلى أجل غير مسمى، فقد أصبحت الصين بلا شك ثاني أكبر اقتصاد في العالم بحلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، متجاوزة اليابان. الشركات الصينية، بمساعدة من دولة تعتمد على نظرية ونظام الاقتصاد السياسي الذي كان سائدًا في أوروبا بعد تراجع الاقطاع، أصبحت شركات نهمة وعدوانية لشقِّ أسواق خاصة بها من أجل التصدير والاستيراد على حد سواء.

وقد أدى الضعف الهيكلي للاقتصاد الصيني، كالشيخوخة السريعة لقطاعاته البشرية والقيود التي يفرضها نظام قائم على الإنفاق الرأسمالي المفرط، إلى إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي من أرقام مزدوجة إلى 7 في المائة أو أقل بحلول عام 2015. ومع ذلك: بوسع اقتصاد بات بحجم عشرة تريليونات دولار إنتاج كم كبير من العتاد العسكري، وهكذا كان. فالترسانات الصينية اليوم تعج بالغواصات التقليدية والنووية الحديثة، والطائرات المقاتلة المتقدمة، وقبل كل شيء، الصواريخ البالستية والقاذفات المتطورة. وعلاوة على ذلك، هنالك حملة مركزة من التحديث أهدت للصين جيشًا عصريًا قادرًا وديناميكيًا بصورة متزايدة، رغم بعض جوانب الفساد التي لا يزال يعاني منها. والنتيجة، أنه بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، بات ندًا منافسًا لا تتوازى إمكاناته العسكرية على المدى الطويل مع إمكانات الاتحاد السوفييتي.

(*) السؤال الحاسم هو ما إذا كان أحد المعايير لـ"تعادل القوة الشرائية" (الذي يأخذ في الاعتبار، على سبيل المثال، أن حلاقة الشعر تكلف أقل بكثير في الصين مما هو عليه في الولايات المتحدة، ولكنها لا تزال حلاقة) أو الناتج المحلي الإجمالي مقيسًا بأسعار الصرف. الحجة تقنية، وفي هذه الحالة، ليس كل ذلك مهمًا.

تتبع الصين نهجًا متميزًا أيضًا حيال النزاعات. فالاتحاد السوفييتي، مستمدًا العزيمة والحيوية من الماركسية واللينينية وكذلك أسفار الحروب الروسية، بات مألوفًا بالنسبة للولايات المتحدة، خاصة بعد أن استثمرت الحكومة والبيئة الأكاديمية الكثير من الجهد والوقت في دراسته. أما الاستراتيجية الصينية، على النقيض من ذلك، فلطالما كانت تبدو (وإلى حد ما) مختلفة جدًا، وربما حظيت باهتمام أقل. فالمنظمات العسكرية تعكس الثقافات التي تتمخض من رحمها، والثقافة الصينية مختلفة جدًا عن ثقافة الغرب.

لقد صعَّبت الأوهام والخرافاتُ من فهم الاستراتيجية الصينية، والاستجابة الأمريكية المناسبة تجاه هذه الاستراتيجية - البعض من هذه الخرافات جرى نشره والترويج له عمدًا من قبل الحكومة الصينية، والبعض الآخر له جذوره في الخيالات الرومانسية الأمريكية حول الصين. وحتى وقت قريب جدًا، كانت المشكلة الأكثر صعوبة هي عدم رغبة المسؤولين السياسيين والعسكريين الأمريكيين في الاعتراف بأن الصين هي مشكلة استراتيجية. وعلى مدى سنوات، أسقط القادة العسكريون الأمريكيون من حساباتهم مسألة التحدي العسكري الصيني، أو على الأقل أدرجوها في حساباتهم المستقبلية بعيدة المدى. وكان الأدميرال صامويل لوكلير القائد السابق لقيادة الباسيفيك قد خالف الأعراف في عام 2014 وسمح لنفسه بتحذير الأمريكيين من مغبة "أن تحدثنا أنفسنا بالتورط في نزاع مع الصين" بعد أن كانوا قد أعلنوا من قبل أن أكبر تهديد أمني في آسيا هو التغير المناخي. أعلن الجنرال جيمس كارترايت، نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق، في عام 2012 أن "روسيا والصين ليستا عدوتين للولايات المتحدة." وعلى مدى عقود، من التسعينيات إلى وقتنا الحاضر، يصر المسؤولون الأمريكيون وكذلك المعلقون على أن الجيش الصيني قد عفا عليه الزمن، ويفتقر تمامًا إلى التدريب الجيد، أو يفتقر بشدة إلى الدعم القوي الذي يؤهله لأن يشكل تحديًا للولايات المتحدة. ففي عام 1999، على سبيل المثال، قال الأميرال دنيس بلير، القائد

العام لقيادة الباسفيك، بحذر، إن ''الصين لن تمثل تهديدًا عسكريًا خطيرًا للولايات المتحدة لمدة 20 عامًا على الأقل.`` ربما لم يعد هذا صحيحًا.

أما الحجة الثانية والأكثر مكرًا فهي أن الحديث عن الصين باعتبارها تحديًا استراتيجيا للولايات المتحدة قد يجعل منها ذلك التحدي بالفعل. وهذا، في الواقع، يبدو بأنه الشرَك الذي وقع فيه الأدميرال لوكلير. هذا الضرب من الحماقة الفكرية يصيب الفكر الاستراتيجي الأمريكي المعاصر بعدة طرق. فهو يخلط بين ما هو سياسي يمكن أن يقال في العلن وبين ما يمكن أن يتصوّره المرء أنه حقيقة واقعة. وهو ما يتطلب السعي إلى بناء ''الثقة الاستراتيجية``، كما وصفها الأدميرال مايكل مولن، عند إجراء مراجعة أكثر دقة وانضباطًا للمصالح والنوايا والقدرات، لا سيما من قبل أولئك المكلفين بمهمة تطوير القوات المسلحة. والاعتقاد التقليدي المتمثل بأنك عندما تحجم عن الإشارة إلى مشكلة ما، فإنها تتوقف عن كونها مشكلة، هو اعتقاد مثير للقلق بشكل خاص، لأن قلة من القادة السياسيين أو العسكريين فقط قادرون على ممارسة الازدواجية في التفكير على غرار الفلاسفة الكلبيين(*) cynics. وتماشيًا مع تقليد روتيني يتمثل بالإنكار علنًا بأن الصين هي في منافسة استراتيجية مع الولايات المتحدة، هناك قلة قليلة جدًا قادرة على الاعتقاد بعكس ذلك، والتصرف وفقًا لذلك، بصورة شخصية.

الحماقة الاستراتيجية الأشد دهاء هي أن الحكومة الصينية وجيشها ليس لديهما ما يمنعهما أو ينهاهما عن إطلاق شتى الأوصاف والنعوت على الولايات المتحدة. هناك الكتابات الزاهية المعبرة ولكن غير الممثِلة لجماعة أصحاب الرأي والمشورة من النقاد غير البارزين بالضرورة (ولكن ممن يتمتعون بشعبية كبيرة مع ذلك)، مثل العقيد ليو مينغفو، الذي يقول إن الصين يجب أن تكون قادرة على احتواء الولايات المتحدة. والأهم من ذلك هو

(*) الكلبي هو أحد أفراد طائفة من الفلاسفة اليونان نشأت في القرن الرابع قبل الميلاد، تدعو إلى الفضيلة وأن جوهر الفضيلة هو ضبط النفس، وأن الاستسلام لأي نفوذ خارجي هو حط من كرامة الإنسان (المترجم).

الوثائق الرسمية مثل ''استراتيجية الصين العسكرية'' التي يصنف إصدارها الأخير إعادة التوازن الأمريكي لمنطقة آسيا – الباسفيك باعتبارها أول رزمة من ''التهديدات الأمنية المتعددة والمعقدة'' التي تواجه الصين. إعادة التوازن، وهي مبادرة من إدارة أوباما، لا تمثل حشدًا ذا شأن للقوة العسكرية. وقد اشتملت على بعض عمليات النشر البسيطة للقوات (مثل قوات المارينز في داروين، أستراليا)، وتحسين للعلاقات مع الفيليبين، ومبيعات الأسلحة إلى فيتنام، والتعاون الوثيق مع حلفاء الولايات المتحدة مثل اليابان في مجال التدريب وما شابه ذلك. إن عملية ''إعادة التوازن'' (التي حصلت في ظل ظروف الإنفاق العسكري الثابت أو المتناقص في الولايات المتحدة) لا تقارن بأي حال من الأحوال مع النقلة البحرية الأكبر بكثير نحو المحيط الهادي التي حدثت في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين حتى عام 1941 تحت إدارة روزفلت. ولكن مع ذلك، لا يزال الصينيون يرون بأنها تهديد كبير.

ويتعرض الخطاب الاستراتيجي المتزن بشأن الصين لمزيد من العوائق من خلال الدعاية البارعة والدؤوبة للحزب الشيوعي حول الماضي الصيني. وإذا كان هناك ثمة من موضوع واحد متسق، فهو المعاناة الجائرة للصين خلال ''قرن الإذلال'' من حروب الأفيون ولغاية الحرب العالمية الثانية. إن حسّ الانتهاك والمطالبة بالاعتذارات هو أمر تهكّمي، حيث لا تنفك الحكومة الصينية تطالبهم بها بين الفينة والأخرى كلما دعت الحاجة. على سبيل المثال، في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي، كانت الحكومة الصينية مستعدة تمامًا لتناسي جرائم السلب والنهب التي قامت بها اليابان بحق القارة خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك بهدف ضمان استثمارات اليابان وخبراتها الفنية. لكن الروح القومية الصينية القائمة على التظلّم، والإصرار على أشكال طقسية من التبجيل والتوقير (اعتذارات واعترافات شكلية بالتفوق الثقافي أو السياسي للبلاد) تعتبر جزءًا مهمًا من الثقافة الاستراتيجية الصينية. وهناك تقليد مستمر معين لدى المسؤولين الصينيين المعاصرين يصر على التميز الأخلاقي لبلادهم من خلال تأطيرها بصورة الضحية، وكان شرط البلاط

الإمبراطوري القديم أن يقدم الأجانب فروض الولاء والتبجيل (الكاو تاو kowtow(*) قبل تأمين مصالحهم. مع الإلمام بالقليل من التاريخ الفعلي للصين، فإن كثيرًا من الأمريكيين يتقبلون هذا النوع من الإصرار، عندما يكون الواقع بعيدًا كل البعد عن حكاية أخلاق الناطقين باسم الحكومة الصينية.

لا يوجد بلد في العالم لديه ثقافة استراتيجية غنية مثل الصين؛ إنها حضارة صنعتها الحروب وصقلتها الخطوب على مدى آلاف السنين. وهذا يشكل أيضًا تحديًا، لا سيما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الميّالة لاعتبار الصين بلدًا متفردًا على الصعيد الثقافي والحضاري. ففي العقد الذي أعقب الحرب الكورية، استلهمت الثقافة الشعبية الأمريكية قبسًا من مشكاة هذه الحضارة والثقافة المتنوعة في أفلام مثل 'بورك تشوب هيل' Pork Chop Hill (1959) أو 'المرشح المنشوري' *Manchurian Candidate (1962)*، حيث تم تصوير المهارات الصينية في الحرب النفسية على أنها تكاد تكون شيطانية. هذا الاتجاه لرسم الصين من منظور الشرق الغامض عززته شعبية الأعمال الأدبية الاستراتيجية الصينية، مثل صن تزو في ''فن الحرب'' أو الأمثال بليغة التعبير المتسمة بالعنف من قبيل (''اقتل الدجاج لتخويف القرود'' أو ''اقتل بمدية مستعارة'') التي تعبر عما يمكن للمرء أن يدعوه مفهوم فو مانشو Fu Manchu للقوة العسكرية الصينية. فمن السهل فهم وتفسير الفكر العسكري الصيني على أنه ضرب من ضروب الحكمة الغامضة التي تقف أمامها السذاجة الأمريكية والقوة المرتبطة بالعضلات بلا حول ولا قوة.

الصراع الخطير الوحيد بين الولايات المتحدة والصين حتى الآن كان خلال الحرب الكورية، والذي أظهر حقيقة وقوة النمط الاستراتيجي الصيني، ولكن أيضًا حدوده بالنسبة لأي مواجهة مستقبلية بين البلدين. وكانت الحرب قد بدأت مع غزو كوريا الشمالية المدعوم من قبل الاتحاد السوفييتي لتوأمها الجنوبي، والرد من قبل قوة تابعة للأمم المتحدة تحت قيادة الولايات المتحدة،

(*) هو فعل الاحترام العميق الذي يبديه الشخص من خلال الركوع والانحناء حتى يلامس الرأس الأرض - المترجم.

التي وفرت الجزء الأكبر من القوات المرسلة إلى كوريا. وفي أواخر عام 1950، أنشأ ماو تسي تونغ، بعد أن تخطى مخاوف بعض زملائه القادة في جمهورية الصين الشعبية التي أنشئت حديثًا، جيش التحرير الشعبي ضد القوات الأمريكية وكوريا الجنوبية التي كانت قد سحقت الجيش الشعبي الكوري الشمالي، وحالت دون غزوه الجنوب، وكانت تقترب من نهر يالو Yalu على الحدود بين كوريا والصين. وفي صفعة مفاجئة في 25 تشرين الأول/أكتوبر، وجّه جيش التحرير الشعبي (PLA) ضربة قوية للوحدات الأمريكية والكورية الجنوبية المعزولة، ثم انسحب فجأة إلى التلال. ووفق العقيدة الصينية الكلاسيكية، ”حرّضوا العدو على تحديد شكله.“ وقد مكنت الهجمات العنيفة المفاجئة الصينيين من تكوين فكرة عن الأمريكيين والكوريين الجنوبيين على السواء. وقد ساعد استخدام جنود يمكن الاستغناء عنهم – قوميون سابقون انحازوا في وقت متأخر إلى الجانب الشيوعي – في إخفاء قدراتهم الخاصة والتكتم عليها.

في يوم عيد الشكر عام 1950، بدأ الهجوم المضاد الحقيقي. وكانت قوات المشاة الخفيفة الصينية بعديدها البالغ مئات الآلاف من المقاتلين قد حرمت العدو من فرصة اكتشاف مناطق تواجدها الحقيقية من خلال مسيرة زحف استثنائية اتسمت بأقصى درجات الحيطة والحذر وعمليات تمويه اتسمت بأقصى درجات الانضباط. كانوا، كما وصفهم صن تسو، ”كأن ليس لهم وجود.“ عندما كانوا يهاجمون، لم يكن الأمر كذلك على غرار الموجات البشرية، كما قد يتبادر لخيال المراسلين الصحفيين الجامح، ولكن مرة أخرى، كما تصوره الثقافة العسكرية الصينية، من خلال تطويق وحدات العدو المعزولة، ومضايقة وترهيب القوات الأمريكية ليلاً بحرائق العشب والطبول والأبواق النحاسية، ما كان يتسبب بتشتتهم وتراجعهم بدل انخراطهم في القتال المباشر.

لقد كان انتصارًا للطريقة الصينية في مواجهة قوات عدوة غربية، مؤللة بدرجة عالية، تحارب بأسلوب تقليدي، وتلتزم بطريق محدد، بحسب ما يتبادر للذهن – وهكذا كان، ولكن فقط إلى حد معين. انسحبت فرقة المشاة الثانية

التابعة لجيش الولايات المتحدة كيفيًا؛ وتم تدمير الفيلق الهجومي 31 (Task" force Faith")، وهو وحدة مكونة من 3000 شخص؛ وانهارت الوحدات الكورية الجنوبية؛ وانسحبت قوات الأمم المتحدة. ولكن عندما واجه الصينيون شعبة البحرية الأولى (FMD) المعدة بعناية في منطقة تشوسن ريزفوار Chosin Resevoir، كانت النتائج مغايرة تمامًا. فبفضل النيران الأرضية والضربات الجوية المنسقة، دمر المارينز ما لا يقل عن خمس فرق صينية أثناء انسحابها مع عتادها وجرحاها وقتلاها. وفي المواجهة التي أعقبت ذلك مع كوريا، خسر جيش التحرير الشعبي ما يصل إلى ربع مليون رجل. وفي ربيع العام 1951، أجبر الجيش الأمريكي الثامن، بقيادة قائد جديد هو الجنرال ماثيو ريدجواي Mathew Ridgeway جيش التحرير الشعبي على العودة إلى خط العرض 38، وكان يمكن دفعه إلى أبعد من ذلك. ولم يكن من قبيل المصادفة أن جيش التحرير الشعبي، في أعقاب الحرب الكورية، استثمر بكثافة في القدرات العسكرية التقليدية، بما فيها الدبابات والطائرات العسكرية التي كان قد استبعدها في وقت سابق.

حدث ذلك قبل أكثر من خمسة وستين عامًا. واليوم، لا تشبه الجيوش الأمريكية ولا الصينية بأي مقياس القوات التي خاضت الاشتباكات في شتاء عام 1950. لكن قصة الحرب الكورية تنطوي على حذر مضاعف. فهي تبين، من ناحية، أن هنالك بالفعل ثقافة عسكرية صينية متميزة، تختلف عن ثقافة الغرب، وخاصة الولايات المتحدة. وتدل تلك الحرب، علاوة على ذلك، على أن هذا النمط من الحروب- غير المباشرة والنفسية المعتمدة على التمويه والخداع والصبر - يمكن أن يكون مؤثرًا جدًا. لكن، من ناحية أخرى، فإنه يكشف أيضًا حدود هذا النهج عندما يكون بمواجهة خصم يقظ وحازم، ومنظم تنظيمًا جيدًا. وكما أشار إدوارد لوتواك Edward Luttwak، على مر التاريخ، فشل الاستراتيجيون الصينيون مرارًا وتكرارًا في تقييم بيئتهم بشكل صحيح، وحشد الموارد للوقوف في وجه التهديدات التي يواجهونها، ليس على الرغم من الثقافة الاستراتيجية الصينية، ولكن بسببها.

وقد كشف دنغ شياوبينغ عن نزوع الصين لاستخدام القوة العسكرية الموجَّهة نفسيًا من خلال أمثلة أخرى - وأبرزها حرب الحدود مع فيتنام عام 1979، حيث قبلت الصين بتحمل خسارة عشرات الآلاف من الضحايا "لتلقين فيتنام درسًا." ويمثل التوسع التدريجي للصين بتشديد قبضتها على بحر الصين الجنوبي من خلال بناء ست جزر، وتحويلها تدريجيًا إلى قواعد عسكرية، ومن ثم الإعلان عن مجموعة واسعة من المطالب، والقيام بعمليات جوية وبحرية متزايدة، أنموذجًا للاستخدام الدقيق والفعال للقوة العسكرية لتحقيق مكاسب سياسية. ولكيلا يغيب السكان المحليون عن إحدى النقاط الرئيسية، أشار موقع صحيفة الشعب اليومية إلى أن أحدث سفينة خفر سواحل صينية بحمولة 12000 طن، وهي بحجم مدمرة حديثة، "لديها القدرة على سحق سفينة تزن أكثر من 20000 طن وتحطيمها، دون أن تلحق بنفسها أي ضرر عند مواجهة سفينة تزن أقل من 9000 طن. كما يمكن أن تدمر سفينة بحمولة 5000 طن وتغرقها إلى قاع البحر." وكان هذا الأخير - الذي هو استعراض للعضلات لم يُسمع عنه من قبل حراس السواحل الآخرين، بمن فيهم الأمريكيين، بمثابة رسالة إلى بلدان مثل فيتنام والفيليبين، التي تزن سفن خفر سواحلها 1000 طن أو أقل.

وللتفاهم مع الصعود العسكري للصين، يجب على الاستراتيجيين الأمريكيين أن يعترفوا بأنهم يواجهون خصمًا من نمط فريد وقوي، لكن بعيدًا عن الأسلوب الاستراتيجي الذي لا يقهر. ويمكن للاستراتيجية الصينية أن تكون خفية، مرهوبة الجانب، أو وحشية بطرق غير مألوفة للأمريكيين، الذين يمكن لأدائهم الاستراتيجي أن يكون له الخصائص ذاتها، لكن بطرق مختلفة. وهذا لن يجعل منها بالضرورة استراتيجية أكثر فاعلية بأي حال من الأحوال، وإنما مجرد استراتيجية مختلفة لا أكثر، وتتطلب فهمًا على هذا النحو.

تدار جمهورية الصين الشعبية من قبل حزب لينيني يتمحور هاجسه الرئيسي حول إدامة سيطرته على السلطة وتطوير القوة الوطنية. وقد انتهى

عهد الانفتاح في الصين عقب وفاة ماوتسى تونغ وتدمير العناصر الراديكالية بقيادة زوجته عام 1989 مع سحق المظاهرات في ميدان تيانانمن (Tiananmen) نتج عنه عدة آلاف من القتلى. ومنذ ذلك الحين أصبح واضحًا أن الحزب الشيوعي لن يتسامح مع أي تحديات تهدد سلطته، أو تشكك في حكمه، ولا أسس بديلة للسلطة، ولا حقوق سياسية أو مدنية يكفلها القضاء المستقل، ولا حرية تعبير عن الرأي.

ويبدو أن قادة الصين يعتقدون بأن بلادهم تسير في مسار تصاعدي، في حين أن الولايات المتحدة في تراجع. غير أن اعتقادهم هذا اهتز وترنح بسبب الديناميكية الفائقة للولايات المتحدة وقدرتها على المفاجأة، بل وأكثر من ذلك، من خلال مظاهر القوة العسكرية الأمريكية، ضد العراق في عام 1991، وضد صربيا في عام 1995، ومرة أخرى في أفغانستان في عام 2001 والعراق في عام 2003. وقد درسوا ليس فقط الأبعاد التكنولوجية لهذه الصراعات بل أيضًا النفسية والعامة والحرب القانونية – العناصر الناعمة للقوة التي، من وجهة نظرهم، شلت العراق عن طريق نزع الشرعية عن حكومته وإضعاف معنويات قواته المسلحة قبل أن تتغلب الولايات المتحدة عليه مرتين. والواقع أن نوعية القيادة الصينية الشيوعية ليست أقل إثارة للإعجاب بميلها لدراسة المشاكل السياسية والاستراتيجية الكبيرة بجدية، بما في ذلك تنظيم دورات دراسية جماعية من قبل كبار القادة الذين تقدَّم لهم تقارير علمية للعمل من خلالها.

إن وجهة نظر تلك القيادة تتعارض في جوانب هامة مع مفهوم النظام العالمي الذي ساعدت الولايات المتحدة على إنشائه بعد الحرب العالمية الثانية. وبدلاً من الاعتراف بنظام دولة يقوم على المساواة والسيادة، ونظام اقتصادي يقوم على التجارة الحرة المعولمة يدعمه حكم القانون، فإن لها تصورًا تراتبيًا للعلاقات الدولية، لا سيما في آسيا. وقد يكون من المفيد أن ندَّعي، كما يفعل البعض، أن لدى الصين خطة سرية وضعت بعناية لتحل محل الولايات المتحدة باعتبارها قوة هيمنة عالمية.

هذه الادعاءات عادة ما تقلل من المشاكل الداخلية الهائلة للصين وتبالغ في الدرجة التي يمكن لقادة أي بلد عندها تصور وتنسيق خطة طويلة الأجل. كما أنها تقلل من الشعور بعدم الأمان الذي دفع مئات الآلاف من الصينيين الأثرياء إلى إرسال الأموال وأفراد العائلات إلى الخارج. والأهم من ذلك، أنها تقلل من شأن درجة انشغال القادة الصينيين بالاستقرار الداخلي، والأمن الملح لحدودهم، ومواجهة الولايات المتحدة، والتحديات الدولية الأوسع نطاقا – حلقات التهديد المتعددة التي وصفها أندرو ناثان Andrew Nathan وأندرو سكوبيل Andrew Scobell في ''البحث عن الأمن في الصين.'' غير أن التعارض الأساسي بين النظرة العالمية الأمريكية والصينية هو تعارض واقعي، ومع ذلك، قد يتفاقم بسبب ظهور قيادة وطنية محاربة أكثر دكتاتورية وقمعية، كما يبدو عليه الحال اليوم.

ومما لا شك فيه أن انفتاح الصين المتزايد على العالم، وقدرة مواطنيها على الدراسة والعيش في الخارج، وحتى، وإن كان ذلك بدرجة محدودة، والوصول إلى ثروات المعلومات المتاحة في عصر الإنترنت، يشكل تحديًا للنظام على المدى البعيد. إن شرعية الحزب الشيوعي ترتكز على الازدهار والتأكيد الذاتي الوطني، وليس على عقيدة اقتصادية كانت زائفة في القرن التاسع عشر، فشلت في القرن العشرين، وباتت سخيفة في القرن الحادي والعشرين. لكن الحزب يحتفظ بالسيطرة، وبعد أن شهد زوال الاتحاد السوفييتي، وبعد دراسته بعناية لهذا السقوط، فهو سوف يقاتل حتى الموت للبقاء في السلطة. قد يحاول إصلاح نفسه من حين لآخر، كما أوحى من خلال الموجات المتكررة من الملاحقات القضائية للفساد؛ ومع ذلك، في نهاية المطاف، كما خلص سابقًا بعض المراقبين الأكثر تفاؤلاً، فإنه لن يكون قادرًا على القيام بذلك. لكنه عزاء فاتر من وجهة النظر الأمريكية، لأن الحزب الشيوعي، بمواجهته لتهديد وجودي، فقد يميل إلى العزف، كما كان في كثير من الأحيان في الماضي، على وتر القومية المولعة بالحروب التي لا يمكنه السيطرة عليها.

يقوم المعلقون وصانعو القرار الأمريكيون بإيلاء أهمية كبيرة، وربما أكثر من اللازم، لحسابات الصين طويلة الأمد. وقد رويت القصة عن سؤال هنري كيسنجر لتشو إنلاي Zhou Enlai عن تأثير الثورة الفرنسية، وقيل له: "من السابق لأوانه إعطاء جواب." في الأحوال العادية، يجسد هذا الرد الصبر والحذر وحتى بعد النظر الذي تتمتع به البراعة السياسية الصينية. والواقع أن السفير شاس فريمان، مترجم المحادثات، كشف بعد سنوات أن تشو كان قد فهم السؤال على أن له علاقة بأعمال الشغب التي قام بها طلاب فرنسيون مؤخرًا، والتي كانت عواقبها غير معروفة لأي دبلوماسي غربي كما كانت بالنسبة له. وبما أن الغربيين يتعلمون المزيد عن الفشل الذريع للسياسات الديمغرافية والبيئية وحتى الاقتصادية الصينية، فإنهم قد يخففون من حدة آرائهم حول الحكمة الصينية بعيدة النظر، التي كان ينبغي أن تكون موضع شك من خلال اغتراب الصين عن جميع جيرانها تقريبًا في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين. هنالك أسباب تدعو للشك في الحكمة السياسية التي دفعت الصين بوحشية لكبح معدل ولاداتها إلى واحد لكل زوجين وتواجه الآن شيخوخة سريعة ومدمرة، وبات هواء عاصمتها لا يطاق بدرجة خطيرة، والتي تبني مدنًا جديدة رائعة من دون أي وظائف لأولئك الذين قد يعيشون فيها. ومع ذلك، فهذه الصورة الأكثر واقعية للحكمة السياسية الصينية الفعالة بصورة بارعة لا تجعل من الصين بأي حال بلدًا أقل إشكالية كمنافس استراتيجي.

وعلى الرغم من أن أهداف الحزب الشيوعي الأوسع نطاقًا مزعجة ومنغصة بما فيه الكفاية، فإن طموحاته في بحر الصين الجنوبي، بالتزامن مع مطالباته العنيدة حول تايوان، هي الأكثر قدرة على التسبب في مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة والصين. وباستخدام خط nine-dash-line(*)

(*) خط جيوبوليتيكي تعود أصوله إلى العام 1947 وجرى تعديله أوائل الخمسينيات يشكل أساس مطالبة الصين بحقوقها التاريخية في بحر الصين الجنوبي ويمتد إلى مسافة 2000 كم من بر الصين الرئيسي.

الغامض الذى سيُلحق معظم بحر الصين الجنوبي بالمياه الإقليمية للبر الرئيسي، فقد تقدمت الصين بإدعاءات لن تمنع فقط الدول الأخرى من الوصول إلى ثروات قاع المحيط، بل، من خلال فرضها لقيود على التجارة، سوف تجعلها دولاً تابعة لجارها العملاق. وقد حاولت توثيق تلك المطالبات من خلال برنامج واسع النطاق لإنشاء قواعد عسكرية على جُزر مرجانية والاستعانة بمزيج من حرس السواحل العسكري وأسطول الصيد نفسه – وهو ميليشيا بحرية شبه مدنية – للاستقواء على القوات البحرية الأصغر حجمًا والتسلط عليها. وقد أوضحت عزمها على تجاهل الأحكام الصادرة عن الهيئات الدولية (كتلك الصادرة عن محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي في تموز/يوليو 2016) التي تحدّ من مطالبها ببحر الصين الجنوبي.

علاوة على ذلك، فإن الصين ترغب بكسب احترام جيرانها، من خلال نمط من العلاقات لا يختلف عن علاقات ماضيها الإمبراطوري. والهدف من ذلك ليس إفقار أو إخضاع، أو بدرجة أقل استيعاب تلك البلدان، بل ضمان أن تصبح جزءًا من منظومة هرمية تتربع حكومة بكين على قمتها. ولتحقيق هذا، من الضروري أن تعمل على إرغام الولايات المتحدة على الخروج من شرق آسيا، وتعطيل قدرتها على استعراض قوتها هناك، الأمر الذي يسهم في دب الذعر في قلوب حلفائها الرئيسيين (اليابان مثلاً) أو استمالتهم للدخول في فلكها (كوريا الجنوبية مثلاً).

وفي هذه المنافسة المتعددة الأوجه، تستخدم الصين الصفقات التجارية، وتقيم مؤسسات دولية جديدة (مصرف الاستثمار في البنية التحتية في آسيا هو المثال الأخير الشاهد على ذلك)، وتستعين "بالقوة الناعمة"، مثل المساعدات الخارجية وإنشاء معاهد كونفوشيوس(*) في جميع أنحاء العالم، للتأثير على الرأي. لكن تبقى القوة العسكرية في صدارة التوجهات الصينية نحو الخارج. كانت واحدة من أربع تحديثات – في البداية، وإن لم تعد كذلك–

(*) منظمات تعليمية غير ربحية تابعة لوزارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية، تهدف إلى تعزيز اللغة والثقافة الصينية، ودعم التعليم على الصعيد الدولي، وتسهيل التبادلات الثقافية.

الأولوية الدنيا من بين الأربعة التي أطلقها دنغ شياوبينغ في عام 1978، ومنذ التسعينيات كانت مذهلة على صعيد الحجم والسرعة والتصور.

لم تضع بعض الإصلاحات العسكرية الصينية التي أجريت في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين سوى الأساس فقط لقوات مسلحة حديثة – ما جعل الجيش ينفذ معظم مهامه في مجال الشرطة، على سبيل المثال، فضلاً عن إدارة الشركات. بالمقابل، وبدرجة أقل، نجحت الحكومة الصينية في محو أشكال الفساد المستشري في أوصال جيش التحرير الشعبي. وقد تم إصلاح جميع عناصر الجيش الصيني، حيث تقلصت القوة بنسبة النصف تقريبًا منذ الثمانينيات، بينما تم تدعيم المنظمات وإعادة هيكلتها، واتسع نطاق المناورات وازدادت تعقيدًا.

تتمثل العناصر الأكبر لتحديث القدرات العسكرية للجيش الصيني بتطويرها الشامل لأربعة أنواع من القوات. التطوير الأول هو ذلك الذي يسمح للصين بأن تستعرض قوتها في الخارج، ليس من أجل السيطرة على المشاعات العالمية مع الولايات المتحدة، ولكن لإظهار أنها أصبحت قوة عالمية، وليس فقط قوة إقليمية. وللتمكن من نشر دوريات مستدامة لمكافحة القرصنة في خليج عدن في عام 2008، عمدت البحرية الصينية إلى استعراض قوتها في الخارج. وهي تجري العديد من التدريبات الرمزية بالأساس وعمليات نشر القوات التي تساعد في إعطاء صورة عن قدراتها العالمية. وفي ضوء ذلك، ينبغي أن يتضح الهدف من اقتناء الصين لحاملة طائرات روسية قديمة من طراز لياونينغ (Liaoning). والهدف هنا ليس إظهار القدرة على منافسة القوة الأمريكية في بعض جوانب نسخة القرن الحادي والعشرين من معركة ميدواي – التي أسفرت، رغم كل شيء، عن نتائج غير محمودة للمنافس الآسيوي للولايات المتحدة – ولكن لنشر واحد من أعظم رموز القوة البحرية المعاصرة. وسيعقب لياونينغ سفن أخرى، صناعة وطنية، وإحداها هي قيد البناء سلفًا.

لكن الصين، من ناحية، هي بالفعل قوة عالمية، في قدرتها على القيام بأعمال التجسس الإلكتروني، وعلى شن حرب إلكترونية. وفي حين بدأت

الهجمات الصينية على شبكات الكمبيوتر الأمريكية في التسعينيات، إن لم يكن في وقت سابق، فقد تمكنت في عام 2003 وعلى مدى عدة سنوات عن طريق ما يسمى بهجمات تايتان رين Titan Rain من استخلاص عشرات التيرابايتات(*) من البيانات من أجهزة الكمبيوتر الحكومية الأمريكية. غير أن هذه كانت البداية فقط. واستمرت الهجمات التي تستهدف سرقة أسرار برامج الأسلحة المتقدمة، وشركات التكنولوجيا الفائقة الأمريكية، مثل غوغل. وفي الآونة الأخيرة ربما تمت سرقة بيانات السجلات الوظيفية لعشرات الملايين من الأمريكيين من قواعد البيانات التي يشرف عليها مكتب الحكومة الاتحادية لإدارة شؤون الموظفين.

ثمة عنصر ثالث من عناصر تطوير القدرات العسكرية الصينية يتكون من قوى تهدف إلى ترهيب، أو ببساطة زرع الخوف والمهابة في نفوس الجيران. وقد استعيض عن قوة دفاع ساحلية متقادمة بأسطول متطور على نحو متزايد مؤلَّف من المدمرات والفرقاطات والغواصات التي تمخر عباب المحيطات. ويشمل ذلك خفر السواحل الصيني الذى يعمل كمساعد للبحرية الصينية ولكن بشكل رئيسي القوات البرية والجوية الصينية، وفي خطوة جبارة (ومدمرة للبيئية)، أنشأت الصين قواعد جوية ضخمة على الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي، والتي يزعم بأنها تزداد باطراد كشكل من أشكال القوة في المياه الصينية الإقليمية. كما أن هذه التطورات لا تقتصر فقط على حدود البحر. فعلى حدود الهند مع الصين في منطقة "أروناتشال براديش" الجبلية المتنازع عليها، تقوم دوريات جيش التحرير الشعبي الصيني بدخول الأراضي الهندية بشكل دوري، حتى إن الصين قامت بإنشاء بنى تحتية مدنية وعسكرية أقصى شمال التيبت.

وأخيرا، قام الصينيون ببناء قوات مصممة، وفق مصطلحات مخططي الدفاع، لـ "منع دخول" القوات الأمريكية العاملة في غرب المحيط الهادي.

(*) التيرابايت: هي، في الحاسوب، وحدة تخزين تساوي 2^{40} بايت.

وتشمل هذه الأنظمة مجموعة متنوعة من الأنظمة: صواريخ كروز بعيدة المدى وصواريخ بالستية قادرة على استهداف السفن الأمريكية والقواعد البحرية، فضلاً عن طوربيدات متقدمة وألغام. وتم تصميم الصاروخ البالستي DF-21D "West Wind" الذى يبلغ مداه أكثر من 800 ميل بحري وربما باستخدام تكنولوجيا أمريكية مسروقة. أسلحة من هذا النوع قد تجعل من المستحيل لبحرية الولايات المتحدة العمل قريبًا من المناطق الصينية، والهدف منها إرغام القوات الأمريكية (البرية والبحرية والجوية) على البقاء بعيدًا وراء ما يسمى أرخبيل الجزر الأول (الخط الممتد من جزر الكوريل، وأرخبيل اليابان، أوكيناوا، تايوان، وشمال الفيليبين) حتى الأرخبيل الثاني (جزر الباسفيك، مثل مارياناس وغوام) وربما حتى الأرخبيل الثالث (الذي يصل حتى جزر هاواي).

خبراء في الجيش الصيني يستخدمون أحيانا مصطلح "الصولجان القاتل" assassin's mace للأسلحة القادرة على تعطيل النظم الأمريكية الأكبر والأكثر تعقيدًا – الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية التي يمكن أن تشوش على عمليات الاستطلاع الأمريكية، على سبيل المثال؛ والأسلحة الكهرمغناطيسية التي يمكن أن تعطل الإلكترونيات الأمريكية، والصواريخ طويلة المدى فائقة السرعة والطوربيدات التي يمكن أن تدمر أو تغرق حاملات الطائرات الأمريكية، والأسلحة متدنية التقنية، مثل الألغام البحرية التي تزرعها السفن المدنية. وفكرة الصولجان القاتل هي مثال جيد على نقاط القوة والضعف في الفكر العسكري الصيني، وهي مزيج من الحكمة، وفي بعض الحالات، التصوف. فمن ناحية، من المنطقي تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة باستخدام قدرات متناظرة لا تملكها الصين حتى الآن، وربما لن تملكها أبدًا. من ناحية أخرى، فإن ما يغري القاتل هو إمكانية هزيمة العدو عن طريق إسقاطه بضربة قاضية واحدة بسلاح غريب غير معروف وتوقيت فائق الدقة. لكن التاريخ العسكري يشير إلى أن هذا النهج نادرًا ما يحقق أحلام أولئك الطامحين إلى امتلاكه بالطريقة التي يتصورونها. ورغم كل شيء، فإن استخدام اليابان المكثف لحاملات الطائرات في الهجوم على بيرل هاربر لم يقرر نتيجة حرب

المحيط الهادي، وأسلحة هتلر العجائبية، بما فيها صواريخ كروز والصواريخ البالستية والطائرات النفاثة المقاتلة الأولى، لم تسترد ثروات ألمانيا النازية في 1944– 1945. وبطبيعة الحال، فإن خبراء الاستراتيجية في الصين لا يسعون للحرب، ولكن يأملون في ردعها. وتكمن المشكلة في إمكانية امتلاكهم ثقة مفرطة في الأسلحة التي يقصد منها نزع سلاح خصم ذي كفاءة عالية بضربة واحدة.

الصين، بعد ذلك، هي منافس جاد ولديه قدرات متطورة، ولكن لديها نقاط ضعفها الخاصة، ومفاهيمها الخاطئة، وحدودها، التي يجب على الولايات المتحدة أن تفهمها ويمكن أن تستغلها إلى حد ما. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تمتلك على وجه الخصوص ثلاث أوراق رابحة في مواجهتها الاستراتيجية مع الصين: علاقات التحالف، ونوعية قواتها المسلحة، و– إذا ما استُخدم وشرِح بطريقة صحيحة – أسلوبها في الحرب. لقد رأينا أن من الصعب الموائمة بين الاعتقاد بالحكمة الصينية البارعة وحقيقة أن بكين قامت بعمل لا يقل براعة أبدًا بتحفيز جيرانها على الدخول في عداء مفتوح متزايد ضدها، والاصطفاف إلى جانب القوة العظمى التي تأمل الصين في إخراجها من المنطقة. وفي استطلاع منهجي لآراء السكان في البلدان الآسيوية، مثل بنغلاديش، والهند، وإندونيسيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، وفيتنام، جميعهم كانوا ينظرون إلى الولايات المتحدة كحليف رئيسي لهم. ولم يشذّ عن الإجماع في الرأي سوى ماليزيا والفيليبين. في حالة الفيليبين، كان اتجاه سياسة الحكومة يسير بعكس التيار. وأهم شيء يمكن للولايات المتحدة القيام به – وهو ليس بالمهمة اليسيرة – هو تعزيز تحالف الدول المناهضة للصين، وتعزيز قوتها الفعلية، وثقتها بالنفس، وقدرتها على العمل يدًا واحدة.

اليابان والهند وأستراليا هي قوى متوسطة تنفق على التوالي 48 مليار دولار و45 مليار دولار و23 مليار دولار على ميزانية الدفاع، أي بمجموع يقلّ عن نصف ما تنفقه الصين. ومع ذلك، فقد بدأ كل منها، في أوائل القرن الحادي والعشرين، بتنفيذ برامج الإنفاق العسكري (بدرجات متفاوتة) في

مواجهة الهيمنة الصينية، لا سيما من خلال الأساطيل البحرية الموسعة. والمعروف أن اليابان وأستراليا حليفتان وثيقتان للولايات المتحدة، وأن الهند شريك وثيق بصورة متزايدة حيث تشمل نشاطات تعاونها امتلاك التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والتدريبات المشتركة. وقد ردت الصين باستمالة باكستان إلى صفها، وبذلك قيّدت الهند ووسعت من امتدادها الإقليمي وخاصة من خلال بناء ميناء جوادار Gwadar الجديد في باكستان وشبكة من الطرق وخطوط السكك الحديدية لترسيخ وجودها في جميع أنحاء آسيا الوسطى. لكن مسألة تعميق الصين لعلاقاتها مع باكستان، بدورها، من المرجح لها أن تسهم في استمرارية بل ومفاقمة سوء العلاقة بين بلدين يمتلكان أكبر عدد من السكان في العالم.

تجدر الإشارة الى أن الفيليبين وفيتنام وتايوان هي دول أصغر حجمًا وأكثر ضعفًا ترزح مباشرة تحت رحمة الصين، التي تطالب بالسيطرة على المياه الدولية المحيطة بالفيليبين وفيتنام، وتحرم تايوان من حقها في الوجود المستقل. مع ذلك، وإلى حد مثير للدهشة، نجد أن كل واحد منها مستعد للوقوف ضد الضغوط المباشرة. وتشمل الفئة الثالثة من الدول ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا وسنغافورة - كل منها يمتلك جيشًا متوسط الحجم، وكل منها تنتابه المخاوف بشأن الطموحات الصينية، وكل منها يسعده رؤية الولايات المتحدة حاضرة في المنطقة لتحقيق التوازن الاستراتيجي في وجه القوة الصينية.

في ضوء ذلك، فإن القوتَيْن الرئيسيتين الوحيدتَيْن على الحدود الشرقية والجنوبية للصين اللتين هما على علاقة جيدة عمومًا بها، هما كوريا الجنوبية وروسيا، وتعاون الأخيرة مع الصين لا يزال مشوبًا بالخوف، والعداء التاريخي (روسيا، رغم كل شيء، حاربت الصين في الآونة الأخيرة - في أواخر الستينيات - أكثر من الولايات المتحدة) ورهاب الأجانب، الذي يفسر إصرار روسيا على الحفاظ على ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية التكتيكية الموجهة ضد جارتها الشرقية. أما بالنسبة لكوريا الجنوبية، فإن عداءها تجاه

اليابان، الذي يعود إلى جذور تاريخية، والمنافسة المعاصرة، وبعض الخلافات الملموسة، يمكن أن تخفف من حدته الدبلوماسية الأمريكية، كما أن خوفها من كوريا الشمالية يجعلها قريبة من الولايات المتحدة لدرجة قبولها بالصواريخ البالستية الأمريكية الدفاعية التي تعارضها الصين.

من كل ذلك، يعتبر الائتلاف المناهض للصين أكثر من كاف لتحقيق التوازن مع القوة المتزايدة لبكين. وتسهم إضافة مقدرات الناتج المحلي الإجمالي أو ميزانيات الدفاع في المبالغة بتعزيز قدراتها. وليس هناك على الأرجح أي تحالف رسمي على غرار حلف شمال الأطلسي، الذي تنص مادته الخامسة التي لا تقدر بثمن على أن الاعتداء على أي عضو من أعضائه هو اعتداء على الجميع. وتتباين مصالح القوى المختلفة (على سبيل المثال، تمتلك أستراليا حصة اقتصادية هائلة في شحن المواد الخام إلى الصين)، كما أن الفرص المتاحة أمام الصين لدق الأسافين بين جيرانها كبيرة. إن التحالف المناهض للصين متنوع في حجم ووزن أعضائه، وأنظمتهم السياسية (من الأشكال الرزينة المتزنة أو الأكثر صخبًا للديمقراطية بين الثلاثة الكبار إلى مختلف أشكال الحكم الاستبدادي)، واستعدادهم للاعتراف علنًا بأن الصين هي مشكلة. ومع ذلك، فإن الفرصة متاحة للولايات المتحدة لبناء تحالف تعويضي موازن للصين، أو يفوقها. علاوة على ذلك، فإن جغرافية البلدان المجاورة للصين، التي تشكل سلسلة جُزرية واسعة قبالة سواحلها الشرقية والجنوبية، تعني أن وصولها إلى البحر سيكون دومًا معرَّضًا للخطر في حالة نشوب نزاع. وبينما تحاول الصين تعويض ذلك عن طريق توسيع شبكة الطرق البرية إلى آسيا وأوروبا، تبقى المياه، على ما كانت عليه عبر التاريخ، الطريق الرئيسي للتجارة الذي تعتمد عليه الصين.

من كل ذلك، نرى أن ليس هنالك من شيء تلقائي في وجود ائتلاف لتحقيق التوازن مع الصين، أو في بقائه. في كل هذه البلدان هنالك من يفضل إبرام تسوية مع الصين لجملة أسباب، بما في ذلك الاعتقاد بأن الولايات المتحدة هي في طور أفول وتراجع كقوة عظمى. وبينما يرغب القليلون فقط

في أن تنبذ الولايات المتحدة كل الادعاءات بأنها قوة آسيوية، فإن هنالك أصواتًا - ليست جميعها أبواق دعاية صينية - تقول إن الولايات المتحدة يجب ان تختار ''تقاسم تفوقها'' مع الصين وأن على دول مثل أستراليا أن تحاول إيجاد موقف وسط بين القوتين الكبيرتين.

في عالم ما بعد الحرب، أصبحت الدبلوماسية العسكرية الأمريكية فرعًا مستقلاً للعلاقات الخارجية الأمريكية. ومن خلال إنشاء قيادات إقليمية، تشمل من جملة ما تشمل قيادة الباسفيك (PACOM)، قامت الولايات المتحدة بإعداد وتأهيل مجموعة من العناصر المتميزة داخل السلك العسكري الذين يلعبون دورًا لا يلقى ما يستحق من التقدير في صياغة علاقات أمريكا مع البلدان الأخرى. ولسوء الحظ، فإن هذا الدور، الذي خضع لرقابة السلطة المدنية، ظل طوال عقود يمهد للدبلوماسية العسكرية الموجهة نحو تطوير علاقات طيبة مع جميع القوى. وأصبحت الدبلوماسية العسكرية الأمريكية في المحيط الهادي أكثر علنًا ضدّ الصين، بطريقة لا تختلف عن دورها في الشرق الأوسط والخليج العربي في مواجهة النفوذ الإيراني المتنامي. وربما ما يزال أمامها طريق طويل.

مع ذلك، لا يمكن لأي دبلوماسية، مهما كانت بارعة، أن تحل محل القوة الفعلية، وهذا هو السبب الكامن وراء أعداد ونوعية القوات المنشورة أو التي يمكن نشرها في منطقة المحيط الهادي. وهناك عدم تماثل جوهري بين الصين والولايات المتحدة يتمثل في أن الأولى تلعب قريبًا جدًا من ملعبها وجمهورها، والأخيرة تلعب بعيدًا عن ملعبها وجمهورها. وحتى مع عمليات النشر المتقدمة في اليابان، وقاعدتها في غوام، والقدرة على استخدام المرافئ في جميع أنحاء المنطقة، تبقى الحقيقة أن تحريك سفينة واحدة إلى الأمام يتطلب تحريك اثنتين، والأرجح ثلاث، إلى الخلف، حيث يتوجب على الطواقم أنّ تكون إما على استعداد لعمليات التعبئة والانتشار، أو استعادتها، أو التنقل إلى الأمام والخلف جيئة وذهابًا. كذلك، فإن التباعد الهائل للمسافات في المحيط الهادي يُصعِّب إلى حد بعيد من إمكانية الاستفادة من الطائرات بعيدة المدى، العادية منها والتي من دون طيار.

لا تزال هيكلية القوات الأمريكية في أوائل القرن الحادي والعشرين تعكس الواقع الاستراتيجي للقرن العشرين. فسلاح بحرية لايزال مُصممًا للحفاظ على النظام العالمي والدفاع عن الممرات البحرية إلى أوروبا في حالة نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتي، لا ينطبق على سلاح بحرية مصمم لإحباط أي عدوان صيني محتمل. وعلى سبيل المثال، فقد تخلت البحرية الأمريكية عن قدراتها الضاربة بعيدة المدى التي كانت تمتلكها حاملات طائراتها خلال ثمانينيات القرن الماضي، واختارت بدلاً منها قاذفات مقاتلة متعددة الاستعمالات لكن قصيرة المدى من طراز F-35. والقوة الجوية التي تركز أساسًا على الحفاظ على التفوق الجوي في المسرح الأوروبي المزدحم والمضغوط، ليست بالقوة التي يمكن أن تستعرض عضلاتها عبر مساحات شاسعة من المحيط الهادي وصولاً إلى آسيا. وعلى الرغم من إجراء العديد من التعديلات، فإن الأمر لا يزال يتطلب المزيد: فبحرية تمتلك العديد من الغواصات وقوات جوية مع العديد من القاذفات بعيدة المدى هي الباكورة الأولى لمثل هذه التعديلات. وقد افترضت البحرية أن سفنها الحربية لا تحتاج إلى صواريخ مضادة للسفن بعيدة المدى، وأن أكثر هذه السفن يمكن أن تكون سفنًا خفيفة، على غرار سفن خفر السواحل. كذلك طالما افترضت القوات الجوية منذ وقت طويل أن قواعدها لن تتعرض لهجوم مباشر من قبل العدو. في الواقع، لا ينبغي تطبيق أي مجموعة من الافتراضات في مواجهة محتملة مع الصين؛ واليوم، بدأت البحرية الأمريكية تتحرك على عجل لتزويد سفنها مرة أخرى بصواريخ مضادة للسفن بعيدة المدى.

إذا كان النجاح الاستراتيجي الأمريكي يقوم أساسًا على إدارة الائتلاف وهيكلية القوة، فإنه يتطلب أيضًا تطبيقًا للطريقة الأمريكية في إدارة الحروب. وقد تشكلت طريقة الحرب هذه عبر قرون من القتال المتنوع في جميع ميادين الصراع؛ وهذه الطريقة مستمدة أساسًا من التقاليد الغربية وهي تختلف عن التقاليد الصينية. ويمكن وصف الاختلافات بين الاثنتين من منظور الاختلافات بين اثنين من المفكرين الرئيسيين من كل ثقافة: الضابط البروسي للحقبة

النابليونية كارل فون كلاوسفيتز والقائد الصيني القديم (وربما المشكوك بأمره) صن تزو.

لا تزال نظرية صن تزو في الحرب تدرَّس على نطاق واسع في الصين، حيث تعقد الأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية مؤتمرًا كل سنتين تقريبًا حول تفكير المعلم تزو. وهو النهج الذي يولي أهمية كبيرة للمعرفة:

من يعرف العدوَّ ونفسَه حق المعرفة

لن يذوق طعم الهزيمة قط ولو خاض مائة معركة

ومن لا يعرف العدوَّ ولكن يعرف نفسَه

فيوم له ويوم عليه

أما من لا يعرف العدوَّ ولا يعرف نفسَه

فستحيق به المخاطر في كل معركة

يتطلع صن تزو إلى النصر دون إراقة الدماء (''الفوز بمائة انتصار في مائة معركة ليس أعلى درجات التمُّيز؛ أعلى درجات التميز هي إخضاع جيش العدو دون قتال على الإطلاق'')، وهو يرى أن تحقيق النجاح يعتمد على البراعة في التموضع الدقيق، وهو المفهوم المتجذر بعمق في التفكير الصيني حول العالم. ويظل لفكرة تحقيق النصر بتكلفة زهيدة أو بدون تكلفة وجودها الثابت في وثائق مرجعية رفيعة المستوى مثل ''علم الاستراتيجية العسكرية''، على الرغم من أن الصين، كما يبين التاريخ، يمكن أن تتقبل الخسائر إذا لزم الأمر.

كلاوسفيتز مختلف جدًا. ''الحرب هي ميدان عدم اليقين. وثلاثة أرباع العوامل التي يقوم عليها العمل في الحرب يغشاها ضباب أكبر أو أقل من عدم اليقين''. ومعظم المعلومات التي ترد إلى القائد غير صحيحة، وعلى أية حال، ''الحقيقة في حد ذاتها نادرًا ما تكون كافية لجعل الرجال يتصرفون.'' وبالتالي، فإن ما يهم في ضباب الحرب (وهي عبارة صاغها) هو القدرة على تقييم الوضع ورفع الجاهزية بسرعة، واتخاذ القرارات في ظل ظروف من عدم

اليقين الخالص، والمثابرة. على الرغم من أن كلاوسفيتز مفكر مُحنَّك، فهو يجادل في حدود الحساب في الحرب؛ وهو سوداويٌّ متشائم في وصفه لحدود المعرفة الإنسانية. والأهم من ذلك أنه يرفض فكرة أن القتال الفعلي يمكن تجنبه من خلال المعرفة المتفوقة. ”في حين أن العديد من الطرق المختلفة في الحرب يمكن أن تؤدي إلى الهدف، ولتحقيق الهدف السياسي، فإن القتال هو الوسيلة الوحيدة الممكنة.“ كان أسلوب كلاوسفيتز هو الذي أوقف الهجوم الصيني في كوريا، ولو أن الأمريكيين كانوا على استعداد لاستئناف القتال، لأفسحوا أمامهم المجال ربما لدحر الصينيين حتى يالو. ومع ذلك، فإن طريقة كلاوسفيتز ليست مجرد عصيان ووحشية. في الواقع، يبدأ كلاوسفيتز الفصل الأول من الباب الأول من كتاب ”On War“ المؤلَّف من ثمانية أبواب بقوله إن ”الاستخدام المتمادي للقوة لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع الاستخدام المتزامن للفكر.“

مفتاح النجاح على طريقة صن تزو في شن الحرب هو توفر المعلومات الاستخبارية الاستثنائية عن العدو، وفهم هذا العدو. ويجب أن تكون هذه المعلومات مصحوبة أيضا بالإدارة الحكيمة البارعة، من خلال الجمع بين الموقع المناسب (hsing)، بحيث يكون تقدم المقاتل يسيرًا من دون جهد وسلسًا كانسياب المياه من أعلى التلة، والخدعة (tao) : "الحرب هي فن الخداع". ويبدو أن الفكر العسكري الصيني يفترض أن هذا يمكن تحقيقه. في المقابل، فإن مفتاح نجاح الطريقة الأمريكية للحرب هو الطاقة والكتلة: القدرة على حشد وتعبئة القوات؛ وقدرة التكيف على استخدامها (وهي فكرة غربية، يعبر عنها أحد مواطني كلاوسفيتز يلموث فون مولتكه Helmuth von Moltke، أنه لا توجد هنالك خطة تجنبك الاحتكاك مع العدو)؛ والقدرة على الصمود في التعامل مع الصدمات المحتومة والمفاجآت وضغوطات المعركة. لقد أصبحت طريقة الحرب هذه موهنه في بعض النواحي وباتت جميع الجيوش مستهلكات نهمة للبيانات (من هنا جاءت التسمية الصينية السمجة: حرب في ظل ظروف معلوماتية *(war under informationized conditions)*. ولكن لا يزال هناك الكثير في تلك التسمية.

كلاوسفيتز هو أكثر صوابية من صن تزو. وبالتالي، فإن الخطوة الأولى في تحقيق التوازن مع الصين ليست فقط في اتباع الطريقة الغربية للحرب، بل إعلان تفوقها. في الواقع، هناك لعبة تشبه صن تزو ستجرى ضد القادة الصينيين: بناء قضية مفادها أن البراعة في الحرب النفسية والنشاطات التجسسية المكثفة، والبراعة العملانية المفترضة، لن تعوض عن عمق ومرونة النهج الأمريكي في المعركة.

وراء هذا، بالطبع، يجب أن يكمن المضمون: نظام عسكري أمريكي قادر، في الواقع، على استيلاد كميات ضخمة من القوة العسكرية. وهذا لا يتطلب أي تغيير يذكر في كيفية مقاربة القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين لقضايا الدفاع. بالنسبة لمعظم وقائع التاريخ العسكري الأمريكي حتى الحرب العالمية الثانية، كان دفاع الولايات المتحدة يعتمد على التعبئة: قوة نشطة صغيرة نسبيًا يمكن توسيع نطاقها عن طريق التجنيد الإلزامي أو التحفيز الجماعي للمتطوعين. وكان هذا النهج قد أثبت نجاعته بصورة مدهشة خلال الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الوعي بتحديات تعبئة الموارد المادية والبشرية خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات.

وقد تغير هذا الواقع في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث نشرت الولايات المتحدة، للمرة الأولى في تاريخها، قوة كبيرة جدًا في زمن السلم، كان قوامها أولاً المجندون، ثم المتطوعون ابتداءً من منتصف السبعينيات فصاعدًا. وقد تراجع مفهوم التعبئة إلى حد كبير، بعد أن أصبحت التقنيات العسكرية أكثر تعقيدًا وغرابة، بحيث باتت القوات المسلحة تجد نفسها أكثر راحة مع قوة أصغر مؤلفة من متطوعين (كان لدى الولايات المتحدة حوالي 2.5 مليون مقاتل في عام 1960، ومليونين في عام 1990، وأقل من 1.5 مليون في 2010). ومن أجل زيادة عديد جيش الولايات المتحدة خلال حروب أوائل القرن الحادي والعشرين، على سبيل المثال، تم بذل جهود مضنية لم تسفر إلا ما يزيد قليلاً على 100.000 جندي إضافي على مدى عقد من الزمن.

وبقدر ما تعتمد قوة الردع الأمريكية في آسيا على تقدير الآخرين لقوتها الكامنة وكذلك لقوتها الفعلية، فإنها ستحتاج إلى إظهار قدرتها على حشد قوى كبيرة في فترات زمنية قصيرة نسبيًا - على سبيل المثال، في غضون عام أو اثنين من بداية الصراع. وهذا لن يكون كما كان أيام الحرب العالمية الثانية، بالتأكيد، ولكن أجزاء منه قد تنطوي على المفهوم ذاته. على سبيل المثال، من الممكن للولايات المتحدة، إذا تم السماح بتقديم عقود إيضاحية (demonstration contracts)(*) أن تحصل على صواريخ متقدمة أو طائرات من دون طيار من شركات أمريكية لم تكن حتى الآن تعمل في مجال الدفاع. ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن إمكانية تطوير القدرات الفضائية بسرعة، وذلك بإطلاق عدد كبير من الأقمار الصناعية الأصغر حجمًا لتحل محل كوكبة من النظم الأكبر حجمًا والأكثر قدرة التي يمكن أن تتضرّر أو تدمّر بواسطة النظم المضادة للأقمار الصناعية المتنامية في الصين. ويجب أن تكون النقطة الأهم تفهُّم الولايات المتحدة بأن النزاع المسلح يمكن أن يستمر لفترة أطول من أسبوع، وأن تكون مستعدة لمثل هذا الاحتمال.

تولي الطريقة الصينية للحرب أهمية قصوى لعنصر المفاجأة. لذلك، فإن الإغراء الذي ينبغي على المخططين الأمريكيين أن ينكروه على بكين هو الإغراء الذي استسلم له اليابانيون في كانون الأول/ديسمبر 1941 - أي الإغراء بهجوم مفاجئ لشل قدرات خصمهم الأكبر. وبقدر ما تتركز القوات الأمريكية في قواعد ضخمة في المحيط الهادئ ضمن مدى الصواريخ والقوات الجوية الصينية (ولا سيما في أوكيناوا وغوام)، فإن الخطر يزداد أكثر. ويمكن أن يتفاقم الخطر أكثر من ذلك إذا تمكنت الصين من تطوير أسلحة مناسبة بشكل خاص لشن هجمات على غرار هجمات بيرل هاربر - صواريخ فوق صوتية، على سبيل المثال، يمكن أن تقطع عدة آلاف من الأميال في الساعة ويكون من شبه المستحيل اعتراضها، على الأقل في مراحلها النهائية من الطيران.

(*) عقود تمولها الحكومة تتضمن مقترحات أسعار وشروط اختبار التشغيل ومعايير الأداء وغيرها يقدمها المتعهدون والمقاولون بنهاية المرحلة.

إن مفتاح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هو وجود قوات بحرية وجوية قوية بوسعها طمأنة ودعم وحماية حلفائها، وشل قدرات الصين من خلال فرض الحصار على موانئها وتعطيل تجارتها. فالأولى ضرورية للتحدي المتمثل في موازنة الصين مع ائتلاف، والثانية ضرورية لتهديد نقطة الضعف الحرجة للصين - شرعية نظام يعتمد على الازدهار الاقتصادي. علاوة على ذلك، وفي ضوء اهتمام الصين بمهاجمة النظم الفضائية (بما في ذلك اختبار تم الإبلاغ عنه في عام 2007 ضد أحد أقمارها المتقادمة المخصصة لأغراض الرصد المناخي)، يجب على الولايات المتحدة الاحتفاظ بقدرتها على استخدام الفضاء، وحجب هذه القدرة عن الخصم الذي يعتمد بشكل متزايد على محاولة سبر أغواره. ولكن حتى مع بدء جيش التحرير الشعبي الصيني بتعزيز غير عادي لقدراته العسكرية، حدث انخفاض مطرد في حجم القوات الأمريكية التي تم نشرها في منطقة الباسيفيك منذ عام 1990: من 170 إلى 130 الف جندي، إلا أن الأهم من ذلك هو الانخفاض في حجم القوات البحرية، وبخاصة حاملات الطائرات (من 7 إلى 5)؛ والطرادات والمدمرات (51 إلى 45)، والغواصات الهجومية (44 إلى 30). ونظرًا لدورات تعبئة ونشر السفن (واحدة إرسال، واحدة استرداد، واحدة عبور)، فإن الأعداد الأولية للسفن تبقى مسألة مهمة، بغض النظر عن قدراتها الفردية. وهناك حاجة ماسة إلى وجود بنية بحرية وجوية كبيرة في منطقة المحيط الهادي، على طول الخطوط التي تصورها لجنة الدفاع الوطني الممثلة للحزبين.

وكثيرًا ما يجري الخلط بشأن مسألة ما إذا كانت الحرب بين الصين والولايات المتحدة يمكن أن تحدث بدافع الرغبة في الحرب. وهذه مقولة سخيفة منطقيًا وغير مسؤولة استراتيجيًا. وتصبح الحروب أكثر احتمالاً عندما يقرر أحد الطرفين أن الاحتمال مرعب جدًا لدرجة أنه سيحجم عن التفكير بجدية في هذه الحروب. ومع ذلك، من الصعب التصور لماذا يمكن لأي من البلدين أن يختار عمدًا حربًا واسعة النطاق، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من تكاليف ومخاطر. وباعتبارها قوة قائمة على الوضع الراهن، فإن الولايات

المتحدة تخاف من الحرب واسعة النطاق؛ وكذلك، أيضًا، الصين، ولو بطريقة مختلفة، حيث تميل إلى التلويح باستخدام القوة بدلاً من استخدامها بالفعل. إن ثقافة استراتيجية تدعو إلى الإبقاء على ''جسر ذهبي'' يمكن للعدو أن يتراجع من خلاله، من غير المرجح أن تختار نزاعًا وجهًا لوجه.

لكن الحرب قد تأتي دون أن يطلبها أي من الجانبين منذ البداية. الظروف السياسية للصراع تبدأ بالتشويش الجوّي: صنع القرار الصيني الذي يمكن أن يُصاغ بفعل الروح القومية التي تم إثارتها في الصحافة ونظام التعليم المسيطر عليهما من قبل الحكومة، ودون الاستفادة من المعارضة الأهلية الداخلية. علاوة على ذلك، فإن القادة الصينيين، وإلى حد ما قواتهم المسلحة، المنتشين بقدراتهم الجديدة والكميات الهائلة من الأسلحة والأجهزة الإلكترونية الحديثة الموضوعة بتصرفهم، قد يقدمون على خيارات أكثر عدوانية. وهذا هو الخطر الأكبر لأن الصين لم تشن حربًا منذ عام 1975 – نزاع حدودي غير ذي شأن مع فيتنام. وقد حققت هذه الحرب المحدودة المكلفة هدفها الرئيسي المتمثل بالإشارة إلى وجوب ألا يقدم جارٌ أضعف على الاستخفاف بجاره العملاق القابع شمالاً، لكن ذلك لم يهيئ الصين بأي حال من الأحوال لحرب معاصرة. إن افتقار الصين إلى الخبرة الحقيقية بالحرب قد يسهل أكثر مما يعيق نزوع بكين إلى استخدام القوة.

ما الذي قد يؤدي إلى نشوب نزاع؟ ربما حادثٌ شبيه بالتصادم الذي حدث بين طائرة مقاتلة صينية وطائرة تجسُّس أمريكية لجمع المعلومات في عام 2001. في مثل هذه الحالات، كانت الغريزة الفطرية تحول عادة دون وقوع صدام فوري يمكن أن يؤدي إلى حرب. ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأن فرص حدوث صدام مسلح متفاقم هي فرص قائمة – بين الأسلحة الموجودة على متن السفن والطائرات الأمريكية على مقربة من ساحل الصين أو جزرها الإصطناعية في بحر الصين الجنوبي، أو نتيجة لتدمير مركبة فضائية أمريكية أو الإضرار بها، أو من خلال هجوم إلكتروني من النوع الذي يزداد انتشاره من الصين.

وقد يكون السبب الأكثر احتمالاً حصول اشتباك بين الصين وجيرانها يستجلب الولايات المتحدة للمشاركة في مسرح العمليات. هل ينبغي على الصين بشكل خاص تحدّي ادعاءات اليابان بحقها في جزر سينكاكو (المعروفة بالنسبة للصينيين باسم جزر داياو Diaoyu)، وإذا ما قاومت اليابان، ستكون الولايات المتحدة ملزمة بموجب بنود المعاهدة مع اليابان بأن تهب لنجدتها. والالتزامات المماثلة تلزم الولايات المتحدة بحلفاء آخرين - على سبيل المثال معاهدة الدفاع المتبادل بين الولايات المتحدة والفيليبين عام 1951. كذلك من شأن هجوم الصين على تايوان - وهو أمر غير محتمل لكن لا يمكن استبعاده بالمطلق - أن يورط الولايات المتحدة في نزاع. وستكون مصداقية القوة الأمريكية في جميع أنحاء آسيا على المحك؛ كما أن التبعات المادية لن تكون غير ذات شأن. وبوصفها قاعدة للتكنولوجيا المتفوقة وذات ناتج محلي إجمالي يضعها في مصاف أكبر عشرين اقتصادًا في العالم، تعد تايوان جائزة جيوسياسية مهمة.

ربما تشعل تعديات الصين الجائرة على الحقوق البحرية والجوية للآخرين في بحر الصين الجنوبي والشرقي الفتيل المحتمل الأكثر خطورة لنشوب حرب عالمية في أوائل القرن الحادي والعشرين. فإصرارها المتمادي والمطرد على إنشاء جزر صناعية وبناء قواعد عسكرية على هذه الجزر وتزويدها بصواريخ أرض جو، وصواريخ مضادة للسفن، وطائرات مقاتلة؛ وتوسيع نطاق جهودها للسيطرة على المجال الجوي في بحار شرق وجنوب الصين، كل ذلك يمكن أن يولد نزاعًا مسلحًا. إن مسائل السيادة هي ذات وزن كاف في حد ذاتها. فعليها يعول الاستقلال الاقتصادي لبلدان مثل الفيليبين، وإلى حد ما، على نظام عالمي قائم على الاستخدام الحر للمقدرات العظيمة للبشرية لأغراض التجارة السلمية. علاوة على ذلك، فإن وراء ذلك يكمن ذاك القدر الكبير غير المُدرك من السياسة الدولية: المصداقية. الولايات المتحدة التي تسمح للصين بالاستقواء على حلفاء لها لحملهم على الخضوع والاستسلام، ستفقد الكثير من مصداقيتها.

إن أيَّ صراع عَرَضي أو شبه عَرَضي بين القوات الأمريكية والقوات الصينية في البحر أو في الجو أو في الفضاء، سيكون له بعده الذائع الصيت؛ لكن عواقب الصراع بين الصين وحليف أو شريك أمريكي ستكون أكثر خطورة بكثير، لأن المخاطر ستكون أعلى. ومن المرجّح أن يفترض القادة الأمريكيون، وبحق، أن الفشل في دعم اليابان أو الفيليبين أو حتى تايوان يمكن أن يؤدي إلى انهيار تام للموقع الأمريكي في آسيا، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية.

إن حربًا صينية أمريكية سيكون لها تداعيات خطيرة جدًا على الجانبين كليهما، بل يمكن أن تتطور إلى حرب نووية (أطلق الجنرالات الصينيون تهديدات نووية ضد الأراضي الأمريكية)، رغم أن ذلك غير مرجح. وعلى الأرجح سيكون نزاعًا مختلفًا تمامًا عن الحروب الأمريكية في القرن العشرين. ولن يكون لدى الولايات المتحدة أي تخطيط، كما فعلت خلال الحرب العالمية الثانية، لغزو واحتلال وطن عدوها، في حين تدرك الصين أن الحرب التي تدمّر اقتصادها تمامًا ستعرض نظامها للخطر. ومن المحتمل أن تختار الولايات المتحدة الحد من الأبعاد الجغرافية للحرب ونطاقها الوظيفي (أي الهجمات الإلكترونية على الأهداف المدنية، على سبيل المثال). ومن المتوقع ان تحاول الصين توجيه ضربة استباقية على غرار هجوم بيرل هاربر تشل من خلالها القدرات التسليحية للخصم إذا اعتقدت أن ذلك ممكن، أو تحاول استخدام قوتها العسكرية لتقسيم التحالف المناهض للصين.

وليس من المؤكد أن هذه الحرب ستكون قصيرة أو طويلة الأمد. ويمكن للمرء أن يتصور سباقًا للسيطرة على سلسلة الجزر الأولى يتخللها هجمات صينية مباغتة ضد الائتلاف المناوئ، مع نوبات متقطعة من العنف بهدف ترهيب القوات المعادية أو تشتيتها.

وقد تتركز الاستراتيجية الأمريكية أساسًا على تعطيل التجارة الصينية (خاصة واردات النفط) على أمل التأثير على السياسة الداخلية الصينية – لكن من غير المحتمل أن يبقى هذا الصراع محصورًا. فقواعد الولايات المتحدة

الأمامية، وحتى في بعض الحالات، الأراضي الأمريكية ذاتها، ستتعرض لحرب إلكترونية (لحرب سيبرانية) cyberwarfare(*). كيف سيتفاعل مثل هذا الصراع مع حالة عدم الاستقرار في الصين نفسها، ومع المعارضة الأهلية للحرب في الولايات المتحدة، يبقى ذلك غير معروف.

من المستحيل في الوقت الراهن التنبؤ بنتيجة مثل هذه الحرب. وكان من المرجح لمراقب عقلاني في عام 1941 أن يخلص إلى الاستنتاج بأن هجومًا يابانيًا على الولايات المتحدة من المرجح أن ينتهي كما هو متوقع بهزيمة كارثية ماحقة لبلد كان إجمالي ناتجه المحلي بالكاد يساوي 15 في المئة من الناتج القومي الإجمالي للعملاق الذي قام بمهاجمته. فالمعطيات غير المعقولة هنا أكبر بكثير: حتى التحالف الذي قد ينبري ليضطلع بأعبائها غير موثوق. وروسيا، التي قدمت للصين معظم التكنولوجيا العسكرية الحديثة، قد تنحاز صراحة إلى جانب الصين، لكنها قد تتردد أيضًا بالإسهام في نتيجة من شأنها أن تترك الصين مهيمنة على آسيا، مع ترك روسيا وحيدة وضعيفة.

من الواضح أن أفضل الخيارات هي تجنب الحرب تمامًا. لكن الموقف الرادع الضروري للقيام بذلك سيكون شيئًا مختلفًا جدًا مقارنة بالحرب الباردة في أوروبا. التحدي هنا هو مختلف تمامًا: لإقناع نظير صاعد وحازم لكن مكشوف للولايات المتحدة بأن الهجمات على جيرانها لن تفشل في النهاية فحسب، بل ستهدد النظام الذي أطلقها. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال وضع هيكلية للقوة الأمريكية، ونظام تحالفات، وقدرة تعبئة تجعل من هذه الهجمات هجمات غير حكيمة بشكل واضح.

في الوقت نفسه، سيتعين على الاستراتيجيين الأمريكيين المواجهة – أن يُدرجوا في حساباتهم شَنّ حرب نفسيّة من خلال النقد والسخرية لا تكل ولا تمل الصين عن استخدامها، والتي تحاول عرض صورة للقوة تتجاوز قدراتها الحقيقية. الخطر الأكبر الذي يمثله التفكير على طريقة صن تزو يكمن على وجه التحديد في اعتماده على الخداع. وإذا كان هنالك ثمة من شيء يعلمنا

(*) حرب إلكترونية تشمل استخدام واستهداف الحواسيب والشبكات.

إياه التاريخ، فهو أن أولئك الذين يؤمنون بقوة خداع الآخرين سيكونون هم أنفسهم في نهاية المطاف ضحية ذلك الخداع، خاصة من قبل أولئك الذين يعتقدون بأنهم سذج أو يسهل خداعهم. هذه الحقيقة، إلى جانب الطبيعة المُعدية لقدرات الحرب السياسية الأساسية لأمريكا، والإغراء الذي تقدمه حرياتها وضماناتها الحياتية، من ناحية، والحقائق التي لا يمكن إنكارها عن الفساد، وإساءة استخدام السلطة من قبل الحزب الشيوعي الصيني، من ناحية أخرى، يعني أنه حتى على تراب صن تزو الوطني، إن جاز التعبير، يمكن للولايات المتحدة أن تلعب ورقة رابحة.

الفصل الخامس

التنظيمات المتطرفة

إن تحديات القوة الخشنة التي يطرحها صراع أميركا مع مختلف الحركات - تنظيم القاعدة، والدولة الإسلامية، وحركة الشباب، وبوكو حرام، وغيرها - هي في كثير من الأحيان الوجه الآخر للتحديات التي تواجهها مع الصين الصاعدة. وحتى الآن، كانت المواجهة مع الصين غير عنيفة بمجملها تقريبًا؛ إنها علاقة بين دول؛ وهي تشمل في المقام الأول (وإن لم يكن حصريًا) القوى التقليدية؛ ومقوماتها هي المهابة والأرض ونفوذ الدولة. إنها، في كلمة واحدة، تقليدية. أما معركة أمريكا مع المتشددين الإسلاميين - الذين يطلقون على أنفسهم اسم الجهاديين، لا يمكن أن تكون أكثر اختلافًا: لقد كانت مواجهة عنيفة إلى أبعد الحدود منذ ما قبل هجمات 11 أيلول/سبتمبر؛ مواجهة تنطوي على سيطرة سلطة حكومية وبسط نفوذها على عناصر وحركات غير حكومية؛ وهي مواجهة تمتد وتتسع لتشتمل على فرض القانون في الداخل، ومكافحة التمرد والإرهاب في الخارج. إنها مشكلة تنطبق عليها كافة الأوصاف، عدا أنها مشكلة مألوفة.

لكن ما هو نوع الصراع هذا الذي يستحوذ على الكثير من اهتمام أمريكا في نشرات الأخبار الأجنبية، ويتكون أساسًا من فاصل صامت متقطع من الضربات الجوية وغارات الكوماندوس التي باتت روتينية إلى درجة أن الأمريكيين بالكاد يلاحظونها؟ السؤال الأول، وغير المهم، هو ما نسمي هذا

الصراع. في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، أكد البعض أن الولايات المتحدة - وإلى حد ما، العالم الغربي الأوسع نطاقًا - كانت في حالة حرب؛ لكن آخرين رفضوا هذا المصطلح بشدة. ما كان، ولا يزال، على المحك في الاختيار بين اثنين من المصطلحات - الحرب مقابل الجريمة - هو كيف يمكننا تصور صراع أودى بحياة الآلاف، صراع لم يبدأ بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، ولم ينته في 2 أيار/مايو 2011 بقتل أسامة بن لادن، الرجل الذي أوحى وأمر بالهجمات على نيويورك وواشنطن قبل عشر سنوات تقريبًا. ولا تزال الفوارق الكامنة في مقاربة وفهم ذلك على جانبي هذه المسألة ذات أهمية لغاية اليوم.

نشأت هذه القضية فور وقوع هجمات 11 أيلول/سبتمبر. وعلى سبيل المثال، كان وزير الخارجية كولن باول يعقد مؤتمرًا صحفيًا بعد يومين من الهجوم، وكان له الحوار التالي مع أحد الصحفيين:

> سؤال: تحدثت عن بناء ائتلاف وتتحدث عن أدوات مثل المادة الخامسة من الناتو وقرار الأمم المتحدة، هل تتحدث عن الحرب بالمعنى القانوني؟ هل أنت مستعد لإعلان الحرب على هذا المرشّح، أسامة بن لادن؟ أو مرشح آخر؟ وهل تتوقع في مثل هذه الحرب أن تنضم إليكم هذه المنظمات كما فعلتم خلال حرب الخليج؟ وهل أنت قلق من أن استخدام لغة الحرب سيحمل معه إرشادات توجيهية محددة حسب الحرب التي لا تريدها أو التي أنت قادر على خوضها؟
>
> الوزير باول: أنا أتحدث عن الحرب؛ الرئيس يتحدث عن الحرب كوسيلة لتركيز قدرة أمريكا والمجتمع الدولي على هذا النوع من النشاط. الحرب في بعض الحالات قد تكون عملاً عسكريًا، ولكن يمكن أيضًا أن تكون عملاً اقتصاديًا، وعملاً سياسيًا، وعملاً دبلوماسيًا، وعملاً ماليًا. كل أنواع الأشياء يمكن أن تستخدم لإطلاق حملة، لشنّ حرب. وسوف نأخذ في الاعتبار كل أداة لدينا، وكل سلاح نملكه لمكافحة الإرهاب، وملاحقة هذه المنظمات بعينها.

ومع ذلك، فقد كانت هنالك قضية لمصطلح ''جريمة''، أو على الأقل شيء آخر غير ''الحرب'' جرى صياغته آنذاك، وتم طرحه بقوة بالغة من قبل عميد المؤرخين العسكريين الناطقين بالإنكليزية، السير مايكل هوارد. سطرٌ واحد من حجة (ليست لهوارد بالمطلق) تقول بأن مجرد استخدام كلمة

"حرب" كان يستحضر خطر نشوب صراع بين أجيال من المسلمين الملتزمين في كل مكان وبين الولايات المتحدة. وفي سياق مماثل، قال آخرون إن استخدام القادة الأمريكيين لكلمة "حرب صليبية"، بحسب تعبيرهم، سيؤدي إلى استغلالها من قبل المتشددين الإسلاميين الذين يأملون في تجنيد آخرين لصالح قضيتهم.

كان تناول هوارد للموضوع مختلفًا: إن ما حدث في 11 أيلول/سبتمبر لم يكن حربًا، بل نوع آخر من الصراع، أقرب إلى الجريمة، وهو "نزاع طارئ" ربما، وهو مصطلح استخدمه المسؤولون البريطانيون أثناء التمرد الشيوعي في مالايا (Mayala) في خمسينيات القرن الماضي، ولكن ليس حربًا. هذا يعني أنه ينبغي أن ينظر إليه على أنه نزاع تشنه أجهزة الشرطة ووكالات الاستخبارات، نزاع أقل بكثير من ذاك الذي تشنه الجيوش والقوات الجوية؛ هو صراع تشنه دول ضد منظمة، أو ربما شبكة من المنظمات، وليس معركة بين كيانات سياسية معترف بها. الشيء المغاير في هذا السياق هو التعامل مع المتشددين على غرار التعامل مع مرض مزمن ينبغي الحد من تداعياته وتخفيف حدته، وليس على أنه حرب ينبغي تحقيق النصر فيها. ويعتقد أكثر من كاتب في هذا الموضوع أن استخدام مصطلح الحرب ضد الإرهاب خدم الإرهابيين من خلال جعلهم مشكلة أكبر مما هم عليه في الواقع أو ما يمكن أن يكونوا عليه في يوم من الأيام. ففي عام 2001، قضى 42000 أمريكي في حوادث سير – وهو عدد يفوق بأربعة عشر ضعفًا عدد القتلى في هجمات 11 أيلول/سبتمبر. ويقال بأن الرئيس أوباما غالبًا ما كان يذكّر موظفيه بهذه الحقيقة.

في عالم ما بعد الحرب الباردة، من الشائع القول إن مناداة شيء ما باسمه ينطوي على المخاطرة بإثارة مشكلة، وهو خلاف مطروح فيما يتعلق بالصين أيضًا. حتى لو كان أحد يعتقد أن هذا كان صحيحًا، فإن السؤال السابق يجب أن يكون، "ما الذي نحن نتعامل معه في الواقع؟" يمكن تصور رجل دولة حكيم يقرر عندها عدم مناداة الشيء باسمه الحقيقي، ولكن سيكون

من الحماقة عدم سماح المرء لنفسه بالتفكير في ذلك. أولاً، يجب علينا أن نفهم العالم كما هو، ثم نقرر ما إذا كان من الصواب وصف ذلك الشيء وفقًا لذلك الفهم. وكما سنرى، هناك قضية أقوى ينبغي البناء عليها وهي أن على المرء توصيف الأشياء بمسمياتها علنًا.

والزعم القائل بأن الصراع مع الإسلام الراديكالي هو ببساطة ليس حربًا، من وجهة النظر التحليلية، هو زعم خاطئ لسبب أساسي وهو أنه يطرح تصورًا ضيقًا جدًا للحرب الموضوعة ضمن إطار تاريخ أوروبا من منتصف القرن السابع عشر فصاعدًا. إنها فكرة الحرب التي تتسيَّد فيها الدول، حيث للنزاعات بدايات واضحة (غالبًا من خلال إعلان رسمي للحرب) ونهايات (عادة من خلال أشكال من السلام المتفاوض عليه)، والتي من خلالها حتى حركات التمرد تهدف إلى إنشاء دول على غرار الدول الأخرى بحسب تصورها. وهكذا، فإن الثورة الأيرلندية ضد بريطانيا العظمى في نهاية الحرب العالمية الأولى لم تكن تهدف إلى إثارة اضطرابات أو ثورات طويلة الأمد بحد ذاتها، وإنما إلى إنشاء دولة مستقلة، وهو أحد الأسباب التي جعلت الجيش الجمهوري الأيرلندي يتبنى كل مظاهر الجيش الذي حارب ضده، بما فيها الرتب العسكرية والتنظيمات (الألوية)، والأركان العامة. كان يخطط لإنشاء دولة جديدة.

هنالك في الواقع ما يقال بشأن الاقتراح بأن العنف الديني هو جريمة. ويمكن أن يواجَه عن طريق بعض الإجراءات القانونية. وللمحاكم دور لا شك في ملاحقة من ينخرطون في هذا النوع من الجرائم. ومن المؤكد أن هناك حاجة لأنواع البرامج (المعروفة باسم "مكافحة التطرف") التي تشبه جهود منع الجريمة المجتمعية community crime. لكن في نهاية المطاف، أن نشيح بوجهنا عن مصطلح "حرب" يعني أننا نسيء فهم طبيعة هذا الصراع. إن العنف الذي تستخدمه جماعات مثل تنظيم القاعدة، أو تنظيم الدولة الإسلامية، أو بوكو حرام، وغيرها، ينطوي على بعض عناصر السادية المحضة وشهوة الدم، ولكنها غاية مقصودة في نهاية المطاف، ولها هدف سياسي. قد ينضم

مجرمون إلى هذه الحركات، ولكنهم كانوا معروفين أيضًا بانضمامهم إلى جيوش نظامية. ما يميز الحرب عن الجريمة هو ما إذا كان لدى المشاركين أهداف تتجاوز الرغبة في الإيذاء أو تحقيق مكاسب مادية. وبحسب هذا المعيار، فإن المتشددين هم في حالة حرب بكل ما تعني الكلمة من معنى. وبعيدًا عن كونهم جبناء (وهي صفة غالبًا ما تلصق بهم)، فإن الكثير منهم شجعان بصورة استثنائية ومستعدون للتضحية بأرواحهم في سبيل قضيتهم. من غير المجدي أن نتظاهر بأي شيء آخر.

وإن القبول بحقيقة أن هذا الصراع هو في الواقع صراع متجذر دينيًا يثير قلقًا عميقًا لدى النخب الغربية اليوم، التي تفضل كثيرًا فهم الصراع من منطلقات علمانية بحتة. (حتى خلال الاضطرابات في ايرلندا خلال السبعينيات، كان هناك من يصر على أن الصراع لا يمكن أن يكون بين البروتستانت والكاثوليك، ولكن يجب أن يفهم على أنه منتج طبقي لا أكثر). الجهاد حرب مقدسة، وعلى الرغم من أنه قد يكون من المرغوب فيه بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء إعادة تعريفه أو إعادة تفسيره على أنه صراع من أجل تحسين الذات، فهو كان ولا يزال حربًا مقدسة منذ الأيام الأولى للإسلام. وبحسب برنارد لويس Bernard Lewis أحد كبار دارسي العالم الإسلامي المعاصر، الذي كتب في عام 1988: ''الغالبية الساحقة من اللاهوتيين والفقهاء والمحافظين التقليديين الكلاسيكيين فهموا فرض ''الجهاد`` بالمعنى العسكري، وانكبوا على تحليل ه وتفسيره وفقًا لذلك``. وبالنسبة لمئات الملايين من المسلمين، يعني الجهاد صراعًا داخليًا وليس مواجهات دامية مع الكفار. ولكن مما لا شك فيه أن الجهاد بالنسبة للعديد ممن شنوا ولا يزالون يشنون الحروب في أفغانستان والبوسنة والشيشان ثم في العراق وسوريا واليمن وفي أوروبا والولايات المتحدة يعني شيئًا واحدًا فقط هو: الحرب المقدسة.

الحرب الدينية هي حرب، ولكن الخوف شبه المشلول في العالم الغربي من استخدام كلمة ''الحرب الصليبية`` يمنعه من تعلم الدروس واستخلاص

العبر من هذا الصراع النضالي. الحروب الصليبية، رغم كل شيء، كانت سلسلة من الحروب التي استمرت لأجيال، بل في الحقيقة لقرنين من الزمان تقريبًا. وشملت تحالفات وائتلافات غريبة، بما فيها تلك التي وصلت حتى إلى مستوى الانقسام الديني (كان هناك أسياد مسيحيون وأتباع مسلمون، والعكس بالعكس، في الأرض المقدسة)، ولكن بعض أكثر الصراعات عنفًا ودموية كانت ضمن الديانات والعقائد المشتركة (القتل الصليبي الوحشي لمسيحيي القسطنطينية خلال الحملة الصليبية الرابعة في عام 1204 بوصفها الحادثة الأكثر شهرة). لقد كان صراعًا شمل دولاً ودويلات، وتعبئة عسكرية جماعية، ومنظمات جديدة عابرة للقوميات؛ ومراتب صليبية، مثل هوسبيتالرز Hospitalers(*) وفرسان الهيكل Knights Templar(**)؛ فضلاً عن الطائفة المعروفة باسم "الحشاشون" (Assassins)(***)، الذين أورثوا تلك الكلمة إلى القرون التالية. كانت تستحضر المثل العليا ومبادئ السياسة الواقعية؛ كانت حربًا، وكانت أيضا أعمال لصوصية ونهب واغتصاب وذبح. كانت باختصار مجموعة معقدة جدًا من الصراعات التي أفسدت سياسة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط لما يقرب من مائتي عام. واليوم، الغرب المسيحي (الذي لم يعد موجودًا بالفعل، في أي حال) ليس غربًا صليبيًا ضد شرق مسلم. ومع ذلك، فالأحداث التاريخية تستحق الدراسة، وبعض من أوجه التشابه يستحق النظر.

من المحتمل أن تكون الحرب الحالية أقصر وأكثر بساطة من أحداث 1096–1272 ولكنها ستشتمل على قدر كبير من الغموض ذاته. قال رئيس الجيش الأسترالي السابق، بيتر ليهي Peter Leahy، من الناحية العملية، لأبناء

(*) فرسان مستشفى القديس يوحنا، نظام عسكري كاثوليكي كان سائدًا في العصور الوسطى.

(**) يلقبون أيضًا بفرسان المعبد وهو أحد أقوى التنظيمات العسكرية في العصور الوسطى والتي دام نشاطها لحوالي قرنين.

(***) جماعة من المحاربين تنتمي للطائفة الاسماعيلية النزارية كانت تقوم بأعمال التجسس والاغتيال على مدى 300 عام للشخصيات العدوة والخلفاء والسلاطين في القرون الوسطى، وكان يطلق عليهم أيضًا اسم "فدائيو بني اسماعيل."

بلده في أغسطس/آب 2014 أن أستراليا كانت مشاركة في حرب المائة عام مع الإسلام الراديكالي، وهو رأي أثاره في وقت لاحق رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس Manuel Valls بعد مذابح "شارلي إيبدو" 2014 في باريس. إنها ذلك النوع من الحروب التي لم تدرَّس بعد في الكليات العسكرية للغرب، التي تميل في مناهجها للتركيز على الصراعات العادية أو حالات التمرد والعصيان التقليدية التي تدوم لستة أيام أو أطول، أو ست سنوات أو أقصر.

إن شن هذه الحرب بحكمة، أو حتى مع نزر يسير من النجاح، يتطلب فهمًا لجذورها ومنطقها. وهذا الشرط يجعلها مختلفة عن الحروب الأخرى. في كانون الثاني/يناير 1942 لم يكن خبراء التخطيط الاستراتيجي الأمريكيون الذين يخططون للعمليات في أوروبا أو آسيا أو المحيط الهادي يولون أهمية تذكر لعيوب معاهدة فرساي للسلام، أو لعلم النفس السريري لأدولف هتلر، أو كيف مهّد تشابك المصالح الأمريكية واليابانية في المحيط الهادي الطريق لمعركة بيرل هاربر. بيد أن النظر في جذور هذه الحرب لا يقل أهمية عن فهمنا لما هو عليه موقفنا الآن. واحد من بين الإخفاقات الكبيرة لكل من بوش وإدارات أوباما كان الإصرار على تصوير العدو بصورة ساخرة على أنه مجموعة من المجرمين عملوا على "تحريف وتشويه ديانة عظيمة"، أو باعتباره عصبة من الأشرار أعمالهم مستوحاة من عقيدة لا هوية لها، ودافعهم الوحيد هو القتل والتدمير. إن عدوًا يجري تصويره بهذه الطريقة ليس لديه إيديولوجية يمكن فهمها. علاوة على ذلك، إذا كانت المعتقدات الأعمق للعدو تتميز أيضًا بأنها "مفلسة"، فسوف نستمر في التقليل من شأن قوة عقيدتها. وستبقى أعمال العِدو غامضة ونداء إيديولوجيتها محيرًا، ما لم نأخذ هذا العدو على محمل الجد – وعندها فقط ستتجلى لنا استراتيجية مضادة فعالة.

لذلك يجب أن نبدأ بالتفكير في هذه الحرب من الجانب الآخر، أو رؤية العدو، أو بالأحرى الأعداء، كما يرون أنفسهم. وفي هذه الحالة، يجب على المرء أن يفهم الدافع وراء مزاعم أولئك الذين يشنون حربًا مقدسة باسم

الإسلام. تلك العقيدة، على غرار كافة النظم العقائدية العظيمة، هي عقيدة واسعة ومتشعبة، وتشتمل على العديد من التيارات والمذاهب. وهي مقسمة بشكل رئيسي بين السنة والشيعة، من جملة المدارس الفقهية للتفسير الديني، ولها بداخلها طوائف متزمتة وأخرى غير متسامحة؛ وتقاليد منفتحة وعقلانية في النظرة، وأخرى باطنية وأخروية otherworldly؛ ومناهج سلمية واستيعابية يقتدي بها بقية العالم، وأخرى عدوانية لديها نزوع للحرب والقتال. إنها عقيدة شديدة التنوع. ما يهمنا هنا هو تيارات العنف والتهديد، التي لها تقاليدها وجذورها الراسخة على غرار التيارات الأخرى.

هناك مجموعة أكثر حداثة بكثير من الدلائل والمؤشرات الإيديولوجية للحركة الجهادية المعاصرة. وهي تشمل الحركات الإسلامية الحديثة، مثل حركة ديوباندي (Deobandi) في الهند (تأسست في القرن التاسع عشر) وحركة الإسلاميين المعاصرين، من أمثال سيّد قطب، وعلى الجانب الشيعي آية الله روح الله الخميني. وقد قامت الحكومة المصرية في عام 1966 بشنق المفكر والأديب المصري سيد قطب الذي كانت كتاباته الأساس لكثير من الحركات الإسلامية الحديثة بما فيها تنظيم القاعدة، رافضًا الصفح عنه وهو يقول: ''سوف تكون كلماتي أقوى إذا ما قتلوني''.

كان الخميني، الذي قاد الثورة التي أطاحت بالنظام الملكي التحديثي للشاه محمد رضا بهلوي في إيران في عام 1979، رجل دين شيعي، وبالتالي، منشق، من وجهة نظر المتطرفين السنة، ولكن ليس هناك ثمة من شك في أن ثورته الإسلامية قد ألهمت حتى أولئك الذين كانوا يمقتون عقيدته الدينية ويكرهونها. لهذا السبب، ومن جملة أسباب أخرى، كانت العلاقة بين تنظيم القاعدة وجمهورية إيران الإسلامية علاقة معقدة منذ وقت طويل، وليست مبنية على الصراع تمامًا. وقد كشفت لجنة 11 أيلول/سبتمبر عن عدد من الصلات بين إيران والقاعدة، تشمل من جملة ما تشمل المشاركة في التكتيكات التي كان يضعها حزب الله (الحركة الإسلامية الشيعية اللبنانية التي ترعاها إيران)، رغم أن أنماط التعاون الحذر كانت تذهب إلى أعمق من ذلك بكثير.

لقد رأى سيّد قطب أو الخميني عالَمًا مسلمًا إما مهزومًا أو مُهانًا من قبل الغرب في معركة شاملة، أو الأسوأ من ذلك، عالَمًا مُسلمًا خضع لأفكار الغرب، ونمط حياته، وثقافته، ومفاهيمه السياسية. الأمر لا يقتصر فقط على أن جمال عبد الناصر أو شاه إيران كانا طاغيين لديهما أجهزة شرطة سرية وحشية وبربرية، بل على أنهما كانا علمانيين بلا خجل. وفي موجات طويلة متتالية، منذ منتصف القرن العشرين فما بعد، تحول الجهاديون ضد الأنظمة الملحدة والأنظمة الغربية المناوئة على السواء، التي كانت، في نظرهم، مصدر إلهامهم. يقول أحد العلماء في عام 1990: ''منذ زمن طويل، كان هنالك تيار متصاعد من التمرد ضد هذه الغلبة الغربية، والرغبة في إعادة تأكيد القيم الإسلامية واستعادة عظمة الإسلام.'' كانت تلك حجة ترددت في مقالة صموئيل هنتنغتون الغيبية (وغير الشعبية إطلاقًا) التي نشرت في مجلة Foreign Affairs بعنوان ''صراع الحضارات''، بعد عدة سنوات.

لا يمكن أن يكون هنالك عملية تكيُّف، عدا الهدنة التكتيكية البحتة (من النوع الذي تقبل به الحركة الإسلامية بشكل دوري مع دولة إسرائيل) بين الإسلاميين المتطرفين والغرب. وكذلك، لا يمكن لحكومة جمهورية إيران الإسلامية أبدًا أن ترغب في إقامة علاقات ودية حقيقية مع الولايات المتحدة؛ إن مصادر الصراع ذات طابع وجودي. ويجب على الأمريكيين أن يقبلوا حقيقة أنه طالما أن الولايات المتحدة هي أكبر وأقوى دولة غربية، فإنها ستكون دائمًا محط استهداف الجماعات المتطرفة.

ترى الجماعات المتطرفة نفسها متجذرة في العالم العربي، بل إن معظم قادتها يتحدرون منه. وقد تضخمت أعدادهم مع استقطابهم لمتطوعين من كثير من المناطق غير العربية، من أفغانستان إلى الشيشان، ومن نيجيريا إلى البوسنة، نتيجة للصراعات المحلية التي ربما كانت في الأصل، ولو جزئيًا، دينية في طبيعتها، ولكنها تحولت مع مرور الوقت. بالإجمال، بحلول العام 2015 يقدر بأن 20000 مقاتل أجنبي قد سافروا إلى العراق وسوريا. وهذا العدد أكبر من عدد الذين توجهوا إلى أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي

للجهاد ضد الاتحاد السوفييتي وحكومته (العلمانية أيضًا) هناك والذي استمر نحو عشر سنوات.

إن الإسلام الراديكالي، شأنه شأن الأحزاب الاستبدادية الكبرى في القرن العشرين، هو حركة دولية. وكما كان الحال بالنسبة للحرب الأهلية الإسبانية في ثلاثينيات القرن الماضي، عندما اصطدمت الشيوعية والفاشية، جاء المؤمنون الحقيقيون - كأفراد وبالنيابة عن الدول - للقتال من أجل قضيتهم في أرض بعيدة. لكن في حين أنها كانت حربًا أهلية إسبانية واحدة في الثلاثينيات (ولو قوية برمزيتها)، هنا يوجد العديد من هذه الصراعات. وعلى عكس الشيوعية قبل الحرب العالمية الثانية، لا تسيطر على الإسلاميين السنة المتشددين دولة واحدة متعصبة لمصالحها تمامًا وعلى استعداد للتضحية بالمصالح المحلية في سبيل احتياجات الدولة. الحالة الشيعية ليست مختلفة كثيرًا بسبب الدور المسيطر لإيران، لكن يمكن القول إن إيران أقل استعدادًا للتضحية بالمصالح الشيعية المحلية في سبيل الأهداف القومية الفارسية. وباختصار، فإن الحركة الإيديولوجية الإسلامية الدولية هي حركة واسعة ومتنوعة ومستمرة، وقد أظهرت قدرة ملحوظة على تجنيد المقاتلين للدفاع عن قضيتها.

والحركات الإسلامية هي منظمات طليعية رائدة؛ أي أنهم يعتبرون أنفسهم بمثابة النخبة وسط جمهور داعم أكبر بكثير. ولديهم بعض الأدلة المحدودة لدعم فهمهم الذاتي. ومع أن معظم المسلمين لديهم وجهة نظر سلبية من القاعدة، على سبيل المثال، فإن ما يتراوح بين 5 في المئة في تركيا إلى 23 في المئة في بنغلاديش لديهم وجهة نظر إيجابية نحو تلك المجموعة. غالبية ساحقة تطغى على أقلية صغيرة من حيث القيمة المطلقة، ومع ذلك، فإن نسبًا مئوية كهذه تشير إلى أن الملايين من المسلمين في العالم هم أقل تأثُّرًا بكثير بأفكار تنظيم القاعدة، ناهيك عن غيرها من الجماعات الأكثر نجاحًا.

ولعل الأكثر إزعاجًا هو أن الجهاديين لديهم سبب وجيه للاعتقاد بأنهم هم الفائزون. كان هذا هو المفهوم الأكثر صعوبة للتقبل بالنسبة للقادة

الغربيين، وخاصة الأمريكيين. في الواقع، ولفترة معينة من 2011–2013 أعلن رئيس الولايات المتحدة وكبار مستشاريه أن القاعدة على وشك الهزيمة الاستراتيجية، وذهب الرئيس أوباما حتى إلى القول أمام جمهوره في جامعة الدفاع الوطني إن "هذه الحرب، شأنها في ذلك شأن كل الحروب، يجب أن تنتهي"، وهذا يعني ضمنًا أنها على وشك الانتهاء.

لا شيء يمكن أن يكون أبعد من ذلك عن الحقيقة. وقد أحرزت الولايات المتحدة وحلفاؤها سلسلة طويلة من النجاحات التكتيكية، بشكل أساسي من خلال الاغتيالات الممنهجة لكبار قادة القاعدة وفروعها. ولكن من وجهة نظر أوسع نطاقًا، فإن لدى الإسلاميين سبب منطقي للتفكير في أن العالم يسير في ركابهم. وقد تكون هذه الحركات مثل بوكو حرام في نيجيريا والقاعدة في شبه الجزيرة العربية قد باتت اليوم أكبر مما كانت عليه في عام 2005. فالدولة الإسلامية تسيطر على مساحات واسعة من سوريا والعراق وتلهم الآخرين في مناطق بعيدة مثل أفغانستان والولايات المتحدة نفسها. وفي الواقع، في عام 2015 وصف مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي James Comey تنظيم الدولة الإسلامية بأنه تهديد أكبر من القاعدة. وقد أسفرت الهجمات التي قام بها متطرفون إسلاميون في أوروبا عن بروز حالة طارئة من النفور والاشمئزاز العام، لكن ليس أقل من ذلك، ترهيب صامت لأعدائها.

الإسلام هو الآن الدين الأسرع نموًا في العالم، وهو في طريقه لتجاوز المسيحية في السنوات الـ 35 المقبلة. والأهم من ذلك أن نموه يأتي في سياق دعم محدود وإنما أساسي للتفسيرات المحافظة للدين، بما في ذلك دعم أكثر من أربعة أخماس جنوب آسيا وأكثر من ثلاثة أرباع المسلمين في جنوب شرق آسيا لجعل الشريعة دستور الدولة. وأكثر ما تقشعر له الأبدان هي أعداد الذين يفضلون أحكام الشريعة الأشد صرامة، لتشمل تنفيذ حكم الإعدام بحق المرتدين عن الإسلام. هذا لا يعني أن غالبية المسلمين الملتزمين يتوقون إلى القتال ضد الغرب، أو أنهم يوافقون على أنشطة أولئك الذين يفعلون ذلك.

ومع ذلك، فإن الأقلية التي تصدر الدعوات للحض على القتال لديها حشد كبير جدًا من المؤيدين، من حيث القيمة المطلقة، يمكن من خلاله تجنيد المقاتلين وتلقي أشكال أخرى من الدعم، كالأموال والملاذات الآمنة والمعلومات. علاوة على ذلك، ومع تعرض بنية الدولة لضغوط في بعض البلدان (باكستان على سبيل المثال) وتفككها في بلدان أخرى (سورية، وأيضًا مناطق أخرى من الشرق الأوسط)، فمن المرجح أن الدين سوف يستجمع قواه كمصدر للتماسك والقوة والتنظيم الاجتماعي. وفي نهاية المطاف، أدّى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في لبنان والأراضي الفلسطينية، على التوالي، إلى ترسيخ كلٍّ من حزب الله وحركة حماس لهيمنتهما في المكانين.

مع ذلك، فهذه الحركات الإسلامية المتطرفة لديها مساوئ هائلة، وبعد عقود من الزمن، ستغدو مساوئ معطِلة. وما يجعل منها حركات مرعبة، يجعل منها أيضًا حركات غير فاعلة: وتتجسد نشوتهم بالعنف أكثر ما تتجسد في شعار "أنت تحب الحياة، بقدر ما نحن نحب الموت." وإضافة إلى عدم قدرتهم على تقديم الأمور البناءة أو القابلة للاستمرار والديمومة. ربما كان الغزاة في الماضي، مثل تيمورلنك، قد أبادوا أعدائهم، لكنهم أيضًا كانوا بناةً عظامًا للإمبراطوريات ورعاة لمناهج البحث والدراسة والثقافة العالية. جهاديو اليوم لا يقدمون شيئًا أكثر من الحزن والكآبة، وجنون العظمة، وظمئٍ شديدٍ للعنف. وحيثما يحصلون على قبول، فذلك لأنهم يوفرون نوعًا من الاستقرار أو الحماية من خطر الجماعات المنشقة، أو ببساطة، كما حدث في حالة غزو طالبان لأفغانستان في الفترة 1994–1996، راحة من الفوضى. ولكن على المدى الطويل، فإن عدم القدرة على بناء مجتمعات حديثة يجعل من الأسهل بناء تحالفات ضد الجهاديين، وتعزيز الانقسامات الخطيرة بين القادة والزمر الذين يعتبرون الاعتدال والتسامح إزاء الاختلافات في النهج، والوفاق والوئام مجرد بدعة وهرطقة.

وقد حدت الطبيعة الغريبة للحرب ضد ما يسمى بالإسلام الراديكالي بحكومة الولايات المتحدة إلى التراجع عن مجموعة محدودة من الأدوات

العسكرية، لا سيما استهداف القادة الأفراد. إن عبارة "تكتكة الاستراتيجية" the tacticization of strategy، أي وضع الاستراتيجية على أساس تكتيكي، وهي من ابتكار المفكر الاستراتيجي الفذّ مايكل هاندل Michael Handel، هي عبارة جرت صياغتها بطريقة غير موفقة، ولكنها تجسد الاستجابة الأمريكية للتهديد الجهادي. إنها تختزل مشكلة استراتيجية كبرى بمجرد تكتيكات بسيطة ساذجة؛ وهي، في هذه الحالة، الهوس بتكتيك واحد يتمثل بتصيد الأفراد بواسطة طائرات بدون طيار، والذي حل محل ردة الفعل الاستراتيجية. فبالانتقال من التزاوج التجريبي للصواريخ الموجهة المضادة للدبابات محدودة الفاعلية مع طائرات الاستطلاع بدون طيار، إلى التسليح المنهجي للطائرات الكبيرة بدون طيار المزودة بعشرات الأسلحة أو أكثر المصممة لأغراض محددة، انتقلت الهجمات الفتاكة من عدة هجمات في العام الواحد قبل 2008 إلى برنامج يشتمل على ما يزيد على مائة هجمة سنويًا عام 2010، قبل تخفيضها ثانية عام 2013 وما بعده. واستكمالاً لمثل هذه الهجمات الدقيقة جرى شن غارات بهدف القتل أو الأسر من قبل قوات العمليات الخاصة الأمريكية وقوات التحالف.

وقد تطلبت المهارة التقنية للغارات الجوية في باكستان واليمن، والغارة المذهلة التي قتلت أسامة بن لادن في عام 2011، مزيجًا رائعًا من جمع المعلومات الاستخبارية الشاملة والتحليل السريع والعمل الدقيق، التي قدمت كلها بوفرة. وقد أظهرت تجربة شن حرب طويلة الأمد في العراق وأفغانستان المهارات التي كانت كامنة بالفعل: ففي الجيش الأمريكي لم يكن بيت القصيد هو التكنولوجيا لوحدها (القدرة على استغلال الموقع الجغرافي للمكالمات الهاتفية والطائرات بدون طيار القادرة على التجوال طويلاً والأسلحة الموجهة بدقة)، ولكن أيضًا إنشاء منظومات يمكن أن تجمع بين المعلومات الاستخبارية والتنفيذ في آن معًا. كان إنجازًا رائعًا في تاريخ الحياة العسكرية: لم يحدث من قبل أن تم القضاء على معارضين أفراد بطريقة منهجية بالغة الدقة على مثل هذا المستوى.

ومما لا شك فيه أن قتل كبار قادة القاعدة والقادة ذوي المراتب المتوسطة ساعد على تعطيل المؤامرات. لكن ذلك أدى أيضًا إلى تهدئة صناع

القرار الأمريكيين وركونهم إلى القناعة والرضا عن الذات. فقد أعلن جون برينان مستشار الرئيس أوباما لمكافحة الإرهاب، الذي أصبح فيما بعد مديرًا لوكالة المخابرات المركزية، في عام 2011 أن:

> القاعدة وأمثالها باتوا على هامش الحياة، يرقبون مرور التاريخ من أمامهم... ونحن نقترب من الذكرى العاشرة لهجمات 11 أيلول/سبتمبر، حيث يسعى الأمريكيون إلى فهم المكان الذي نقف فيه بعد عقد من الزمان، ونحن بحاجة إلى النظر إلى أبعد من ذلك المجمّع الذي قضى فيه أسامة بن لادن أيامه الأخيرة. هناك كان، محاصرًا لسنوات، وراء جدران عالية مثل السجن، معزولاً عن العالم. ولكن حتى هو بالذات أدرك الحالة المزرية لمنظمته وفكره.... لم يتبق أمامنا إلا هذه الصورة الأخيرة التي ينظر إليها العالم أجمع، وهي صورة إرهابي قديم، وحيد، مسجى في بطانية، والمشاهدة من خلال أشرطة الفيديو القديمة لرجل وحركة خلفهما التاريخ وراءه... لقد وضعنا القاعدة على طريق الهزيمة....

لقد تبين بأن برينان كان على خطأ في العديد من تقديراته. كان بن لادن على اتصال بفروع منظمته حول العالم قبل أسبوع تقريبًا من وفاته، بعد موجة من التظاهرات الشعبية التي أطاحت بالحكومات العربية من تونس إلى مصر؛ وعلاوة على ذلك، وصف مرؤوسوه له ''أيام الثورات المتتالية'' (ما أسماه بعض الغربيين ''الربيع العربي'') بأنه ''حدث عظيم ومجيد'' من وجهة نظر الجهاديين. وقد تمكنت قيادة القاعدة، وفقًا لتقارير صحفية، من إجراء مكالمات جماعية غير مكتشفة. وحتى عندما توقّع المدير المرتقب لوكالة المخابرات المركزية بأن تنظيم القاعدة في طريقه إلى الهزيمة، كانت حركة جديدة نشأت في رحمها - تنظيم الدولة الإسلامية - قد بدأت بالتشكل. ورفض الرئيس أوباما ذلك في وقت لاحق، قائلاً: ''إذا قام فريق من الناشئين jayvee team بارتداء زي فريق ليكرز لكرة السلة فهذا لا يجعل منهم ''كوبي براينت Kobe Bryant(*)''. وبعد خمسة أشهر، استولى فريق ''الناشئين'' المظفر على مدينة الموصل العراقية.

(*) لاعب كرة سلة أمريكي شهير سابق ولد في 23 آب/أغسطس 1978 في فيلادلفيا في ولاية بنسلفانيا وبعدها انتقل مع عائلته إلى إيطاليا.

وإذا لم يكن لدى تاريخ الحرب سوى درس واحد، فهو أنه لا توجد هنالك أسلحة أو تكتيكات أو مفاهيم عملية حاسمة. بدلاً من ذلك، هناك قانون الفعل ورد الفعل هو المطبق، وهو ما وصفه الجنرال البريطاني والمؤرخ جي. إف. سي. فولر (J. F. C. Fuller) بـ"العامل التكتيكي المستمر". كان القادة الأمريكيون مترددين في الاعتراف بهذه الحقيقة، ولكنهم اكتشفوا مع مرور الوقت بأن الضربات الجراحية surgical strikes من جانب الطائرات بدون طيار غير قادرة على القيام بأكثر من تعطيل الحركات الإرهابية بشكل مؤقت. من خلال الخبرة العميقة، تعلمت تلك الحركات الجهادية الخاضعة لرقابة تكتيكية مستمرة من قبل الأمريكيين كيفية إخفاء الإشارات المادية والإلكترونية التي يمكن لعدوهم أن يستهدفها – وبصورة رئيسية بالبقاء بعيدًا عن أي شيء ينبعث منه طيف كهرمغناطيسي. كانوا يختبؤون بين السكان المدنيين، مع العلم بأن ضربات الطائرات بدون طيار لم تكن واردة إذا كان الأمريكيون يعتقدون أن أعدادًا كبيرة من الناس الأبرياء سيموتون مع القادة الإرهابيين. انتقلوا ببساطة إلى المناطق التي كان يتعذر وصول الجيش الأمريكي والمخابرات الأمريكية إليها. وقد نجحت حملة الاغتيالات الإرهابية في البلدان التي تعاونت معها (باكستان، إلى حد ما، واليمن) أو المناطق التي لم تكن فيها حكومة فعالة. إن هجمات لطائرات بدون طيار في لندن، على النقيض من ذلك، ستكون مستبعدة، وأقل احتمالاً حتى في بلدان مثل سوريا، على الأقل حتى يتفكك هذا البلد ويتفتت، ويتلاشى في أتون حرب أهلية لا تبقي ولا تذر.

إن تفضيل قتل الإرهابيين بدلاً من أسرهم له علاقة بدرجة الخطر والفرصة المناسبة – إن تنفيذ عملية سريعة خاطفة هو أكثر صعوبة بكثير من إطلاق صاروخ – لكن أيضًا بالقدر ذاته من الاشمئزاز الذي أبداه الأمريكيون في التعامل مع السجناء. لقد أثار بناء الرئيس جورج دبليو بوش لمركز الحجز في خليج غوانتانامو قدرًا كبيرًا من الجدل. وعلى الرغم من إحباطه من هذا المركز، لم يتمكن الرئيس أوباما من إغلاقه، لكنه سعى إلى

تقليص عدد نزلائه إلى أدنى حد ممكن. ومن خلال معاملة بعض القادة الإرهابيين كمجرمين، مع جميع الحقوق والإجراءات المرتبطة بالقانون الجنائي، وغيرهم كأهداف لمجرد القتل، فقد أهدرت الولايات المتحدة الفرص المتاحة التي كان سيوفرها لها القتل. في العراق، لم يبدأ استخدام السجون كمراكز لجمع المعلومات الاستخباراتية، وتجنيد المحاربين، وزرع المعارضة في صفوف الجانب الآخر، إلا في وقت متأخر من الحرب.

ومع ذلك، ففي حالة الحرب الكبرى مع الجهاديين، لم يتمكن القادة الأمريكيون من إقناع أنفسهم ببناء قضية لسياسة الحجز والاستخدام المنهجي والمطول للتقنيات المماثلة. الجدل حول الإبقاء على سجن في خليج غوانتانامو لجهاديين من الخطورة بمكان تركهم يذهبون في حال سبيلهم، لكن ليسوا أهلاً للمحاكمة في المحاكم الأمريكية، حجب القضية الأكبر: الحاجة إلى استخدام مرافق الاحتجاز كواجهة في حرب أوسع. وفي الوقت نفسه، استجلب أسلوب الاغتيال معضلات غير مريحة، كما في عام 2011، عندما قتلت الصواريخ الأمريكية الداعية ذا الشخصية الكاريزمية أنور العولقي، وهو مواطن أمريكي، في اليمن. "إعدام من دون الإجراءات الشكلية، اتهام ومحاكمة وإصدار حكم"، بحسب ما وصفه أحد الصحفيين بحق. مستجمع مياه لا مفر من السقوط فيه، لكنه مستجمع مزعج ومثير للقلق.

وقد لاحظ إدوارد لوتواك أنه في كثير من الأحيان، يولّد النجاح في الحرب، نوعًا من الفشل. في نيسان/أبريل 2015، اعترف البيت الأبيض بأن ضربات الطائرات بدون طيار التي قتلت عددًا من عناصر القاعدة قتلت أيضًا عامل إغاثة أمريكي من أصل إيطالي كان محتجزًا لديها لمدة ثلاث سنوات وأربع سنوات على التوالي. وقد استنكر الصحفيون أخطاء البرنامج واعتذر الرئيس بشدة. لقد ارتد تدقيق أمريكا الناجح عليها. إذ لا يمكن أبدًا شن حرب بدقة فائقة، ونتيجة لذلك، فإن المدنيين والرهائن والأبرياء سيموتون دائمًا. ولم يحاول الرئيس بوش ولا الرئيس أوباما أن يكيِّفا الرأي العام مع أخطاء لا مفر منها وخسائر في الأرواح، ربما لأنه جرى إغواؤهما بوعد الحرب

المعصومة من الأخطاء – وهكذا، فإن مثل هذه الأحداث كان يساء فهمها وتفسيرها. وبذلك أصبحت قوة الجيش الأمريكي الهائلة ومهارته عرضة للتهجم.

لقد شنت الولايات المتحدة حملات ضد الجهاديين منذ أوائل العقد الأول للقرن الحالي بأداة واحدة مثيرة للإعجاب لكنها محدودة، وهي القتل المستهدِف، حتى مع تجنبها لأي حرب سياسية أوسع نطاقًا ضد العدو الجهادي. وقد أسفر ذلك عن تردد واشنطن في تحديد العدو بشكل صحيح، كما سبق مناقشته. ونتيجة لذلك، كانت الحملات الموجهة للرأي العام التي تقوم وزارة الخارجية والوكالات الأخرى ضعيفة وناقصة التمويل، والأسوأ من ذلك، كانت غير مقنعة. وكانت مواضيع هذه البرامج غير فعالة: محاولة إثبات أن الولايات المتحدة ليست معادية للإسلام، على سبيل المثال. وهكذا، في آب/أغسطس 2015، كان لحساب تويتر لوزارة الخارجية، @ThinkAgain_DOS، عدد من المتابعين بلغ 22000 متابع مقارنة، على سبيل المثال، بـ 316000 متابع للمفكر الإسلامي طارق رمضان.

كانت هنالك حاجة هنا لنوع مركز جدًا من القوة الناعمة. إن الاختلاف بين الطرق المرتبكة وغير الفعالة التي شنت بها الولايات المتحدة حربًا سياسية ضد المتطرفيين في القرن الحادي والعشرين، والطريقة التي كانت تحارب بها الشيوعية في منتصف القرن العشرين، لا يمكن أن يكون أكثر وضوحًا. لم تكن هناك منظمات جديدة هنا مماثلة لوكالة الإعلام الأمريكية، وراديو أوروبا الحرة، أو راديو الحرية. لم يكن هناك إعداد للمثقفين لمهاجمة الإيديولوجيا المعارضة مباشرة. لم يكن هناك، في الواقع، سوى رغبة صادقة عبر إدارتين لإثبات أن الولايات المتحدة ليست سيئة كما هو شائع في كثير من جوانب الفكر في العالم الإسلامي. وقد انعكست نتيجة هذه الحرب غير المُخاضة في استطلاعات الرأي العام في العالم الإسلامي. ففي مصر، على سبيل المثال، كان لدى 30% فقط من السكان في عام 2006 وجهة نظر إيجابية حيال الولايات المتحدة – وهذه إشارة سيئة بما فيه الكفاية. وبحلول

عام 2013، تراجعت هذه النسبة إلى 16 في المائة. وكان من شأن شن حرب سياسية حقيقية أن تفعل المزيد من أجل إثارة الانقسامات الداخلية في المعسكر الإسلامي الراديكالي، وتأليب الفصائل على بعضها البعض، وتعميق النفور الذي يشعر به معظم المسلمين من جراء بربرية التطرّف.

إن الفشل في شأن التعامل مع الحرب بوصفها حربًا، والتعامل معها على هذا النحو، أدى إلى تصورات استراتيجية مصيرية خاطئة، بل وخيارات أكثر خطرًا. ومن الأمثلة على ذلك سوء فهم الحكومة الأمريكية للأحداث في الشرق الأوسط الكبير في أعقاب ما سُمِّي بالربيع العربي. ففي 11 أيلول/ سبتمبر 2012، تعرضت السفارات الأمريكية في جميع أنحاء الشرق الأوسط إلى هجمات مفاجئة: في بنغازي، ليبيا، التي تحرّرت من دكتاتورية القذافي من خلال عملية دعمتها الولايات المتحدة بقيادة فرنسا وبريطانيا العظمى. وقد توجت الهجمات هناك على القنصلية الأمريكية بمقتل السفير الأمريكي وثلاثة مقاولين. وأشار المتحدثون الحكوميون إلى أن الهجوم كان بسبب فيديو غريب على الإنترنت عمره ستة أشهر، وهو فيلم قصير لفيلم سينمائي لم يُنتج أبدًا، عن النبي محمد ﷺ - وهو مفهوم لا يمكن تصديقه مطلقًا، ناهيك عن تقديمه بشكل مقبول. وبعد أن أعلنوا مرارًا وتكرارًا أن القاعدة على وشك الهزيمة الاستراتيجية، لم يستطع المسؤولون تفسير الهدف الذي ترمي إليه تلك الرايات السوداء التي كانت ترفرف فوق المنشآت الأمريكية: شعارات حركة كانت بعيدة جدًا عن كونها لفظت أنفاسها الأخيرة.

بحلول العام 2015 لم تكن الحرب التي كان أحد الرؤساء يأمل بكسبها (جزئيا) من خلال صدمة موجَّهة إلى العالم العربي والاحتكام إلى حكومة منتخبة، والتي كان رئيسٌ آخر يأمل بضمان الفوز بها عن طريق القتل الروتيني، إذا لم يكن الانتقائي والفائق الدقة، موفقة أو حتى قريبة من النجاح، إلا في مجال رئيسي واحد - الحؤول دون وقوع هجوم جماعي آخر على التراب الأمريكي على غرار هجوم 9/11. وهذا يرجع إلى حد كبير إلى تعزيز وتحصين الحدود الأمريكية وإلى حملات مكافحة الإرهاب في الخارج. ولكن

في بقية أنحاء العالم، لا يمكن التبجح بأن الحرب كانت تبلي بلاءً حسنًا. فبعد فك الولايات المتحدة ارتباطها بالمنطقة – مسارعتها إلى مغادرة العراق، ورفضها المشاركة في الحرب الأهلية السورية – ضربت الفوضى أطنابها. ففي العراق، فرض تنظيم الدولة الإسلامية سيطرة فعالة على العديد من المدن الكبرى، بما في ذلك الموصل، في حين وسع نطاق سيطرته باتجاه أوروبا وخارجها. وفي أماكن أخرى من قلب سوريا والعراق، كانت الحركات الشبيهة بتنظيم القاعدة تجتذب وتدرّب الإرهابيين من جميع أنحاء العالم. وفي أعداد صغيرة ولكن متزايدة عاد هؤلاء المقاتلون الأجانب إلى أوطانهم حيث نفّذوا عمليات إرهابية ناجحة، كما حصل في هجمات شارلي إيبدو في كانون الثاني/يناير 2015 والهجمات الكبيرة على مسرح باتاكلان (Bataclan) وغيرها من المواقع في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام. حركات مشابهة كانت آخذة بالازدهار في ليبيا وفي نيجيريا؛ في باكستان، التي استخدمت لفترة طويلة الحركات الجهادية كسلاح ضد الهند وقبلها روسيا ثم الولايات المتحدة في أفغانستان، كانت الدولة نفسها مهددة من قبل الحركات التي لم تعد قادرة على السيطرة عليها. وفي منطقة الشرق الأوسط الكبيرة التي انهارت هياكلها الحكومية في بعض الحالات، وفي حالات أخرى باتت معرضة للخطر، تبقى إمكانية حدوث أعمال عنف داخلي كبيرة.

لم يَضرب المتطرفون الولايات المتحدة إلا بشكل متقطع منذ عام 2001 – الهجمات التي شنها كل من الرائد نضال حسن في فورت هود في عام 2009، وتفجير ماراثون بوسطن في عام 2013 كانت مجرد أعمال فردية لأشخاص لم يكونوا لوحدهم ببساطة، بل كانوا مدفوعين للتطرف من قبل آخرين، معظمهم موجود في الخارج. وهناك شيء مماثل يبدو بأنه صحيح يتعلق بالإرهابيين الذين هاجموا مركزًا صحيًا محليًا في سان برناردينو في كانون الأول/ديسمبر 2015. ومثلما كانت هذه الهجمات مرعبة بالنسبة للأفراد المستهدفين، إلا أنها لم تؤثر على الحياة اليومية أو تعرّض القيم الأساسية للولايات المتحدة للخطر. ومع ذلك، فإن مثل هذه الهجمات، في حد ذاتها،

ستكون كافية لاستدعاء نوع من الاستجابة الحكومية التي تعترف بأن البلاد تعرضت بالفعل للهجوم. قد يكون من غير المنطقي أن يخشى المواطنون من الهجمات الإرهابية أكثر من خوفهم من حوادث السيارات، بل هي حقيقة نفسية وبالتالي سياسية أنهم يفعلون ذلك.

بيد أن ما يجعل تهديد التطرّف مشكلة استراتيجية أكبر هو إمكانية حيازة حركة إرهابية على أسلحة دمار شامل، فضلاً عن احتمال أن تؤدي هذه الحركات إلى التسبّب في الفوضى في أجزاء من العالم يعتبر استقرارها مصلحة أمريكية. نحن نعرف أن القاعدة بذلت جهودًا متعددة للحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية – ففي عام 2008، على سبيل المثال، قُتل أحد خبرائها، وهو خبير كيميائي مصري أعلِن عن مكافأة بقيمة 5 ملايين دولار لمن يأتي برأسه، في غارة جوية أمريكية. لا يمكن تصور أن يُصنَّع سمّ الريسين ricin أو الجمرة الخبيثة anthrax محليًا، على الرغم من أن تصنيعها ومعالجتها أقل سهولة مما يُوحى أحيانًا في وسائل الإعلام. والأمر المقلق والأكثر خطورة هو احتمال وصول الأسلحة النووية إلى أيدي الحركات المتطرفة، ربما بمساعدة فنيين أو حراس متطرفين، أو من خلال ثورة أو انقلاب. من غير المحتمل، ربما؛ وهو أمر غير قابل للتصديق، بأي حال من الأحوال.

كيف، إذن، سنخوض مثل هذه الحرب؟ الخطوة الأولى والأهم هي التخلص من العوائق والمفاهيم الخاطئة وقول الحقيقة بشأن هذه الحرب: بأنها يمكن أن تستمر لعقود، إن لم يكن لأجيال، وهو الأكثر احتمالاً؛ وأنها نجمت عن أزمة ثقافية وسياسية عميقة في أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي وعلى وجه التحديد العالم العربي؛ وأن ذلك يعززه انهيار نظام الدولة في الشرق الأوسط؛ وأنها معقدة بسبب الطبيعة المتفشية للمرجعيات في العالم السني؛ وأن الجهاديين هم خصوم شجعان أقوياء الشكيمة، وهم بارعون جدًا في ما يقومون به، بما في ذلك فنون الدعاية والإعلام.

سيتطلب التفكير الاستراتيجي حول هذه الحرب مجموعة مختلفة من

العقليات مغايرة لتلك التي كانت تدير الصراعات الأكثر تقليدية. وسيتعين على المسؤولين العسكريين والاستخباراتيين أن يفكروا في أسباب النجاح على المدى الطويل؛ وسيتعين على القادة السياسيين قبول أنهم لن يرفضوا نجاحات دراماتيكية أو طويلة الأناة خلال فترة ولايتهم. ومثل هذا التقييم النزيه نفسه سيختبر شخصية السياسيين الذين يأملون، بطبيعة الحال، بإنهاء فترة حكمهم، كونهم كسبوا، أو على الأقل، أنهوا الحروب التي بدؤوها أو ورثوها.

ستكون هذه حربًا طويلة. إن إدراك ذلك، ما يدعو للاستغراب، ينبغي أن يقلل من بعض الضغوط للتركيز بشكل مكثّف على الإرهاب على حساب التحديات الاستراتيجية الأخرى لأمريكا. لا طاقة للمنظمات الإرهابية في الوقت الحاضر على مهاجمة الولايات المتحدة بشكل مباشر ومنهجي. إنهم يهددون الاستقرار في أجزاء مهمة من العالم، لكن إذا ما تم تزويدهم بأسلحة دمار شامل، وهو أمر محتمل، فقد يصبحوا أكثر خطورة بكثير. ومع ذلك، فإن جزءًا من النهج الاستراتيجي الجديد للحرب ضد التطرف يكمن في إعادة تأسيس حاسة التناسب، والتعامل معه على أنه ليس تهديدًا طفيفًا مشابهًا لحوادث المرور، أو صراعًا مروعًا بين الثقافات.

يجب أن يستمر التعطيل الدائم لقدرات المنظمات الإرهابية التي تهاجم الولايات المتحدة وحلفاءها. ويعني هذا استمرار القتل المستهدف؛ وقد يتطلب الأمر إجراءات أكبر بكثير إذا ما تبين بأن هذه الجماعات على وشك الحصول على أسلحة دمار شامل أو السيطرة على دولة ما. إن الغرض من عمليات القتل هو تقليص حجم وتعطيل والحد من قدرات فيروس لا يمكن تدميره بهذه الطريقة. الهدف العملي هو الاستنزاف؛ وعلى الرغم من أن التكتيكات هي هجومية بطبيعتها، فهذا جانب دفاعي بصورة أساسية من جوانب الاستراتيجية.

في الوقت نفسه، فإن ما هو مطلوب أيضًا هو العودة إلى استراتيجية القبض على الإرهابيين القياديين حيثما أمكن مهاجمتهم ومداهمتهم. ويتطلب ذلك نهجا مختلفًا إزاء اعتقال الأفراد الذين قد لا يخضعون للمحاكمات المدنية

ولا يتعين التعامل معهم كأسرى الحرب التقليديين. في هذا الصدد، لا يزال هناك منطق مبرر لإبقاء معتقل خليج غوانتانامو مفتوحًا، ولحمل الديمقراطيات الليبرالية الأخرى على وضع اتفاقيات جديدة للتعامل مع السجناء بهذا الشكل الجديد والغريب من أشكال الحرب. فالحرب مع المتطرفين هي في بعض النواحي حرب ضد شكل من أشكال التمرد، والشخصيات المعتقلة من الجانب الآخر ليست مصدرًا للمعلومات الاستخبارية فحسب، بل هي في نهاية المطاف وسيلة للتسبب في انشقاقات على الجانب الآخر.

وهذا يؤدي إلى النمط الثاني من أنماط الاستراتيجية: إذا كان هنالك عدو لا يمكن تدميره، فعلى الأقل العمل على تشتيته. إن الحركات الإرهابية بشكل عام، والمتطرفين على وجه الخصوص، معرضة للانقسام الداخلي والانشقاقات والعنف داخل الحركة الواحدة. في الماضي كانت هناك نجاحات مذهلة باستخدام هذا النهج. والقضية الأكثر إثارة للاهتمام المعروفة علنًا كانت تفكيك منظمة أبو نضال الراديكالية العنيفة والخطيرة في مطلع السبعينيات، والتي ساعدت وكالاتُ الاستخبارات الغربية في انقلابها على نفسها عن طريق تعزيز جنون العظمة الطاغي والمهلك لديها من خلال مزاعم حول الاختراق والخيانة من الداخل. إن الحركات العنيفة السرية التي تكون عرضة للتخاصم والشجار حول النقاط الباطنية للمذهب أو العقيدة، والتي يقودها رجال مستبدون عديمو الرحمة تحدوهم طموحات بقيادة مئات الملايين من المؤمنين، هي عرضة للتطهير الداخلي الوحشي. ومن مصلحتنا، من خلال أي وسائل علنية أو سرية متاحة، تشجيع وتعزيز تلك المعارك.

وثمة عنصر ثالث من الاستراتيجية ينطوي على حرب سياسية - وهي حرب أفكار تشن على نطاق مختلف تمامًا عن أي عملية أجريت حتى الآن. في الواقع، إذا كان هنالك ثمة من حاجة إلى القوة الناعمة من منطلق أنها أمر إيجابي (بدلاً من مجرد الجاذبية المفترضة للنظام الأمريكي)، فهي هنا. حتى الآن كان الغرض من برامج الدعاية والإعلام الموجّهة ضد الجهادية إما "التوعية" بهدف إقناع المجتمعات الإسلامية في الخارج بأن الولايات المتحدة

ليست معادية لمعتقداتهم، أو محاولة إقناع الشباب المسلم بعدم الانضمام إلى منظمات مثل تنظيم الدولة الإسلامية. البديل سيكون التوجّه نحو الإيديولوجيا الجهادية بطريقة مباشرة أكثر - تبيان وحشيتها، وتعصبها الأعمى، وكرهها للنساء، وعجزها التام عن توفير حياة كريمة. الغرض من ذلك هو فضح هذه الإيديولوجية. لن تكون المواضيع المثارة بمثابة اعتذار استباقي للولايات المتحدة؛ بدلاً من ذلك، ستكون تأكيدًا للقيم الأمريكية – بما في ذلك التسامح وحقوق المرأة وسيادة القانون – التي هي معادية للإيديولوجية الجهادية. وستكون لهذه الحملة ميزة إضافية تتمثل بدعم الجهود المماثلة لإضعاف وتقويض الأعداء الإيديولوجيين الآخرين، لا سيما الصين وروسيا. وربما يعني ذلك أن التعبئة من القطاع الخاص لا تختلف عن تجنيد الرئيس كينيدي للمذيع الأسطوري إدوارد مورو Edward Murrow لترؤس وكالة المعلومات الأمريكية خلال الحرب الباردة. وإذا كان القتل المستهدف دفاعًا استراتيجيًا، فإن ذلك يعني اعتماد الهجوم الاستراتيجي.

وأخيرًا، في حالات قليلة، قد تضطر الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى النظر في المشاركة في عمليات تهدف إلى ضمان أمان واستقرار البلدان التي عانت من الحركات الجهادية أو التي هي على وشك الاستسلام لها. لكن يبدو أن التداعيات المريرة لحرب العراق تمنع ذلك، والفوضى التي تلت ذلك عندما أطاحت القوى الأوروبية بالديكتاتور الليبي معمر القذافي بمساعدة أمريكية، ثم فشلت في تحقيق الاستقرار في البلاد هي نقطة مضادة: بل هي أكثر من ذلك آثار العواقب المطولة للحرب الأهلية السورية الوحشية.

التوقيت، والأكثر أهمية، الكيفية – التي ينبغي للولايات المتحدة أن تتدخل من خلالها، هما مسألتان كبيرتان لا يمكن البت بهما مسبقًا. ولن يكون من المفيد التظاهر، في أعقاب حربَيْ العراق وأفغانستان، بأن أمريكا لن تقوم أبدًا بهذه العمليات مرة أخرى. وفي الواقع، فإن فقدان الذاكرة الذاتي هذا لن يسهم إلا في التأكيد على أنها سترتكب الأخطاء القديمة، أو الجديدة والأسوأ، عندما تجد نفسها مضطرة للتدخل مرة أخرى في البلدان الإسلامية.

وسيتعين على التدخلات المقبلة أن تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من العراق وأفغانستان، بما في ذلك القيود المفروضة على قدرة أمريكا على إعادة تشكيل المجتمعات الأجنبية. غير أن ما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله، مع ذلك، هو المساعدة على توفير الأمن، وتطوير القوات المسلحة وأجهزة الشرطة التي يمكنها الحفاظ عليها في غيابنا، وتقديم مساعدة محدودة لإعادة بناء المؤسسات الحكومية. ولن يكون هناك حاجة إلى تدخّل مئات الآلاف من الجنود، كما أن الشعب الأمريكي لن يسمح بذلك، رغم أن هناك أشكالاً أخف حدة للتدخل يمكن اللجوء إليها. الولايات المتحدة وحلفاؤها سيحسنون صنعًا فيما لو قاموا، على سبيل المثال، بنشر بضعة آلاف من الجنود الأمريكيين والأوروبيين في ليبيا للمساعدة على تحقيق للاستقرار في ذلك البلد بعد الإطاحة بالعقيد القذافي.

في أحد الأوجه الرئيسية، فإن التفكير الاستراتيجي بالنسبة لهذه الحرب يشبه التفكير في الصراعات الأخرى: وضع الأولويات، وتحديد الخيارات، وتوظيف اقتصاد القوة – الحد الأدنى من الجهد اللازم لاحتواء عدو في مكان – وتوجيه ضربات حاسمة في مكان آخر. وقد نوقش منطق الاختيار الاستراتيجي في الفصل الأخير من هذا الكتاب، ولكن الآن يمكن للمرء أن يلاحظ أنه سيتطلب من الحكومة الأمريكية أن تحزم أمرها بشأن الحكومات الأجنبية التي ستدعمها، والتي سوف تقدّم لها فقط مساعدة محدودة. وستكون هنالك حاجة إلى نوع من الانتهازية الاستراتيجية أيضًا: حيثما تسنح الفرصة للتسبب بنكسات ساحقة للجهاديين، يجب انتهاز مثل هذه الفرصة وعدم إهدارها. إن القتل المستهدف على مستوى منخفض لن يكون كافيا على الأرجح: فالآلاف، وربما عشرات الآلاف من الجهاديين ينبغي استئصالهم من ساحات القتال في العالم مرة واحدة وإلى الأبد.

هذه حرب ائتلافية. فالعديد من الحلفاء لا يوجد في مواقفهم أيَّة إشكالية – فرنسا، على سبيل المثال، أو أستراليا. هنا أيضًا، يعتبر تقديم جردة حساب صادقة للشعب الأمريكي وللآخرين بشأن الحلول التوفيقية التي يتعين على

الولايات المتحدة أن تصوغها، أفضل تأمين ضد سوء التقدير الاستراتيجي من جانبها – إما وضع قدر كبير من الثقة في الحلفاء، أو استحالة العمل معهم. ولا بد من اتخاذ القرارات على أساس كل حالة على حدة: فمن المحتمل تمامًا أن ينطوي ذلك في بعض الحالات على التعاون مع أنظمة بغيضة، مثل نظام روسيا فلاديمير بوتين. والمفتاح هو اتخاذ مثل هذه الخيارات بعناية، مع الاعتراف بأن هنالك قيمًا يجري التضحية بها في بعض الحالات، أو مصالح يجري تعريضها للخطر في حالات أخرى.

هذه العناصر الاستراتيجية – التي تنهك قدرات المنظمات الإرهابية وتستنزفها، وتقسمها، وتشن حربًا سياسية ضد قاعدتها، كملاذ أخير للتدخل من أجل المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلدان التي تهددها هذه المنظمات، والعمل ضمن ائتلاف – ليست عناصر جديدة، لكنها لم تنفَّذ لغاية الآن بصورة فاعلة. وهي لن تنهي، بحد ذاتها، التهديد الإرهابي، لكنها قد تخفضه إلى النقطة التي يصبح عندها مجرد مصدر إزعاج وليس تهديدًا للنظام العالمي.

لقد أتقن استراتيجيو تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وبوكو حرام، من بين آخرين، مسرح الخوف – ولهذا فهم يقومون بشن هجمات استعراضية باهرة على أماكن الترفيه وتنفيذ إعدامات مدبرة بعناية للأفراد العزل الذين لا حول لهم ولا قوة. وهنا يتبادر إلى الذهن أحد النصوص الرئيسية التي تحض على الجهاد في كتاب أبو بكر ناجي الصادر في عام 2004، بعنوان "إدارة الوحشية: المرحلة الأكثر حرجا التي ستمر بها الأمة الإسلامية." لكن في نهاية المطاف، لا يمكن لمثل هؤلاء أن يحققوا النجاح إلا إذا أمعنا في سوء فهمنا المتعمد لحقيقتهم وما تتطلبه أيديولوجيتهم، ومن أين تأتي. ورقتهم الرابحة الرئيسية هي عدم رغبة أمريكا في معرفة الحقيقة عنهم – بل حتى الاعتراف بها لنفسها. وعندما تصف الولايات المتحدة المشكلة بشكل واضح وصريح، وتقبل بحقيقة أن هذه الحرب ستكون في الواقع حربًا طويلة الأمد، فإن التحديات ستبدو، في الحقيقة، أكثر قابلية للإدارة مما هي عليه الآن.

الفصل السادس

دول خطرة

الصين، بحكم حجمها وثروتها وتطلعاتها، هي المنافس الجيوسياسي الكبير للولايات المتحدة؛ أما الجهاديون، بحكم قناعاتهم وممارساتهم القاتلة، منهم يشكلون التهديد الأكثر إلحاحًا. الأولى فقط، من خلال ثروتها، وسكانها، وقوتها العسكرية المتنامية بسرعة، يمكن أن تتحدى مكانة أمريكا كقوة عظمى وحيدة. والأخيرة فقط هي التي تشن في الوقت الحاضر حربًا مفتوحة ضد الولايات المتحدة.

لكن تحديًا استراتيجيًا ثالثًا ينبثق من مجموعة من الدول المعادية: روسيا وإيران وكوريا الشمالية. وهم يتعاونون في كثير من الأحيان، لكنهم ليسوا محورًا ولا تحالفًا. ولديهم العديد من السمات المشتركة: حكومات استبدادية وغير شرعية تعتمد على القهر للاحتفاظ بالسيطرة، وبالتالي فهي عرضة للتهديد بشكل خاص من جانب الأفكار الليبرالية الديمقراطية؛ ترسانات نووية أو طموحات نووية؛ تهاون كبير تجاه المخاطر؛ ورغبة في استخدام القوة بطرق سرية أو مقنَّعة. أول اثنتين من هذه القوى هما قوى تعديليّة revisionist powers تسعى إلى إنشاء (أو في رأيهما استعادة) مواقع دولية تعتقد أنها فقدتها بشكل غير عادل لصالح الولايات المتحدة وحلفائها. والقوة الثالثة هي قوة عميلة للصين تجد نفسها مهملة باطراد من قبل راعيها السابق، لكنها مستعدة للقيام بأعمال متهورة للحفاظ على مركزها.

كل هذه الدول الثلاث تقودها أنظمة تقوم على العداء للولايات المتحدة، وهي عدائية مستمدة إلى حد كبير من فهمها لماضيها القريب، انهيار الاتحاد السوفييتي أو هزيمة إيران في حربها مع العراق في الثمانينيات، أو عزلة كوريا الشمالية. وهذه العدائية، القائمة على شعور دائم ولا عقلاني بالمهانة في أحيان كثيرة، تختلف عن عدائية الصين، التي تعكس كراهية قوة صاعدة لدولة هيمنت طويلاً على النظام الدولي. كما أنها لا تشبه جاذبية المتطرفين، القائمة على الكراهية الإيديولوجية العمياء. في جميع الحالات الثلاث، من المؤكد أن المشاعر المعادية لأمريكا هي مشاعر حقيقية، ولكنها أيضا أداة مفيدة للأنظمة القمعية وحتى غير الشرعية للإبقاء على سيطرتها على شعوبها التي لولا ذلك لانقلبت على حكامها بسبب أوجه القصور والفساد التي تعاني منها. ولأن هذه القوى الثلاث مجتمعة هي، في جوهرها، ديكتاتوريات استبدادية، فلا يمكن استبدال كبار قادتها بسهولة، والأهم من ذلك، من غير المرجح أن تصغي إلى وجهات نظر متباينة معها. ولذلك، فهذه الدول هي عرضة لاتخاذ قرارات سيئة للغاية. علاوة على ذلك، تبدي هذه القوى الثلاث أعراض جنون العظمة في تعاطيها السياسي، ما يجعل منها عرضة لسوء التقدير في حكمها على كل من السلوك الأمريكي وطبيعة العالم الخارجي. وهذه أعراض خطيرة، ليس فقط بحكم فهمها لمصالحها الخاصة، لكن أيضًا بكيفية تفسيرها لأفعال الآخرين.

وغالبًا ما تستخدم كلمة 'مارقة rogue' لوصف هذه الحكومات، وهو وصف في غير محله. فهذه الدول ليست، من وجهة نظر السياسة الدولية، أنظمة خارجة عن القانون – فهي تقيم علاقات طبيعية متبادلة مع الكثير من الدول. كما أنه ليس من الممكن فعلاً الإمعان في عزلها. الهند، على سبيل المثال، تقيم علاقات ودية مع الولايات المتحدة، لكنها ترغب في إقامة علاقات طيبة مع إيران، ليس فقط لتأمين إمدادات النفط، ولكن أيضًا بسبب الروابط الثقافية العميقة التي لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهلها. الفارسية كانت لقرون لغة البلاط في الكثير من بلدان جنوب ووسط آسيا. وعلى نفس

المنوال، فإن بلدانًا كثيرة تشعر بأن لها صلة قوية بروسيا تعود إلى صداقات تاريخية، أو معتقد ديني مشترك، أو تعاطف مع إمبراطورية خذلها خصومها. وحتى كوريا الشمالية كان لها، إن لم يكن أصدقاء، فشركاء، مثل باكستان وسورية، تبادلت معهم الخبرات في مجال تصنيع الصواريخ البالستية، والمواد الإنشطارية، وفي نهاية المطاف الأسلحة النووية.

تؤثر هذه الخصائص على الطريقة التي تساهم بها القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها. التوازن العالمي الذي تضطلع به القوات الجوية والبحرية الكبيرة ضد صين صاعدة، أو استمرار تنفيذ الهجمات الدقيقة والعمليات الخاصة ضد الجهاديين، هو أقل أهمية هنا. ولأن مصالح هؤلاء الأعداء هي إقليمية أساسًا، فهم يحتاجون إلى استجابات إقليمية أكثر منها عالمية. ويجب أن تأخذ الاستجابة الأمريكية في الاعتبار أيضًا أن أحد العناصر الحاسمة في كون هذه الدول خطرة يكمن في امتلاكها الفعلي للأسلحة النووية أو في سعيها الدؤوب لامتلاكها. وهي دول هشة اقتصاديًا، تعتمد إما على صادرات النفط في سوق مُغرَقة flooded market، أو أنها لا تملك شيئًا على وجه الخصوص لبيعه غير الأسلحة (في حالة كوريا الشمالية). وهي أكثر خطورة الآن من الصين، لأن قادتها، على عكس نظرائهم الصينيين، يشنون حربًا منخفضة المستوى ضد جيرانهم، وهم على استعداد لتحمل مخاطر لن تواجهها بكين. لذلك، من الضروري اتباع نهج مختلف على صعيد القوة العسكرية لمواجهتهم.

دعونا ننظر إلى كل خصم بدوره، بدءًا بالأهم، روسيا. في جلسات الاستماع التي عقدها مجلس الشيوخ، وقبل أن يصبح رئيسًا لقيادة الأركان المشتركة، أعلن الجنرال جو دانفورد Joe Dunford أن ”روسيا تمثل أكبر تهديد لأمننا القومي.“ من ناحية، يبدو الأمر وكأنه عسير على التغيير. فرغم كل شيء، روسيا لم تعد قوة عظمى. وجيشها، على الرغم من الانتعاش الذي شهده في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، لم يعد يمثل سوى جزء صغير فقط مما كان عليه في السابق. في ذروة الحرب الباردة، في أواخر

الثمانينيات، كان الاتحاد السوفييتي قد أنفق ما يعادل 392 مليار دولار على موازنة الدفاع. وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، تقلص الإنفاق الدفاعي إلى ما يعادل 65 مليار دولار، ثم بالكاد إلى ثلث ذلك الرقم في أواخر التسعينيات.

لكن إعلان دانفورد عَكَس الانتعاش العسكري الجزئي لروسيا، والأهم من ذلك، ما فعلته روسيا بالموارد التي لديها. واليوم، قفز الإنفاق الدفاعي الروسي إلى أكثر من 96 مليار دولار في عام 2015. وهذا يضع النفقات العسكرية الروسية في مرتبة تفوق بمرتين أو ثلاث نفقات ألمانيا وأكبر من نفقات بريطانيا العظمى، بالرغم من عدم الدقة الذي تتسم به هذه الأرقام. ومع هذا الانتعاش المقترن بإنفاق محدود، قامت روسيا بتجديد ترسانتها النووية بصواريخ جديدة طويلة وقصيرة المدى ورؤوس حربية محسنة، وأقسام رئيسية حديثة لجيش أصغر حجمًا، واستثمرت بكثافة في حرب غير تقليدية. ومن ناحية أخرى، تعتبر اليد العاملة الروسية فقيرة: عدد السكان آخذ بالانكماش؛ واقتصاد غير متوازن يعتمد على المواد الخام وصادرات الأسلحة؛ وحكومة فاسدة وديكتاتورية؛ ومساحات ضخمة من الأراضي تحتاج للدفاع ضد مجموعة من الأعداء المحتملين، بما في ذلك الإسلاميين الراديكاليين. من ناحية ثالثة، لديها ميراث هائل من الأسلحة التقليدية والنووية وكذلك قواعد من أواخر الحرب الباردة، وجيش محترف بارع وخدمات سرية، وقيادة لا ترحم.

إن روسيا الناهضة هذه هي مشكلة، كما بات واضحًا بالفعل، أولاً من خلال غزوها لجورجيا في عام 2008، ثم استيلائها على شبه جزيرة القرم في عام 2014 وتدخلها في أوكرانيا منذ ذلك الحين، وهي الحرب التي كلفت روسيا ما لا يقل عن 2000 قتيل، أي أكثر مما عانته الولايات المتحدة في عقدها الأول في أفغانستان. وكما هي الحال في كثير من الأحيان، فقد قدمت السياسة المحلية بعض الدلائل بشأن الاتجاه الذي ستتبعه السياسة الخارجية لبلد ما. وبما أن ضابط الـ"كي جي بي" السابق فلاديمير بوتين قد استطاع

الوصول إلى السلطة بلا منازع، فإن حكمه شهد موجة من الاغتيالات لشخصيات مزعجة، مثل الصحفية آنا بوليتكوفسكايا والسياسي بوريس نيمتسوف؛ وسجن معارضين سياسيين؛ وقمع وسائط مستقلة لحرية التعبير؛ وسحق شرس لثورة في الشيشان في حصار استمر حتى مطلع عام 2000، وسوى إلى حدٍّ كبير العاصمة العرقية غروزني بالأرض.

كانت الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، ولا سيما ألمانيا، تأمل ألا يحصل هذا. وأعربوا عن أملهم في أن تجد روسيا طريقها إلى نظام ليبرالي أكثر حرية على غرار الدول الأوروبية الغربية؛ وكانوا يعتقدون أن الانخراط في التجارة والسفر الحر نسبيًا من وإلى الغرب، سوف يحرر روسيا، وأنه بعد التخلي عن الشيوعية، لم يعد لدى روسيا أي بديل إيديولوجي للديمقراطية الليبرالية والمشاريع الحرة. وكانوا يعتقدون أيضًا أنه إذا كانت هنالك ثمة من حواف خشنة متبقية، فلأن روسيا كانت في مأزق دفعها إليه الغرب المنتصر في الحرب الباردة.

كانت هذه الأخطاء العميقة من سوء التقدير ترجع إلى التسعينيات، وكانت متأصلة في مزيج من التفكير المُعلَّل بالآمال وسوء فهم قراءة التاريخ. وقد خرجت إدارتا جورج بوش وكلينتون عن التقاليد والأعراف المتبعة لتخفيف حدة الضربة الموجهة إلى موسكو المتمثلة بانهيار حلف وارسو والاتحاد السوفييتي، وذلك من خلال انتهاجهما لسياسات تنطوي على تقديم مساعدات اقتصادية كبيرة وإيماءات رمزية، مثل التعاون في بناء وتشغيل محطة فضائية دولية. لقد قلَّلت هاتان الإدارتان من شأن زخم المشاعر القومية والاستثنائية الروسية كإيديولوجيا، خاصة عندما يتلاعب بها فلاديمير بوتين بمهارة. وأعربتا عن أملهما، على غير وجه حق، في أن لا يعكس السلوك السياسي المحلي، بما فيه الوحشية والقمع الموصوف سابقًا، نهجًا مماثلاً دوليًا – ميل عام لما يسمى بالتفكير الواقعي بشأن السياسة الدولية التي يمكن العثور عليها في حالات أخرى، أبرزها إيران. وقد استخفَّت هاتان الإدارتان أيضًا بالطريقة التي يمكن من خلالها للموارد، ولا سيما تصدير

النفط، أن تمول دولة روسية متجددة تسعى إلى إعادة تأكيد دورها في أوروبا، لكن بذات الوقت لا تمنع الفسادَ وسيطرة الدولة على الصناعات الرئيسية من إغراق الاقتصاد.

ليس هناك ثمة من شك في أن العدوانية الروسية في خارج حدودها هي، إلى حد ما، رد فعل دفاعي من قبل قادتها لخوفهم من العدوى الديمقراطية. أوكرانيا، جارتها، وموطنُ الدولة الروسية الأصلية، شهدت ما يسمى بالثورة البرتقالية في عامي 2004–2005 ومن ثم، بعد عقد من الزمن، طردت من الحكم حليف الكرملين، فيكتور يانوكوفيتش Viktor Yanukovych. وقد هددت ''الثورات الملونة'' الأخرى، الناضجة منها، أو التي هي في طور التشكل، بزعزعة قبضة الكرملين على بلدان أخرى متاخمة لحدودها. ويعكس السلوك الروسي الدولي أيضًا وجهات نظر القيادة التي لم تكن ترغب يومًا في المس في وضع روسيا الدولي. ربما كان حكام روسيا قد قبلوا على مضض بنهاية الحرب الباردة، وزوال حلف وارسو، بانشقاق بعض المكوّنات الأساسية (وليس كلها) عن الاتحاد السوفييتي السابق، لكنهم لا يقبلون بتمزيق الإمبراطورية الروسية القديمة وباستمرار حلف الناتو.

وهاتان المسألتان تفسران سلوك فلاديمير بوتين: الرغبة في استعادة الهيبة والسيطرة في المحيط الروسي – سواء من خلال الضم الرسمي، أو غير الرسمي ولكن النفوذ الفعال – والرغبة في كسر شوكة الناتو وربما تدميره في نهاية المطاف. ومما لا شك فيه أن سلوكيات بوتين الغريبة وتاريخه الشخصي تتسم بقدر من الأهمية، وبمنعه لتغيير الحكومة الروسية، على الولايات المتحدة وحلفائها أن يتوقعوا دولة روسية ذات نزعة معدِّلة اجتهادية تسعى باستمرار لتحقيق هذه الطموحات، حتى بعد ابتعاد بوتين عن مسرح الأحداث.

النزعة المعدِّلة الاجتهادية الروسية Russian revisionism، كما هي الحال في إيران، تشكل تهديدًا لعدد من الأسباب. ونتيجة لما قامت به من أعمال بالفعل، فإنها تهدد قواعد السلوك بين الدول، لا سيما في أوروبا، التي تشكل أساس نظام ما بعد عام 1945. وقد تم ضمان حدود أوكرانيا على وجه

الخصوص من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا بالذات في إعلان هام في بودابست عام 1994، عندما انضمت أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تم الإخلال بهذه الالتزامات، في أول تغيير للحدود الدولية في أوروبا عن طريق اعتداء سافر لم يسبق أن حصل منذ عام 1945. إن رغبة روسيا في تصدير التكنولوجيات العسكرية الخطرة إلى دول مثل إيران وسوريا تشكل مخاطر أخرى على المصالح الأمريكية. وتدخلها العسكري البالغ التأثير في الحرب الأهلية السورية، والمصحوب بقصف مكثف واسع النطاق على المدنيين، يدل على مدى استعدادها لاستخدام القوة لتوسيع نطاق سيطرتها الجيوسياسية. مع ذلك، بقدر ما كان مشهد القصف الروسي في سوريا صادمًا، كان استخدامها الذكي للإكراه شبه الخفي صادمًا أكثر.

في عام 2014، جرى غزو القرم وضمه لاحقًا من قبل القوات الخاصة الروسية المموّهة، وفي وقت لاحق بواسطة الوحدات النظامية. في البداية نفت روسيا، بمداهنة، أي تدخل رسمي لها، ومن ثم اعترفت، بالقدر ذاته من المداهنة، أن وحدات من قواتها المسلحة قد أقدمت على ذلك بالفعل. وكانت بارعة تمامًا في نزع فتيل أزمة فورية، ما أدى إلى امتصاص غضب ونقمة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وإدخالهم في حالة من الهدوء المرتبك الأقرب إلى الشلل. إنها الطريقة الروسية في شن الحرب، التي تنطوي على استفزاز المعارضين الضعفاء جدًا بطريقة تثير رد فعل يمكن أن تستغله لصالحها، فهي تستأسد على أعداء غير قادرين على التهديد بحرب مفتوحة ضد موسكو. ومن المنطقي تمامًا أن نتوقع أن مثل هذه التقنيات، التي مازالت تتطور بتوجيه من قيادة أركان عامة روسية لا تزال تتمتّع بالحدة الفكرية للحرب الباردة، يمكن أن تتحول لاحقًا ضد دول البلطيق، التي ستسعى للاحتماء دون جدوى ببنود معاهدة الدفاع المشترك لحلف شمال الأطلسي، وفي النتيجة، تتخلى عنها الدول الأوروبية، وحتى الولايات المتحدة، التي يمكن أن تجد قواتها المسلحة مربكة أمام صواريخ كروز روسية متقدمة، وألغام، وطوربيدات تعمل بحرّية في بحر البلطيق.

قد يحدث هذا. ويعكس الانخفاض المطرد في الإنفاق الدفاعي الأوروبي في العقود الأخيرة تراجعًا أكبر في فهم أوروبا لنفسها كساحة محتملة للصراع. ومن بين الدول الأوروبية الكبرى، لم تحقق إلا بريطانيا نسبة 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي المخصصة للإنفاق الدفاعي من جانب أعضاء الناتو في السنوات الأخيرة، في حين أن بعض الدول الأوروبية لم ينفق حتى 1 في المائة. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه بدأ يتراجع في الاتجاه المعاكس، فإن الميزانيات الأوروبية لا يزال أمامها شوط طويل يحتم عليها أن تتخلى عن سنوات، أو عقود، من الانكماش. وقد كشف رد الفعل اللامبالي للأوروبيين تجاه الأزمة الأوكرانية في عامي 2014–2015 عن عدم رغبة عميقة في الوقوف في وجه النزعة المعدِّلة الاجتهادية لروسيا. وفي حين تفضل الدول الأوروبية تقديم المعونة الاقتصادية لأوكرانيا، فإن أغلبية الرأي العام حتى في المملكة المتحدة (ونسبة أكبر بكثير في ألمانيا) عارضت تقديم أي مساعدة عسكرية لأوكرانيا. وما يثير القلق أكثر، أن النسب المئوية الكبيرة، وفي بعض الحالات غالبيات سكان العديد من الأعضاء المؤسسين لمنظمة حلف شمال الأطلسي، لم تعد تقبل بالفرضية الأساسية للتحالف، المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، والتي تنص على أن الهجوم على أحد أعضاء الحلف هو هجوم على دول الحلف كلها. وبهوامش من 53 إلى 47 في فرنسا، و51 إلى 40 في إيطاليا، و58 إلى 38 في ألمانيا، فقد أطلع السكان مستطلعي الرأي في عام 2015 أن بلادهم يجب ألا تلجأ إلى القوة العسكرية للدفاع عن حليف للناتو في حال تورّط في نزاع عسكري مع روسيا.

في الوقت نفسه، يتعرَّض بعض أعضاء حلف شمال الأطلسي للخطر على الصعيد المحلي، حيث تظهر أحزاب يمينية أو يسارية استبدادية رغبة في التعامل وإبرام اتفاقات مع موسكو. وهنغاريا واليونان مثالان على ذلك. والنتيجة هي أن روسيا يمكن أن تستغلّ حكومات الدول المتعاطفة معها في الغرب للحؤول دون اتخاذ موقف موحد من جانب دول حلف شمال الأطلسي

ردًا على عدوانها الملتبس؛ ومن دون هذا الموقف الموحد، يصاب الناتو بالشلل.

إن ما يجعل من روسيا أكثر خطورة هو قدراتها في مجالات عسكرية مختارة (الأسلحة النووية، العمليات الخاصة، غارات القوات التقليدية الصغيرة)؛ ودقة استخدامها لاستراتيجية القوة الصاعقة للحرب الشاملة؛ والقسوة في استخدام القوة والدبلوماسية لتحقيق غاياتها؛ واستخدامها الماكر للدعاية من خلال وسائل إعلام ممولة بشكل جيد، مثل شبكة RT التلفزيونية. لكن من المفارقات أن نقاط ضعف روسيا مثل، جنون العظمة، واقتصادها المتعثر، وانخفاض معدلات المواليد، وانعدام الحريات المدنية ومؤسسات المجتمع المدني، وسياساتها النرجسية القائمة على البطش والإجرام، تجعلها أكثر خطورة. كما أن لدى روسيا شهية مفتوحة للقوة العالمية، ولذلك فإن هذه الأعمال الاستفزازية – مثل نشر السفن الحربية قبالة سواحل أستراليا وتحليق قاذفات بعيدة المدى حول سواحل المملكة المتحدة وحتى في محيط الموانئ الأمريكية – تفتقر إلى القدرة على الحفاظ عليها. وكما قال بسمارك منذ فترة طويلة عن النمسا، لديها شهية قوية وأسنان ضعيفة. فأوهامها حول قدراتها الذاتية تقابلها مهاراتها في بعض فنون الحرب شبه التقليدية، بما في ذلك الدعاية واعتماد الجيش على الأسلحة النووية التكتيكية، واستعداد السياسيين الروس للتفكير في استخدامها. النتيجة هي قوة يمكن أن تعمل بشكل استفزازي، وبشراسة وعدوانية، وبصورة خطيرة أثناء التعامل مع الكارثة. ولذلك فإن روسيا تشكل تهديدًا خطيرًا لجوهر نظام التحالف الأمريكي، الناتو، وينبغي إيقافها عند حدها.

إيران تشبه روسيا في بعض النواحي. فهي عبارة عن خليط محير من القوة والضعف، وجهات نظر قادتها الأساسية حول الولايات المتحدة هي وجهات نظر معادية للغاية. في 21 آذار/مارس 2015، عندما كان وزير الخارجية

الأمريكي جون كيري يحتفل بالتقدم في المفاوضات النووية مع إيران، تحدث المرشد الأعلى للبلاد آية الله خامنئي إلى جمهور كان يردد مرارًا وتكرارًا عبارة ''الموت لأمريكا''، ورد خامنئي قائلاً: ''الموت لأمريكا، بالطبع.'' وبطبيعة الحال، لم تكن هذه هي المرة الأولى أو الأخيرة. لماذا فعل ذلك؟

وفي الأغلب، كان المراقبون الأمريكيون لإيران لا يعيرون اهتمامًا لمثل هذه العبارات المعبرة عن العداء للولايات المتحدة باعتبارها نوع من "عُدَّة الشغل" الضرورية لإرضاء ''المتشددين''، في مواجهة ''المعتدلين'' في النظام الإيراني؛ والبعض الآخر كان ينظر إليها على أنها مجرد 'فشة خلق'، لا تعني شيئًا. لكن من الحكمة أن تأخذ مثل هذه الصرخات على محمل الجد، كتعبير عن عدائية ليست حقيقية فقط، لكنها أساسية للنظام. صحيح أنه لم يكن لدى الحشود التي كانت تردد الهتافات سوى القليل من الخيارات حول ما طلب منها ترديده، ولكن من جانب النخبة في الجمهورية الإسلامية، فإن الشعور هذا هو شعور حقيقي.

في الوقت نفسه، فإن حكام إيران هم ورثة الخيلاء الفارسي والتطلعات الإمبراطورية. في هذه الحالة، كما كان الحال في الماضي مع روسيا والصين، فقد كان المعلقون الذين يعتقدون بأن على دولة ثورية أن تختار بين الإيديولوجيا والمصلحة الوطنية مخطئين في تقديرهم. فمن الممكن المزج بين الاثنين، وعلى الرغم من أن هذه العناصر قد تصاب بنوبات من التوتر من حين لآخر، إلا أن المصلحة يمكن أن تخدم الإيديولوجيا، والعكس بالعكس. وكما استخدم ستالين الشبكة الدولية للأحزاب الشيوعية Comintern، لخدمة السياسة الخارجية السوفييتية في ثلاثينيات القرن الماضي، فإن إيران تفعل الشي نفسه باستخدام التمرد الشيعي لتعزيز أهداف الدولة الإيرانية. وكما كان ستالين على استعداد لإبرام الصفقات مع الرأسماليين والتضحية بالشيوعيين المحليين، كذلك، أيضًا، فإن إيران على استعداد لإيواء الإرهابيين من تنظيم القاعدة والدخول في ترتيبات مع جميع أنواع الأنظمة، حتى تلك الدول التي يديرها أشخاص ملحدون. وكما في حالة الاتحاد السوفييتي، فإن الإيديولوجيا

أوجدت عدسة يرى النظام الإيراني من خلالها العالم، وأنتجت أدوات مفيدة للحرب التي يشنها التخريب والإرهاب.

حتى كتابة هذه السطور، لا تزال إيران تمارس تأثيرًا كبيرًا، وفي بعض الحالات طاغيًا، في أربع عواصم عربية: دمشق وبيروت وبغداد وصنعاء. صحيح أن إيران لا تحكم مباشرة تلك المدن أو تسيطر على حكوماتها، إلاَّ أن لديها عملاء محليين قد يكون لهم في بعض الحالات مصالحهم الخاصة. فمثلاً قد لا يكون من مصلحة حزب الله تمامًا أن يقدم نفسه وشيعة لبنان قربانًا لخدمة إيران بشن حرب ضد إسرائيل. كما أن الوجود الإيراني حفّز المعارضة واستثار العداء لدى المجموعات الأخرى في كل من تلك المجتمعات، وخاصة بين السكان السنة.

تجدر الإشارة الى أن إيران شنت حربًا شبه تقليدية ضد العراق في الفترة الممتدة من عام 1980 الى عام 1988 وفشلت: هجمات من الأمواج البشرية شنتها الميليشيات الثورية تحطمت على صخور المدافع العراقية وسحب الغازات السامة. لكنها بدأت منذ ذلك الحين بشن حرب خفية ببراعة باستخدام فيلق القدس التابع لتنظيم الحرس الثوري لدعم وتدريب الميليشيات العربية والمنظمات الإرهابية في الحرب مع الولايات المتحدة في العراق وحكومة الأقلية في نظام بشار الأسد في سوريا وغيرها. الجيش التقليدي الإيراني ضعيف، على الرغم من أن الهندسة الذكية من جانبه، واستعداد الجهات الفاعلة الأخرى لتجاهل العقوبات على الجمهورية الإسلامية، قد أمدته ببعض أسباب القوة الحقيقية، ومن ضمنها تشكيلة واسعة من الصواريخ والقوارب السريعة، ومجموعة متنوعة من القنابل والألغام لاستهداف المركبات المدرعة. لكن جوهر القوة العسكرية الإيرانية الناشئة يكمن في البرنامج النووي.

بدأ البرنامج النووي الإيراني في عام 1957، عندما وقعت حكومة رضا شاه بهلوي اتفاقًا للتعاون النووي مع الولايات المتحدة في إطار برنامج الذرّة من أجل السلام Atoms for Peace. وقد توسع هذا البرنامج إلى حد كبير في

منتصف سبعينيات القرن الماضي، بإدراج خطط لبناء مجموعة كبيرة من المفاعلات النووية. وبعد توقف مؤقت ناجم عن فوضى الثورة الإيرانية في عام 1979، استؤنف البرنامج النووي في عام 1984، وبمساعدة من عبد القدير خان، وهو عالم باكستاني حصل على أجهزة طرد مركزي نووية. وباستخدام التصاميم الموجودة، يمكن لإيران بناء آلاف من هذه الأجهزة لتخصيب اليورانيوم الطبيعي وتحويله إلى يورانيوم U-235 – المادة الخام لصنع القنابل الذرية. وفي عام 2002، كشفت مجموعة إيرانية منشقة الستار عن برنامج سري إيراني لتخصيب اليورانيوم النووي. في الواقع، وفي السنوات التي تلت ذلك، وعلى الرغم من العقوبات والهجمات الإلكترونية، استطاعت إيران تركيب آلاف أجهزة الطرد المركزي، وأتقنت طريقة تخصيب اليورانيوم حتى 20 في المائة من اليورانيوم U-235 – وهي خطوة واحدة فقط من الصواريخ البالستية الحربية المتطورة، وواصلت أبحاثها لإنتاج صواريخ يمكن تزويدها برؤوس حربية. وعلاوة على ذلك، ضاعفت الجهود لبناء المفاعلات التي تسمح لها بمتابعة مسار البلوتونيوم (بالإضافة إلى اليورانيوم المخصّب) الذي يمهد الطريق أمامها للحصول على تكنولوجيا الأسلحة النووية.

من وجهة النظر الاستراتيجية، فإن البرنامج النووي الإيراني ينطوي على قدر كبير من المنطق. أحد الدروس التي استخلصها العديد من البلدان في وقت مبكر من حرب الخليج 1990–1991 تمثلت بوجوب عدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة من دون وجود أسلحة نووية في متناول اليد. عداء النظام الإيراني لإسرائيل هو عداء عميق وسافر: فبعد يوم واحد من زيارة وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند إلى طهران في عام 2015 لإعادة العلاقات الدبلوماسية، مشيرًا إلى أن إيران لديها نظرة ''ثاقبة'' لإسرائيل أكثر مما كان يعتقد، أعلن مستشار السياسة الخارجية للبرلمان الإيراني أن ''إسرائيل يجب أن تمحى من الوجود''. وعلى الرغم من ذلك، فإن طهران قد لا تستخدم الأسلحة النووية بتهور لمحو إسرائيل، خوفًا من أن يتم حرقها في المقابل، ولكن من المرجح أنها تعتقد بأن الأسلحة النووية ستزود

الجمهورية الإسلامية بدرع واق ضد الصلف الإسرائيلي أو الأمريكي، لا سيما إذا كانت ترسانتها مزودة بصواريخ عابرة للقارات.

وعلى افتراض عدم وجود غش أو خداع ناجح من جانب إيران، فإن اتفاق الحد من التسلح الذي تم التفاوض عليه من قبل إدارة أوباما في عام 2015 من شأنه أن يؤجل حصول إيران على سلاح نووي حتى عام 2025 أو ربما عام 2030، وهو وقت قصير في حياة الدول. والأرجح أن هذا الوقت يمكن أن يكون أقصر من ذلك، بالنظر إلى أن الإيرانيين لديهم دائمًا برنامج سري، بالإضافة إلى عدم رغبة الموقعين على الاتفاق في استئناف سياسة العقوبات والتهديد باستعمال القوة. فبمجرد امتلاك إيران لأسلحة نووية، أو حتى إذا كان ينظر إليها على أنها مجرد أسلحة نووية، فإن العالم يكون قد تغير تغيرًا جذريًا. ومن بين العواقب التي قد تترتب على ذلك، السعي لامتلاك أسلحة نووية من جانب دول أخرى في الشرق الأوسط (مثل المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة وتركيا)، من أجل مواجهة قدرة إيران على التهديد أو مجاراتها في اكتساب الهيبة التي تمنحها الأسلحة النووية. ومن خلال إبرام إيران بنجاح لاتفاق حظي بإجماع دولي لافت ينص بوضوح على وجوب منعها من الحصول على مثل هذه الأسلحة، فمن غير المرجح إطلاقًا لدول أخرى – وخاصة تلك التي تمثل ضرورة حيوية للغرب أكثر من غيرها، مثل المملكة العربية السعودية – أن تستجلب لنفسها تبعات ذلك التقريع المخزي الذي استجلبته إيران لنفسها. وإن كان ثمة من شيء آخر، فستكون السابقة قد تم شرعنتها، وأصبحنا أمام إيران نووية بمواجهة إسرائيل متوترة، ما ينقل عبارات مثل "تدمير إسرائيل مسألة غير قابلة للتفاوض" إلى آفاق بالغة الجدية.

وأخيرا، فإن إيران مسلحة نوويًا ستكون إيران التي رأت نفسها قادرة على ترسيخ وجودها بشكل أكثر قوة وجرأة في منطقة الشرق الأوسط، وما بعدها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إيران، حتى بدون أسلحة نووية، كانت قادرة على القيام بهجوم إرهابي ضخم في بوينس آيرس ضد

مركز الجالية اليهودية هناك في عام 1994، ومحاولة اغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة في عام 2011. ونظرا لأن الجمهورية الإسلامية قد شرعت في حملات اغتيال وتخريب في الخارج، فهي قد تشعر بقدر أكبر من الشعور بالإفلات من العقاب أكثر من أي وقت مضى حيال القيام بذلك بمجرد امتلاكها أسلحة نووية. كما يمكن أن تكون على استعداد لمحاولة تخويف أو حتى الإطاحة ببعض أنظمة دول الخليج العربي من خلال وسائل مباشرة لكنها قابلة للتنصل منها وإنكارها، مثل التعدين وحرب العصابات البحرية. الخطر، بعبارة أخرى، هو أن إيران سوف تحذو حذو التكتيكات والاستراتيجيات الروسية حتى أكثر من ذي قبل.

إيران تهدد المصالح الأمريكية بطرق متعددة. إن احتواء انتشار الأسلحة النووية من خلال معاهدة عدم الانتشار منذ سبعينيات القرن الماضي قد انتهك بطرق عدة، أبرزها التجارب النووية الهندية والباكستانية في عام 1998. بيد أن القنبلة الإيرانية ستثير الرهانات إلى حد بعيد. إيران تهدد بشكل مباشر استقرار الدول المهمة المتحالفة مع الولايات المتحدة، وأنشطتها في العراق وفي جميع أنحاء بلاد الشام كانت تفضي إلى نزاع سريع الانتشار يضع السنة بمواجهة الشيعة والفرس بمواجهة العرب، وهذا بدوره سيولد المزيد من التطرف والصراع. وهي تشن حربًا بالوكالة ضد دول الخليج في اليمن، مع احتمال زعزعة استقرار شبه الجزيرة العربية. وأخيرًا، فإن إيران النووية ستشكل في نهاية المطاف تهديدًا مباشرًا لأراضي الولايات المتحدة إذا ما أمسكت بناصية تكنولوجيا الصواريخ البالستية العابرة للقارات، وهي تكنولوجيا عمرها أكثر من نصف قرن، والتي قال عنها مسؤول المخابرات الوطنية، جيمس كلابر، إن إيران لديها "الوسائل والدافع" لتطويرها. تكنولوجيا الصواريخ البالستية تأتي أيضًا من "دولة خطرة" ثالثة، هي كوريا الشمالية.

إن كوريا شمالية من دون أسلحة نووية لن تكون أكثر من أفعى سامة مخيفة منزوعة الأنياب متبقية من أيام الحرب الباردة، لا تستقوي ولا تستأسد إلا على شعبها، ولكنها لا تشكل مصدر تهديد للسلم العالمي. وهي تشكل بالطبع تهديدًا تقليديًا لتوأمها الجنوبي المزدهر، بمدفعيتها التي يصل مداها إلى ضواحي سيول. لكن كوريا الجنوبية اليوم غنية وقوية بما فيه الكفاية لإلحاق الهزيمة بكوريا الشمالية في أية مواجهة تقليدية، على الرغم من أن ثمن ذلك يمكن أن يكون باهظًا إلى حد مدمر من حيث الأضرار المادية والخسائر في الأرواح. ومن المرجّح أن تشارك الولايات المتحدة في مثل هذه الحرب بفضل الوجود المتقدم لقواتها والتزامها المبدئي بجمهورية كوريا الجنوبية الذي تفرضه بنود المعاهدة المبرمة بين البلدين، التي تعود إلى نهاية الحرب الكورية.

لقد أثبتت حكومة بيونغ يانغ المعزولة والشريرة والدقيقة في حساباتها مهارة فائقة في انتزاع تنازلات من دول أخرى، ومنها حكومة كوريا الجنوبية، وهي تشارك بصورة دورية في أعمال عنف مثل الهجوم المفاجئ الفتاك الذي أغرق الفرقاطة الكورية الجنوبية Cheonan في عام 2010، والذي ربما جاء نتيجة أوامر دائمة بإبقاء إصبع قواتها على الزناد، أو محاولة أكثر مكرًا لدفع الآخرين إلى استرضائها. لكن جوهر المشكلة الأمنية الكورية الشمالية يكمن في امتلاكها للأسلحة النووية، وهي نتاج برنامج يعود إلى خمسينيات القرن الماضي، عندما وافق الاتحاد السوفييتي على تزويد كوريا الشمالية بالتكنولوجيا النووية. وبعد ثلاث تجارب نووية في الأعوام 2006 و2009 و2013، لا تزال ترسانتها النووية غير معروفة الأبعاد بدقة، ولكن لديها كل التقنيات الخاصة بإعادة معالجة البلوتونيوم وبرنامج تخصيب اليورانيوم. وعلى الرغم من أن جيشها قد عفا عليه الزمن ويفتقر إلى التجهيز الجيد، فإن مصدر قوته الوحيد يكمن في تطويره واختباره لبرنامج صاروخي بعيد المدى بالغ الفاعلية، والذي أسفر عن أكثر من مائة اختبار في عام 2014 وحده.

لطالما أقنعت الولايات المتحدة نفسها على مدى عقود بأن كوريا

الشمالية يمكن التفاوض معها بخصوص برنامجها النووي. في التسعينيات سعت إدارة كلينتون لإبرام ما يسمى بـ "الإطار المتفق عليه" the Agreed Framework، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أطلقت إدارة بوش ما يسمى بـ "المحادثات السداسية Six-Party Talks(*)". جاءت الجهود كلها غير مثمرة، وهو ما كان متوقعًا. وقد أدرك حكام كوريا الشمالية تمام الإدراك أنه في غياب برنامجهم النووي المخيف، فإنهم سيكونون مجرد دولة فقيرة فاشلة، ومصدر إزعاج لا يكترث له العالم بشيء، دولة معزولة ومتجاهلة من قبل بلدان تبدي اهتمامًا أكثر بكثير بكوريا الجنوبية، التي، وعلى الرغم من أنها كانت أفقر من ابنة عمها الشمالية في الخمسينيات، إلا أن لديها الآن ناتجًا محليًّا إجماليًا يفوق ناتج جارتها الشمالية بأكثر من خمس وثلاثين مرة. وبدون برنامج نووي وأسلحة نووية، لن تكون كوريا الشمالية أكثر من ابنة عم فقيرة بحاجة لجارتها الجنوبية. أما بوجود الأسلحة النووية، فهي بلد مدلل ينبغي استرضاؤه، وتطييب خاطره، وقبل كل شيء رشوته. لقد كان، ولا يزال، في مصلحة النظام الاستراتيجية الحصول على أسلحة نووية، والتلويح بها، والقدرة على استخدامها ضد جميع جيرانها، بما فيهم الولايات المتحدة.

تمثل كوريا الشمالية، لأسباب متعددة، مشكلة استراتيجية كبرى، وليس مجرَّد مصدر إزعاج. فهي ليس لديها أي رادع معنوي أو أخلاقي يمنعها من تصدير التكنولوجيا النووية، كما ظهر بوضوح في عام 2007 عندما قامت ببناء مفاعل نووي في سوريا جرى تدميره في ضربة دقيقة من قبل القوات الجوية الإسرائيلية. كذلك شوهد خبراء من كوريا الشمالية في إيران التي تمتلك تكنولوجيا صواريخ شبيهة كثيرًا بتكنولوجيا بيونغ يانغ. في الحقيقة، من الواضح أن إيران وكوريا الشمالية تعاونتا في العديد من الجوانب المتعلقة

(*) محادثات تهدف إلى إيجاد حل للشواغل الأمنية التي أفرزها برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية وضمت ست دول هي كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا. وجاءت هذه المحادثات نتيجة انسحاب كوريا الشمالية من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 2003.

بتصميم القذائف البالستية. وبوجود آلاف ونيف من الصواريخ في مستودعاتها، يمكن لكوريا الشمالية أن تضرب أهداف عديدة في شمال آسيا، لا سيما في اليابان وكوريا الجنوبية، بما فيها بالتأكيد تشكيلات القوات المسلحة الأمريكية المتمركزة في تلك البلدان، بالإضافة إلى قواعد رئيسية في مناطق أبعد مثل جزيرة غوام.

وقد تدفع الترسانة النووية لكوريا الشمالية، في مرحلة ما، إلى سعي جيرانها لحيازة أسلحة نووية، خاصة إذا كانوا يشككون في أنهم يستطيعون الوثوق بضمانة أمريكية للدفاع عنهم. وأبرز هؤلاء اليابان التي لديها صناعة نووية قوية تشمل القدرة على إنتاج كميات كبيرة من البلوتونيوم، ما يؤهلها لأن تتحرك بسرعة للحصول على أسلحة نووية إذا أرتأت ذلك. وفي حين أن كوريا الجنوبية لا ترغب في العيش بجوار كارثة نووية، فقد حاولت في الماضي اللجوء إلى الخيار النووي، لولا أن أجبرها الضغط الأمريكي على التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1975. إن آسيا نووية هي آسيا أكثر خطورة، وليس أكثر أمنًا، ولطالما سعت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة لتفادي ذلك.

وهنالك أيضًا جانب أكثر إثارة للقلق إزاء الترسانة النووية لكوريا الشمالية. ففي حين أنه سيكون من الخطأ التفكير في كوريا الشمالية بأنها ”دولة مجنونة“، من الواضح أنها قادرة على ركوب رأسها وارتكاب خطأ فادح في التقدير. إن سياستها الداخلية غامضة، لكنها بالتأكيد عنيفة، تشتمل على قتل كبار المسؤولين في نزوة من نزوات أسرة كيم التي حكمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولا يمكن تصور أن بيونغ يانغ، في لحظة من اليأس، أو التعقل، ستعتقد أن من مصلحتها إجراء عرض عضلات نووي بالقرب من حليف أمريكي حميم، أو حتى الولايات المتحدة نفسها.

المشكلة الكورية الشمالية مشكلة غير قابلة للزوال بسهولة، والدليل على ذلك تجربتها النووية الرابعة، في 6 كانون الثاني/يناير 2016. المنطق التقليدي كان يقول بأن كوريا الشمالية كانت على وشك الانهيار؛ لكن يبدو أن ذلك المنطق لم يعد واردًا. وحتى مع قدر من الإصلاح (على سبيل المثال، إنشاء

نحو اثنتي عشرة منطقة تنمية اقتصادية، وتخفيف بعض القيود على النشاط الاقتصادي)، وجهاز شرطة وحشي لا تغفل له عين، فإن حكم أسرة كيم قد يدوم لفترة طويلة جدًا، ومعه، التهديد الذي تشكله بيونغ يانغ على السلم العالمي والمصالح الأمريكية. ولن يقتصر الجانب الأقل خطورة في كوريا الشمالية على رغبتها في بيع تكنولوجيا القذائف النووية والقذائف البالستية إلى بلدان أخرى، بما في ذلك الأصدقاء الشكليون للولايات المتحدة، مثل باكستان.

الأمر هنا يقودنا إلى فئة من الدول الصديقة المشكوك فيها التي تتماشى ظاهريًا مع الولايات المتحدة، ولكن في نواحٍ أخرى تكن لها قدرًا كبيرًا من العداء. ومن أهم هذه الدول باكستان، الحليف الاسمي في الحرب ضد القاعدة، لكنها في الواقع دولة كانت تلعب منذ فترة طويلة لعبة مزدوجة، بما في ذلك تأليب حركة طالبان وحركات مماثلة ضد القوات الأمريكية في أفغانستان. وأيضًا ليس بالأمر المستغرب أن تتخذ حكومة طيب أردوغان الإسلامية في تركيا مسارًا مشابهًا.

باكستان، إن لم تكن دولة فاشلة، فهي دولة بائسة. فمع وجود عدد سكاني ضخم ومتنام، يبلغ 177 مليون نسمة، أي ما يقرب من نصف عدد سكان الولايات المتحدة، تمتلك باكستان أشكالاً، وإلى حد ما واقعًا، يتمثل بحكومة مدنية، لكن القوة الحقيقية هي في عهدة جيش كبير تهيمن فيه قواته العاملة وجنرالاته المتقاعدون على حياتها العامة، بمساعدة منظمة استخبارات غامضة (المديرية العامة للاستخبارات المشتركة Inter-Services Intelligence). ولدى باكستان ترسانة نووية كبيرة ومتنامية فيها من المواد ما يكفي لصنع مائة سلاح نووي. فقد أضافت إلى مفاعل وحيد في منشأة عسكرية لإنتاج البلوتونيوم في التسعينيات ثلاثة مفاعلات أخرى بين عامي 2002 و2011، ما يشير إلى خطة لزيادة إنتاج الأسلحة النووية. وعلى غرار روسيا، تعتبر باكستان خبيرة في استخدام الحرب السرية التي كانت جزءًا من ترسانتها منذ تأسيسها. وهي عالقة في مواجهة عدائية مع الهند، ليس فقط بسبب قضايا

إقليمية لم تحل، لكن لأسباب أكثر عمقًا. فباكستان التي يمكن أن تصلح ذات البين مع الهند، هي باكستان التي لم تعد بحاجة إلى جيش ضخم يهيمن قادته على مجتمعها؛ فالمصالح المؤسسية للجيش تطغى على المصالح الوطنية للبلاد. علاوة على ذلك، فإن باكستان التي تعترف بالهند جارًا سلميًا، هي باكستان التي ستفقد قدرًا من مبرر وجودها بالذات جراء مثل هذا الاعتراف. وعلى الرغم من هجرة العديد من المسلمين إلى باكستان خلال التقسيم عام 1947، فإن عدد السكان المسلمين في الهند يماثل تقريبًا عدد سكان باكستان (حوالي 172 مليونا مقابل 177 مليون نسمة على التوالي): لماذا، إذن، باكستان، التي عدد سكانها المسلمين مماثل، أو في نهاية المطاف أقل من عدد المسلمين في الهند، والتي بالأساس اقتطعت من الهند، تحتاج إلى وجودها كبلد مستقل؟ يجهد حكام باكستان لتجنب الإجابة عن هذا السؤال.

باكستان، على غرار روسيا وإيران وكوريا الشمالية، لديها تلك النزعة من جنون العظمة في السياسة. وتملأ صحفها قصصُ المؤامرات الأمريكية والهندية والإسرائيلية (في كثير من الأحيان، اليهودية فقط). وهي ترى الأعداء والمعايير المزدوجة في كل مكان، وتتصرف وفقًا لذلك، وتتأكد شكوكها عندما تقوم الولايات المتحدة بالرد. وبعد أن استخدمت بنجاح مقاتلين ضد الهند (في كشمير) وضد روسيا (في أفغانستان) وضد الولايات المتحدة (أيضا في أفغانستان)، تجد نفسها في مأزق بسبب حالات التمرد الإسلامية. هي باختصار، دولة في أزمة دائمة. والأمر الخطير هنا هو أنه، كما في عام 2008، عندما شن مسلحون من جماعة لشكار الطيبة (Lashkar-e-Taiba)(*)، وبدعم معين من المخابرات الباكستانية، سلسلة مروعة من الهجمات المتزامنة في مومباي، أسفرت عن مقتل أكثر من 150 شخصًا وإصابة مئات آخرين؛ قد تقدم باكستان على حماقات معينة. ومن المحتمل أن تستدعي عملية ثانية على غرار عمليات مومباي ردًا هنديًا عنيفًا. لقد تحلت نيودلهي بدرجة استثنائية من

(*) واحدة من أكبر المنظمات الإرهابية في جنوب آسيا تعمل أساسًا من باكستان تأسست عام 1987، مقرها الرئيسي في لاهور وتدير عدة معسكرات تدريب في كشمير الباكستانية.

ضبط النفس في عام 2008؛ ولكن لا يمكن لأي بلد، وبالتأكيد ليس بلدًا بحجم الهند وأهميتها، أن يتسامح مع هجوم ثان بهذا الحجم. ويعتقد المسؤولون العسكريون والمدنيون الهنود أن انتقامهم لمثل هذا الهجوم يمكن أن يكون محدودًا؛ وقد يجهلون الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التصعيد.

ستصبح باكستان أكثر خطورة بسبب علاقتها المتنامية مع الصين، بما في ذلك مبيعات الأسلحة الكبيرة للطائرات النفاثة والدبابات والغواصات، وبناء ميناء كبير في جوادار على بحر العرب، ما يخفف إلى حد ما من وطأة التهديد الهندي لميناء كراتشي في حال نشوب حرب. والمشكلة نفسية بقدر ما هي مادية: باكستان التي تعتقد أن لديها صديق سيقدم لها شيكًا على بياض، هي أكثر عرضة لارتكاب أخطاء غبية.

روسيا وإيران وكوريا الشمالية، وحتى باكستان، جميعهم يشكلون تهديدات محتملة للولايات المتحدة، ويمكن أن يكون هناك آخرون. وهنا يصبح السؤال، ما هو دور القوة الخشنة في مواجهة تحديات السياسة الخارجية التي تشكلها؟ إن إيران وكوريا الشمالية وروسيا وباكستان تشترك في عدد من الصفات: عدم رضاها عن النظام الدولي، وعدم الثقة العميقة في الولايات المتحدة وكراهية الولايات المتحدة، وكفاءتها في الحرب دون التقليدية. ونظرًا لأنها، كما تعتقد، بمواجهة دول تتفوق عليها من الناحية التقليدية، فقد استخدمت مرارًا وتكرارًا مهاراتها في استخدام وكلاء وعناصر مدعومة من قبل القوات الخاصة؛ تستخدم تكتيكات حرب العصابات والجماعات الإرهابية (حتى في البحر: أسطول الحرس الثوري الإيراني من قوارب هجومية صغيرة)؛ الدعاية التي لا هوادة فيها؛ وفي الظل، رادع نووي للوقوف في وجه ضربة مضادة تقليدية ماحقة. إنها تركيبة قوية، نشأت من تركيبات الضعف والقوة. وفي كل حالة بات هذا هو الأسلوب المفضل للحرب، الذي تجد الولايات المتحدة صعوبة في مواجهته.

ولكن يجب على الولايات المتحدة التعاطي معها. إن التهديد الذي تشكله الدول الخطيرة هو نوع من التخريب الذي شهده نظام ما بعد عام 1945 وهو

يختلف عن التهديد الذي تشكله الصين، والذي سيتجلى من خلال ظهور قوة مهيمنة في آسيا وربما حرب كبرى بين الدول، أو من قبل متشددين إسلاميين، والتي ستكون مجرد فوضى دموية. الخطير هنا هو التآكل المخيف للمعايير، والتحضير الروتيني للحرب على امتداد العديد من الحدود المتنازع عليها، وإمكانية تفاقم الصراعات وتحولها إلى نزاعات أكبر بكثير وغير متوقعة يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة النووية في نهاية المطاف. علاوة على ذلك، فإن الدول الخطرة تهدد أمن أهم حلفاء أمريكا (اليابان والدول الأوروبية) وشركاء الأمن (دول الخليج، والهند على نحو متزايد).

هنالك أربعة أهداف رئيسية للقوة العسكرية الأمريكية في تعاطيها مع الدول الخطرة. الهدف الأول هو ردعها عن القيام بمغامرات عسكرية كبيرة قد تكون خطرة في حد ذاتها، أو تنطوي على خطر تحولها إلى نزاعات أوسع نطاقًا. ثانيًا، يتعين على الولايات المتحدة أن تطمئن الحلفاء والشركاء المتحمسين، بهدف الحفاظ على نظام تحالفها الخاص، ومنع أولئك الحلفاء من اللجوء إلى تدابير أكثر عنفًا وتطرفًا، لا سيما حيازة أسلحة نووية، لضمان أمنهم. ثالثًا، نظرًا لأن الدول الخطرة تعتمد بشكل كبير على الحرب غير التقليدية، أو الهجينة، أي الحرب التي تتميز بالتخريب، والدعاية، والعمليات السرية، واستخدام قوات بالوكالة، فضلاً عن العمليات التقليدية - تحتاج الولايات المتحدة لأن تكون قادرة على مواجهة هذا النوع من الحرب بشكل فعال. وأخيرًا، في الحالات الاستثنائية، يجب على أمريكا أن تكون قادرة على استخدام القوة بشكل استباقي لنزع سلاح الدول الصغيرة الخطرة - إيران وكوريا الشمالية على وجه الخصوص - إذا كان من المرجح لها أن تستخدم أسلحتها النووية.

الرد الأول، الردع، هو الذي أشعر الأمريكيين بنوع من الارتياح والاطمئنان، ربما الاطمئنان الذي كان ينطوي على قدر من الخطر، خلال الحرب الباردة. وعلى غرار بعض الرقى والتمائم التي تعود إلى الأيام الخوالي، يعتقد بأنه يدرأ الشرور والمصائب. مع ذلك، يعتقد عمومًا أن وجود قوات

أمريكية في أوروبا قد يبعد شبح نشوب حرب عالمية ثالثة مدمرة على الأرض الأوروبية. ومع ذلك، وبمرور الوقت، أصبحت مسألة الردع في أوروبا مجرد مسألة شكلية. وبحلول الثمانينيات كان هناك مزيج غريب من التحضير الجاد للحرب، ومن قناعة راسخة بأنها لن تحدث أبدًا. إن المظلة النووية الأمريكية على أوروبا لم تزعج البعض، ولكن في قرارة أنفسهم، لم يخطر ببال الغالبية العظمى من السياسيين الأوروبيين والأمريكيين أبدًا أنهم سيضطرون في وقت ما إلى التسبب بدمار نووي حراري للاتحاد السوفييتي. كانت الوحدات العسكرية الأمريكية (وبدرجة أقل نظيراتها الأوروبية) قد تدربت بشكل مكثف، لكن عددًا قليلاً جدًا من الجنود في لواء برلين البالغ قوامه عشرة آلاف جندي كانوا يعتقدون حقًا أنه سيتوجب عليهم الموت في خرائب العاصمة الألمانية المقسمة عندما اجتاحتها الموجات المتتالية من جحافل القوات المدرعة السوفييتية.

لم يكن الأمر كذلك في بداية الحرب الباردة، عندما كانت إمكانية نشوب حرب ساخنة إمكانية حقيقية. فالردع المعاصر، إذا أريد له أن يكون فعالاً، سيحتاج إلى إقناع الصديق والعدو على حد سواء بأن أولئك الذين يطلقون التهديدات مستعدون للحرب مع كل ما تحمله من أهوال ودمار، من أجل الوفاء بوعودهم لحلفائهم. كيف يمكن للمرء أن يتحدث عن استخدام القوة، ثم، الأمر الذي قد لا يقل أهمية عن ذلك، ما هي الأدوات التي سيستخدمها لشن تلك الحرب. والمفارقة هي أنه لتجنب الأسوأ، يجب على السياسيين ليس فقط أن يقولوا، ولكن أن يفعلوا أشياء تحرمهم مما يتلهفون أكثر من غيرهم إليه – حرية العمل. وكما قال المنظر الشهير توماس شيلينغ Thomas Schelling، صاحب نظرية اللعبة: "في كثير من الأحيان يجب أن نناور في موقف لم يعد لدينا حياله الكثير من الخيارات".

الردع عن طريق الإنكار ("سوف نمنعك") والردع عن طريق العقاب ("سوف نلحق بك ألمًا فظيعًا") هما أمران مختلفان. وكلاهما يتطلب ردع البلد أو القادة لحملهم على الفهم بأننا لن نردع أنفسنا بسبب تكاليف

الحرب. وبهذه الطريقة، كثيرًا ما تعمل الولايات المتحدة في وضع غير مؤات. إن زعماءها لا يرغبون، من حيث المبدأ، في القول بأن "جيشنا سيذبح الآلاف من جنودكم"، أو "تحاربوا معنا وسوف تدمر مدنكم." وكما لاحظ أحد خبراء الشرق الأوسط خلال أزمة عام 1990 بعد غزو صدام حسين للكويت، هنالك عدم تماثل بلاغي بين الذين يقولون: "نحن نعتبر هذه الأعمال مزعزعة للاستقرار، وبالتالي غير مقبولة"، ومن يقولون: "تجرعوا من كأس الموت، أيها الكفرة." هذا التباين البلاغي يعززه للأسف القرارات الأمريكية بعدم متابعة التهديدات الرادعة. وبهذا الخصوص، فإن فشل إدارة أوباما في الوفاء بتعهداتها بشأن "الخطوط الحمر" المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية في آب/أغسطس 2012 قد ألحق ضررًا بعيد المدى بالمصداقية الأمريكية – استنادًا لتصريحات اثنين من وزراء الدفاع الذي خدموا في تلك الإدارة، روبرت غيتس Robert Gates وليون بانيتا Leon Panetta من بين شخصيات أخرى. ولا شك أن تصحيح ذلك الانطباع سيستغرق بعض الوقت.

ويعتقد الأمريكيون غالبًا أن القوى الأجنبية تقيّم إدارة معينة؛ وهذا صحيح، ولكن الدرجة التي يتخذ بها هؤلاء الذين هم في الخارج أحكامهم بشأن الولايات المتحدة ككل، وليس مجرد زعيم في وقت معين، غالبا ما يتم التقليل من شأنها. من السهل عمومًا الحكم على أمريكا، ويرجع ذلك جزئيًا على ما يبدو إلى الشفافية الخادعة لثقافتها وسياساتها. ومن قبل كل من المعجبين والنقاد، والأصدقاء والأعداء، غالبًا ما يساء الحكم على عزيمتها وقوتها. وفي الواقع، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر (عندما كانت القوى الأجنبية تتوقع للولايات المتحدة أن تنهار وتتداعى) ومرورًا بالقرن العشرين، جرى مرارًا وتكرارًا التقليل من شأن الولايات المتحدة. وكما أشار تشرشل فيما بعد لدى سماعه بخبر الهجوم على بيرل هاربور في عام 1941:

> أناس حمقى – وهناك الكثير منهم، ليس فقط في بلدان العدو – ممن يستخفون بقوة الولايات المتحدة. البعض قال بإن الأمريكيين يفتقدون إلى الشجاعة

والرجولة، وآخرون قالوا إنهم لن يتحدوا أبدًا. قد يتصرفون بطريقة طائشة من بعيد. لن يصلوا إلى حل أبدًا. إنهم لن يتوقفوا أبدًا عن إراقة الدم. إن ديمقراطيتهم ونظام انتخاباتهم المتكررة من شأنه أن يشل جهودهم الحربية. لن يكونوا أكثر من مجرد بقعة غامضة في الأفق بالنسبة إلى صديق أو عدو. الآن ينبغي أن نرى نقطة ضعف هذا الكم الهائل وإنما البعيد والثري والثرثار من البشر، والناس يتحدثون. لكنني كنت قد درست الحرب الأهلية الأمريكية، التي جرى خوضها حتى الرمق الأخير. تدفق الدم الأمريكي في عروقي. فكرت في ملاحظة أدلى بها إدوارد غراي أمامي قبل أكثر من ثلاثين عاما، أن الولايات المتحدة مثل ''مرجل عملاق. وبمجرد أن تشعل النار تحت ذلك المرجل لا يوجد حد للقوة التي يمكن أن تتولد.''

هذا الميل إلى التقليل من شأن الولايات المتحدة لم ينته مع تفجر بركان القوة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. كان ريمون آرون Raymond Aron واحدًا من أكثر المثقفين الأوروبيين حكمة في القرن العشرين، وصديقًا جيدًا لكثير من الأمريكيين وكذلك للولايات المتحدة؛ لكنه أيضًا، استسلم لهذا الرأي. في مؤلَّفه عام 1973 بعنوان ''الجمهورية الإمبراطورية'' The Imperial Republic، خلص آرون إلى أن عهد الهيمنة الأمريكية قد أفل وانتهى، وهو موقف أكّده، بمزيد من الحذر، في مذكراته الفلسفية التي نشرت بعد عشر سنوات. كان تقييمًا مفهومًا، إن لم يكن صحيحًا تمامًا، بعد هزيمة فيتنام وعقد من الصراع الأهلي والاضطرابات الداخلية التي تركت المدن والجامعات الأمريكية في حالة يرثى لها من الفوضى واقتصادًا يصارع التحديات الجديدة من جانب اليابان وأوروبا. بعد خمسة عشر عامًا من نشر آرون لمذكراته، كان قد مضى عشر سنوات على انتهاء الحرب الباردة، والاتحاد السوفييتي تلاشى منذ فترة طويلة، وكان وزير الخارجية الفرنسي هوبرت فيدرين يتحسر على الولايات المتحدة بوصفها ليست قوة عظمى، وإنما قوة عملاقة، بالغة العظمة.

إن مصداقية أمريكا ليست متدنية الآن إلى الحد الذي كانت عليه آنذاك، ولكنها تراجعت، ما يعكس جزئيًا فقدان الثقة بالنفس حول مكانتها في العالم، وتراجع قدراتها العسكرية بالنسبة إلى القوى الأخرى. إن استعادة مصداقية استخدام القوة، وبالتالي القدرة على الردع، لن تتحقق على الأرجح إلا عندما

تقوم الولايات المتحدة فعلاً بشيء ما، تجاه أحد ما، على سبيل المثال، تدمير أسطول السفن الحربية الإيرانية أثناء محاولتها الاستيلاء على سفينة تجارية ترفع علم الولايات المتحدة. ويمكن القول إن استعادة المصداقية الأمريكية في أعقاب فيتنام والمهمة الكارثية الإيرانية لإنقاذ الرهائن في عام 1979 كان لها علاقة بإسقاط الطائرات الليبية فوق خليج السدرة في عام 1981 وغزو غرينادا في عام 1983. ومع ذلك، لم يتم استعادة الثقة حول القوة العسكرية الأمريكية الساحقة والإرادة باستخدام تلك القوة بشكل كامل إلا بعد حرب الخليج عام 1991.

ولكن حتى لو أغرقت البحرية الأمريكية بعض الزوارق الحربية الإيرانية (العملية التي سُمِّيت "السُّرْعوفة" Praying Mantis في عام 1988، عندما أغرقت الولايات المتحدة فرقاطة إيرانية ودمرت عددًا من السفن الصغيرة في أعقاب عمليات التعدين الإيرانية في الخليج العربي)، فإن التحدي المتمثل بالحفاظ على المصداقية في عالم بات يملك اليوم أعدادًا متزايدة من الأسلحة النووية سيبقى قائمًا. وتلك المشكلة هي في بعض النواحي غير قابلة للحل. ورغم أن الدفاعات الفعالة ضد الصواريخ البالستية، من ناحية، والقوة النووية الأكثر قوة وحداثة، من ناحية أخرى، يمكن أن يساعدا، إلاّ أن هناك خطرًا يتمثل في أن الدول ذات الترسانات الصغيرة ستعتقد أن بمقدورها الخروج بالكثير. ويعتبر القرار الباكستاني بإطلاق عملية عسكرية كبيرة ضد الهند في عام 1999 – أزمة كارجيل Kargil crisis – بمثابة مثال جيد ومخيف عن الكيفية التي يحمل من خلالها الشعورُ بالحصانة النووية قادةَ الدول على الإقدام على أشياء محفوفة بالمخاطر.

إن طمأنة الحلفاء هي أساسًا مسألة وجود، لا سيما الوجود على الأرض. في هذا الصدد فإن ردع الحرب الباردة هو في الواقع أنموذجًا. وعندما يزج بلد ما بجنوده على خط المواجهة، يغدو لديه قوة لا تعبر عنها الكلمات وحدها. ولكن القوات المنتشرة يجب أن تكون كبيرة. إن قرار الحلفاء بالإبقاء على حامية كبيرة في برلين، والتي كانت محاطة تمامًا بربيبة الاتحاد

السوفييتي، ألمانيا الشرقية، يعني أن أي محاولة للاستيلاء على المدينة ستفضي إلى قتال حقيقي طويل الأمد. في عام 1990، وبعد غزو الكويت مباشرة من قبل صدام حسين، أرسلت الولايات المتحدة لواءً مجهزًا من الفرقة الثانية والثمانين المجوقلة إلى الحدود السعودية. اللواء المكون من بضعة آلاف من الجنود، لم يكن بإمكانه وقف تقدم الفرق المدرعة العراقية، لكنه كان كبيرًا وقويًا بما فيه الكفاية لمقاومة الغزو. على النقيض من ذلك، فإن الحامية البريطانية الصغيرة في جزر فوكلاند في عام 1982، المؤلَّفة من بضع عشرات من قوات المارينز الملكية، لم تتمكن من منع الأرجنتين من الانقضاض على الجزر، تمامًا كما لم يتمكن حراس البحرية الأمريكية من ردع الثوار الإيرانيين من الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران قبل ثلاث سنوات من ذلك.

في الحالة الراهنة، يعتبر النشر الدائم لقوات أمريكية كبيرة في أوروبا الشرقية، لا سيما في بولندا ودول البلطيق، الحاجة لأكثر إلحاحًا. وقد حلّ الوجود المتناوب للقوات الأمريكية بدلاً من الوجود الدائم بسبب الحساسيات الروسية بعد عام 1990. ومع أن هذا الوجود هو أفضل من لا شيء، إلا أنه كان أقل قوة بكثير. وبالنسبة لإيران، فإن القضية تتمثل بوجود عدد قليل من القوات البرية مقارنة بالوجود الجوي والبحري القوي في الخليج العربي، وبإبداء رد فعل حازم ضد محاولات مضايقة شحنات أمريكا أو غيرها من البلدان. وبخصوص كوريا الشمالية، لا يزال الوضع كما كان عليه في الماضي، بوجود فرقة من القوات الأمريكية على امتداد الخطوط الأمامية في كوريا الجنوبية. إن الإغراء المتمثل بتقليص الوجود العسكري الأمريكي في الخارج ومحاولة طمأنة الحلفاء من خلال نشر قوات بالتناوب، أمر مفهوم؛ ولكن الحقيقة أن هناك شيئًا مطمئنًا بصورة فريدة بخصوص القوات الأمريكية المتمركزة بشكل دائم.

إن التصدي بالشكل المناسب للحرب دون التقليدية هو اقتراح أكثر صعوبة وتعقيدًا. والولايات المتحدة بارعة جدًا في بعض عناصر هذا التصدي:

العمليات الخاصة، على سبيل المثال. لكن أمريكا تخلفت بأشواط كبيرة جدًا في قدرتها على التدريب السريع ودعم الحلفاء أو الأطراف المتحالفة. وهي إلى حد ما مسألة قدرات، ولكن أيضًا مسألة إرادة. في الأزمة السورية المندلعة منذ عام 2011 والأزمة الأوكرانية منذ عام 2014، كان صانعو القرار الأمريكيون غير راغبين في إلزام الجيش ووكالة الاستخبارات المركزية بالتدخل السريع لتوفير الأسلحة والتدريب والدعم اللوجستي للأطراف التي كنا نقدم لها التعاطف والدعم السياسي. وكان إعلان وزير الدفاع آشتون كارتر Ashton Carter في عام 2015 أن مئات الملايين من الدولارات التي صُرفت وأكثر من عام من الجهد قد أسفرا فقط عن تدريب ستين عنصرًا من عناصر الجيش السوري الحرّ، ما يشير إلى مدى ضعف وهشاشة القدرات الأمريكية في هذا المجال.

إنها طبيعة الصراع دون التقليدي الذي لا يؤدي عادة إلى أي انتصارات حاسمة، بل يدوم طويلاً، وهو صراع مشوب بالإنكار وتشويه الحقائق. لذلك كان من السهل على الولايات المتحدة أن تتجاهله، كما فعلت في العراق، عندما كان فيلق القدس الإيراني يساعد باستمرار الجماعات التي كانت تهاجم القوات الأمريكية ويزودها بعبوات ناسفة محلية الصنع أكثر فتكًا. فقط عند نهاية التدخل الأمريكي، في أوائل عام 2007، تمكنت القوات الخاصة الأمريكية من اعتقال خمسة عناصر من فيلق القدس في أربيل، وفي ذات الوقت أيضًا، أخلت سبيلهم. كان هذا أيضًا خطًا لا يغتفر. أولئك الذين يشنون حربًا دون تقليدية يفعلون ذلك أساسًا لأنهم يأملون في تحقيق مكاسب من دون تضحيات مكلفة، ولأنهم يعرفون بأنه لا يمكن أن تكون لهم الغلبة في الصراع التقليدي. وهو سبب إضافي للرد بقوة أكبر، وجعل المكاسب أكثر تكلفة، ومواجهة المعارضين بمخاطر لا طاقة لهم على تحملها. وهذا يتطلب أن تكون قادرًا على كليهما، مواجهة خصم من منطلق الند للند، والارتقاء بسرعة إلى أشكال الصراع التقليدي التي يرغب العدو في تجنبها.

ويتمثل أحد أبعاد الحروب دون التقليدية في القدرة على تسليح وتدريب

قوات الوكيل أو العميل بسرعة. وثمة بعد آخر هو الدعاية والحرب السياسية - القوة الناعمة، وإن لم يكن من النوع الذي يناقش عادة في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع. كانت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة خلاقة بشكل واضح في جهودها لشن حرب الأفكار. ولكن منذ ذلك الحين، فشلت فشلاً ذريعًا في القيام بذلك. في بعض الحالات، ما هو مطلوب هو مجرد نشر ما يقوم به الجانب الآخر. وفي حالات أخرى، يكون المطلوب هو المزيد من الجهود الإبداعية لإضعاف الخصم وإرغامه على الدفاع. لتحقيق ذلك الهدف، وبهدف المساعدة على سبيل المثال، فإن أي شيء يمكن القيام به للمساعدة في تقويض سلطة وشرعية النظام الإيراني، بما فيها تمكين أبناء الشعب الإيراني من الدخول إلى مواقع الأنترنت بأمان والوصول إلى برمجيات تسهم في تقويض أركان النظام، هو أمر جدير بالمحاولة. يجب أن نتذكر بأن البلدان الأخرى تفعل ذلك في كل وقت، وبوسائل عدة، أبرزها تلفزيون RT الروسي، الذي يوفر للناس في جميع أنحاء العالم تغذية مستمرة من البرامج المناوئة للولايات المتحدة، وهنالك أيضًا وسائل إعلام صينية، مثل صحيفة جلوبال تايمز Global times. هناك حاجة اليوم إلى إصدارات أكثر حداثة لمؤسسات مثل وكالة المعلومات الأمريكية القديمة (USIA) أو مجلس الحرب النفسية لإدارة إيزنهاور (PWB).

وأخيرًا، في بعض الحالات، يجب على أمريكا أن تقبل بضرورة استخدام القوة بشكل استباقي. وسيصدق ذلك بصفة خاصة في الحالات التي يمكن فيها استخدام أسلحة الدمار الشامل، أو عندما تكون هذه الأسلحة على وشك الوقوع في أيدي غير مسؤولة تمامًا. وفي حين يعتقد عمومًا أن لدى الولايات المتحدة بعض هذه القدرات، فإنها ستصبح على الأرجح ذات أهمية أكبر في المستقبل. ومن المحتمل أن ينطوي ذلك على مزيج من الأسلحة الهجومية الدقيقة بعيدة المدى (الصواريخ بعيدة المدى والقذائف البالستية وصواريخ الكروز ذات الشحنات التقليدية والطائرات العادية وتلك التي من دون طيار، على سبيل المثال) والعمليات الخاصة. والأهم من ذلك أن هناك حاجة إلى

الإعلان عن إمكانية استباق بعض أنواع التهديدات، سواء في الداخل أو في الخارج، لتهيئة الرأي العام.

وعلى الرغم من تردد المرء في قول ذلك، فمن غير المستبعد في المستقبل أن يتوجب على الولايات المتحدة أن تكون مهيأة ومجهزة بأسلحة نووية دقيقة متدنية القدرة low-yield nuclear weapons. وهو احتمال مرعب. غير أن سقوط قنبلة هيدروجينية من كوريا الشمالية على طوكيو (أو على لوس أنجلوس) سيكون أكثر رعبًا بشكل لا يمكن تصوره. إن الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة ليس الملاذ الأخير – لكن القبول بتفجير سلاح نووي في مدينة أمريكية أو متحالفة كبرى، هو كذلك.

إن مشكلة الدولة الخطيرة تسابق للاستحواذ على الاهتمام التحديين الأساسيين اللذين نوقشا سابقًا: صعود الصين والتهديد الإرهابي. كما أنها تغذيهما وتتفاعل معهما في آن معًا. وليس من قبيل المصادفة أن الصين قد وصلت إلى كل من هذه الدول الخطرة بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة، وبصورة متزايدة من خلال صفقات النفط والتكنولوجيا العسكرية مع روسيا، ومشاريع البنية التحتية الكبيرة والأسلحة مع باكستان، والعلاقة المتحسّنة مع إيران، وعلاقة الراعي والعميل القديمة مع كوريا الشمالية المزعجة. كانت إيران المهد الأصلي للروح الثورية الإسلامية المعاصرة، واستخدمت باكستان الحركات الجهادية وعانت منها في آن معًا.

لكن هنالك أيضًا فرص متاحة أمام الحنكة والدهاء الأمريكي لاستغلال هذه الصراعات المتعددة لتحقيق أهدافنا. وهنا أيضًا، يجب أن تعمل القوة العسكرية الأمريكية جنبًا إلى جنب مع الدبلوماسية، بحيث يخدمان معًا السياسة الخارجية الأمريكية. روسيا أيضًا، على غرار الولايات، مهددة من قبل التطرف الإرهابي، وبدرجة أكبر في بعض النواحي، وذلك بسبب قمعها الوحشي للحركات الإسلامية في القوقاز. والصين بدورها تجد نفسها منجذبة على نحو متزايد نحو خصم كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، كشريك اقتصادي، وربما لا تكون مرتاحة تمامًا لوجود دكتاتورية عنيفة ومسلحة

وعدوانية على جانب من حدودها. كما أن روسيا، المتوجسة شرًا من الطغيان السكاني الهائل والطاقة الاقتصادية للصين، تمتلك ترسانة قوامها 5000 سلاح نووي تكتيكي للدفاع عن سيبيريا (منطقة الشرق الأقصى الفدرالية الشاسعة لروسيا، التي تبلغ مساحتها 4.2 مليون ميل مربع وعدد سكانها ستة ملايين نسمة تقريبًا) ضد جارتها الواقعة إلى الجنوب الشرقي.

تمتلك الولايات المتحدة قدرات عسكرية للتعامل مع كل من التحديات المذكورة في هذا الفصل. وهي مع ذلك، من المستبعد جدًا على المدى الطويل أن تكون قادرة على التعامل مع كل منها في آن معًا، حتى بوجود مجموعة من التحالفات المتجددة. والأهم من ذلك عندها، هو أن تستكشف سبلاً للكشف عن الانقسامات بين مناوئيها وتعزيزها واستغلالها، أولئك الذين هم عرضة لمثل هذه الانقسامات، وتخريب الحكومات التي هي دكتاتورية ولا تحظى غالبًا بشعبية كبيرة. وهذا سيكون أكثر سهولة (وليس، كما قد يفترض البعض، أكثر صعوبة) إذا كان لدى الولايات المتحدة القدرة العسكرية للتعامل مع كل هذه التهديدات بدرجة أكبر مما هي عليه الآن. وإلى حدٍّ ما، تبدو تحالفات المصلحة coalitions of convenience على الجانب الآخر وكأنها تفقد فرضياتها، والأرجح أنها سوف تنهار وتتداعى. ومن واجب الدبلوماسيين الأمريكيين تعزيز هذا الاحتمال أكثر فأكثر؛ هنا أيضًا، تضع القوة العسكرية الأمريكية نفسها بتصرف الحنكة والبراعة السياسية الأمريكية.

الفصل السابع

الفضاء الحر والمشاعات غير الخاضعة للرقابة

لقد تطرقت الفصول الثلاثة السابقة إلى دراسة التهديدات المتمثلة بالدول أو المنظمات التي تتعارض مصالحها، وفي معظم الحالات، قيمها، مع مصالح وقيم الولايات المتحدة. وعادة ما يتم وضع التفكير التقليدي المتعلق بالسياسة الخارجية ضمن هذا الإطار: من هم أصدقاؤنا، ومن هم أعداؤنا، وكيف يمكننا تعزيز علاقاتنا مع الأصدقاء، وتحقيق التوازن أو تأخير أو حتى شن حرب ضد الأعداء؟ ومع ذلك، فهناك مجموعة أخرى من التحديات التي قد يكون للقوة الخشنة صلة بها: المفهوم الأوسع للفضاء الحر والمشاعات غير الخاضعة للرقابة. فالمناطق الواسعة، الواقعية منها والافتراضية على حد سواء، لا تخضع لسيادة أي دولة أو دولة طامحة، ولكنها يجب أن تلعب دورًا كبيرًا في السياسة العسكرية للولايات المتحدة. إن أحد المفاهيم الأساسية في عمل ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan، وهو ضابط البحرية في أوائل القرن التاسع عشر، الذي تحول إلى مؤرخ ومن ثم إلى منظّر حول القوة البحرية، كان الفكرة التي تقول بأن المحيطات هي ''المشاعات العظيمة للبشرية.'' إن تحليله لاستخدامات الطاقة البحرية وطبيعتها ينبع من رؤيته بأن القوة البحرية، على عكس مكوناتها البرية، تعمل أساسًا في مناطق لا يحكمها

أحد. وبقدر ما يمكن للسلطات البحرية أن تستخدم المشاعات، وأن تُحظّر استخدامها على قوة معادية، بقدر ما تكون ذات قيمة. لقد عمل باري بوسن Barry Posen من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا على وضع هذا المفهوم في إطار حديث، بالرغم من الضغط الزائد الذي بذله ليجعل منه محور الاستراتيجية الأمريكية.

لطالما قامت السياسة الخارجية الأمريكية، كسمة أساسية من سماتها، على الاعتقاد القائل بأن حرية انتقال الناس والمعلومات والسلع هي قيمة بالغة للبلاد، وفائدة كبيرة للبشرية جمعاء. ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة، على غرار العديد من البلدان النامية في القرن التاسع عشر، كانت ملتزمة بأشكال متنوعة من طرق وأساليب حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية protectionism؛ ووخزات الضمير التي كانت تحس بها حيال منع التجارة الحرة بواسطة بوارجها الاعتراضية، انقلبت رأسًا على عقب عندما قام الاتحاد بقمع وإجهاض محاولة الجنوب الانفصالية في ستينيات القرن التاسع عشر. وعلى العموم، فإن القادة الأمريكيين، ومنذ الحرب العالمية الثانية، شهدوا نظامًا تجاريًا مفتوحًا وحركة دولية حرة كهدف محوري ”مرغوب فيه“، كما قال الباحث أرنولد وولفرز Arnold Wolfers في إحدى المرات. وفي القرن الحادي والعشرين، اتسع نطاق المشاعات إلى ما وراء المحيطات، ليشمل الفضاء والقطب الشمالي (بعد أن فتح ذوبان الجليد ممرات للعبور وأفسح المجال أمام أعمال التعدين)، والفضاء الرقمي cyberspace. هذه هي العوالم التي سيكون فيها للعديد من الدول، إن لم يكن كلها، مصلحة، وستشكل السيطرة عليها، أو تعطيلها، من جانب العناصر العدائية تهديدًا للولايات المتحدة. ولذلك يجب أن تكون إحدى وظائف القوة العسكرية الأمريكية الداعمة للسياسة الخارجية الأمريكية المساعدة في حماية بعض جوانب هذه المشاعات ومنع الاستيلاء أو السيطرة عليها، والتهيؤ لحرمان تلك الكيانات والدول والعناصر غير الحكومية المعادية على حد سواء من استخدامها.

بالإضافة إلى المشاعات، يواجه الاستراتيجيون الأمريكيون مشكلة الأراضي الحرَّة غير الخاضعة للرقابة. وهي مناطق في العالم تخضع اسميًا لسيطرة الدولة لكنها ترزح في الواقع تحت هيمنة مجموعات فاعلة غير حكومية، كالعشائر والقبائل، أو العصابات. أجزاء من أفريقيا (مثل الصومال) وسورية واليمن ومناطق الحدود الباكستانية، هي أمثلة على المشاعات غير الخاضعة للرقابة. وهنالك مناطق محكومة بشكل واضح، وبعضها قريب من الولايات المتحدة، مثل فنزويلا، ولكنها على وشك التردي في هاوية الدول الفاشلة بكل ما في الكلمة من معنى. وعادة تنشأ المساحات غير الخاضعة للرقابة لأسباب كثيرة – انهيار الدولة، أو ربما إنشاء دول أو كيانات لم يكن لديها حول ولا قوة في ضبط هذه المشاعات في المقام الأول. وعادة ما جرى اقتطاع أجزاء من الإمبراطوريات الأوروبية والآسيوية القديمة معًا في سياق عملية إنهاء الاستعمار.

أن تكون جماعة ما أو نظام ما، حتى لو كان صنيعة أحد أمراء الحرب أو إحدى الطوائف الدينية، مسيطرًا على مثل هذه المشاعات، لا يشكل دائمًا أسلوبًا للعزاء والتبرير. قد تكون هذه الجماعات غير راغبة أو غير قادرة على السيطرة على الإرهابيين أو القراصنة أو الدول التي ترغب في استخدام أراضيها لمآرب خاصة. بشكل عام، فإن المصالح الأمريكية تلقى أفضل أنواع الخدمة والرعاية بوجود دول فاعلة. من الممكن إدارة مناطق حدودية مضطربة ترزح تحت نير التهديدات والرشوة والبلطجة، والتسويات المحلية للنزاعات؛ مع ذلك، من وجهة نظر النظام الدولي، فإن مثل هذه الإدارة تمثل ثاني أفضل الحلول. وقد ازدهر تنظيم القاعدة خلال التسعينيات في المناطق الحدودية التي كانت خاضعة لسيطرة إدارة ضعيفة أو شبه ضعيفة في أفغانستان وباكستان. أحد وريثاتها، تنظيم الدولة الإسلامية، فعل الشيء ذاته في ليبيا، مستفيدًا من الاضطرابات التي أعقبت الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011.

من منظور معين، كان المشاع المادي الحر، أو الذي كانت تحكمه الفوضى، سببًا وجيهًا جدًا لتوسع أوروبا في أجزاء كبيرة من آسيا وأفريقيا

في القرن التاسع عشر. وخلافًا للنهب والسلب والغزو الممنهج والمتمادي لأمريكا اللاتينية من قبل إسبانيا، فقد كان التوسع البريطاني والفرنسي في أجزاء أخرى من العالم ناجمًا عن ضعف أو حتى عن انهيار الحكومات المحلية لمجموعة متنوعة من الأسباب، بعضها لم يكن له علاقة بالعمل الأوروبي المباشر. فالفوضى الضاربة أطنابها في محيط تلك الدول غالبًا ما كانت تستقطب إليها القوى الأجنبية أملاً بالحصول على مزايا اقتصادية، وذلك لتأمين المكاسب التي حققتها بالفعل. هذه كانت الحجة الشهيرة التي تسلح بها المؤرخان البريطانيان رونالد روبنسون وجون غالاغر عند حديثهما عن التوسع البريطاني في أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر: ''يجب أن تؤخذ الأزمات في أفريقيا، على غرار الطموحات الإمبريالية والمنافسات الدولية في أوروبا، بعين الاعتبار''.

يمكن القول إن ذلك المحيط الضعيف هو بالذات ما جذب الولايات المتحدة إلى فيتنام في الستينيات، وأيضًا إلى الخليج العربي في الثمانينيات والتسعينيات. وفي كلا المنطقتين كانت الولايات المتحدة تعتمد في السابق على حلفاء لها – فرنسا في الهند الصينية في الخمسينيات؛ وبريطانيا، ثم إيران، في الخليج العربي خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وذلك للإمساك بزمام الأمور في وجه الشيوعية الآسيوية، من جهة، والقوى المحلية المعادية (مصر، ثم العراق) من جهة أخرى. وعندما كان أولئك الحلفاء ينسحبون أو ينهارون (كما في حالة إيران، التي أصبحت بمثابة مشكلة جديدة)، كانت الولايات المتحدة تستدعى للدخول على الخط. وقد حدثت عملية مماثلة في أفغانستان بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي في عامي 1988– 1989 والحرب الأهلية المتمادية التي أعقبت ذلك. لم يخطط نظام طالبان المهزوز الذي حكم الكثير من أفغانستان لهجمات 11 أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة في عام 2001، لكنه كان يتساهل حيال (ويستفيد إلى حد ما) من وجود القاعدة، التي كانت تستفيد بالمقابل أيضًا. وفي عام 2015 أقدم الرئيس باراك أوباما، الذي كان قد عارض بشدة الحرب الأمريكية على العراق عام

2003 وتفاخر بإنهاء هذا الصراع، على إعادة آلاف الجنود الأمريكيين إلى ذلك البلد.

أقدم على ذلك القرار على مضض، وبتردد بالغ، بوصفة استجابة لا مناص منها لانهيار حكم الدولة العراقية في أجزاء واسعة من البلاد. لقد كان منطق الفوضى السائدة في المحيط قويًا إلى درجة يتعذر معها مقاومته.

وكما توحي أطروحة روبنسون غالاغير Robinson Gallagher، ليس ثمة من شيء جديد حول مشكلة الفوضى في المحيط. يأخذ انهيار الدولة أشكالاً عديدة ويحدث في دول كبيرة وصغيرة. وقد تنجم هذه المشكلة عن مجموعة متنوعة من المصادمات مع العالم الخارجي، أو من مشاكل داخلية أكثر عمومية، كالحروب الأهلية أو الكوارث الاقتصادية. ويمكن أن يكون الاضطراب الناجم عن ذلك شيئًا محدودًا، كانتشار عصابات المخدرات في دول الكاريبي التي تفتقر إلى قوات شُرطة ومؤسسات رقابة مالية لتعطيل نشاطاتها أو القبض عليها. أو يمكن أن تكون الاضطرابات أكثر خطورة، كانهيار الدولة الصومالية في الفترة 1991–1992، الذي أدى إلى تدخل إنساني من قبل كل من إدارتي كلينتون وجورج دبليو بوش. في التسعينات، كان ينظر إلى هذا الاضطراب على أنه يبرر التدخل من قبل القوى المهيمنة في النظام، حيث قادت الولايات المتحدة الائتلافات مرتين للتدخل في حالة انهيار الدولة في يوغوسلافيا، لتأمين البوسنة في عام 1995، أولاً، ثم لحماية سكان دولة كوسوفو الانفصالية في عام 1999. وقد شرع خبراء القانون والدبلوماسية في وصف "مسؤولية الحماية" الدولية – وهو المفهوم الذي تضاءلت جديته عندما أصبح من الواضح أن ضريبة الدم والمال جراء هذه التدخلات قد تكون أعلى مما كانت عليه في يوغوسلافيا السابقة.

حجبت السهولة النسبية لهذه التدخلات في أعقاب الحرب الباردة مباشرة حدود القوة العسكرية المطلوبة لتنفيذ مثل هذه التدخلات. وكان لدى القوى الإمبريالية الأوروبية في القرن التاسع عشر الشهية والثقة بالنفس والشرعية

(دوليًا إن لم يكن محليًا) لمتابعة التدخل لدى الحكومة الرسمية من قبل الحكم الاستعماري. واليوم، بشكل عام، لا تفعل الولايات المتحدة وحلفاؤها ذلك. وهم لا يستمدون المتعة أو الهيبة من غرز راياتهم في الأراضي الصحراوية. وفي بعض الحالات (البوسنة، على الأخص) كان من الممكن أن يُعهد بأعباء الحكم ومسؤولياته إلى منظمة متعددة الجنسيات، وإن كانت النتيجة الحتمية في هذه الحالة نتيجة مشوشة أو غير فعالة. في بعض الحالات، يمكن لإدارة الحكم أن تتأتى من خلال قوة محلية تعمل ضمن بيئة ومحيط الأمم المتحدة – فقد اتبع التدخل الأسترالي في تيمور الشرقية في عام 1999 ذلك النموذج. وبنشرها لما يقرب من نصف الجنود ومجمل التوجيه الاستراتيجي، أخرجت أستراليا إندونيسيا من مستعمرتها السابقة بكل يسر وسهولة. لكنها وجدت نفسها ترسل آلاف الجنود إلى تيمور الشرقية في عام 2006 لتحقيق الاستقرار في بلد فقير، وشبه أمي، وتتآكله الفوضى وسوء التغذية.

لقد انقضى عصر المحميات والانتدابات، أقله من منطق الضرورة الجيوسياسية وليس نتيجة التحول في المواقف والمعتقدات. وعادة ما يعقب التدخل العسكري في منطقة تعم فيها الفوضى استعادة سريعة لسلطة الحكم المحلي، مع النتيجة المتكررة (فكر في: هايتي بعد التدخل الأمريكي 1994-1995) للفساد، والاختلال الوظيفي، ومرة أخرى انهيار الدولة. وفي العقود القليلة الماضية، تعلمت الحكومات الغربية ذات النوايا الحسنة أن إغداق مبالغ كبيرة من المال على المجتمعات والاقتصادات المنهارة لا يحقق إلا القليل من الفائدة، وغالبًا ما يلحق ضررًا فادحًا من خلال تقويض المؤسسات المحلية. وفي حين يمكن إجراء تحسين كبير على إدارة الحكم في الدول الفاشلة، وعلى تجنيد وتدريب أولئك الذين يفعلون ذلك، لا يمكن لشيء أن يحل محل استعداد القوى الخارجية للمثابرة في مثل هذه المهام. وفي الوقت الحالي، لا توجد مثل هذه المثابرة، ومن غير الواضح أن القوى الخارجية تعرف في معظم الحالات السبيل الصحيح لبناء الدولة بنجاح.

من المفهوم أن الولايات المتحدة ترغب في تجنب مثل هذه المغامرات،

وفي عدد من الحالات فعلت ذلك. إن العنف المروع الذي شهدته منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا (بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا) منذ عام 1998 ربما أزهق ملايين الأرواح، ومع ذلك ظلت أمريكا بمنأى عن ذلك. وخلال الحرب الأهلية السودانية الوحشية في الفترة 1983–2005 لم تتدخل الولايات المتحدة، على الرغم من الحجج التي تذرعت بها أقلية صغيرة صاخبة في مطالباتها المصرّة على وجوب تدخل عسكري – ومرة أخرى، كان القتلى بالملايين، والدمار هائل، والصراع مستمر. والسكان المحليون هم دائمًا من يدفع الثمن. ومع أن الفوضى على حدود النظام الدولي، في أي من هذه الحالات، لم تنطو على انتكاسة للمصالح الأمريكية، إلاّ أنها كانت مضرة بالقيم الأمريكية ومروعة من الناحية الإنسانية.

في حالات أخرى، قد تدفع الولايات المتحدة تكلفة باهظة، ليس فقط على صعيد ضميرها، وإنما على صعيد مصالحها أيضًا. ولعل الحرب الأهلية السورية المندلعة منذ العام 2011 هي خير مثال على ذلك. فعلى الرغم من أن أمريكا بذلت جهودًا متأخرة – لا شيء منها جوهري، وجميعها كان بفتور وتعوزه الحماسة، لدعم العناصر المعتدلة في المعارضة التي تظاهرت سلميًا في البداية، ثم انتفضت ضد نظام بشار الأسد، فقد امتنعت عن التدخل العسكري المباشر ضد النظام، حتى بعد أن استخدمت دمشق أسلحة كيميائية ضد أعدائها. وكانت النتيجة أزمة تسببت في زعزعة الاستقرار وتفشي العنف في جميع أنحاء بلاد الشام وإلى أوروبا نفسها.

الخيار في سوريا لم يكن، كما افترض البعض، يتمثل بقبول متعب بنظام استبدادي متناغم مع إيران، مقابل فوضى عارمة؛ بل كان خيارًا بين حرب أهلية من شأنها أن تطيح بهذا النظام إذا ما تمّ توفير المساعدات الخارجية اللازمة لها، وبين حرب داخلية تدوم لفترات طويلة. لم تدعم الولايات المتحدة وحلفاؤها الخيار الأول، وهذا الأخير هو ما آل إليه الحال. كانت التكلفة الإنسانية هائلة: حتى كتابة هذه السطور وصل عدد القتلى إلى نصف مليون قتيل، وبات نصف السكان تقريبًا لاجئين في الداخل أو في

الخارج - أكثر من أربعة ملايين فروا خارج البلاد. ووجدت دول أخرى فرصة للتدخل وفعلت ذلك: فقد أوقف سلاح الجو الروسي، بالتعاون مع القوات الخاصة الإيرانية ومشاة حزب الله الخفيفة، تقدم الثوار واستعاد النظام الكثير من الأراضي المحاصرة. وهذا بدوره بدأ يثير دولاً أخرى - فقد أسقطت تركيا طائرة روسية مقاتلة في عام 2015، وبدأت دول الخليج العربي بدعم الثوار. وأصبحت سوريا ملاذًا لعدة حركات جهادية ومغناطيسًا يجتذب آلاف المقاتلين الأجانب. وحرّض النزاع السوري الصراع العراقي ووسّع من نطاقه وشجع على نمو وانتشار تنظيم الدولة الإسلامية الذي لم يعترف بالحدود العراقية - السورية، وأخذ يعمل بشكل مريح على جانبي هذه الحدود. وفي الوقت نفسه، أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان والأردن وتركيا إلى تغيير معالم الطبيعة الديمغرافية للمناطق الحدودية في جميع هذه البلدان، وأفرز بيئة خصبة للأجيال القادمة من الشباب الحانق المصدوم نفسيًا، مقترنة بحالة مزرية من البطالة وسوء التعليم والتعطش للانتقام. وبحلول العام 2015، كان مئات الآلاف من اللاجئين من بلاد الشام التي مزقتها الحروب يتدفقون إلى أوروبا الممزقة بين إبداء الشفقة على الأسر المنكوبة وبين خوفها العميق من غرباء لا يمكن تمييزهم، ما استجلب سلالات جديدة من البشر إلى أوروبا الغارقة في أزماتها الاقتصادية والسياسية. لقد كان للفوضى العارمة في سوريا عواقب وخيمة على نظام الدولة وكذلك على العواطف الإنسانية الأمريكية.

ربما امتنع القادة الأمريكيون عن التدخل في سوريا جزئيًا بسبب العبر التي استخلصوها من حربهم في ليبيا في عام 2011. في تلك الحالة، دعمت الولايات المتحدة على مضض تحالفًا بقيادة انكليزية - فرنسية مع بعض الدول الأوروبية والعربية للإطاحة بنظام معمر القذافي المتوحش، الذي واجه معارضة محلية شرسة على نحو مماثل. ولم يكن الائتلاف ولا الداعم الأمريكي مستعدين للقيام بأكثر من الضربات الجوية والدعم غير المباشر للجماعات المتمردة. وفي غمرة الفوضى التي أعقبت ذلك، لم تبذل أي قوة

خارجية جهدًا كبيرًا لإعادة بناء القوات المسلحة الليبية وتوطيد الحكم. لبعض الوقت، في عام 2012، بدا بأن ضبط النفس ذاك قد وفر من إمكانية التدخل من دون تكاليف تذكر. لكن، في السنوات اللاحقة، ومع انخراط ليبيا في أتون الحرب مرة أخرى، تجلَّت عواقب الإطاحة بالقذافي. فقد جرى نهب ترسانات الأسلحة المحظورة التي أنشأها النظام السابق، ما أدى إلى انتشار السلاح بين أيدي الناس كانتشار النار في الهشيم في أنحاء المنطقة؛ وقام المحاربون القدامى من جيوش القذافي بتغذية الحروب الداخلية في وسط أفريقيا؛ وعمدت الجماعات الجهادية إلى تعميق وجودها وتحولت إلى مجموعات أخرى في حرب أهلية مدمرة؛ وتدفق الآلاف من اللاجئين من خلال موانئها غير الخاضعة للسيطرة على متن قوارب غير آمنة توجهت بهم نحو أوروبا المذعورة التي احتضنتهم بالتناوب، أو تجاهلت محنتهم، حتى قضى المئات منهم في البحر غرقًا أو هلكوا تحت وطأة ظروف مناخية لا ترحم.

لذلك، فإن مسألة التدخل في المحيط الإقليمي الفوضوي ليست مسألة دافع إنساني، أو "مسؤولية حماية" وحسب. صحيح أن هذه الأبعاد مهمة، لكن في كثير من الأحيان، أيضًا، ينبغي أن لا نستبعد عامل المصلحة. وتتباين المصالح بتباين الحالة: ففي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا كان البعد الإنساني طاغيًا، وكان البعد المصلحي متواضعًا؛ وفي حالات أخرى، كانت المصالح هي الطاغية. إذن، كيف ينبغي للولايات المتحدة أن تتعامل مع مسألة التدخل في محيط عنفي، وأن تفهم أن كل حل يعتمد في كثير من الحالات على ظروف لا يمكن توقعها مسبقًا؟

حاولت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة أن تستبق مشكلة التدخل العسكري لتأمين محيط فوضوي من خلال نشر هادئ لفرق المساعدة العسكرية، والمستقدمة غالبًا من قوات العمليات الخاصة التابعة للقوات المسلحة، بهدف تدريب الجيوش المحلية. غير أن هذه الجهود تبقى محدودة في نطاقها: فقد أنشئت القوات الخاصة التابعة للجيش الأمريكي في البداية لتدريب المتمردين على العمل خلف الخطوط السوفييتية في حال نشوب حرب

في أوروبا. وقد بقي الهيكل التنظيمي الأساسي لهذه القوات دون أي تغيير: وحدات مكونة من ما يقرب من اثني عشر ضابطًا وصف ضابط يمكنهم تدريب وحدات تصل إلى مستوى كتيبة - أي، ستمائة إلى سبعمائة جندي. مع ذلك، ومهما كانت قيمة ذلك، فهي ليست بديلاً عن كل ما يدخل في بناء منظمات عسكرية فعالة على نطاق أوسع بكثير. ونادرًا ما يكون لدى جنود القوات الخاصة خبرة في إدارة الخدمات اللوجستية على نطاق واسع، وفي مختلف الوظائف الداعمة للاستخبارات والنقل، ناهيك عن كل ما يدخل في نطاق الأعمال التجارية لإدارة وزارة الدفاع. وهناك عناصر أخرى من الجيش تقوم بطبيعة الحال بهذه المهمة، وكثيرًا ما يجري إرسالها لهذه الغاية جنبًا إلى جنب مع ملاحظة الدفاع.

ويمكن ملاحظة حدود هذه الجهود الاستشارية في عدد من البلدان، وعلى الأخص في اليمن، عندما انهارت الدولة اليمنية في عام 2014 بفعل تقدم المتمردين الحوثيين المدعومين من قبل إيران. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن وحدات القوات الخاصة يمكن أن تعود إلى مهمتها الأصلية المتمثلة في تدريب المتمردين، كما يمكن للوحدات شبه العسكرية التابعة لوكالة المخابرات المركزية، إلاَّ أن ليس لديها ما يمكن تقديمه من حيث بناء الدولة في مثل هذه الحالات.

لن تختفي التدخلات في المشاعات التي لا حكومة فيها كمهمة من مهام الجيش الأمريكي؛ وتعتبر هذه التدخلات في بعض النواحي أقدم مهمة لجيش الولايات المتحدة، الذي كان طوال القرن التاسع عشر ملتزمًا بضبط الحدود المضطربة. ويزداد الأمر تعقيدًا بسبب شكوك الشعب الأمريكي والنخبة السياسية في أعقاب حرب العراق. فبعد عقد من بدء هذا الصراع، انقسم الجمهور الأمريكي بالتساوي حول ما إذا كان هذا التدخل قد نجح وما إذا كان القرار صحيحًا في المقام الأول. مثل هذه الشكوك حول إمكانية (وكذلك استصواب) محاولة الحكم الطويل الأمد في الخارج، يعبر عنها الآن سياسيون بارزون من الطرفين كليهما.

إن تهدئة المناطق المحيطية ليست بالضرورة أمرًا باهظ التكاليف من حيث التمويل أو من حيث عدد القوى العاملة: فقد حاولت الولايات المتحدة

بهدوء بناء قوات الشرطة في دول أمريكا الوسطى، على سبيل المثال، بجزء بسيط من تكلفة الحرب. وتتطلب مهمة تحقيق الاستقرار مهارات وقدرات لا يمكن أن يقوم بها إلاَّ الجيش، وقبل كل شيء، إجراء تقييم استراتيجي سليم بشأن متى وكيف يمكن التصدي لتحدي المحيط الفوضوي. المطلوب هو منظمات (كل ما هو مطلوب متوفر سلفًا) أو معدات أقل حداثة (رغم أنه في هذا المجال كما في غيره، الابتكارات التكنولوجية ثابتة ومستمرة)، من نهج استراتيجي مغاير، والذي يشتمل على أربعة عناصر.

العنصر الأول هو مجرد اعتراف بأن التدخل دون متابعة من نوع ما، كما حصل في ليبيا، يحتمل أن يؤدي إلى كارثة تمامًا مثل عدم التدخل على الإطلاق. وقد تستغرق هذه المتابعة سنوات أو حتى عقود، ليس بالقتال بالضرورة، بل بالالتزام من جانب القوات والموارد. لم يكن لكولومبيا أن تكون على هذا القدر من النجاح التي هي عليه اليوم لو أن القادة الأمريكيين لم يلتزموا بمساعدة حكومتها لعقدين أو أكثر. بالمقابل، وباسترجاع أحداث الماضي، من الواضح أن الولايات المتحدة انسحبت قبل الأوان من العراق في عام 2011، وأنه كان من الأفضل الحفاظ على وجود عسكري لحوالي 10000 إلى 20000 جندي، لو أمكن التفاوض عليه مع الحكومة العراقية.

العنصر الثاني يتعلق بطبيعة هذه المتابعة: والأمر هنا لا يستدعي العمل على بناء الأمة بالسرعة القصوى، وإنما يتطلّب توفير مساعدة مركّزة لتطوير المؤسسات الأمنية وتعزيز سيادة القانون. وكما رأينا في مناقشة وضع العراق وأفغانستان في فصل سابق، فإن إغداق مبالغ ضخمة من المال وتوفير أعداد كبيرة من العاملين في مجال المعونة الأجنبية، مع كل النوايا الحسنة، كثيرًا ما يكون له نتائج عكسية. ومن مهام السكان المحليين بناء المدارس والسدود ومحطات الطاقة. ويمكن للأجنبي أن يساعد في تدريب وتوجيه أفراد الشرطة والجنود، وفي بعض الحالات، القانونيين والإداريين، وأما الأعمال التجارية المتعلقة بشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن أفضل من يقوم بها هم أولئك الموجودون على أرض الواقع.

الشرط أو العنصر الثالث لمثل هذه التدخلات هو عنصر ائتلافي من أجل ضمان الشرعية وزيادة الفعالية. السياسيون يفهمون ذلك بشكل حدسي، لكنهم غالبًا ما يتحولون إلى تحالفات رسمية (الناتو) أو الأمم المتحدة عندما يشار عليهم بصورة أفضل باستخدام ائتلاف من الراغبين، ما يسمح لأمريكا بتسلم زمام المبادرة في معظم الحالات، بالابتعاد عن السياسة المعقدة والبيروقراطية وعدم الكفاءة التي ناقشناها في وقت سابق. في المستقبل، ستجد الولايات المتحدة شركاء جدد، كما فعلت بهدوء مع كولومبيا، التي تدرب الآن قوات شرطة أمريكا الوسطى والقوات العسكرية وفق المعايير التي ساعدت الولاياتُ المتحدة في وضعها.

أخيرًا، وعلى الرغم من أنه في أعقاب حرب العراق من المغري القول بأن الولايات المتحدة لن تشارك أبدًا في مثل هذه الجهود مرة أخرى، تبقى الحقيقة أنها ربما سوف تفعل. وبالفعل، فهي موجودة سلفًا بشكل أو بآخر في أماكن كالعراق. في حالات أخرى - ربما تكون ليبيا - قد تكتشف الولايات المتحدة أن الخيار لا ينحصر بين الديكتاتورية والفوضى، ولكن بين أنواع مختلفة من الفوضى، وبعضها أسوأ من غيرها. وعندما تكون هذه هي الحال، فإن الولايات المتحدة، شئنا أم أبينا، سوف تعود مرة أخرى إلى أعمال التدخل هذه.

انطلاقًا من ذلك، يجب على القادة السياسيين والعسكريين أن يوضحوا أن الاستقرار لا يزال، كما كان في أي وقت مضى، مهمة محتملة للجيش الأمريكي، يجب أن يتحضر لها في أوقات السلم النسبي. في منظور الماضي، لم يكن جيش الولايات المتحدة مستعدًا لمهمتي الحرب الأفغانية والعراقية لأنه رسم صورة لنفسه عن الحرب، على غرار الهجوم على العراق في عام 1991، وصرف النظر عن تجاربه في فيتنام قبل ما يقرب من جيل بوصفها حالة شاذة. ونظرًا إلى أن منطق الجغرافيا السياسية يفرض نفسه، فالخيار الحقيقي الوحيد هو معرفة ما إذا كانت هذه الصراعات ستشن بشكل جيد أو ضعيف، بنجاح وكفاءة، أو بتهور وطيش لا طائل منه إلا الخسارة.

سيكون من الأفضل لو لم تكن المشاعات غير الخاضعة لسلطة موجودة؛ ولكن المشاعات التي نود الحفاظ عليها هي خارج سيادة أي دولة. والمشاعات تتطلب أيضًا الاستعانة بالقوة الخشنة. لقد أدركت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة أهمية إبقاء أعالي البحار مفتوحة أمام التجارة. وساعدت البحرية التابعة لها، بعد البحرية الملكية، في القضاء على تجارة الرقيق والقرصنة في أوائل القرن التاسع عشر. وساعدت سفنها المولجة بحماية التجارة الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط، وفي حرب البربر Barbary War الثانية عام 1815 في الإفراج بالقوة عن السجناء الأوروبيين والأمريكيين من دول شمال أفريقيا. وفي عام 1835، أنشأت أسطول الهند الشرقية (الذي سمي لاحقًا بالأسطول الآسيوي في عام 1868) لحماية التجارة الأمريكية في المحيط الهادئ. في الواقع، خلال القرن التاسع عشر، لم تحم البحرية الأمريكية المصالح الأمريكية بالمنظور الضيق وحسب، ولكنها اضطلعت بمهمة أكبر للحفاظ على النظام، شملت إنشاء أسطول أفريقي (يعمل بشكل رئيسي في دوريات مكافحة الرق) في أربعينيات القرن التاسع عشر. ولكن حتى منتصف القرن العشرين، عندما تراجعت البحرية الملكية عن القيام بدورها كشرطي دولي وأصبحت البحرية الأمريكية قوة ساحقة، أصبحت هذه الأخيرة (أمريكا) الضامن الرئيسي لحرية البحار. وقد واصلت الاضطلاع بهذا الدور، بما في ذلك مهاجمة القوات البحرية الإيرانية وتعطيل نشاطها في الخليج العربي أثناء عملية السّرعوفة Praying Mantis في عام 1988، عقب أعمال التعدين الإيرانية في المياه الدولية.

وقد أدى هذا الدور أحيانًا إلى حصول اشتباكات مع بلدان تدعي ملكيتها لمياه إقليمية كبيرة خارج نطاق الإجماع العام المنصوص عنه في القانون الدولي. وفي عام 1981، قامت البحرية الأمريكية، كجزء من برنامجها العريض لحماية حرية الملاحة، بالإبحار في خليج سدرة، وهي مياه إقليمية تدعي ليبيا ملكيتها. وقد سارعت طائرتان مقاتلتان ليبيتان إلى التدخل لكن جرى إسقاطهما على الفور قبالة الساحل الليبي.

وتعتمد حرية الملاحة في البحار من ناحية على إطار قانوني متفق عليه، ومن ناحية أخرى على الوجود الرادع للقوة البحرية. بالنسبة للأولى، ومن المفارقات العجيبة، أن البعض يعتقد خطأً بأن الولايات المتحدة امتنعت عن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاتفاق الدولي المتمخض عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار في عام 1982. ويعتقد القادة السياسيون والعسكريون على حد سواء أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار UNCLOS ستساعد على تنظيم استكشاف واستغلال قاع المحيطات خارج المناطق الاقتصادية الحصرية الخاصة بكل بلد، وكذلك في المياه المحايدة. وتقول الحجة المعارضة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أن الحقوق الملاحية التي تحميها كانت موجودة قبل هذه الاتفاقية، وأنها لا تقدم أي فوائد تتجاوز حقوق القانون الدولي المتعارف عليه فيما يتعلق باستغلال البحار، وتعرّض حكومة الولايات المتحدة والشركات الأمريكية للدعاوى والعقوبات. وعلى الرغم من أن الإدارات أيدت التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لمدة عشرين عامًا، فإن مجلس الشيوخ لم يمتثل بعد لرغباتها.

القانون شيء، والقوة البحرية شيء آخر. ولا تزال الولايات المتحدة تقوم بدوريات في المياه المتنازع عليها، بما في ذلك من خلال ما يعرف باسم ”عمليات حرية الملاحة FONOPS“. ومع ذلك، فقد ازدادت التحديات التي تواجه حرية الملاحة خطورة بمرور الوقت. وما يبعث على الانزعاج الشديد هو ادعاءات الصين ومطالبتها بالمساحات الشاسعة لبحر الصين الجنوبي التي شملها خط ناين – داش– لاين nine-dash-line- وهو خط وهمي على الخرائط الصينية يصل بشكل لا يصدق حتى المياه الإقليمية للدول المجاورة مثل فيتنام والفيليبين. وقد حاولت الصين التأكيد على حقوقها الإقليمية من خلال القيام بدوريات عدوانية من قبل خفر السواحل والبحرية والقوات الجوية، وبناء ست قواعد عسكرية كبيرة مبنية على الأراضي المستصلحة (وبقايا الشعاب المرجانية) في المياه الدولية.

ويُذكر أن القرصنة، وهي أقدم ويلات الملاحة البحرية، قد انخفضت في السنوات الأخيرة، وهو انخفاض قارب نسبة 50 في المائة تقريبًا في السنوات القليلة الماضية. ولطالما شكلت دوريات الملاحة البحرية الدولية، والوسائل الأفضل لتفادي أو إحباط الهجمات، وشن الغارات على بعض قواعد القراصنة (في الصومال)، والاستخدام المتزايد لقوات حفظ الأمن البحري، شكلت جميعها مصدر عون كبير على هذا الصعيد. ومع أنه يمكن احتواء عمليات القرصنة بسهولة نسبيًا عن طريق بناء تحالفات بين القوى البحرية. إلاَّ أنه لا تزال تحدث مئات الهجمات من قبل القراصنة كل عام، خاصة في جنوب شرق آسيا، وإلى حد ما قبالة الساحل الأفريقي. وعلى الرغم من الجهود المثلى للدول الساحلية، لا يزال القراصنة يعيثون فسادًا في المناطق المحيطة بماليزيا. وتؤدي كل من البحرية الأمريكية وخفر السواحل وأجهزة الاستخبارات دورًا لا يقدر بثمن في تنسيق جهود مكافحة القرصنة والإبلاغ عن الجهود المبذولة على هذا الصعيد، وكانت القيادة الأمريكية لمهمة بحرية متحالفة تسمى فرقة العمل المشتركة combined task force 151 في عام 2009 حاسمة من حيث توفير المعلومات الاستخبارية والتنسيق في مجال مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

وتعتبر الهجمات الإرهابية في البحر قليلة نسبيًا، وكان من أبرزها اختطاف السفينة السياحية الإيطالية أكيلي لاورو Achille Lauro من قبل فلسطينيين في عام 1985، وقتل راكب مُقعد. ومع ذلك، فإن النمو الهائل لصناعة السفن السياحية يوفّر مجموعة من الأهداف المغرية للجماعات الإرهابية التي يمكن أن تتسبب بخسائر فادحة في الأرواح على متن السفن التي تحمل بشكل روتيني آلاف السياح، بواسطة زورق انتحاري مفخخ بالمتفجرات، أو حتى استخدام نوع من صواريخ كروز، ما يلحق خسائر جسيمة في الأرواح على متن السفن التي تحمل آلاف الركاب. هذا لم يحدث بعد – ولكن يمكن أن يحدث بسهولة.

إن التهديدات لحرية الملاحة البحرية يمكن أن تنشأ مستقبلاً نتيجة

ذوبان الغطاء الجليدي القطبي واكتشاف مكامن هائلة للثروات المعدنية في المناطق التي سيغدو من السهل الوصول إليها جراء ذلك الذوبان. وفي القطب الشمالي، بدأت روسيا اليوم التأكيد بقوة على مطالبها باستغلال الثروة المعدنية تحت المحيط، والسيطرة على الممرات الملاحية من خلالها. وهذا سيفتح الباب مجدّدًا أمام المنافسة البحرية.

إن الحفاظ على حرية الملاحة سيصبح مشكلة أكبر في المستقبل؛ ففي حين أن تهديدات، مثل القرصنة، هي مشكلات قديمة جدًا، لكن التقنيات الحديثة، التي تشمل من جملة ما تشمل قدرة القراصنة على رصد حركة المرور وإجراء مفاوضات متطورة للحصول على فدية من خلال وسطاء في العالم المتقدم باتت تشجع عليها. ولكن الأكثر خطورة بكثير هي التحديات التي تواجه حرية المرور العابر (الترانزيت) بحرًا وجوًا من جانب الدول. وعندما أنشأت الصين في عام 2013 منطقة لتحديد الهوية الجوية (ADIZ) على جزء كبير من بحر الصين الجنوبي، قامت أيضًا بتوسيع نطاق مطالباتها. من الناحية الاسمية، فإن ADIZ تطلب فقط من الطائرات التي تحلق في أجوائها التعريف عن نفسها لمنظومة الدفاع الجوي في البلاد، ولكن في هذه الحالة، سيشكل امتدادها حتى جزر سينكاكو اليابانية خطوة أخرى في الجهود التي تبذلها الصين لترسيخ سيطرتها السيادية على المياه المتنازع عليها.

لم يعد التفوق البحري، من النوع الذي اتسمت به الولايات المتحدة لسنوات عديدة، يتيح الوصول غير المحدود إلى المياه المتنازع عليها. وفي حال امتلكت بلدان أو تنظيمات أضعف صواريخ كروز أرضية حديثة ووسائل توجيهها، فيمكن لها أن تغرق سفنًا متواجدة على مسافة بعيدة من شواطئها. في عام 2006، أصيبت البارجة الإسرائيلية حانيت، التي كانت تعمل قبالة سواحل لبنان، بصاروخ صيني من نوع Silkworm C-802 أطلقه حزب الله، وهو المدعوم من قبل إيران، ما تسبب بإغراقها تقريبًا. هذه الأنواع من الصواريخ وأشباهها والتي يتخطى مداها مئات الكيلومترات، ويمكن إطلاقها من الجو والبحر والأرض، باتت في متناول بلدان مثل إيران التي لديها قوات

بحرية تقليدية صغيرة ولكن سواحل واسعة. ومع ذلك، فإن التهديد الحقيقي للحرية البحرية سيأتي بشكل عام من الدول الكبيرة ذات القوة البحرية الكبيرة، والتي تدعمها أنظمة برية، مثل الصواريخ البالستية أو صواريخ الكروز التي تطلق من الفضاء أو الرادارات الأرضية طويلة المدى أو أجهزة الاستشعار الأخرى. وقد نمت قوة الأساطيل المنافسة، وخاصة البحرية الصينية، التي بدأت في أوائل القرن الحادي والعشرين بتنفيذ مهام (بدءًا من مكافحة القرصنة) على الجانب الآخر من العالم، والأهم من ذلك، أن لديها القدرة على حرمان معظم الدول البحرية من العمل في المياه الدولية التي تدعي ملكيتها.

فالمجال البحري، إذًا، هو مصدر خطر، ليس أساسًا بسبب وجود خارجين عن القانون، ولكن بسبب شهية تلك الدول التي تتوق إلى اكتساب الأراضي أو تأكيد مزاعمها بالقوة. وإذا ما نجحت في ذلك، فإننا نجازف بتنافس فيما يتعلق بحقوقنا في قاع البحار وحقوق العبور لا يقلّ شراسة عن التنافس الأوروبي على أفريقيا في القرن التاسع عشر. وفي ظل هذه البيئة، سيكون أمن المرور العابر الحر (الترانزيت) الذي يعول عليه الاقتصاد العالمي في خطر. وفي حين أن أمريكا لديها حلفاء لا يتقاسمون المصالح فحسب، وإنما القانون البحري الذي من شأنه أن يحمي المرور الحر، إلا أن قلة قليلة منها إلى جانب الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتكريس تلك الحقوق بالقوة. وهذا هو السبب في أن القرارات الأمريكية التي بدأت في عام 2015 وتنص على حق الإبحار (على مسافة 12 ميلا) من الجزر الاصطناعية التي بنيت في بحر الصين الجنوبي كانت بالغة الأهمية. وبينما تبني الصين قواعد جوية وبحرية على هذه الجزر، وتنشر قوات مسلحة هناك، وتصر على أنها سيادية تابعة لها، فإن الصراع على الحفاظ على حرية الملاحة سيتطلب جرأة وشجاعة بالغتين. البلدان الأخرى (وأهمها أستراليا) قد تسير في الركب، لكن الولايات المتحدة هي من سيتولى القيادة.

باختصار، وباستثناء القرصنة الآن، فإن تحديات إبقاء كل من أعالي

البحار والمياه المحصورة (مثل الخليج العربي)، فضلاً عن المضائق الحساسة (مثل مضيق هرمز) مفتوحة أمام التجارة والمرور الحر، هي تحديات آخذة في الازدياد، وليس بالتضاؤل. وتأتي هذه المشكلة على رأس المشكلات المتعلقة بتنامي البحرية الصينية والانتعاش الجزئي للبحرية الروسية، وكلاهما يشكل تحديات تقليدية أكبر للقوة العظمى للولايات المتحدة. وهذا يعني أن الحاجة إلى القوة البحرية الأمريكية هي في أوجها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. حتى الأعداء الصغار يمكن أن يشكلوا تهديدًا أكبر، حتى للولايات المتحدة، وبالتأكيد لبلدان أخرى ولشحناتها التجارية. ومع تزايد انتشار الأسلحة الدقيقة البعيدة المدى في البحر والقدرة على كشف الأهداف في المحيطات، باتت الحاجة ماسة إلى قوة أكبر نوعيًا من أجل استعراض القوة على سطح البحر وفوقه وتحته. وهناك حاجة ماسة إلى برنامج لبناء السفن يعكس مسيرة ذلك التراجع في حجم الأسطول؛ كذلك، الحاجة إلى استراتيجية بحرية أكثر وضوحًا، مصممة بوضوح كما كانت في مطلع القرن العشرين، ومرة أخرى قبيل الحرب العالمية الثانية بقليل. وبعد عقود من عمل البحرية الأمريكية أساسًا كخدمة دعم، فهي بحاجة لأن تلعب دورها الآن كقوة ريادة وقيادة، لا سيما في المحيط الهادئ. وفي الواقع، فإن هذه القوة، وفروع أخرى من القوات المسلحة الأمريكية ذات الصلة بالمحيطات، تتطلب توسعًا كبيرًا جدًا، وليس مجرد زيادات لوقف تقلص حجم الأسطول.

وينطبق هذا أيضًا على الفضاء الخارجي. السماء هي أيضا مشاع، ولا تقل أهمية عن المجال البحري. ويدرج مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي عشرة مجالات رئيسية يعتمد فيها العالم الحديث على الفضاء. وتعتمد جميع الدول، بطريقة أو بأخرى، على الاستشعار عن بعد والاتصالات السلكية واللاسلكية والملاحة الفضائية. ويوجد ما يقرب من 1300 قمر صناعي في المدار، ويُطلق نحو مائتي قمر كل عام، ويُشغّل ما يقرب من ستين بلدًا أقمارًا صناعية من أنواع مختلفة.

الفضاء، أو على الأقل الجزء الذي تشغله الأقمار الصناعية في المدار

الأرضي المنخفض، بات على نحو متزايد مكانًا مزدحمًا، بل وحتى خطرًا. في عام 2013 ذكرت وكالة ناسا أن أكثر من نصف مليون قطعة من الحطام الفضائي بحجم الكلّة أو أكبر، بل وحتى أشياء أصغر من ذلك بكثير – كانت تسير بسرعات تصل إلى 17500 ميلاً في الساعة. ومثل هذه المواد يمكن أن تتسبب بأضرار خطيرة. وقد تمّ استبدال النوافذ على بعض مكوكات الفضاء، على سبيل المثال، بعد تلطخها ببقع الطلاء. كما اصطدمت أقمار صناعية أحدها بالآخر، ما دفع بعدد من البلدان، بما في ذلك الصين وروسيا والولايات المتحدة، لإجراء اختبارات مضادة للأقمار الصناعية.

سوف تصبح التقنيات المضادة للأقمار الصناعية متاحة على نحو متزايد لبلدان أخرى غير الولايات المتحدة وروسيا والصين، بحيث يمكن اعتراض الأقمار الصناعية ماديًا أو تعميتها بالليزر أو التدخل فيها بطرق أخرى. إن السلوك المتهور، كالاختبار الصيني المضاد للأقمار الصناعية الذي جرى في عام 2007 وأدى إلى تدمير قمر صناعي قديم، يمكن أن يعرض الأقمار الصناعية للخطر عن طريق تكوين سحب من الخردة والشظايا الفضائية تؤدي إلى تحطّمها.

وتخضع الحرب الفضائية اليوم لرقابة عدد من المعاهدات الدولية – على الأخص معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 – بما في ذلك فرض الحظر على التجارب ونشر الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي. أما إذا كانت تلك المعاهدات ستمنع البلدان من شن حرب في الفضاء، فهي مسألة مختلفة. وكما هو الحال مع معاهدة لندن البحرية (LNT) لعام 1930، التي تحظر حرب الغواصات غير المنضبطة، عندما تطلق الطلقات الأولى، فإن الالتزامات التعاقدية لمثل هذه المعاهدات تكون في طريقها للانهيار.

السلطات الضعيفة، على وجه الخصوص، قد تغريها فكرة شل قدرات الولايات المتحدة من خلال شن هجمات على نظمها الفضائية. في الممارسة العملية قد يكون الأمر أكثر صعوبة مما يتوقعون، لكن شيئًا من هذا القبيل فيما يتعلق بالقدرة على التعمية وشل قدرات أمريكا ينطوي على جاذبية

استراتيجية لكوريا الشمالية مثلاً. وقد استكشف الكتاب الصينيون هذا الفكرة أيضًا، وهي تتناسب ومفهومهم حول ”تقنيات الصولجان القاتل.“

بين القوى العظمى، قد تكون قابلية التعرّض للهجوم المتبادل في الفضاء أقوى ضمانة لقدرتنا المستمرة على العمل هناك، على الرغم من أن الولايات المتحدة تعتمد على الفضاء الخارجي أكثر من أي دولة أخرى. وقد يفترض أن القدرات الأمريكية المضادة للأقمار الصناعية متقدمة، وربما أكثر تقدمًا من تلك الموجودة في أي بلد آخر، وأن هذا في حد ذاته يجب أن يشكل رادعًا، لا سيما وأن دولاً مثل الصين نفسها تصبح أكثر اعتمادًا على الاستخدامات السلمية للفضاء. غير أن البلد الذي ظل لسنوات يعتمد على دولة معادية لتوفير مركبات الإطلاق لأكثر حمولاتها حساسية (كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة، التي كان يتعين عليها تخزين قاذفات الإطلاق الروسية من طراز RD-180) قد لا يبدو خطيرًا تمامًا بخصوص الهيمنة في ذلك الميدان. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة البشرية بما تنطوي عليه من قدرات محدودة، لن تضمن أن الحماقة البشرية لن تؤدي، شيئًا فشيئًا، إلى التصعيد المتهور في الفضاء. وحقيقة أن الحياة لن تكون عرضة لخطر فوري ستجعل من السهل إطلاق العنان للحرب الفضائية.

في الحرب، تسود عواقب غير مُخطَّط لها. في عام 1991 عطلت الطائرات الأمريكية شبكة الكهرباء العراقية بسلاح جديد من ألياف الكربون أعطب عمل المحولات في محطات الطاقة العراقية. غير أن المخططين لم يتوقعوا أن إيقاف العمل بالشبكة الكهربائية لن يعوق فقط عمل النظام العسكري والدفاع الجوي العراقي، ويلحق بأنصار النظام صدمة نفسية، لكن سيعطل أيضًا أنظمة الطاقة في المستشفيات التي لم يكن لديها مولدات احتياطية. وكانت النتيجة انتصارًا دعائيًا لصالح الحكومة العراقية، التي استغلّت معاناة المرضى في المستشفيات التي أصبحت فجأة في ظلام دامس. وعلى نطاق أوسع بكثير، يمكن أن تُعطِّل حرب الفضاء أنظمة النقل التي تعتمد على نظام تحديد المواقع العالمي في الولايات المتحدة أو لدى

منافسيها الروس أو الأوروبيين أو الصينيين. وبالافتقار لأي خبرة في الحرب الفضائية، أو بعواقبها من المستوى الثاني أو الثالث التي لا يمكن التنبؤ بها، لا يمكن لأي دولة أن تضمن بأن مثل هذه الحرب ستكون كارثية أو يمكن السيطرة عليها.

تعد المناطق الفضائية المختلفة، من المدار الأرضي المنخفض إلى المدار المتزامن مع الأرض (المنطقة البعيدة حيث يمكن للأقمار أن تبقى في مواجهة مكان واحد على سطح الأرض) مناطق ضرورية للمراقبة والاتصالات والإنذار (عن طريق الكشف عن الحرارة الناجمة عن إطلاق الصواريخ، من بين أمور أخرى) والملاحة؛ وهي بيئة مادية يجب النظر إليها من منظور مختلف تمامًا عن البيئة الأرضية. وهناك ما لا يقل عن عشر دول يمكن أن تطلق أقمارًا بمفردها؛ ومعظم البلدان، بطريقة أو بأخرى، إما أنها تشغل أقمارًا خاصة أو لديها حصص كبيرة فيها. وفي حين أن الاستخدام التجاري للفضاء يزداد تعقيدًا وبات يشكل جزءًا من الاقتصاد العالمي، فإن الجانب العسكري للفضاء لا يزال غامضًا على نحو غير عادي: برامج لرصد أقمار الأمم الأخرى، بل وأكثر من ذلك، برامج أمريكية لا تزال غامضة تمامًا لتعطيل أو تدمير أو التشويش على أقمار بلدان أخرى. وليس هناك الكثير مما ينبغي قوله عنها علانية، أكثر من الاعتراف بأهميتها البالغة.

غير أن الفضاء، مع ذلك، ينبغي أن يفهم على أنه مسرح. على أنه مجال غالبا ما يدرك من خلال التشابيه والاستعارات - على وجه الخصوص، فكرة أنه الامتداد اللانهائي للأرض. وطوال تاريخ الصراع، من أيام الإغريق والرومان إلى يومنا هذا، كان لدى العسكريين والمدنيين على حد سواء شعور غامض أنه من الأفضل لك أن تكون هناك في الأعلى. لم يكن هذا صحيحًا دائمًا (هناك مجموعة كاملة من الحيل التكتيكية التي تنطوي على الاختباء وراء المنحدر بدلا من التربع على قمته)، ولكن هذا لا يبطل الحقيقة النفسية أو يلغيها. فهو يفترض أن القوة التي تهيمن على 'الأرض العالية' لديها أفضلية على الجميع. وإذا ما فقدت تلك القوة الأرضَ المرتفعة، سترى أنها، على

العكس من ذلك، قد فقدت ما هو أكثر من بضع قطع مكلفة للغاية من الآلات، بل شيئًا أعمق بكثير.

تعتمد القوة الأمريكية، على غرار أي قوة أخرى، على الهالة والسمعة والصورة، وكذلك على القدرة المادية الصرفة. وبقدر ما يفهم بأن الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة في هذا العالم على الفضاء، والقادرة على استخدامه وحرمان الآخرين من هذا الحق، فستكون لها أفضلية حقيقية في إدارة الدبلوماسية. وبقدر ما تكون عاجزة عن السيطرة على الأرض المرتفعة، فإنها ستفقد الكثير من قدرتها على إرسال وحدات المعلومات عبر الفضاء. لهذا السبب فإن البرامج التي تشير إلى أن أمريكا تحتفظ بالسيطرة على الفضاء مهمة بالنسبة لما تنقله وكذلك لما يمكنها فعله عمليًا.

ليس من السهل على سكان الأرض تصور الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من أننا جميعًا نعيش في فضاء الإنترنت أو ما يسمى بالفضاء السيبراني cyberspace، كذلك فإن من الصعب تقريبًا فهمه على أنه مكان الصراع. هنالك من يتحدث عن إمكانية الصراع في الفضاء السيبراني من منطلق كونه أكثر ملاءمة ليوم الدينونة من الاستراتيجية، و"القيامة السيبرانية" cyber Armageddon هي المصطلح الأكثر فظاعة. يطالع المرء في الصحف بصورة دورية قصصًا وحكايات عن الهجمات السيبرانية الغريبة، سواء ما يسمى بفيروس ستوكسنت Stuxnet الذي ضرب العالم السيبراني - لكن الأمر المهم جدًا - أنه لم يوقف تطوير إيران لأجهزة الطرد المركزي النووية، أو الهجمات التي يفترض أنها نشأت في الصين، والتي أثرت على سجلات عشرات الملايين من موظفي الحكومة الأمريكية في عام 2015. ومن الواضح أن الحرب السيبرانية شنت من قبل كوريا الشمالية (مهاجمة الشركات الأمريكية) وروسيا (مهاجمة دول الجوار إستونيا وأوكرانيا وجورجيا).

الفضاء السيبراني هو مزيج غريب من المشاعات والفضاء غير الخاضع للرقابة، أو ربما الخاضع لرقابة جزئية. وفي هذا المجال، تمارس الولايات

المتحدة نوعًا من الرقابة الفضفاضة، أو بالأحرى الإشراف: فقد نشأ الإنترنت من رحم مشروع أبحاث دفاع أمريكي متقدم (المسمى ARPAnet، وهو نظام يسمح بالتواصل ضمن المجتمع الدفاعي). وقد هيمنت الشركات الأمريكية على التقنيات الكامنة ما وراء الإنترنت، واستضافت الولايات المتحدة هيئة الإنترنت للأسماء والعناوين المخصصة (Internet Corporation for Assigned Names and Numbers)، التي تتحكم بتخصيص أسماء الميادين domain names. وهنا أيضًا، حاولت بلدان أخرى وجهات غير حكومية تقويض مهام الشرطة الأمريكية وتعطيلها. وبعد بذل جهود كبيرة، على سبيل المثال، تمكنت الصين من الحؤول دون وصول معظم سكانها غير المقيد وغير المنضبط إلى شبكة الإنترنت، وإن كان ذلك بتكلفة كبيرة مباشرة وغير مباشرة.

الفضاء الإلكتروني هو بالتأكيد عالم خصب للتجسس وربما للتخريب. وهو أيضًا مكان للصراع. وكما هو الحال بالنسبة للفضاء الخارجي، لا أحد يعرف على وجه اليقين ما ستبدو عليه الحرب السيبرانية، ويرجع ذلك، من ناحية، إلى أن الكثير من أدوات الحرب السيبرانية تتسم بقدر كبير من التقنية العالية والسرية المبررة، ويرجع من ناحية أخرى إلى أنه، وعلى حد علمنا، لم يسبق لأي بلد أن عانى من وطأة الهجمات الالكترونية مثلما عانت إستونيا في عام 2007، عندما قام القراصنة، المفترض أنهم يعملون بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح الحكومة الروسية، باختراق مواقع البرلمان الإستوني والبنوك والمؤسسات الأخرى الإستونية، رغم أن هذه الهجمات لم تلحق أضرارًا دائمة بتلك المواقع. وكل يوم، تحدث هناك أنواع أخرى كثيرة من الهجمات السيبرانية، ولكن من الصعب تبيان نوعية الأضرار الدائمة أو الفتاكة التي تتسبب فيها هذه الهجمات.

وهناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن الحرب السيبرانية قد تكون أقل خطرًا مما يعتقد. ففي العالم السيبرني، ليس الحكومات فقط هي التي تبني الدفاعات. فبعض أكبر وأكثر الشركات تطورًا التي أوجدها البشر تقع على الخطوط الأمامية، الدفاعية على الأقل، ولديها الموارد (بما في ذلك القدرة على

توظيف أفضل المواهب المتاحة) التي لا تملكها حتى الحكومة. علاوة على ذلك، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة، يمكن أن يكون لدى هذه الاقتصادات قدرات دعم احتياطية وإجراءات خاصة ناجمة عن الطبيعة الخاصة لنظام المشاريع الحرة تحصنها من التعرض للفشل في حالات معينة.

وإذا أمكن للهجمات الإلكترونية أن تكون مدمرة كما يزعم في أغلب الأحيان، فلماذا لم تكن ناجحة على هذا الصعيد؟ لماذا لم تكن هناك اعتداءات تسببت في أضرار مادية وخسائر في الأرواح؟ وإذا كانت إيران، بحسب ما يفترضه العقل والمنطق، قد تعرضت لهجمات إلكترونية استهدفت برنامجها النووي، على وجه الخصوص من إسرائيل، فلماذا كانت قادرة على بناء برنامج نووي يضم آلافًا، وربما عشرات الآلاف من أجهزة الطرد المركزي، وكان لديها القدرة بلا شك على تصنيع ما تحتاجه من المواد الانشطارية المطلوبة لترسانة نووية ضخمة؟

هذا ليس استبعادًا لاحتمال أن تكون الحرب السيبرانية بمثابة مشكلة؛ فمن المؤكد أنها كذلك. لكن القصد أن نقول بأنه كما كان يحدث غالبًا في الماضي، فإن هذه الحرب تفتح أفقًا جديدًا للحرب لكن دون أن تحل محل الحروب الأخرى. ومن المؤكد أن القدرة على استغلال الفضاء السيبراني لجمع المعلومات الاستخبارية هي قدرة غير عادية، على الرغم من أن المستفيد الأكبر لا يزال غير معروف. وعلى أية حال، فإن من مصلحة الولايات المتحدة ليس فقط النظر إلى دفاعاتها والاحتفاظ بقدرتها على شن هجماتها الخاصة، ولكن، قدر الإمكان، تعزيز قدرتها على الحفاظ على العالَم السيبرني متاحًا للجميع. كما أن السكان الذين بوسعهم الوصول إلى الإنترنت بحرية هم أيضًا من الذين يمكن أن يجدوا بدائل للصيغ الحكومية، وينسقون الاحتجاجات، وينشرون القيم التي تساعد على ضمان النظام العالمي الذي يريده الأمريكيون. ما يعنيه ذلك كمسألة سياسية هو أن تبذل الولايات المتحدة ما بوسعها للحفاظ على الفضاء السيبراني كمشاعات، حتى لو كان ذلك يعني التضحية بعنصر من عناصر السيطرة. وقد فعلت ذلك من قبل (بشكل غير

مباشر) عن طريق رعايتها لأنظمة التصفّح الآمنة، مثل نظام Tor. إنه عالم حيث القوة الناعمة – القدرة الأمريكية على الحفاظ على حريات الأفراد – هي العنصر المهم.

القوة الخشنة هي أيضًا ذات صلة بالفضاء السيبراني. وفي مرحلة ما، ستحتاج الولايات المتحدة إلى توضيح أن الهجوم الإلكتروني (كما هو واضح من خلال التجسس) هو هجوم لا يختلف بشيء عن الهجوم الحقيقي. فالتسبب بحادث صناعي عن طريق التدخل في نظام التحكم الرقابي SCADA، على سبيل المثال، وهو النظام الذي يتحكم بالعمليات في مصنع كيميائي، هو هجوم، مثله مثل إطلاق صاروخ كروز على ذلك المصنع. لهذا السبب، يجب على الولايات المتحدة أن توضح أنها تحتفظ بحق الرد بقوة حركية على الهجمات الإلكترونية. هنالك سببان لهذا الأمر. الأول هو أن الحرب السيبرانية تحقق بعض التساوي أو التوازن بين القوى الكبيرة والصغيرة – كوريا الشمالية أو إيران يمكن أن تشن سلسلة هجمات إلكترونية موثوقة، ولكن ليس (حتى الآن) اعتداءً ماديًا على أراضي الولايات المتحدة. ويتعين على الحكومات أن تعرف أنها لا تستطيع اختيار وسائل ومكان مثل هذه المعارك. والسبب الثاني هو أن الردود المستندة إلى مبدأ العين بالعين والسن بالسن غالبًا ما تكون غير مقبولة لأسباب قانونية أو أخلاقية. لن ترغب أمريكا في تفجير مصنع كيميائي إيراني في بيئة حضرية إذا فعل الإيرانيون الشيء نفسه بالنسبة للولايات المتحدة. بالمقابل، إذا كان لديها أسلحة سيبرانية فعالة موضوعة بتصرفها، فقد ترغب في الاحتفاظ بها على سبيل الاحتياط لحين وقوع أزمة كبرى. الحرب السيبرانية هي مجال يستدعي فيه استعراض المرء لقدراته الذاتية استحضار التدابير المضادة فورًا.

في كل هذه الأبعاد للفضاء الحر والمشاعات غير الخاضعة للرقابة – الإقليمية والبحرية والفضائية والسيبرانية – تبقى القوة العسكرية التقليدية قائمة. تؤكد الدول على مصالحها، وتسعى دول أخرى إلى التعاون معها أو تحقيق التوازن

فيما بينها أو إحباطها. ولكن في الفضاء غير الخاضع للرقابة، فإن هذه العلاقات تغدو معقدة، وفي بعض الحالات تغدو عرضة للتهديد من جهات فاعلة غير حكومية، سواء كانت إرهابية أو حرب عصابات أو قراصنة أو حتى قراصنة مغامرين. أي أن استخدام القوة في الفضاء غير الخاضع للرقابة غالبًا ما يجد الطريق ممهدًا أمامه للدخول. وهذا ينطبق على حلفاء الولايات المتحدة وكذلك خصومها، بل بطريقة معينة يكون ''نظام المعركة'' في الفضاء غير الخاضع للرقابة أكبر بكثير منه في حرب إقليمية. بالنتيجة، تعمل فروع البحث والأمن للشركات الضخمة، مثل غوغل ومايكروسوفت وأبل، على الجانب نفسه (معظم الوقت) كما تعمل حكومة الولايات المتحدة على جانب الدفاع السيبراني.

إن مصطلح غير خاضع للرقابة هو مصطلح مناسب دائمًا. وتغطي الاتفاقات الدولية مختلف أشكال السلوك في المشاعات العظيمة للبشرية؛ ولكن في نهاية المطاف، يبقى السؤال ما إذا كان بمقدور أي شخص أن يضمن التطبيق الفعال لتلك الاتفاقات، وهو ما يخلص في النهاية إلى الولايات المتحدة.

إن أفضل طريقة لفهم أهمية المشاعات العظيمة المعاصرة هي تخيل ما سيبدو عليه العالم إذا سُحبت الهيمنة الأمريكية، وأصبحت هذه الأمور غير خاضعة للرقابة بكل معنى الكلمة، وباتت ساحة للصراع خالية من أي قواعد. من المؤكد أن النتيجة ستكون قدرًا أكبر من الصراع، الذي ستطال الكثير من شظاياه وتداعياته الولايات المتحدة نفسها. في الوقت الحالي، التسبب بتحطم قمر صناعي لبلد آخر، أو القيام بهجمات إلكترونية للتسبب بحوادث صناعية ضخمة، أو إعلان أن حدود المياه الإقليمية لبلد ما وصلت إلى 120 ميلاً بدلاً من اثني عشر، هي أمور لا تحدث، وذلك بسبب الخوف من رد الفعل الأمريكي. وإذا لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للرد، على نحو متناسب أو غير متناسب حسب مقتضى الحال، يمكن للوضع عندئذ أن يتغير بسهولة. ويصدق هذا بشكل خاص عندما تغدو الخطوط الفاصلة بين القرصنة

والتجسس التجاري والتخريب واستخدامات الدولة للقوة في بعض المجالات متماهية إلى حد بعيد. في بعض أجزاء المشاعات الكبرى يغدو من الأسهل استخدام القوة المجهولة أو الغامضة أكثر من أي مكان آخر. في حال الغزوات عبر الحدود، أو الضربات الجوية أو الصاروخية، تكون ''عناوين البريد المرتجع'' لمثل هذه الأفعال واضحة لا لبس فيها. ''ليس الأمر كذلك في الفضاء السيبراني؛ أو حتى في عالم البحار، فمن السهل الاختباء والتلطي خلف واجهة الشركات الخاصة أو الأفراد. وقد استغلت بعض الدول – خاصة الصين – ببراعة إمكانات خلق هويات مموهة غير واضحة، مثل استخدام الصين لأسطول صيدها كميليشيا بحرية.

المشاعات العظيمة هي أيضًا أقرب مكان للمفاجأة الاستراتيجية. الولايات المتحدة تعرف ما يعنيه القتال في كل من الفضاءات الأرضية الخاضعة للرقابة وغير الخاضعة للرقابة: كلاهما تحديات قديمة ومألوفة. وبالمقابل، لم تقع هنالك حرب بحرية على نطاق واسع منذ أكثر من سبعين عامًا؛ فالحرب السيبرانية، إذا وقعت، تكون قد أدت قسطها للعلى بالحدود الدنيا نسبيًا؛ والحرب الفضائية لم تحدث بعد. حتى الفضاء الإقليمي غير الخاضع للرقابة يمكن أن يولد مفاجآت: ظهور تنظيم الدولة الإسلامية من غياهب المحافظات المضطربة في سوريا والعراق في عام 2014 شكل صدمة للقادة الأمريكيين.

وحتى مع قيام الولايات المتحدة برصد وإعداد ردود على خصومها، الحقيقيين والمفترضين، يجب أن تكون قادرة على رصد وتحديد الأماكن التي ليست أجزاءً من دول. وفي مواجهة تحديات الحيز غير الخاضع للرقابة، ستضطلع العديد من الوكالات المدنية الحكومية بالدور القيادي؛ وكذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أيضًا. ولكن القوة العسكرية لا تزال الضامن النهائي الذي لا تزال فيه المشاعات العظيمة المتنوعة للبشرية متاحة للجميع. كونها ازدهرت لفترات طويلة في عصر كانت فيه المحيطات خاضعة للرقابة من قبل الأساطيل الملكية ثم من قبل أساطيل الولايات المتحدة، وفي عصر كان الفضاء خلاله حكرًا على عدد قليل من الدول والفضاء الإلكتروني كان

حلمًا أكثر منه حقيقة، سيكون من الحماقة بالنسبة للقادة الأمريكيين اليوم الاعتقاد بأن هذا الانفتاح هو شكل من أشكال ضبط النفس.

العديد من القدرات العسكرية التي نوقشت في هذا الفصل تتداخل مع تلك التي نوقشت في أماكن أخرى: الولايات المتحدة تحتاج إلى قدرات بحرية قوية لتحقيق التوازن مع الصين؛ وعليها أن تتابع حربها الإلكترونية ضد الدعاية الجهادية، وتعطيل حسابات البريد الإلكتروني وحتى تخريب المخدِّمات. لكنها تحتاج أيضًا إلى مفهوم استراتيجي يوجه نهجها إلى مناطق العالم التي لا يوجد فيها حكم دولة والتي لا تطمح إلى السيطرة عليها، ولكن حيث الفوضى تهدد المصالح الأمريكية. ومن وجهة نظر فكرية بحتة، هذه ليست أقل التحديات الاستراتيجية الأمريكية.

الفصل الثامن

منطق القوة الخشنة

لقد أوضحنا حتى الآن أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها الرائد في السياسة الدولية، وهذا بدوره ينطوي على أولوية عسكرية. لقد اطلعنا على دروس الماضي العسكري الحديث وطبيعة الموارد والقدرات التي تقدمها أمريكا للسياسة الدولية. وقد استكشفنا أيضًا التحديات الأربعة المتميزة التي تنتظرنا: الصين، والتهديد الجهادي، والعديد من الدول العدائية ذات الحجم والنوايا المختلفة، ومشكلة المشاعات والفضاء غير الخاضع للرقابة. يستكشف هذا الفصل الأخير كيف يجب على الولايات المتحدة وحكومتها التفكير في الاستخدام الفعلي للقوة الخشنة: القواعد البديهية والأمثال الاستراتيجية التي لا معنى لها وتلك التي تحمل معنى.

أمريكا بحاجة إلى قوة عسكرية أكبر بكثير من تلك التي لديها الآن. وقد جرى طرح هذه القضية من قبل إحدى لجان الدفاع الوطني الحزبية، ويمكن الاطلاع على توصيات مفصلة هناك. غير أنه لا يكفي أن تكون هناك ترسانة وافرة من السلاح؛ فالمرء يحتاج إلى معرفة كيفية استخدامه بحكمة.

وعلى الرغم من ثراء وقوة أمريكا، فإن المشاكل الاستراتيجية المتعددة التي تواجهها أصبحت أكثر تعقيدًا من عدة نواحي. وهذه التحديات لا تعمل في مجالات منفصلة تمامًا. إن تأكيد الصين لوجودها كقوة عظمى يتجلى أكثر ما يتجلى في المجال البحري، لا سيما في بحر الصين الجنوبي؛

فاستراتيجيتها الوطنية تؤكد أيضًا بأن "الفضاء الخارجي والحيّز السيبراني قد باتا مجالين جديدين لا يستهان بهما على صعيد التنافس الاستراتيجي بين كافة الأطراف." وتزدهر الحركات الجهادية في الفضاء غير الخاضع للرقابة؛ وإلى الحد الذي تنجح فيه، فإنها غالبًا ما تخلق المزيد منه، وفي أقصى الحالات ساهمت في حل دول كانت موجودة سابقًا في الشرق الأوسط. إيران وروسيا وكوريا الشمالية كلها تستفيد من عالم الإنترنت للتجسس والتخريب.

ويعتمد النهج الأمريكي الضروري إزاء أي مشكلة استراتيجية معينة على ترويض هذه المشكلة بهدف جعلها قابلة للإدارة. لكن وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد تفضل تجزئة مشاكلها، بالتركيز على مشكلة واحدة في كل مرة، فإن الحقيقة تبقى أن هناك ولايات متحدة واحدة فقط. إن ما تفعله أو لا تفعله فيما يتعلق بمجال واحد من العالم، أو مشكلة استراتيجية واحدة، سينوه عنه ويؤثر في الآخرين. عندما أعلن الرئيس أوباما أن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ضد شعبه سيكون "خطًا أحمر"، ثم فشل في استخدام القوة العسكرية بمجرد أن تم تجاوز الخط الأحمر، تلقفت روسيا والصين هذا الأمر. وبعد التوصل إلى اتفاق يقضي بنزع الأسلحة الكيميائية للنظام السوري، بوساطة من روسيا، قام فلاديمير بوتين بنشر مقالة في صحيفة "نيويورك تايمز"، بعد أن كذب بشأن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية، قال فيها ("هناك ما يدعو بالتأكيد إلى الاعتقاد بأن السلاح الكيميائي لم يستخدم من قبل الجيش السوري، ولكن من قبل قوات المعارضة") وقال إنه شرع في رفض تأكيد الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة هي استثنائية كونها "خطيرة للغاية." وربما كان من قبيل الصدفة المحضة أنه بعد ستة أشهر فقط، بعد أن أبلغه القراء الأمريكيون أن "القوة أثبتت أنها غير فعالة وغير مجدية"، قام بالاستيلاء على شبه جزيرة القرم، ثم أشعل فتيل تمرد موجه من قبل روسيا في شرق أوكرانيا أسفر عن آلاف القتلى وانتهى بالضم الفعلي هناك أيضًا. وفي وقت لاحق، أرسل قوة جوية روسية لتشارك في الحرب الأهلية السورية، ما أدى مؤقتًا إلى ترجيح ميزان

القوى لصالح نظام الأسد وحلفائه الإيرانيين، على حساب المزيد من الدمار المدني.

نادرًا ما تكون المصداقية مسألة مجزأة بحسب القضية. والسياسيون يعرفون ذلك تمام المعرفة، وهذا هو السبب في أنهم قد يختارون اتخاذ مواقف ثابتة بشأن المسائل التي تحتل المرتبة الثانية على صعيد الأهمية. إنهم يقومون ببناء قضية، على أمل منع التحديات على الجبهات الأخرى.

مع ذلك، وبالرغم من أن هذه التحديات قد تكون في بعض الحالات مترابطة بشكل مباشر، وكثيرًا ما توحدها عناصر المصداقية، فإنها تتطلب مع ذلك استجابات مختلفة، لا سيما فيما يتعلق بالقوة الخشنة. ولتعطيل الحركات الجهادية، فإن الرد الأمثل قد يكون عبارة عن خليط من الاستطلاع والضربات الدقيقة (بواسطة طائرات من دون طيار غالبًا) وهجمات القوات الخاصة ومهام التدريب المكثف لمساعدة القوات المحلية.

ولموازنة الصين، تحتاج الولايات المتحدة إلى قوات بحرية قوية بشكل استثنائي، وقوة جوية بعيدة المدى، والقدرة على كليهما، والدفاع في الفضاء ومنع الصين من الوصول إليه. وفي مواجهة إيران أو كوريا الشمالية، تحتاج أمريكا إلى القدرة على شن ضربات وقائية ضد ترسانات نووية صغيرة. وفي الحالات القصوى، قد يحتاج الأمر حتى إلى استخدام الأسلحة النووية للقيام بذلك، إذا كان البديل هو رؤية عاصمة لحليف رئيسي تحترق.

المشكلة هنا لا تقتصر على أن كل نوع من أنواع القوات المسلحة يتطلب، بالنتيجة، ميزانية دفاع واستخبارات خاصة به. الصعوبة، بالأحرى، تكمن في أن بعض أنواع الأشخاص والمنظمات التي تتناسب مع نوع واحد من الصراعات غالبًا ما تكون غير مناسبة تمامًا لنوع آخر. وهذا النمط هو نمط قديم في التاريخ العسكري. ونتيجة خبرتهما في الحرب الاستعمارية، فقد كان لدى الجيشين الفرنسي والبريطاني في عام 1914 خبرة قتالية أكثر بكثير من الألمان. لكن الجيش الألماني، الذي ظل يركز بحزم على العمليات واسعة النطاق في أوروبا، كان أفضل استعدادًا للمعارك الجماعية للمراحل الافتتاحية

للحرب العالمية الأولى. أو أقرب إلى عصرنا: الجيش الأمريكي الذي دخل إلى فيتنام كان نسخة محدثة جدًا من تلك التي قاتلت في شمال أفريقيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا، والتي تميزت بالقصف العنيف والعدوانية البالغة، وتميل إلى الحجم والسرعة والعنف. لم يكن هذا هو النهج الصحيح بالنسبة لحرب معقدة تعتمد على قتال الغابات، أو الإرهاب في المناطق الحضرية، أو مكافحة التمرد في المناطق الريفية.

تحدد أدوات الحرب شكل المنظمات العسكرية بقدر ما تحدد المنظمات العسكرية نوعية أدوات الحرب. الأساطيل، على سبيل المثال، لديها بالضرورة موقف مختلف تجاه المخاطر أكثر من الجيوش، لأن لديها وحدات رئيسية أقل – عشرات في معظمها – تقوم بتعريضها للخطر. عندما تُهزم وحدة مؤلفة من عدة آلاف من الجنود، قد تنسحب الوحدة كيفيًا، لكنها تبقى موجودة؛ أما عندما يتم فقدان سفينة أو حاملة طائرات، فهي سوف تغرق، وتختفي تمامًا. قد تختلف مفاهيم الزمن كذلك. إن الحرب ضد المنظمات الإرهابية حرب طويلة، وفي بعض الأحيان لا تنتهي أبدًا، وهو ما يجعل من بعض المنظمات مثل المركز الوطني لمكافحة الإرهاب NCTC، في الواقع، مقرًا للعمليات منذ سنوات. إن الأفق الزمني الاستراتيجي المناسب للحرب المناهضة للجهاد هو عقود، بل حتى أطول من ذلك. السنتان اللتان استغرقتهما عملية إخراج صدام حسين من الكويت، من جهة، ومن ثم الإطاحة بنظامه، من جهة أخرى، جرى قياسهما بحساب الأسابيع.

قد يفترض القادة المدنيون، الذين لم يتعاملوا كثيرًا مع الجيش ضمنًا، أن كبار الجنرالات قابلون للتبادل فيما يتعلق بخبراتهم المهنية. لكنهم ليسوا كذلك. لقد اعترف وزير الدفاع روبرت غيتس بهذا عندما أعفى الجنرال ديفيد ماكيرنان David McKiernan كقائد للقوات الأمريكية في أفغانستان في عام 2009 من منصبه. كان ماكيرنان قائدًا قادرًا من القوات البرية الثقيلة، نتاج الجيش الأمريكي الذي أمضى عقودًا بحالها من الاستعداد والتحضير للصراع الشامل مع الاتحاد السوفييتي في قلب أوروبا. لكنه لم يكن ببساطة القائد

المناسب لحملة مكافحة التمرد في جبال أفغانستان المقفرة ووديانها الموحشة. لكن عمل غيتس كان استثنائيًا في تاريخ العلاقات الأمريكية العسكرية في فترة ما بعد الحرب، وعلى وجه التحديد لأن عددًا قليلاً جدًا من القادة المدنيين اعترفوا بأن جنرالاً جيدًا في حرب معينة قد لا يكون بالضرورة جنرالاً جيدًا في حرب أخرى؛ وعدد قليل جدًا منهم على استعداد للعمل وفق هذه الرؤية.

لدى رئيس الولايات المتحدة مستشار عسكري رئيسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة. وبحكم الضرورة، لا يمكن لرئيس هيئة الأركان أن يكون على قدم المساواة مع الخبراء – في الواقع، ربما لا يستطيع أن يكون ملمًا بكل أشكال الحرب. وهذا يثير مشكلة أخرى: فخ التزامن. وفي جميع الدول، سواء كانت دولة مدنية city-state مثل سنغافورة، أو كانت الولايات المتحدة، فإن القرارات المتعلقة باستخدام القوة يتم اتخاذها من قبل عدد قليل جدًا من السياسيين والقادة العسكريين ومستشاريهم الرئيسيين. فالبلدان لديها رئيس واحد أو رئيس وزراء، أو سكرتير أو وزير دفاع، أو أحد رؤساء موظفي الدفاع، أو رئيس هيئة الأركان المشتركة (كما في حالة أمريكا). أما الجيوش فلديها قائد عسكري واحد لكل منها. ولكل قائد، بدوره، حفنة من المساعدين الرئيسيين، مثل مستشار الأمن القومي، أو الموظف المسؤول عن الخطط أو العمليات الراهنة، أو المسؤول المدني عن مسائل السياسة العامة في وزارة الدفاع. في نهاية المطاف، طاقم يضم ما بين خمسة أفراد وخمسين فردًا، والعدد الحقيقي هو أقرب بكثير إلى خمسة من خمسين - ممن يضطلعون بدور هام يلعبونه على صعيد اتخاذ قرار بشأن استخدام القوة العسكرية. ولا يهم حقًا حجم البلاد، أو مدى تعقيد تحدياتها العسكرية.

وعلى الرغم مما قد يفكر به منافسوهم السياسيون في الداخل، والحلفاء المتخوفون أو الأعداء المقنعون في الخارج، فصانعوا القرار الأمريكي يتمتعون عمومًا على الأقل بالقدر ذاته من الموهبة التي يتمتع بها نظراؤهم، ويتلقون خدمات أفضل من مرؤوسيهم. والمشكلة تكمن في أنهم بحاجة ماسة إلى

توجيه العمليات العسكرية في أنحاء مختلفة من العالم، باستخدام وسائل مختلفة، ولأغراض مختلفة. هذا هو واحد من أكبر العقبات أمام الاستخدام المنسق للقوة العسكرية الأمريكية لدعم السياسة الخارجية الأمريكية. من الناحية النظرية، يجب على القادة السياسيين والعسكريين الذين هم في قمة الهرم الأمريكي لصنع القرار أن يحددوا أولويات الأمن القومي وأن يكرسوا وقتًا كافيًا لأهمها. في الممارسة العملية يجدون أنفسهم يتعاملون مع مشاكل متعددة في الوقت نفسه - معرفتهم حول الكثير منها هي معرفة سطحية فقط. ولديهم القليل من الوقت للتعلم، وقدرة أقل على تحديد الأولويات.

وتزداد المشكلة سوءًا. فبالنسبة للقسط الأعظم من الحرب الباردة، كانت القوة الأمريكية تخدم السياسة الخارجية الأمريكية، بممارستها، أقل منه بإمكاناتها؛ وعن طريق الفعل، أقل منه عن طريق التهديد. لم يعد هذا هو الحال. فأي مرشح لرئاسة الولايات المتحدة بعد عام 2001 كان عليه أن يفترض أنه سيكون رئيسًا في زمن الحرب، مستخدمًا العنف في الواقع لخدمة غايات السياسة. ولكن في حين أن رؤساء الحرب في الماضي كان بمقدورهم التركيز حصرًا، أو تقريبًا، على المهمة المطروحة، فإن القادة الأمريكيين في القرن الحادي والعشرين يجب أن يفكروا في العمليات الفعلية واستخدام القوة العسكرية للردع ولتشكيل سلام مضطرب. أي أنه يجب عليهم التفكير في كيفية استخدام القوة الخشنة لردع العدوان الروسي في أوروبا الشرقية، في حين أنهم يشنون حربًا ضد الحركات الجهادية. وقد يضطرون الى التخطيط المكثف لمواجهة مسلحة مع إيران، آملين في حث الصين على عدم التمادي في تحركاتها في بحر الصين الجنوبي ضد حلفاء الولايات المتحدة.

بالتالي فإن القوة العسكرية الأمريكية غالبًا ما يتم ضبطها بين الأقطاب المتعارضة - الاستخدام الفعلي مقابل الردع؛ وتحقيق أهداف آنية مقابل خلق النظام والمعايير والقواعد؛ وبطبيعة الحال، الدفاع عن المصالح وتأكيد القيم. إن تعقيد الغرض الاستراتيجي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين، والقيود الجوهرية لأي نظام لاستخدامه، يجعل من التحديات المتمثلة في استغلال القوة

الخشنة تحديات شاقة، من وجهة النظر الفكرية على الأقل، كما كانت دائمًا. ويمكن للموظفين الذين يتمتعون بتنظيم جيد، ولا سيما في البيت الأبيض والوكالات الرئيسية، مثل وزارتي الدفاع والخارجية، أن يخففوا من حدة المشكلة، ولكنها وجودية بطبيعتها.

وفي حين يتصارع القادة الأمريكيون المثقلون بالمهام والمسؤوليات مع المطالب المتعددة المتعلقة بالقوة العسكرية الخشنة الموضوعة تحت تصرفهم، فإنهم يواجهون مشكلة استراتيجية متعددة الوجوه. فالأشكال القديمة للصراع، والقوة العسكرية المرتبطة بها، ستبقى قائمة. وهناك عدد قليل جدًا من المشاكل الاستراتيجية التي يتم حلها تمامًا؛ فهي قد تنخفض في شدتها، ولكنها ستظل موجودة بالتوازي مع تلك القديمة. تعود الاضطرابات في إيرلندا الشمالية إلى ما يقرب من خمسين عامًا: وهي لم تنته بعد. ويعود تمرد القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC ضد حكومة تلك البلاد إلى الفترة ذاتها؛ وهي أيضًا مشكلة لم يتم حلها بعد. وفي حين أن التهديدات الأقدم في كثير من الأحيان غالبًا ما تبقى وتستمر، فإن أشكالاً جديدة ومتنوعة منها تظهر إلى حيز الوجود جنبا إلى جنب مع المشاكل القديمة. وهكذا، فإن المشاكل التقليدية للردع النووي، بمفهوم الحرب الباردة، لا تزال قائمة اليوم. وتحتفظ روسيا بنسخة حديثة إلى حد ما من قوتها النووية في القرن العشرين؛ أما الصين فقد يكون لها حضور أكبر بكثير. غير أن الاحتياجات التشغيلية والاستراتيجية معروفة تمامًا في الحالتين كلتيهما. ولكن بعدًا جديدًا بدأ الآن بالظهور. لا ينتظر من إيران نووية، أو حتى كوريا شمالية نووية، أن تتصرف كما تصرف الاتحاد السوفييتي أو جمهورية الصين الشعبية. ولا يجوز ردعهما بالطريقة نفسها؛ وقد يطلب الحلفاء الأمريكيون الذين تهددهم هذه الدول أنواعًا مختلفة من الضمانات والمساعدات أكثر مما طلبته جمهورية ألمانيا الاتحادية في النصف الثاني من القرن العشرين.

لقد خلق ما يقرب من نصف قرن من الحرب الباردة، كما هو الحال في أي

مواجهة طويلة الأمد، مجموعة من البديهيات والمبادئ والشعارات التي كانت منطقية في هذا السياق، ولكنها باتت أقل منطقية بكثير الآن. والواقع أن هذه المصطلحات والمفاهيم التي تعلمها جيلان من المفكرين الاستراتيجيين أصبحت الآن مضللة بشكل خطير. وعندما تخرج إلى الخطاب العام، كما تفعل هذه الأفكار حتمًا، فهي تضلل الجمهور الأمريكي أيضًا.

لنأخذ، على سبيل المثال مفهوم الاحتواء، المفهوم الاستراتيجي الرئيسي للحرب الباردة. وكما وُصِف أصلاً من قبل جورج كينان في مقاله الشهير "X" في مجلة Foreign Aairs في عام 1947، فقد رأت المقالة أن الولايات المتحدة يجب أن تواجه العدوان السوفييتي من خلال منع وقوع مثل هذا العدوان؛ على مدى فترة من الزمن، بحسب اعتقاد كينان، كان يمكن للنظام السوفييتي أن ينمو ويزدهر. حتى تشخيص كينان للشيوعية السوفييتية يبدو تشخيصًا ساذجًا نوعًا ما في منظور الأحداث الماضية: كان يعتقد أن لينين ربما يكون قد أدار الإرهاب (في الواقع، كان لينين منظره ومهندسه الرئيسي)، وراوده الشكّ في أن القادة الشيوعيين يريدون سلطة مطلقة (وفعلوا). ومع ذلك، كان الاحتواء فكرة مفيدة، على الرغم من أنه حتى في سياق الحرب الباردة لم يقدم أي توجيه يتعلق على سبيل المثال بمحاربة الحركات الشيوعية في الهند الصينية، وكيفية استغلال الانشقاقات في المعسكر الشيوعي، أو أي نوع من المواقف النووية كان الموقف الصحيح. عندما تصدع الاتحاد السوفييتي، كان ذلك نتيجة لجهود إصلاح في غير محله من الداخل، والفشل العام للنموذج الاقتصادي السوفييتي، فضلاً عن التأثيرات المرهقة لسباق التسلح الذي كان الاتحاد السوفييتي مقتنعًا أنه كان خاسرًا.

كان للاحتواء صعوباته حتى في أيام الحرب الباردة. إن مجرد تكراره كسياسة تجاه إيران مسلحة نوويًا، على سبيل المثال، أو تجاه صين صاعدة، هو بمثابة تجاهل لسياقات مغايرة تمامًا. كان الخط الأمامي للاحتواء ضد الاتحاد السوفييتي هو أوروبا الغربية، حيث وقف مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين على الحدود بين النظامين. وكانوا متمركزين في قارة متماهية

ثقافيًا وسياسيًا مع الولايات المتحدة. لقد كانوا ضد نظام كان، بعد خمسينيات القرن الماضي، قد فقد الكثير، وإن لم يكن قد فقد كل حماسته الثورية، ودولة عملت منذ فترة طويلة ضمن نظام دولي كانت فيه لاعبًا رئيسيًا. بالمقابل، وباستثناء إسرائيل، لم تكن دول الشرق الأوسط والخليج العربي مضيافة ثقافيًا للولايات المتحدة، ولا تريد أعدادًا كبيرة من القوات الأمريكية المنتشرة بشكل دائم على أراضيها. إن مصدر الصراع الأمريكي الإيراني يكمن في طبيعة النظام الديني الطائفي الإيراني الذي يحتفظ بالكثير من خصائصه الثورية، والذي تتوقف أسطورة تأسيسه بشكل حاسم على عدائه للولايات المتحدة. والأهم من ذلك، يمكن لرجال الدولة الأوروبيين أن يقولوا (طوال الوقت) إن الولايات المتحدة مستعدة للتلويح بالحرب النووية إذا تعرضت للهجوم؛ وكانوا لبعض الوقت، يعتقدون ذلك. كان لديهم دليل على حربين عالميتين لدعم فكرة أن الولايات المتحدة ستخاطر بالكثير لإنقاذ العالم القديم (the Old World)(*).

كان الاحتواء مفهومًا استراتيجيًا ولد من رحم الحرب الباردة في وقت مبكر. وكانت مفاهيم الحالات النهائية واستراتيجيات الخروج قد ولدت من أواخر الحرب الباردة، من حرب فيتنام وما بعدها، وخاصة من نبذ الجيش الأمريكي لتلك التجربة. وتتسلل هذه المصطلحات بصورة دورية إلى مفردات الخطاب العام؛ فهي غالبًا ما توجد في مداولات الحكومة، وكانت منتشرة في كليات الحرب التابعة للقوات المسلحة الأمريكية منذ الثمانينيات، وبعدها بثلاثين سنة أو أكثر. يشير مصطلح ”الحالة النهائية“ (end state)، الذي تولد نتيجة الإحباط من حرب الهند الصينية، إلى أن المخططين العسكريين يمكن أن يكون لديهم فهم حقيقي تمامًا لما يأملون في تحقيقه عن طريق شن حرب، والانتهاء منها هو مجرد – انتهاء. ويعني مصطلح ”استراتيجية الخروج“ (exit

(*) العالم القديم يتألف من أفريقيا وأوروبا وآسيا (أفرو – أوراسيا)، باعتبارها تشكل مجتمعة جزءًا من العالم المعروف للأوربيين قبل اتصالهم مع الأمريكيين. ويستخدم هذا المفهوم مقابل مفهوم العالم الجديد.

strategy) أنه بمجرد كسب الحرب (وهذا يعني ضمنا أن الفوز هو مفهوم لا لبس فيه)، يمكن للمرء أن يخرج نفسه بأمان من دائرة الصراع، وأن كيفية القيام بذلك يمكن أن تكون معروفة مسبقًا.

عند التفحص الدقيق لهذه الأفكار والمفاهيم، نجد بأنها تتفكك وتتداعى. فالسياسة مائعة ومستمرة؛ لا يوجد شيء اسمه حالة نهائية في السياسة، فُزْ بالانتخابات وسوف تحكم؛ تحكم قبل أن تعرف ذلك، أنت تخطط لإعادة انتخابك. والسياسة، بحسب رجل الدولة الفرنسي والروائي موريس درون (Maurice Druon):

> ليس لها نهاية ولا تسمح للعقل بأخذ قسط من راحة.... يتمتع الجنرال المنتصر بشرف انتصاره لفترة طويلة. ولكن رئيس الوزراء يجب أن يواجه الوضع الجديد الذي تولد من رحم هذا الانتصار بالذات.

فالحرب، بمفهوم كلاوسفيتز، هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، وما ينطبق في السياسة الواضحة ينطبق بصورة أكثر قسرية عندما يتعلق الأمر بالحرب. ألحق الهزيمة بألمانيا النازية وستجد نفسك في حرب باردة مع حليفك السابق، وهي المواجهة التي تجري إلى حد كبير على أرض العدو السابق المهزوم، والآن الحليف. راقب بدهشة كيف تفككت الإمبراطورية السوفييتية، وتلاشى الاتحاد السوفييتي نفسه. ثم قم بمواكبة ومجاراة الحروب الصغيرة التي ما فتئت تندلع مع انهيار الشيوعية الأوروبية. ومن ثم قم بالرد على روسيا المفعمة بالاستياء من تسوية ما بعد الحرب الباردة.

وعلى المنوال ذاته، فإن استراتيجيات الخروج التي وضعت مسبقًا لا تؤثر كثيرًا على ما يحدث فعليًا على أرض الواقع. فالقوات الأمريكية لا تزال في كوريا الجنوبية واليابان وألمانيا، على الرغم من أن الحروب التي أتت بتلك القوات إلى هناك خاضها رجال، معظمهم من المتقاعدين أو القتلى أو من كبار السن. إن ''الخروج'' من الحرب يتطلب تعاون الصديق والعدو على حد سواء: إن الغرور القاتل المصاحب لاستراتيجية الخروج، على غرار ذاك المصاحب للحالة النهائية، هو ذاك الذي يصور الحرب على أنها شكل من أشكال

المشاريع الهندسية، وهي ليست كذلك، بدل من كونها سباق تحد بين إرادات متعارضة يجري في كواليس السياسة ودهاليزها المعتمة، وهذه هي الحقيقة.

هذه المفاهيم المتعبة والضحلة لها عواقب حقيقية. خاض أحد الجيوش الأمريكية المشبعة بفكرة الحالة النهائية واستراتيجيات الخروج حربين تقليديتين سريعتين لدرجة لا تصدق ضد الدولة العراقية بقيادة صدام حسين في عامي 1991 و2003. وفي الحالتين لم تكن هنالك حالة نهائية حقيقية: فقد استمر السجال السابق بأشكال مختلفة. وفي أي من الحالتين لم يكن هناك خروج جيد: في الحالة الأولى تخلفت القوات الأمريكية وتوانت عن الخروج لحماية الكويت المجاورة فضلاً عن السكان الأكراد في شمال العراق؛ وفي الأخيرة، اندلعت سلسلة مخيفة، وغير متوقعة عمومًا من حالات التمرد والصراعات الأهلية.

يعتقد البعض أن الاحتواء والحالة النهائية واستراتيجية الخروج هي أشبه بنوع من الذرور الاستراتيجي العبثي، الذي يؤدي رش مقدار منه على تعقيدات السياسة المعاصرة ومشكلاتها إلى حلحلتها وجعلها قابلة للإدارة. وهذا غير صحيح. فهم لا يعملون على حلحلتها، بل يبالغون في تبسيط الأمور، ولأن النتائج المرجوة منها غالبًا ما تكون غير قابلة للتحقق، فإن هذه المفاهيم تعطل قدرات صناع القرار وتشل تفكيرهم بدلا من توعيتهم. إن فهم الاستراتيجية في السنوات القادمة يتطلب الابتعاد عن هذه المفاهيم واستنباط أفكار جديدة تتماشى مع الواقع السياسي والاستراتيجي لعصرنا.

لاحظ الفيلسوف السياسي البريطاني أشعيا برلين Isaiah Berlin في إحدى المرات أن "ما يجعل رجال الدولة، مثل سائقي السيارات، أشخاصًا ناجحين، هو أنهم لا يفكرون بشكل عام... فالجدارة هي أنها تستوعب التوليفة الفريدة من الخصائص التي تشكل هذا الوضع بالذات – ولا شيء آخر." ولكن كما لاحظ توكفيل Tocqueville مرة، يلجأ السياسيون المتواضعون إلى التفسيرات العامة للأحداث للتهرب من مسؤولياتهم. ويلجأ السياسيون والجنرالات الجبناء والمترددون أو معدومو الخيال إلى تقليب أفكارهم، آملين

بإيجاد وصفات معينة من شأنها أن تريحهم من عبء تقييم وتقدير ظروف معينة. فكثيرًا ما يُلزم المثقفون أولئك الباحثين عن علاجات وهمية بالبحث لهم عن علاج فكري مشابه يعفيهم من مسؤولية التفكير. في السنوات الأخيرة، باتت الاستراتيجية الكبرى grand strategy واحدة من هذه العقاقير الوهمية. الاستراتيجية الكبرى مفهوم ملطف ومهدئ؛ ولكنه، في جانبه الأكبر، ليس مجرد علاج وهمي وحسب، وإنما خطير.

جرى الترويج لمفهوم الاستراتيجية الكبرى من قبل محرر الكتاب الأمريكي الحديث الأكثر تأثيرًا على الاستراتيجية بعنوان "صانعو الاستراتيجية الحديثة" Makers of Modern Strategy، وهو عمل منشور عام 1943. وفي مقال نشر أوائل عام 1941، عندما بدأت الولايات المتحدة تتجه نحو أعظم حروب القرن العشرين، عرّف إدوارد ميد إيرل Edward Mead Earle الاستراتيجية الكبرى بأنها "علم وفن السيطرة على والاستفادة من موارد الأمة، بما في ذلك قواتها المسلحة، (على النحو الذي يفسره حكامها بحكم الأمر الواقع) بما يسهم في تعزيز هذه الموارد وتأمينها على نحو فعال ضد جميع الأعداء." وبالنسبة لمعظمنا، فإن مصطلح 'الاستراتيجية الكبرى' grand strategy ينطوي على مفهوم 'معماري' architectonic دقيق ومفصل للغايات والوسائل في السياسة الخارجية؛ وهو أعلى مستوى من التفكير المتكامل حول ما يريد بلد ما أن يفعله في العالم، وتصور متطور ومفصل لكيفية التعامل معه.

إن إغراء الاستراتيجية الكبرى يعكس إحباط الضباط العسكريين حيال استعصاء المهام والمسائل التي يكلفون بها، وما يبدو لهم في كثير من الأحيان تباطؤًا من جانب باقي أعضاء الحكومة. ويظهر هذا الإحباط أيضًا لدى الكتاب الأكاديميين الذين يسيؤون أحيانا فهم السياسة على أنها تعتمد بشكل رئيسي على تطوير الأفكار العظيمة، بدلاً من تجشم عناء تنفيذها. وعلى أية حال، فإن مفهوم الاستراتيجية الكبرى هو مفهوم لن يحين وقته أبدًا، لأن الحالة الإنسانية لا تسمح بذلك. وهناك تجربة فكرية بسيطة تؤكد هذا: حاول

الرجوع إلى العام 1910 والانطلاق منه قدمًا إلى الأمام لعقود قادمة. لم يكن بوسع رجال الدولة في تلك السنة أن يتوقعوا بأنهم هم أو خلفاؤهم سيكونون في عام 1920 منهمكين في إعادة بناء عالم محطم تمامًا، تم فيه مسح إمبراطوريتين متعددتي الجنسيات عن الخريطة، بينما كانت الثالثة، روسيا، في أيدي مجموعة هامشية من المتعصبين السياسيين. في عام 1920، من كان له أن يتوقع حصول ما بدا بأنها مصالحة بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا، ثم بداية الكساد الكبير بحلول عام 1930؟ في تلك السنة (1930)، هل كان من المعقول التنبؤ بظهور هتلر، في غضون عقد من الزمان، وإعادة بناء القدرات العسكرية الألمانية، وتحطيم فرنسا في عام 1940؟ ومن رحم هذا المشهد المظلم، تمخض عالم العام 1950، الذي اكتمل بألمانيا ويابان واهنتين ومنهكتين، وجيوش أمريكية تقاتل في شبه الجزيرة الكورية، وأسلحة نووية – كان مشهدًا لا يمكن تصوره تقريبًا. وكذلك كان الحال بالنسبة لعالم عام 1960، الذي كان عامًا مستقرًا نسبيًا، حيث كانت أوروبا في طريقها إلى النهوض والانتعاش، واليابان في إثرها.

بعد عشر سنوات أخرى من السير على هذا الطريق، في عام 1970، بدا ذلك المارد الأمريكي، الذي ظهر في عام 1960 ماردًا مشرئب العنق متطاولاً على الجميع فوق كوكب الأرض، في نظر المراقبين الأذكياء، في حالة مزرية من التردي القاتل، متخبطًا في فيتنام، تمزقه النزاعات العرقية وأعمال الشغب الشبابي. ومع ذلك، في عام 1980 كان يمكن للانتعاش أن يبدأ. ولكن حتى أكثر الخبراء الاستراتيجيين تفاؤلاً في ذلك العام كان من الصعب أن يكونوا قد توقعوا ما سيكون عليه العالم في عام 1990، الذي انتهت فيه الحرب الباردة، أو عام 2000، الذي اختفى فيه الاتحاد السوفييتي وتجزأ إلى أكثر من اثنتي عشرة دولة أساسية، وبدأت الصين بالظهور كقوة كبيرة. وعالم 2010، الذي كانت الولايات المتحدة تشن فيه الحروب التي أطلقت شراراتها الهجمات المروعة ضد الوطن في عام 2001، كان من المستحيل تمامًا التنبؤ به.

إن فكرة الاستراتيجية الكبرى بالذات، إذن، تترنح وتتهاوى عندما تواجه حدثًا ما، أو أمرًا طارئًا، أو عشوائية متفشية في حنايا وثنايا الشؤون الإنسانية. عند الشروع في كتابة هذا العمل، ألفى الرئيس الذي فاخر بمعارضته لحرب العراق عام 2003 في ذلك الوقت، وادعى بأنه وضع حدًا للحرب بكل مسؤولية، نفسه وهو يعيد نشر عدة آلاف من المستشارين الأمريكيين مرة أخرى في العراق، ضد عدو كان اسمه حتى عام مضى غير معروف تقريبًا. وقد استولت روسيا التي كان من المفترض أنها مشلولة بسبب التردي الاقتصادي والديمغرافي الداخلي على شبه جزيرة القرم بالقوة من أوكرانيا، وغزت الأجزاء الشرقية من ذلك البلد. وكوريا الشمالية، التي كان يعتقد بأنها على وشك الانهيار، قد تكون على وشك الشروع في بناء منظومة صواريخ بالستية مزودة برؤوس حربية نووية أو حتى نووية حرارية يمكن أن تطال الولايات المتحدة.

كثيرًا ما تفترض الاستراتيجية الكبرى أيضًا أن القادة الأفراد لا يشكلون تلك الأهمية – ولكننا في الواقع، نعلم أنهم مهمون. إن ماو وستالين وتشرشل جعلوا بلدانهم تتأرجح وتتذبذب في اتجاهات مختلفة جدًا أكثر مما فعله قادة آخرون. وحتى على مستوى الشخصيات الأقل مستوى، فإن من يصنع الفرق هو من يكون في سدة المسؤولية. وقد يتساءل المرء عما إذا كان الرئيس آل غور – في حال انتخابه – سيأمر بغزو العراق في عام 2003؛ الرئيس الاميركي جورج بوش أمر بذلك.

وأخيرًا، فإن مفهوم الاستراتيجية الكبرى يخلط بين الأفكار الكبيرة والخيارات الهامة. كان احتواء الاتحاد السوفييتي، بحسب ما يفترض المرء، مفهومًا استراتيجيًا كبيرًا. لكن تبني هذه السياسة (على ما هي عليه – يكون أكثر فائدة إذا كان أقل حجمًا) لم يحدد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقف مع حلفائها البريطانيين والفرنسيين خلال أزمة السويس أو أنها ستضعف موقفهم، أو التدخل في فيتنام أو الامتناع عنه، أو فتح الطريق للتعاون العسكري مع الصين في السبعينيات. عمليًا – والاستراتيجية موضوع عملي – لا تقدم الاستراتيجية الكبرى الكثير من التوجيه والإرشاد.

كيف، إذن، يتسنى لنا التفكير في منطق القوة الخشنة في هذا الوقت عندما يبدو بأن هنالك أشياء كثيرة لا يمكن التنبؤ بها؟ كيف لك أن تقرر ما هي أنواع القوات المطلوبة، وكيفية توظيفها؟ إذا كانت الأفكار ضرورية – وهي كذلك – كيف تصوغها من دون الوقوع في الفخ الذي خلقته الاستراتيجية الكبرى كمفهوم؟ وأخيرًا، كيف نفعل تلك الأشياء في وقت أثبتت فيه تجارب أمريكا الأخيرة للحرب، في المقام الأول، أنها فاشلة؟

يجب أن تبدأ الولايات المتحدة بالتخلص من مجموعتها الحالية من الوثائق الاستراتيجية رفيعة المستوى – ''استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة'' أو (NSS) (التي يصدرها البيت الأبيض)، ''الاستراتيجية العسكرية الوطنية'' (التي يصدرها رئيس هيئة الأركان المشتركة)، و''نشرة الدفاع التي تصدر كل أربع سنوات''، أو نشرة الدفاع (التي تصدرها وزارة الدفاع تحت إشراف مدني). من الناحية النظرية، يتم إصدار أول نشرتين سنويًا (نشرة استراتيجية الأمن القومي نادرًا ما تصدر)؛ وهذه الأخيرة، كما يوحي الاسم، هي تقليد بيروقراطي بغيض يحدث مرة كل أربع سنوات. أول اثنتين هما بمثابة عقاقير وهمية مسكّنة، لأنها وثائق عامة إلى حد كبير. والأخيرة هي الوثيقة الأكثر تبعية لأنها تشتمل على مخصصات الميزانية.

الاستراتيجية هي فن التوفيق بين الوسائل العسكرية والأهداف السياسية؛ إن وثيقة واحدة، تصدر على فترات متقطعة، تحت إشراف الرئيس بصفته قائدًا عامًا، ستكون أكثر منطقية. وتمضي نشرة الدفاع في مسيرتها على الرغم من الأحداث العالمية: وبالتالي تم نشر نسخة العام 2000 من الوثيقة قبل وقت قصير من هجمات 11 أيلول/سبتمبر ما جعلها بحكم المنسية. وهناك وثيقة واحدة، تنشر على الأقل كل خمس إلى سبع سنوات، ولكن بحسب تقدير الإدارة، ستكون أكثر منطقية. ومن المؤكد أنها ستكون أكثر فعالية إذا كان لها نسخة عامة وأخرى سرية، على غرار 'الأوراق البيضاء' أي الوثائق والتقارير المرجعية الخاصة بشؤون الدفاع، والتي تقدم تحليلات أكثر تعقيدًا بكثير عن السياسة الدولية من النسخة الأمريكية. الوثيقة

الفرنسية "Livre blanc sur la défense et la sécurité nationale" (الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن القومي)، الصادرة عن مكتب رئيس الجمهورية، هي نموذج جدير بالاهتمام.

فالأوراق البيضاء والوثائق الرسمية ضرورية، ولكن الأهم من ذلك هو الجوهر والمضمون. يجب على الولايات المتحدة أن تبدأ بقبول صريح لمستوى عال جدًا من عدم اليقين في التخطيط الاستراتيجي، من خلال إنشاء العدد المتواضع من الأشياء التي نستطيع أن نعرفها عن أنفسنا وعن العالم من حولنا - ستظل التركيبة السكانية الأمريكية أفضل من نظيرتها الصينية للسنوات الثلاثين المقبلة، على سبيل المثال. يمكننا أن نفترض بثقة أن الإسلاميين المتطرفين لن يجنحوا نحو إقامة علاقة سلمية مع الولايات المتحدة أو الأنظمة المتحالفة معها. في المرحلة التالية من الافتراضات، توجد هنالك تلك الافتراضات التي قد تنطوي على قدر من الشك. ومن المرجح أن تظل الصين وحدة متماسكة، وتتنامى ببطء كقوة عظمى، ولكن من الممكن تصور، إن لم يكن من المرجح، أنها قد تواجه نوبات من الاضطراب السياسي الداخلي العنيف، أو تعاني أزمة اقتصادية ناجمة عن مشاكلها المالية الداخلية. قد تستعيد أوروبا جزءًا من قوتها العسكرية، ولكن احتمال كونها راغبة وقادرة على الوقوف من تلقاء نفسها في وجه روسيا، أو الزج بقوات كبيرة إلى شمال أفريقيا والشرق الأوسط، يبدو احتمالاً ضئيلاً.

بعد وضع هذه العناصر الهيكلية التي يمكن التنبؤ بها تقريبًا، فإن وثيقة استراتيجية وطنية جادة ستحدد الأمور العديدة التي لا نعرفها ولا نستطيع أن نعرفها - إلى متى سيبقى قادة الصين وروسيا على قيد الحياة، متى وأين ستضرب الأزمة الاقتصادية العالمية ضربتها القادمة. والاضطرابات الاجتماعية أيضًا، لا يمكن التنبؤ بها (وإن أمكن ذلك، فعادة ما يتم حجبها من قبل الحكام القلقين). لم يتنبأ أحد، رغم كل شيء، بالثورات التي بدأت من تونس وانتشرت في جميع أنحاء العالم العربي في عام 2010.

هذا القبول الأساسي لمبدأ عدم اليقين، وهو قبول يجب أن يتم التعبير

عنه بدقة للشعب الأمريكي، له عواقب عديدة. وينبغي أن يعني تحاشي الدقة الزائفة للمتطلبات المتوقعة التي طالت التخطيط الدفاعي لفترة طويلة جدًا. حتى المعايير الخام، كالقدرة على شن حربين إقليميتين في وقت واحد (المعيار الأول المستخدم في إدارة كلينتون)، سرعان ما تحولت إلى تقليد غارق في التفاصيل الثانوية. وبشكل أكثر إيجابية، فإن ذلك يعني وضع معايير لحجم ميزانية الدفاع التي تبدو بأنها اعتباطية. على سبيل المثال، فإن تحديد الإنفاق الدفاعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي سيكون تقدما كبيرًا. إنها، وليعلم الجميع، لا تعني من حيث المبدأ أكثر مما كنا نطالب به مرارًا وتكرارًا من شركائنا الأوربيين في حلف الناتو - اثنان بالمائة من إجمالي الناتج المحلي لمواجهة تهديد واحد فقط، من روسيا، أكثر منه مجموعة التحديات التي نواجهها.

في الماضي، كان الإنفاق الدفاعي الأمريكي يتذبذب بين مستوى 37 في المائة من الاقتصاد خلال الحرب العالمية الثانية، وأقل من اثنين في المائة قبل ذلك. حتى قبل أن تغدو الحرب الكورية بمثابة المؤشر الحقيقي لبدء الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة تنفق ما يقرب من خمسة في المائة في عام 1949. وبالنسبة للجزء الأكبر من أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات - قبل فيتنام، وفترة الازدهار الكبير - أنفقت الولايات المتحدة ثمانية إلى تسعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، واستمرت في إنفاق أكثر من أربعة في المئة في العديد من السنوات التي تلت فيتنام. ومن شأن نسبة إنفاق جديد ومستدام قدرها أربعة في المئة أن تستنزف الميزانية.

ومزايا الميزانية التي تستند إلى النسبة المئوية، على الأقل حتى حدوث الأزمة، هي مزايا عديدة: فهي توفر بعض القدرة على التنبؤ بنظام مشتريات الدفاع؛ وتسمح، في أوقات الهدوء النسبي، بزيادة الاستثمار في مجالات البحث والتطوير للحفاظ على مستوى التقدم العسكري؛ كما أنه يمكن تبريرها إلى حد ما بشكل عادل ونزيه. وكما أن الكثير من الناس يدخرون نسبة ثابتة من دخلهم، أو يخصصون جزءًا آخر من دخلهم للتأمين أو المدخرات التقاعدية

- كذلك فإن الإنفاق الدفاعي هو شكل من أشكال التأمين الوطني الذي يمكن أن تعتمد عليه الأمة.

ينطوي القبول الصريح بعدم اليقين على أبعاد أخرى كثيرة أيضًا. إن نظامًا عسكريًا مبنيًا على أساس عدم اليقين يقبل بإمكانية أن يتوجب عليه مواجهة أنواع مختلفة جدًا من الحروب. في منظور الأحداث الماضية، كان الفشل في التوصل إلى إدارة عسكرية فعالة ومكافحة التمرد في السنوات الأولى في العراق نابعًا من مفهوم القوات المسلحة الضيق جدًا حول الحرب قبل ذلك. هذه الافتراضات الخبيثة هي افتراضات مستمدة جزئيًا من توجيه جيش الولايات المتحدة إلى الحرب الشاملة التي تعود إلى الحرب العالمية الثانية، ومن قراءته 'الانتصارية' لنتائج حرب الخليج الأولى عام 1991. في هذه الحالة، فإنه كان يعتقد عمومًا بأن الاستخدام السليم للقوة الأمريكية شكّل وبصورة طاغية هزيمة للخصم التقليدي. وستكون المتابعة مهمة شخص آخر.

قد تتخذ حروب القرن الحادي والعشرين أشكالا عديدة. ولا يمكن استبعاد الصراع التقليدي، بما في ذلك الصراع مع الصين. وعلى الجانب الآخر من الطيف، سيستمر الإرهاب بالتأكيد. في الهامش البيني، هنالك ما يسمى بالحرب الهجينة hybrid war - مزيج من أشكال مختلفة من القوة يخالطها أيضًا قدر من التدمير والتخريب والإرهاب. قد تكون الحروب مفاجئة أو تراكمية. وقد تكون مطوّلة. كان أحد أسباب إخفاقات الفكر العسكري الأمريكي في السنوات السابقة بشأن العراق وأفغانستان هو عدم قدرته على التعبير عن العقيدة، أو ببساطة إعداد الضباط نفسيًا، لإمكانية أن تستمر الحرب لمدة عقد أو أكثر.

والأمر الذي لا يقل أهمية عن الأجهزة والمعدات التي ستشتريها وزارة الدفاع في خلال السنوات العشرين المقبلة، هي الكوادر الفكرية للرجال والنساء الذين سيقودون قواتها المسلحة. ومن المفارقات بين المؤرخين أن قادة الحرب العالمية الثانية جرى تنشئتهم في كليات الأركان والحرب في فترة ما بين الحربين، في وقت كان فيه خيرة كبار الضباط يعلّمون، وألمع الضباط

الصاعدين يحضرون في تلك المؤسسات، وكانوا يكرّسون أنفسهم للتفكير في الحرب المستقبلية. فالكليات الحربية اليوم هي مؤسسات أكبر بكثير ولكنها أقل انتقائية، وغالبًا ما تكون أقل تركيزًا على صعيد التفكير بمستقبل الحرب منه على إعطاء الضباط دروسًا في أساسيات العلاقات الدولية المعاصرة. إذا كان من المتعذر التنبؤ بالمستقبل الاستراتيجي، فلا أقل من إيلاء بعض الأهمية لإعداد القادة، وفي نهاية المطاف الجمهور الأمريكي، لقبول العديد من التفاهمات حول ماهية الحرب. إن خلق الثقافة الفكرية الصحيحة للتفكير في القوة الخشنة يجب أن تكون مهمة أساسية للقيادة العليا، بدلاً من كونها الآن مجرد فكرة استتباعية في أذهان القادة الذين تشغلهم قضايا الميزانية والإدارة.

من الجوانب الأخرى للتكيف الحقيقي مع قضية عدم اليقين هو الاستثمار في مجال التعبئة كمفهوم استراتيجي. بالنسبة لمعظم مراحل التاريخ الأمريكي، في الواقع، كانت هذه هي الطريقة التي أعدت بها الولايات المتحدة نفسها للحرب. وكان مفهومًا أن قوات الولايات المتحدة في زمن السلم سيجري استكمالها، بل رفدها بقوات جديدة ومجهزة تجهيزًا حديثًا من أجل الحرب. ونادرًا ما كانت هذه العملية سلسة أو ميسرة، وبعد الحرب العالمية الأولى – التي شعرت فيها القوة الاستكشافية الأمريكية الواسعة بالحرج بسبب حاجتها إلى الاعتماد على الطائرات البريطانية والفرنسية والمدفعية وحتى المدافع الرشاشة الخفيفة، استثمر الجيش والبحرية بحماسة في مجال تخطيط التعبئة. وقد عكفت الكلية الصناعية للجيش، التي أنشئت في عام 1924، على دراسة هذه المشاكل؛ وقد أمر رئيس أركان الجيش في عام 1940، الجنرال جورج سي مارشال (George C. Marshall) بإعادة كتابة الأدلة وعقيدة التدريب لجيش من المواطنين الذين جرى تدريبهم كي يصبحوا جنودًا. وقد كانت الصناعة الأمريكية قادرة على إنتاج فيض مدهش من المعدات في غضون عامين من التعبئة الكاملة. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الكلية الصناعية للجيش الكلية الصناعية للقوات المسلحة (ICAF).

هناك بعض جوانب إعداد التعبئة في جيوش اليوم، لكنها تتكون أساسًا من خطط لزيادة إنتاج المواد الاستهلاكية الرئيسية (القنابل الموجهة وما شابه) بعيدًا عن الإجراءات البيروقراطية الخانقة المعتادة في زمن السلم. وقد تحولت الكلية الصناعية للقوات المسلحة في عام 2013 إلى مدرسة أيزنهاور The Eisenhower School، وتحول تركيزها أكثر إلى الشراء والإنتاج أكثر منه إلى التعبئة. ويتم إنتاج الصنوف الرئيسية التي يستخدمها الجيش – دباباته وطائراته وسفنه – بكميات صغيرة نسبيًا على خطوط إنتاج قليلة جدًا. لنأخذ، على سبيل المثال، أحدث مقاتلة دخلت حيز الخدمة في القوات المسلحة الأمريكية. تم تسليم ثلاث وعشرين منها في عام 2014، ومن دواعي الفخر أن عدد زوار لوكهيد مارتن Lockheed Martin على موقعها على الإنترنت سوف يتضاعف... في ثلاث سنوات. ولا تزال طائرة F-35 تخضع للتطوير منذ التسعينيات، وطائرة الاختبار حلقت في عام 2000. وعلى سبيل المقارنة، فقد انتقلت القاذفة B-29، وهي الطائرة الأكثر تطورًا في سلاح القوات الجوية للجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية، من أنساق النموذج الأولي في عام 1940 إلى الإنتاج في عام 1941. وبحلول العام 1946، بعد خمس سنوات، تم تصنيع ما يقرب من 4000 طائرة، وبات العديد منها يقوم بمهامه الروتينية في المحيط الهادي. اليوم المسائل مختلفة جدًا. وبحلول عام 1943، بات بوسع حوض سفن نيوبورت نيوز Newport News بناء حاملة طائرات متقدمة من فئة إيسكس Essex في غضون خمسة عشر شهرًا. اليوم، يستغرق بناء حاملة أربعة أو خمسة أضعاف تلك المدة. تم بناء غواصات الحرب العالمية الثانية على نحو مماثل في أكثر قليلاً من عام. واليوم، وبرغم التقدم الكبير في تقنيات بناء الوحدات مسبقة الصنع، فإنها تستغرق زمنًا يفوق بمرتين ونصف زمن التقنيات القديمة.

سيكون لدى الجيش الموجه نحو سياسة التعبئة خططًا في وقت السلم لبناء أنواع جديدة من القوات بفترة وجيزة وتجهيزها بسرعة. في بعض الحالات، كانت مركبة MRAP المحصنة ضد الألغام التي نوقشت في الفصل

الثاني أحد الأمثلة، وقد تم ذلك، ولكن مثل هذه الحالات قليلة. لقد باتت الأفكار الأكبر، كتحويل منشآت مدنية إلى عسكرية (على سبيل المثال، طائرة DC-3 أصبحت واسطة نقل من طراز C-47 للحرب العالمية الثانية) أقل ظهورًا. ويمثل عصرنا الذي بات يتسم بالإنتاج الكمي للطائرات بدون طيار، أحد الاحتمالات القائمة. غير أن جيشًا جاهزًا للتعبئة سيكون مستعدًا للتخلص من الافتراضات المتعلقة بكيفية تجهيز الوحدات الأساسية للجيش في مهلة قصيرة. في جيش يعتمد على التعبئة، من الممكن لقوات زمن السلم الراقية والمتطورة، والمجهزة بطائرات مقاتلة من طراز F-35، أن تقاتل جنبًا إلى جنب مع الأسراب المرتجلة من الطائرات المنتجة كميًا والأقل تعقيدًا التي يديرها متعاقدون أو جنود أغرار. وبطبيعة الحال، فإن هذا سيتطلب تعديلات صعبة لجيش معتاد على فكرة العدد الصغير من التجهيزات عالية الأداء التي يشرف على تشغيلها خبراء مدربون تدريبًا متقدمًا، ويقودها ضباط أتقنوا عملهم من خلال الترقي البطيء والدقيق على سلم الرتب.

يكتسب الجانب الإنساني من التعبئة أهمية خاصة. وبعد 11 أيلول/ سبتمبر، ليس هناك ثمة من شك في أن حكومة الولايات المتحدة يمكن أن تجند مجموعة استثنائية من الأفراد للخدمة العامة في الجيش أو مجتمع الاستخبارات. لم تكن هناك خطط للقيام بذلك، ولم تكن هناك رغبة في ذلك، على الرغم من توفر الاستعداد للتعاقد مع مقاولين (مكلفين)، تختلف حوافزهم وتطلعاتهم اختلافًا كبيرًا عن نظرائهم من الرجال والنساء الذين يؤدون قسم الولاء العسكري service oath. لم يكن هناك أي نظير للطريقة التي انضم فيها الأساتذة الجامعيون في الحرب العالمية الثانية إلى مكتب الخدمات الاستراتيجية، وغدا رجال الأعمال ضباطًا في إدارة التموين في الجيش، وأصبح رؤساء البلديات الصغيرة موظفين في مديريات الشؤون المدنية استعدادا لاحتلال ألمانيا واليابان.

من غير المحتمل أن تتطلب الحرب المستقبلية تجنيد الشبان والشابات، وبالتأكيد ليس على نطاق الحروب العالمية. ولكن القوات المسلحة يمكن أن

تقوم بما هو أفضل من ذلك بكثير من خلال تعيين عناصر متميزة، تشمل أولئك الذين لديهم أنواع مختلفة من الخبرة التكنولوجية والثقافية، ومنحهم رتبًا مناسبة، والاستفادة منهم. في بعض الأحيان ينطبق ذلك على الجرّاحين والمحامين؛ وينبغي أن يشمل أيضًا مهندسي البرمجيات وعلماء الأنثروبولوجيا. للقيام بذلك ينبغي كسر التقليد الذي كان سائدًا في أعقاب فيتنام: قوة مهنية صغيرة نسبيًا تتطلب ليس فقط إعدادًا مضنيًا لكل مستوى من مستويات القيادة أو تشغيل الخبراء، ولكن أيضًا مستوى من التقدم الذي لا ينبغي أن يكون بمثابة طريق مختصر للدخول من الباب الجانبي نحو المراتب العليا. وعوضًا عن، كما هو الحال الآن، نظام احتياطي يوازي ببساطة الخدمة العسكرية الميدانية، قد تفكر القوات المسلحة في البرامج التي تسمح بتعيين المواهب الخاصة من المجتمع المدني وترقيتها مباشرة إلى رتب أعلى (حتى رتبة مقدم، مثلاً). وعلى أقل تقدير، يمكن للحكومة أن تعد منذ الآن للقيام بذلك في حالة حدوث حالة طوارئ وطنية.

لن تخوض الولايات المتحدة إلا عددًا قليلاً جدًا، إن حدث ذلك، من حروبها المقبلة بمفردها. وبالنسبة لكل ما اعتاد حلفاء أمريكا على الشكوى منه، وكل ما يوبخ الساسة الأمريكيون بعضهم البعض من أجله حول الفشل في العناية به ورعايته، تبقى الحقيقة هي أن الأمة فعالة بشكل ملحوظ في إدارة الائتلافات. فعلى مدى سبعين عامًا تقريبًا، بدءًا بأكبر تحالف على الإطلاق، الأمم المتحدة ضد ألمانيا واليابان، لم ينسق الأمريكيون الجيوش في الميدان فحسب، بل كان لهم نظم لوجستية واستخباراتية مشتركة. وقد قامت الولايات المتحدة ببناء التحالف العظيم، الناتو، الذى عمل على ضبط الأمور وحال دون تطورها خلال الحرب الباردة، بضمانه ربع مليون جندي متمركزين بشكل دائم في أوروبا. وحتى عندما لم يكن حلف الناتو يتدخل مباشرة خلال حرب الخليج عام 1991 مع العراق، على سبيل المثال، فإن إجراءات الناتو (كتجميع قوة مهام جوية مشتركة لتنسيق العمليات الجوية) كانت تتدخل.

واليوم، يمكن العثور على ضباط أجانب في مقر القيادة الأمريكية، وفي

بعض الأحيان في مناصب رفيعة جدًا، مثل رئيس الأركان في قيادة عليا. وتعج الكليات الحربية الأمريكية بالضباط الأجانب؛ وفي الميدان، وفي الجو، وفي البحر، اعتاد عدد من الدول على العمل جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة. حتى عندما تمر الولايات المتحدة بمرحلة خلافات حادة مع الحلفاء - فرنسا خلال حرب العراق من عام 2003 فصاعدًا - من اللافت للنظر السرعة التي يتم من خلالها تسوية مثل هذه الخلافات. وبحلول نهاية عهد إدارة بوش، كان التعاون الفرنسي - الأمريكي حول أفغانستان وإيران، نسمي على سبيل المثال حالتين فقط، وثيقًا، وأصبحت فرنسا تدريجيًا على قدم المساواة، وحتى في بعض الحالات تحل محل بريطانيا، كشريك أمني للولايات المتحدة في أوروبا.

إلى الآن الأمور جيدة. ومع ذلك، في المستقبل، سوف تضطر الولايات المتحدة إلى تعديل منظومة تحالفاتها. إن شركاءها الأوروبيين، وإن كانوا لا يزالون أقوياء على الورق، إلا أنهم شذّبوا من عضلاتهم أكثر بكثير مما شذبوا من دهون ميزانياتهم الدفاعية لعقود. لنأخذ على سبيل المثال ألمانيا: البلد الذي أنفق في عام 1985 أكثر من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع ويكاد ينفق اليوم 1 في المائة؛ البلد الذي قام منذ عشر سنوات فقط بنشر 1700 دبابة حديثة من طراز Leopard-2، لا يتجاوز عدد دباباته الآن أكثر من 400 دبابة في ترسانته. ومع ذلك، يبقى المثال الأكثر وضوحًا على الإطلاق هو بريطانيا العظمى، الحليف العسكري الأمريكي الأكثر أهمية لأكثر من سبعة عقود. في عام 1985 ذهب أكثر من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني للدفاع. اليوم، أقل من 2.5 في المئة. فمنذ ثلاثين عامًا، قامت بريطانيا بتزويد الجيش بما يقرب من ثلث مليون رجل وامرأة؛ اليوم، أقل من نصف هذا العدد. حتى قبل عشرين عامًا، في حين كان الانهيار في مرحلة ما بعد الحرب الباردة جاريًا، كان لديها أسطول يضم ثماني وثلاثين سفينة حربية رئيسية (من ضمنها ثلاث حاملات طائرات) وأربع وعشرين غواصة.

في الوقت نفسه، بدأ ظهور شركاء آخرين، معظمهم ليسوا حلفاء رسميين. فالهند، التي كانت الولايات المتحدة تقيم معها علاقة حرة تقليدية خلال معظم فترة أواخر الحرب الباردة، أصبحت شريكًا على نحو متزايد. لن تشير الهند أبدًا إلى نفسها كحليف للولايات المتحدة، ولكن العلاقة الأمريكية الهندية بنيت على أساس من القيم المشتركة (أقوى وأكبر ديمقراطيتين في العالم)، والمصالح المشتركة (خاصة الحذر من الصين والإسلام الراديكالي)، وتعميق العلاقات الاجتماعية. الجيش الهندي كبير ومتنامٍ؛ وكذلك التعاون العسكري.

بعض الحلفاء القدامى ينمون على صعيد حجم القوة العسكرية. اليابان لديها عدد الجنود الذي كان لديها قبل عشرين عامًا؛ ولديها عدد أكبر من الطائرات القتالية، وكذلك الغواصات (ولكن ذات نوعية أفضل بكثير)، وأسطول بحري أصغر قليلاً مكون من سفن حربية أكبر بكثير وأكثر قدرة - أكثر من ضعف عدد السفن الحربية التي يمتلكها أسطول البحرية الملكية البريطانية، الذي كان يومًا أسطولاً ضئيلاً بالمقارنة معها. ويعد هذا الأسطول ثاني أكبر وأقوى أسطول في آسيا بعد الأسطول الأمريكي، ولديه تكنولوجيا ممتازة (غواصات من طراز سوريو (Soryu)، على سبيل المثال) وهو عاكف على التخلص تدريجيًا من بعض الموانع المتعلقة بنشر القوة العسكرية التي استخلصها من تجربته في الحرب العالمية الثانية. وعلى نطاق أضيق، يمكن أن يقال الشيء نفسه عن أستراليا، التي قاتلت قواتها المسلحة الصغيرة ولكن ذات الكفاءة العالية مرارًا وتكرارًا إلى جانب حليفتها الأمريكية طوال العقدين الأولين للقرن الحادي والعشرين.

وهناك حلفاء أصغر أيضًا. فالإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، بعدد سكانها المتواضع، ولكن بميزانية دفاعها التي تفوق ميزانية دفاع تركيا، لديها جيش صغير مجهز تجهيزًا جيدًا. وقوات عملياتها الخاصة قوات فعالة عالية الكفاءة (أبلت بلاءً حسنًا في أفغانستان على وجه الخصوص)، وهي مستعدة لاستخدامها في أي وقت. في عام 2015، أرسلت دولة الإمارات لواءً

مدرعًا لخوض معركة ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن. إسرائيل: الكيان الذي ساعدت الولايات المتحدة في إخراجه إلى حيز الوجود قبل جيلين، لديها الآن إمكانات عسكرية أكبر بكثير من معظم الدول الأوروبية، من حيث العتاد الحربي (ما يقرب من ضعف عدد الطائرات المقاتلة التي تمتلكها فرنسا مثلاً) وخبرة قتالية أكبر بكثير. الجيش الكولومبي، الذي، بدعم أمريكي، بات لديه واحدًا من أكثر أسلحة المشاة كفاءة وخبرة في أمريكا اللاتينية، وبأعداد كبيرة أيضًا: 237000 عنصر في الجيش وحده، أصبح أكبر بمرتين ونصف من حجم الجيش البريطاني.

من المؤكد أن جميع هذه الأرقام تخفي وراءها مقارنات أكثر تعقيدًا من التكنولوجيا والتدريب والتطور في الأنشطة المتعددة المطلوبة لإدارة الحرب - العمليات اللوجستية وتجهيز الاستخبارات، في المقام الأول. ولكن الأرقام الأولية تبقى مفيدة مع ذلك. وعلى الحكومة الأمريكية أن تولي المزيد من الاهتمام لأولئك الحلفاء الجدد وغيرهم - مثل بولندا وأستراليا، وكندا، التي غالبًا ما يُغفل ذكرها - بخصوص بناء التحالفات العسكرية للقرن الحادي والعشرين. والهدف الحقيقي للدبلوماسية العسكرية ليس في الأساس إقامة علاقات جيدة مع خصوم محتملين، كما يعتقد البعض، بل تعزيز الشراكات والعلاقات الحزبية التي تدعم القوة الأمريكية وتعززها أكثر فأكثر في السعي لتحقيق أهداف مشتركة. إن إعادة صياغة دقيقة لتلك العلاقات تشكل واحدة من المهام الأولى للسياسة الأمنية الأمريكية المعاد ترتيبها.

يبقى هناك سؤال أخير واحد، وهو الأهم من ذلك كله: متى وتحت أي ظرف ينبغي للولايات المتحدة أن تستخدم القوة العسكرية فعليًا؟ الإغراء الذي كان قائمًا في أعقاب النتيجة غير السعيدة للحرب العراقية، وربما حتى الحرب الأفغانية، يتمثل بصياغة مجموعة من القواعد الصارمة في متطلباتها لاستخدام القوة. جرى اعتماد مثل هذا النهج قبل ثلاثة عقود، حين انتفضت الولايات

المتحدة من رماد اليأس الذي ولدته حرب فيتنام. وصف وزير الدفاع كاسبار وينبرغر (Caspar Weinberger) قواعده الست الشهيرة لاستخدام القوة العسكرية في خطاب ألقاه في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1984 في النادي الوطني للصحافة.

1 - لا ينبغي للولايات المتحدة أن تزج بقواتها للقتال في الخارج ما لم تكن المشاركة أو الحدث ذا أهمية حيوية لمصلحتنا الوطنية أو مصالح حلفائنا.

2 - إذا ما قررنا الزج بقواتنا المسلحة في موقف معين، ينبغي لنا أن نفعل ذلك بكل إخلاص وبنية واضحة في الفوز.

3 - إذا ما قررنا أن نلزم قواتنا بالقتال في الخارج، ينبغي أن نحدد أهدافًا سياسية وعسكرية واضحة تمامًا. وينبغي أن نعرف على وجه التحديد كيف يمكن لقواتنا أن تحقق تلك الأهداف المحددة بوضوح. وأن نلتزم بإرسال ما هو مطلوب بالضبط من القوات اللازمة للقيام بالمهمة.

4. العلاقة بين أهدافنا والقوات التي التزمنا بإرسالها... يجب إعادة تقييمها باستمرار وتعديلها إذا لزم الأمر.

5 - قبل أن تلتزم الولايات المتحدة بإرسال قوات مقاتلة إلى الخارج، يجب أن يكون هناك قدر معقول من التأكيد بأننا سنحظى بتأييد الشعب الأمريكي وممثليه المنتخبين في الكونغرس.

6 - ينبغي أن يكون التزام القوات الأمريكية بالقتال الملاذ الأخير.

عند المعاينة والتدقيق، للأسف، انهارت كل قواعد وينبرغر. أولى هذه القواعد هي غير صحيحة بصورة بديهية. وكثيرًا ما استخدمت الولايات المتحدة القوة في الحالات التي لا تمس بقائها أو رفاهها الأساسي بأي حال من الأحوال، من التدخلات في غرينادا، إلى البوسنة وهايتي وصولاً إلى الصومال. هكذا كان هو الحال دائمًا، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنها ستتغير. ومصطلح "المصلحة الوطنية الحيوية" هو مصطلح غامض إلى درجة

أنه يمكن توسيعه أو تقليصه إلى ما لا نهاية، وفقا لنزوات ورغبات من يستخدمونه.

والقاعدة الثانية تفترض أن مصطلح ”الفوز“ هو مصطلح واضح: لكنه في كثير من الأحيان ليس كذلك. ففي موقف سياسي معقد، قد تقرر الولايات المتحدة عدم استخدام قوتها الكاملة لسحق الخصم، ولكن لإجبار العدو على الاستسلام بشروط مؤاتية. والقاعدة الثالثة مفادها أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تعرف مسبقًا كيف ستحقق أهدافها، وتتحرك في مواجهة التاريخ العسكري: فلا يمكن التنبؤ تمامًا بأي استخدام للقوة؛ من المستحيل أن نعرف ”على وجه التحديد كيف يمكن لقواتنا أن تحقق تلك الأهداف المحددة بوضوح.“ القاعدة الرابعة، إعادة ضبط العلاقة بين الأهداف والقوى باستمرار، وهو أمر جيد بقدر ما يطبق، لكنه يهمل حقيقة أن الإرادة والعزيمة المحضة في الحرب تتفوق أحيانا على الحسابات الدقيقة للغايات والوسائل. ”التأكيد المعقول“ على الدعم الشعبي ينطوي مرة أخرى على الكثير من الاستحقاقات. كثيرًا ما كان الشعب الأمريكي يقدم دعمه للمشاريع الناجحة وينأى بنفسه عن المشاريع غير الناجحة. عليك بتحقيق النجاح العسكري، وسيأتيك الدعم الشعبي من تلقاء نفسه، وليس العكس. أخيرًا، فإن مفهوم القتال باعتباره ”الملاذ الأخير“ أخذ ينهار ويتداعى تحت مطرقة التمحيص الدقيق: كما نوه كلاوسفيتز بطريقة انتقادية لاذعة: المرء لديه دائمًا الخيار في إعطاء العدو ما يريد. وبالتالي فإن الحرب ليست أبدًا الملاذ الأخير.

أشعلت قواعد وينبرغر فتيل حوار ساخن، وإن كان عموميًا، مع وزير الخارجية جورج شولتز George Shultz. وقد اختلف المحاربون القدامى في الحرب العالمية الثانية بشكل عميق حول كيفية استخدام القوة العسكرية. في النهاية، على الرغم من أن قواعد وينبرغر لاقت قبولاً حقيقيًا في أوساط الجيش الأمريكي، إلا أنه فقد الحجة. ومحاولته لتدوين قواعد استخدام القوة العسكرية، مع ذلك، تعثرت وتلكأت، بعد أن عادت التجربة المؤلمة للعراق على وجه الخصوص للظهور مجددًا. ومن المؤكد أن بعض القواعد التوجيهية العامة

- الأقل إلزامية من قواعد وينبرغر، والمتماشية أكثر مع حقيقة الحرب - تنطوي على قدر من المنطق. وبذلك يكون لدينا هنا مجموعة بديلة من القواعد، ويكاد يكون من المؤكد أنه سيتم تعديلها من خلال التجربة.

1- عليك بفهم حربك على ما هي عليه، وليس كما ترغبها أنت أن تكون.

وصف كارل فون كلاوسفيتز هذه القاعدة بأنها المهمة الأساسية لقادة زمن الحرب. يجب عليهم، يتابع قائلاً، أن لا يخطئوا في تمييز حربهم، "ولا يحاولوا تحويلها إلى شيء غريب عن طبيعتها. هذه هي أول وأهم المسائل الاستراتيجية وأكثرها شمولية." من بين جميع الأخطاء في الحرب، وربما أخطرها، هو تضييق أفق التفكير واختزاله بمجموعة من المسلمات أو الأمثال السائرة. والتقييم الفكري، الذي هو العنصر الأهم المطلوب من أي رئيس ومستشاريه العسكريين، يتمثل في فهم الظروف الحقيقية التي سيزج القوات الأمريكية في غمارها. ستختلف حروب القرن الحادي والعشرين عن حروب الماضي، وعن بعضها البعض. إذا كان هناك ثمة من درس واحد يمكن تعلمه من حروب أمريكا، بدءًا من كوريا وانتهاءً بالعراق، هو أن محاولة قولبتها وفق نمط واحد (خاصة النموذج الذي يستبعد الصراعات المديدة غير النظامية) كان خطأ.

لا يكفي وصف الحرب بأنها نزاع تقليدي، أو حملة لمكافحة التمرد، أو مكافحة الإرهاب. فمن الخطأ الفادح تفسير ذلك عن طريق التشبيه والمقارنة: في منظور الماضي، أسوأ أخطاء أولئك الذين شنوا ما بدا لهم بأنها حرب مكللة بالنجاح الكامل ضد العراق عام 1991، كان إصرارهم على أن هذه الحرب لم تكن لتشبه حرب فيتنام. من خلال تفكيرهم المتسم بالإدراك الذاتي للحرب كنوع من الصورة السلبية للصراع الهندي - الصيني (قصيرة جدًا،

تقليدية، مكثفة، بعيدة عن مكافحة للتمرد)، فقد وضعوا بشكل متناقض الشروط للمواجهة المطولة مع صدام حسين والتي توجت بحرب استتباعية أكثر تكلفة بكثير، بعد عقدين من الزمن. عندما استؤنفت الحرب في عام 2003، لم يكن القادة الأمريكيون على دراية جيدة بالظروف الفعلية للدولة العراقية والمجتمع الذي طمست الولايات المتحدة معالمه في سنوات تدخلها في شؤونه، وبالتالي لم تكن مهيأة للاحتلال والإعمار المطول الذي كان مطلوبًا. اعتقاد كلاوسفيتز بأن ''فهم حربك'' بكل تفردها هو ''المبدأ الأول، والأسمى، وأقصى ما يمكن للتعقل والتبصر الذي ينبغي على رجل الدولة والقائد أن يتحلى به'' هو اعتقاد صائب بالتأكيد. وهو يتطلب تطهيرًا مستندًا إلى وعي ذاتي لعقل المرء من التشبيهات والمقارنات والموازنات والاستعارات – وهو أمر عسير على أي شخص، وخاصة القادة السياسيين والعسكريين الذين يقومون بشن الحرب.

2 – التخطيط مهم؛ والقدرة على التكيف أكثر أهمية.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1940، ألقى وينستون تشرشل كلمة تأبين رائعة بمناسبة رحيل نيفيل تشامبرلين (Neville Chamberlain)، سلفه كرئيس للوزراء، الذي توفي بعد معاناة طويلة مع مرض السرطان. كان تشامبرلين يفضل استرضاء هتلر وخطب وده. مع ذلك، فقد علق تشرشل، الرجل ذو الحدس الغيبي العجيب، قائلاً: ''إن استشراف الغيبيات مسألة لا تُعطى للبشر، لحسن حظهم، وإلا فالحياة عندئذ لن تطاق، أن يتكشف لك ما هو قادم أو تتنبأ إلى حد كبير بمسار الأحداث الغيبية القادمة. في مرحلة ما يبدو أن البشر كانوا ذوي بصيرة ثاقبة لا تخطئ، وفي مرحلة أخرى يبدو أنهم كانوا على خطأ.'' وأعلن بأن تشامبرلين رجل استقامة وإخلاص، واصفًا إياه بأنه أشبه بالدرع الحصين لذاكرته. وأضاف ''من غير الحكمة أن نمضي في

دروب الحياة من دون هذا الدرع، لأننا كثيرًا ما نخجل من آمالنا عندما نفشل في تحقيقها ومن حساباتنا عندما نخفق في تقديرها."

لا مفر من أن تكون الأحكام والتقديرات الأولية، في أحسن الأحوال، صحيحة جزئيًا فقط. سوف تتغير الظروف، والأشياء التي لا يمكن التنبؤ بها سوف تحدث. جانب من قرار الذهاب إلى الحرب يتطلب قبول أن المستقبل سوف ينطوي على مفاجآت، بسبب ما سيقدم عليه خصومنا، ولأننا لا نستطيع أبدًا قياس قدراتنا الخاصة وتقديرها بدقة بالغة. لم تُثبت أي حرب أنها جاءت ولو بالحد الأدنى مطابقة لتوقعاتنا: كان متوقعًا لحرب أمريكا العالمية الثانية أن تبدأ ضد ألمانيا، ولكنها بدلاً من ذلك بدأت بهجوم ياباني مفاجئ. لم ير أحد أن الحرب الكورية قادمة. بعد كوريا، حذر الجنرال عمر برادلي مواطنيه من مغبة الانخراط في حرب برية أخرى في آسيا – وفي غضون أقل عشر سنوات جرى شن تلك الحرب التي كان قد حذر منها. قبل عام 2001، أيُّ مخطِّطٍ عاقل في البنتاغون كان يتوقع نشر عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين في أفغانستان؟ عدد قليل جدًا فقط من الحروب في التاريخ تجري رياحها بما تشتهي سفن المخططين، وتأتي تكاليفها في المال والرجال على وفق توقعاتهم، أو في نهاية المطاف تؤتي أكلها على وفق تنبؤاتهم وتمنياتهم.

لذلك، يجب على الاستراتيجيين الأمريكيين أن يُقِيموا لحساباتهم وتنبؤاتهم هامشًا كبيرًا وصريحًا من الخطأ، من حيث حجم القوات المطلوبة والزمن الذي قد تستغرقه هذه العمليات، والثمن الذي قد يتعين دفعه. ويجب أن يكونوا مستعدين لإمكانية أن تتحول الحرب إلى ما هو غير متوقع، وأن يتبين بأنها أطول أو أصعب أو أكثر تكلفة مما كان متوقعًا. ولكن هذا يقطع الطريق الآخر أيضًا: فمن الممكن تمامًا، كما حدث في العراق عام 1991، أن يكون النجاح سريعًا وأكثر اكتمالاً مما كان مرجوًا. في هذه الحالة، ينبغي أن يكون المخططون مستعدين لاستغلال هذا النجاح وكذلك مواجهة الفشل. كذلك، يتعين على القادة الاستعداد لإعادة قولبة القوات المسلحة وإعادة تشكيلها، بدءًا بالوحدات التكتيكية إلى القيادات العليا، وفقًا لمقتضيات الحرب التي يشنونها،

وليس التي يرغبون فيها. جورج سي. مارشال، رئيس أركان جيش الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن استراتيجيًا فذًا، لكنه كان في العديد من النواحي منظمًا ومنسقًا للانتصار، ويعود ذلك جزئيًا إلى أنه كان على استعداد لتطهير كبار الضباط في الجيش بلا رحمة، لإعادة تشكيل وبناء المؤسسات، وتحويل التدريب.

3- سوف تفضل أقصر الطرق، ولكن كن على استعداد لأطولها.

إنه أمر استراتيجي شائع أن الأمريكيين غير صبورين، وقد ذهب البعض إلى حد القول بأن الثقافة الاستراتيجية الأمريكية يجب أن تقبل هذا باعتباره أمرًا مسلمًا به، وأنه بغض النظر عن التكلفة، يجب على الأمة تجنب الحروب الطويلة. وهذا ليس صحيحًا في الحقيقة: فقد استمرت الولايات المتحدة في ارتباطاتها العسكرية في كوريا وأوروبا منذ منتصف القرن العشرين. واستمرت كقوة عسكرية في العراق لأكثر من ثماني سنوات، وكان من السهل أن تستمر في القيام بذلك لفترة أطول، لو أن الإدارة كانت أكثر حزمًا وأكثر وبراعة في التفاوض مع شركائها العراقيين، وكانوا هم أكثر ثقة بالنفس. إن إلزام المرء نفسه فقط بخوض الحروب التي تستمر لبضعة أسابيع أو بضعة أشهر هو تعطيل قاتل لقدرة الفرد على استخدام القوة. مرة أخرى، يجب على المرء أن يقبل بالحروب كما هي، على علاتها.

الملابسات هي ملابسات تحذيرية. وبشكل خاص، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تستطيع وسبق أن قامت بعملية بناء الأمة بنجاح من خلال الاحتلال العسكري - ألمانيا واليابان حالتان أساسيتان؛ وربما كوريا الجنوبية والفيليبين، حالتان ثانويتان - فهي قامت بذلك فقط من خلال الرغبة في المشاركة في احتلال طويل الأمد واستثمار الموارد العسكرية والمدنية. وعندما

تفعل ذلك، فمن الخطأ الاعتقاد أن العبء ستتحمله الوكالات المدنية للحكومة. عمليًا، فهم عادة إما ضعفاء على صعيد الموارد، أو عاجزون على الصعيدين الثقافي والتنظيمي عن تقديم ما تحتاج إليه القوات المسلحة. هذه ليست حجة بحد ذاتها ضد استخدام القوة لمساعدة الحلفاء المحليين في إعادة بناء الحكومة وإحكام السيطرة على أراضيهم – لكن الحجة تتعلق بالحذر والاستعداد لتكريس الجهود الدائمة، دوليًا ومحليًا، كما أظهرت الولايات المتحدة في كولومبيا في حربها على مدى نصف قرن ضد متمردي القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

لكن الأمر الذي لا يقبل الجدل هو أن على الزعماء السياسيين واجب توفير الدعم للمشاركات العسكرية الدائمة في الخارج. في أثناء الفورة الأولية من الحماس والوطنية، سيميل الشعب الأمريكي إلى دعم رئيس يذهب بهم إلى حرب صاعقة. ولكن تلك الحماسة تفتر مع الزمن؛ وفي هذه الأثناء، يتعلم الزعماء السياسيون كيفية أخذ مثل هذه الأمور على أنها من المسلمات البديهية. ذلك خطأ. وعندما تكون الخسائر والإصابات متوقعة، ينبغي إحاطة الشعب الأمريكي علمًا بذلك وإقناعه أن الحملة تستحق التضحية. وإذا ما اقتنعوا بذلك - كمثال جيد، الاستخدام الجائر جدًا لقوات العمليات الخاصة ضد القاعدة والحركات المشابهة – فإنهم سيدعمون حربًا لوقت طويل جدًا بالفعل.

4– عندما تخوض قتالاً اليوم، كن مستعدًا للتحدي غدًا

قد يكون عدم إقدامك على الفعل أكثر خطورة من إقدامك عليه – وهذه نقطة غالبًا ما تفتقر إليها المناقشات الاستراتيجية المعاصرة. عدم الإقدام على الفعل هو خيار، أيضًا، ويمكن أن يكون له عواقب وتداعيات خطيرة. حتى في أعقاب النجاح الساحق، سيكون هنالك ببساطة تحديات أخرى، والتي قد تكون سلمية

(الانتشار طويل الأمد لمليون جندي أمريكي في أوروبا في الخمسينيات) أو عنيفة (الحماية الأمريكية للأكراد وبدرجة أقل، لشيعة العراق بعد العام 1991). لن تكون هنالك حالات نهائية وخروجات نادرة ثمينة - فقط مشكلات جديدة ومختلفة.

يعود السبب في ذلك بشكل خاص إلى أن الغرض من القوة الخشنة بالنسبة للولايات المتحدة، بخلاف سويسرا، هو أبعد بكثير من مسألة حماية حدودها ومواطنيها داخل البلاد وخارجها. قد يختلف أحدنا مع المؤرخين فيما إذا كانت مرحلتنا أكثر خطورة من مرحلة الحرب الباردة، وهي نقطة يمكن أن يختلف حيالها العقلاء من الناس. ولكن بالتأكيد، وكما رأينا في الفصول السابقة، فإن المسألة أكثر تعقيدًا من ذلك. إنها مسألة أقرب إلى عالم من الحجوم يشتمل على عدد من الدول المستقلة أكبر منه في العقود التي سبقت بدء الحرب الباردة؛ إنه عالم يمثل شبكة من الأسلحة الجديدة وأنماط النزاع القائمة بالتوازي مع تلك القديمة والمفهومة جيدًا؛ إنه عالم يجعل فيه تدفق المعلومات وآنية التواصل من عملية صنع القرار عملية مليئة ومضغوطة أكثر من أي وقت مضى.

تقسم عقيدة التخطيط الاستراتيجي الأمريكي النزاع إلى ست مراحل: (0) إعداد ما قبل الحرب "لتهيئة البيئة،" (1) نشاطات الردع لمنع الحرب (2) انتهاز المبادرة من خلال عمليات الانتشار إذا فشل الردع، (3) السيطرة على العدو (ربما عن طريق تدميره)، (4) العمل على استتباب الوضع، و (5) تسليم الأمور للسلطات المدنية عند نهاية النزاع. موضوع المحافظة على النظام هو موضوع سخيف. ومع ذلك فهذا التأطير المفاهيمي يضع الإطار العام لكيفية مقاربة الجيش لموضوع الحرب. عمليًا، لا شيء من قبيل هذه العملية المنظمة يمكن أن يحدث أو يحدث بالفعل. النهج الأكثر قابلية للتحقق، بعد أن تضع الحرب أوزارها، (حتى قبل ذلك أحيانًا)، يتمثل بالشروع في التطلع نحو الأفق بانتظار النزاع التالي. لعل خير مثال على ذلك هو الطريقة التي بدأت القوات الجوية لجيش الولايات المتحدة (التي أصبحت لاحقًا القوة

الجوية) من خلالها بالتفكير باكرًا في متطلبات صراع مع الاتحاد السوفييتي، حتى مع بدء ظهور الحرب الباردة إلى حيز الوجود.

5- الاستراتيجية البارعة أمر مهم؛ لكن المثابرة عادة ما تكون أكثر أهمية.

الحرب هي اختبار إرادة: وعلى الرغم من ضرورة وأهمية العمليات والتكتيكات البارعة والذكية، فإنها لا تضاهي الإرادة والعزيمة المطلقة، على جميع المستويات. يجب على الرؤساء وضباط الصف على حد سواء إدراك هذا. وفي التحليل النهائي، غالبًا ما يكون الانتصار من نصيب ذاك الطرف الذي يرفض قبول الهزيمة، وأصعب القرارات لم تكن أبدًا واضحة كما هي في منظور تجارب الماضي. وينطبق هذا بصفة خاصة على الولايات المتحدة التي لا يرجح أن تستنزف مواردها الضخمة في نزاع ما، ولكن قد تستنزف إرادتها. ومهما كانت أخطاؤه الأخرى كخبير استراتيجي، فان أفضل لحظات الرئيس جورج بوش جاءت في عام 2006 عندما أمر بإرسال خمسة ألوية إضافية الى العراق لاسترداد ما بدا أنه حالة غارقة. وقد رفض مستشاروه العسكريون ذلك، محذرين من أنه سيكسر ميزان القوة إن فعل ذلك. فكان رده – أنهم سيكونون أكثر عرضة للكسر إذا ما تعرضوا للهزيمة – أصبحت مقولته أشبه بالأسطورة.

المثابرة هي فضيلة تدرَّس للجنود الشباب؛ وأنها، وليس التفوق التكتيكي، هو ما يأخذه معه جندي المشاة بعد أن ينهي الدورة التدريبية بعد تسعة أسابيع. في المستويات العليا، غالبًا ما يُفترض أن الفضائل الفكرية تسود على الصفات النفسية الصاخبة التي تحتاجها في القتال، وهذا صحيح من ناحية ما. ولكن مثلما يعرف كبار لاعبي الشطرنج منذ زمن طويل، حتى في النشاط الفكري البحت (والحرب ليست كذلك)، فإن الإرادة والتصميم يجب

أن يساندا الفكر. كذلك قائد المعركة اللامع، إذا افتقر إلى العزيمة والإرادة فسوف يفشل.

6 – يمكن للرئيس أن يشن حربًا؛ لكن كي يفوز بها، عليه أن يحصل على دعم الكونغرس والشعب.

على الرغم من أن الدعم الشعبي لاستخدام القوة لا يمكن ضمانه مسبقًا، مع تنحية حالات الطوارئ المفاجئة التي تتطلب إجراءات تنفيذية جانبًا، فإن أي استخدام كبير للقوة المسلحة للولايات المتحدة يجب أن يحظى بدعم ممثلي الشعب في الكونغرس. فالحروب تعزز دائمًا من قدرة السلطة التنفيذية، وهي ليست استثناء في حروب القرن الحادي والعشرين. من الحملات الواسعة للاغتيال، إلى نشر آلاف الجنود في العراق في عام 2014، شعر رؤساء الولايات المتحدة بحرّية استخدام القوة العسكرية دون الحصول على موافقة الكونغرس. وهذا يتناقض مع المعايير الدستورية الأمريكية وهو تصرف غير حكيم. عاجلا أو آجلا، ستأخذ الحربُ البلاد إلى مكان تكون فيه الوحدة ضرورية: من الأفضل أن تأتي تلك اللحظة عندما يكون كلاهما مجلس الشيوخ والكونغرس – اللذان تدفعهما الغريزة عادة لدعم الرئيس خلال فترة الطوارئ – مدونين في سجل الدعم. في الواقع، في حالة ليبيا في عام 2011 وسورية والعراق في وقت لاحق، كان من المناسب لكليهما، الكونغرس والرئيس، تجنب مواجهة التحدي المتمثل بالحصول على إذن باستخدام القوة العسكرية. غير أن هذا التجنب المؤقت للمشكلة انتهى إلى جعل السياسة الأمريكية أقل حزمًا وأكثر إثارة للجدل – وبالتالي، أقل فعالية.

كان أكبر خطأ للرئيسين بوش وأوباما في العراق وأفغانستان فشلهما مرارًا في إطلاع الشعب الأمريكي على الأسباب التي حدت ببلادهم إلى شن تلك الحروب. إن التباين مع أحد زعماء زمن الحرب، مثل تشرشل، أمر مذهل.

على الرغم من أن اهتمامنا غالبًا ما يوجه نحو العبارات الرنانة في الفترة البطولية لوقوف بريطانيا لوحدها - "سنحارب في البحر وفي البر- " فإن ما هو أكثر إثارة للدهشة كان استخدام تشرشل لعناوين وطنية طويلة ليشرح لبلده وإلى حد ما للعالم طبيعة الحرب التي كانوا يخوضونها. أرسطو، أول وأعظم طلبة فنّ الخطابة، أشار إلى أن الخطابة فنٌّ لا غنى عنه لشن الحرب، وكان على حق. أحد المؤرّخين اليونانيين القدماء، ثيوسيديديز Thucydides، في سرده التاريخي الرائع عن الحرب البيلوبونيسيّة Peloponnesian(*)، أظهر أهمية وقوة الكلام في الحفاظ على زخم الحرب وتوجيهها. في الحرب الباردة، كان هنالك رئيسان مختلفان جدًا، جون كنيدي ورونالد ريغان، حشدا دعمًا شعبيًا لموقف خطير ومطول من الاتحاد السوفييتي من خلال بلاغتهم وقوة بيانهم. وسيحتاج قادة الحرب في المستقبل إلى القدر ذاته من البلاغة وقوة التعبير.

لقد أوضح وينبرغر قواعده في عالم يمكن فيه للمرء أن يعتقد بأن الولايات المتحدة نادرًا ما ستضطر إلى استخدام القوة، إن كان هنالك ثمة من استخدام لها على الإطلاق. وتحدث في واحدة من قمم الحرب الباردة، التي كانت الولايات المتحدة خلالها عاكفة على إعادة بناء قواتها المسلحة التي استنفدت ماديًا ونفسيًا جراء حرب فيتنام. وكانت الحاجة إلى قوة مسلحة لتحقيق التوازن مع الاتحاد السوفييتي في منافسة من شأنها أن تبقى، على الأرجح، سلمية. وبطبيعة الحال، كان وينبرغر يتعامل مع العواقب الصادمة لحرب تختلف تمامًا عن تلك التي كان قد خاضها في شبابه. ويمكن للمرء أن يغفر عدم الواقعية تلك التي تكشفت عنها قواعده: جيل لاحق، رغم كونه منهكًا ومتخوفًا، إلا أنه لا يمكن له أن يتحمل اللامبالاة ذاتها تجاه العالم كما هو عليه. لن يكون مجديًا وضع قائمة مرجعية لمعايير استخدام القوة الخشنة. بل إن ما هو مطلوب هو مجموعة متبصرة من المذكرات لتوجيه القادة الأمريكيين الذين خلصوا، على مضض، إلى نتيجة مفادها أن العنف هو الخيار السياسي الأقل سوءًا.

(*) (431-404 قبل الميلاد) حرب يونانية قديمة خاضتها أثينا ضد الاتحاد البيلوبونسي بقيادة اسبرطة.

حاشية

رأس العقاب

في أوائل آذار/مارس 1946، كان القطار الرئاسي يشق طريقه إلى مدينة فولتون بولاية ميسوري. وقد رفض الرئيس هاري ترومان Harry Truman عمدًا قراءة مسوّدة مبكرة للملاحظات التي سيقدمها ضيفه ونستون تشرشل في كلية وستمنستر. كان الرئيس، الذي لم يكمل بعد عامه الأول في السلطة، لا يزال غير متيقن إلى أي مدى سيذهب في مواجهة الاتحاد السوفييتي والدكتاتور جوزف ستالين، ورأى أنه سيكون من الأسهل من كل النواحي التظاهر بعدم معرفة ما قد يقوله الضيف.

لكنه قام بواجب الضيافة لزائره رجل الدولة البريطاني، الذي كان في ذلك الحين زعيم المعارضة في البرلمان. وعندما تحدّثا عن أشياء كثيرة، أشار ترومان إلى الخَتْم الرئاسي الذي أعاد تصميمه شخصيًا. وأضاف ''هذا قد يثير اهتمامك.'' "لقد أدرنا للتو رأس العقاب من براثن الحرب باتجاه غصن الزيتون الذي هو رمز السلام.'' تأمل تشرشل قليلاً في كلامه، ثم عرض اقتراحًا'' .يجب أن يكون الرأس قائمًا على محور دوار بحيث يمكن أن يتحول من براثن الحرب إلى غصن الزيتون من أجل السلام كما تستحق هذه المناسبة".

كما كانت الحال في كثير من الأحيان خلال مراحل حياته الطويلة، فقد كان تشرشل على حق: كان ينبغي لرأس النسر أن يكون قادرًا على الدوران والتحول من غصن الزيتون إلى السهام والعودة مجددًا. كان هذا درسًا صعبًا للأمريكيين في عام 1946، بعد أن خاضوا حربًا عالمية، وإن كان ذلك بقدر

من التضحيات أقل بكثير من حلفائهم البريطانيين. وقد يكون من الصعب على الأمريكيين اليوم أن يوافقوا على مثل هذا الاستنتاج في نهاية ما يزيد على عقد ونصف من الحرب الطويلة التي كلفت الآلاف من الأرواح الأمريكية، وأدت إلى إصابة عشرات الآلاف بجروح جسدية ومعنوية. وقد يكون من الصعب بشكل خاص القيام بذلك في وقت يبدو فيه أفق السياسة الدولية أكثر تشاؤمية وضبابية من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الباردة، عالم من السهل أن تُرتكب فيه أخطاءً مكلفة، وربما عالم يأمل المرء فيه أن يتجنب تلك الأخطاء عن طريق الإحجام عن أي عمل خطير. كما أن قدرة مواطني الدولة العظمى على النأي بأنفسهم بعيدًا عن الشؤون العالمية، نادرًا ما كانت تتجلى على صعيد حياتهم الوطنية، ولكنها لم يسبق أن غابتً يومًا عن تلك الحياة.

فالقوة العسكرية هي في أحسن الأحوال أداة غير منضبطة وغير دقيقة وتستخدم بشكل مؤلم ولها نتائج لا يمكن التنبؤ بها. إنها ليست مبضع جرّاح، وإنما مدية جزار يمكن أن تتحول في يد مستخدمها إلى استخدامات أخرى. وعلى الرغم من عقود من الدبلوماسية العسكرية وخطاب الحنكة والبراعة السياسية المتمخض من واقع التهديدات التي تجسدها القوة العسكرية، يبقى هدف هذه القوة هو القدرة على السحق والتشويه والتدمير والقتل. وعلى الرغم من أنها في كثير من الأحيان تستلهم بعض الفضائل السامية التي بمقدور البشر التحلي بها وتطبيقها - الزمالة والمثابرة والتفاني في أداء الواجب والتضحية بالنفس - لا يوجد شيء جميل فيها. بيد أنه لا غنى عنها، وربما في هذه المرحلة من تاريخنا، أكثر من أي وقت مضى. وكما حذر تشرشل قبل ثلاث سنوات من رحلة القطار تلك مع هاري ترومان، فإن الفشل في ممارسة القوة العسكرية لأهداف أكبر من الدفاع عن النفس بمفهومه الضيق قد يكون كارثيًا.

لا يواجه الأمريكيون في أوائل القرن الحادي والعشرين أيًا من العالمين، لا العالم التنافسي وإنما المتفائل عمومًا الذي تعامل معه ثيودور روزفلت في أوائل القرن العشرين، ولا عصر الإرهاب الشمولي في منتصف ذلك القرن

الذي ساعد ابنُ عمه فرانكلين روزفلت وخلفاؤه في هزيمته، مرة، وفي احتوائه، مرة أخرى. وبعد فترة من عدم اليقين والشك، لا سيما في أعقاب الحرب المثيرة للجدل والرديئة الأداء في العراق وعواقبها السيئة التي جرى التعامل معها نسبيًا بقدر أقل من السوء، لا ينبغي للمرء أن يتوقع ذلك النوع من النجاحات التي انتزعها رونالد ريغان وإدارات جورج دبليو بوش من اتحاد سوفييتي متداع ومنهار عند نهاية القرن. فقد قال لنكولن في رسالته السنوية إلى الكونغرس في عام 1862 ”لذلك يجب أن نفكر من جديد ونتصرف من جديد.“ هذه كلمات شهيرة، ويحق لها أن تكون كذلك، ولكن ربما كانت أكثر بلاغة وتعبيرًا في عبارة لنكولن ”يجب علينا أن نطلق العنان لأنفسنا“ . اليوم، أن يحرر الأمريكيون أنفسهم يعني أن يفهموا أنه بقدر ما كان ماضي أمتهم منهلاً خصبًا للعلم والمعرفة بخصوص الفوائد والمزايا التي حققتها الولايات المتحدة من استخدام القوة، فهو لا يقدم دليلاً دقيقًا للمستقبل. وسيتعين على جيل جديد من رجال الدولة الأمريكيين صياغة استراتيجيات جديدة لاستخدام القوة الهائلة للجيش الأمريكي، للخروج بأحكام وتقييمات مبدئية صائبة تختلف عن الأحكام الصادرة عن الأجيال السابقة.

الولايات المتحدة قوة عظمى ناضجة؛ وعلى مدى أكثر من قرن تفوقت على جميع أمم الأرض. واليوم، تحول ميزان القوة الاقتصادية بطرق ثابتة، تاركًا الولايات المتحدة وسط نظراء متساوين في المراتب أكثر منه وسط طواغيت وجبابرة القرن الماضي. ولكن التغييرات أعمق من ذلك. إن زخم تجارب أمريكا في القرن الماضي، الناجحة وغير الناجحة على السواء، قد يسير في طريق إعادة تعديل السياسات والتحالفات؛ وقد يجعل من الصعب إجراء التحولات الناعمة والتكيفات التي يتطلبها الاستخدام البارع للقوة العسكرية في المستقبل.

في عام 1943 حثّ تشرشل أمريكا على تولي دور جديد في العالم. فالدور الذي كان قائمًا أيام ما قبل أحفاد وأحفاد أحفاد أولئك الذين خاطبهم، يختلف، في نواحٍ حساسة، عن الدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة خلال

الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وبعد ثلاث سنوات فقط، في ذلك القطار الذي كان يعبر البراري، حثّ تشرشل مضيفه الأمريكي، الذي كان لديه شكوك خاصة حياله، على إبداء نوع من المرونة المشوبة بقدر من التصميم الذي لا يزال مطلوبًا. في العالم كما هو، لا يزال بعيدًا اليوم الذي يمكن فيه للعقاب أن يكون مقتنعًا بمجرد التحديق إلى غصن الزيتون.

وكما عرف تشرشل أيضًا، فإن عبقرية الولايات المتحدة تكمن في قدرتها على إعادة ابتكار نفسها وإعادة تصور ذاتها، والاستفادة من مواردها الهائلة من المواهب والثروات، لإنتاج أجيال جديدة من القادة والدفع بهم إلى الواجهة، والعمل باهتمام وتفان أكبر من مجرد الأنانية المحضة. علاوة على ذلك، فإن قدرتها على التصرف بفعالية على الصعيد الدولي لا يمكن فصلها عن قوتها العسكرية وقدرتها على استخدام تلك القوة. وعلى الرغم من كل سقطات أمريكا وأخطائها، والانتصارات غير المكتملة في الحروب والنكسات التي لا تعوض، تبقى القوة العسكرية الأمريكية، في مجملها، قوة مكرسة من أجل الخير في هذا العالم. وكان استخدام تلك القوة عنصرًا حاسمًا - العنصر الوحيد تقريبًا، ولكن الذي لا غنى عنه - في الفوز في الحرب الباردة وضمان رخاء وازدهار لم يسبق لهما مثيل، ولن تحيد عن هذا النهج. لا نستطيع أن نفترض بأن عالم القرن الحادي والعشرين سيجنبنا أهوالاً لا تقل سوءًا، أو ربما أسوأ، من أهوال القرن العشرين. ملائكة الخير في الطبيعة البشرية لم تنتصر. ولكن سجل القرن الماضي يعلمنا أيضًا أنه حتى في أحلك الظروف والأوقات، يبقى التفاؤل الرصين هو النبراس الحقيقي للحرية، وفي هذا الصدد، فإن شيئًا لم يتغير.

شكر وتقدير

جميع المؤلفين بلا استثناء مدينون بالكثير من الامتنان للكثير من الأحبة، وأنا بالتأكيد لا أشكل استثناءً من القاعدة. ثلاثة من المساعدين الباحثين الرائعين، آني سايبرت Annie Seibert، وويل كوين Will Quinn، وقبل كل شيء جب بينكوفسكي Jeb Benkowski (الذي كانت جهوده في عامي 2015–2016، على غرار جب نفسه، بطولية) كانوا لا غنى عنهم كما كانوا لا يعرفون الكلل. وهنالك أيضًا مساهمة لا تقل أهمية قدمها أصدقاؤنا وزملاؤنا الذين قرأوا مسوّدة العمل، وأتحفوني بتعليقاتهم المسهبة والمفصلة عليها، بصدق وصراحة مؤلمة، لكنها صادقة وهم: رافي كوهين Rafi Cohen، وتوم دونلي Tom Dnelly، وإريك إدلمان Eric Edelman، وتوم كيني Tom Keaney، وبوب كيلبريو Bob Killebrew، وديك كوهن Dick Cohen، ومارا كارلين Mara Karlin، وتوم ماهنكين Tom Mahanken، وجيم مان Jim Mann، وتوم ريكس Tom Ricks، وبولا ثورنهيل Paula Thornhill. تحت سياط انتقاداهم وتعليقاتهم الجسورة لم، كما قال الشاعر دبليو إي هينلي (W. E. Henley)، أبك وأصرخ، ولكني بالتأكيد جفلت وانتفضت عندما صوبوا سهام انتقاداتهم اللاذعة نحو أول مسودة بسبب بعض التعليقات غير المبررة والحجج التي لا أساس لها وبعض شطحات المنطق. لقد غدا كتابًا أفضل بكثير بفضلها.

في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، سهّل العميد فالي نصر Vali Nasr والعمداء المساعدون جون هارينغتون John Harrington، ومايرون كونكا Myron Kunka وبيتر لويس Peter Lewis مهمتي، وخاصة من خلال مؤازرتي ببعض الأساتذة المساعدين في المرحلة ما قبل النهائية

الذين جاؤوا في الوقت المناسب تمامًا. وقد كان موظفو مكتبة SAIS، كما في أي وقت مضى، متعاونين إلى درجة مذهلة بشأن العديد من الطلبات العاجلة. ثاير ماك كيل Thayer McKell عمل على تنظيم كافة أموري، وجون ماكلوفلين John McLaughlin شاطرني، ليس فقط بحكمته حول عالم الذكاء، ولكن بمواهبه الفذة الساحرة التي مكنتني من المحافظة على اتجاه البوصلة. وكان زملائي أعضاء هيئة التدريس في هذه المؤسسة الرائعة مصدر تحفيز بالغ لي، وأحيانا، كما هو في حال جاكوب غريجيل Jakub Grygiel(*)، الإلهام. لقد تعلمت الكثير من طلابي على مر السنين، وخاصة أولئك الذين حضروا مقرّري الدراسي ”فن القرار الاستراتيجي.“ لقد اختبرتهم بالعديد من الأفكار الواردة في هذا العمل.

وفي نهاية العام 2006، طلبت مني وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أن أكون مستشارًا لوزارة الخارجية، وهو ما فعلته لمدة سنتين حافلتين ومثمرتين للغاية. أنا مدين لها، وللرئيس جورج دبليو بوش، وزملائي في الحكومة كثيرًا. كان عملي لهم ومعهم منهلاً ثرًا تعلمت منه الكثير، على غرار أي معهد للدراسات العليا، وقد تركت بصماتها على كيفية رؤيتي للمسائل الاستراتيجية، بما في ذلك تلك التي يتناولها هذا الكتاب. ليس في الحكومة، ولكن على عتباتها، والأصدقاء والزملاء في حملة رومني Romney عام 2012، وفي وقت لاحق مبادرة جون هاي John Hay، وخاصة بريان هوك Brian Hook، ما ساعدني على التفكير بطرق مباشرة جدًا حول صنع السياسات.

تمويل البحث والسفر جاء من مؤسسة سميث ريتشاردسون Smith Richardson Foundation، التي أثمّن كرمها وأقدره بالغ التقدير، وكذلك التشجيع الشخصي من ناديا شادلو Nadia Schadlow ومارين سترميكي Marin Strmecki.

لن أحاول تسمية جميع الأفراد، في الولايات المتحدة وفي الخارج، الذين

(*) أستاذ جورج دبليو بوش في معهد بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة التابع لجامعة جون هوبكنز.

أثروا على تفكيري في المسائل التي نوقشت في هذا العمل، وأنا متأكد تمامًا من أنني أقف عاجزًا عن شكر أولئك الذين لم تسعفني الذاكرة في استحضار أسمائهم. ولكن اسمحوا لي أن أقول بأني تعلمت الكثير الكثير من الأصدقاء القدامى، أمثال بيتر فييفرPeter Feaver، والزملاء الدوليين، أمثال هيو سترتشان Hew Strachan؛ وحكماء وحكيمات الحياة العامة الأمريكية، مثل أندرو مارشال Andrew Marshal؛ ودبلوماسيين من ذوي الخبرة، أمثال جيم جيفري Jim Jerey؛ والجنرالات، أمثال جون ألين John Allen وديفيد بترايوس David Petraeus؛ وكبار المسؤولين الذين ينأون بنفسهم بعيدا عن الأضواء، أمثال دوغ لوت Doug Lute وديفيد غوردون David Gordon؛ وخبراء متخصصين أمثال آشلي تليس Ashley Tellis أو موظفي معهد الدراسات البحرية الصينية؛ والخبراء الأجانب الأكفاء أمثال بي كيه سينغ P. K. Singh. هذا الكتاب هو نتاج سنوات من المحادثات المستمرة والتواصل الدائم معهم وكذلك نتاج تأملاتي الذاتية في خصوصية دراستي.

لطالما شكلت عائلتي، كما عهدتها دومًا، داعمًا رائعًا لي. لا سيما بالنسبة لمؤلفٍ متابع للمسائل الهامة والحساسة في السياسة الوطنية، وأطفالي رافي Rafi، وميكي Miki، وبيكي Becky وناثان Nathan الذين غرسوا بداخلي قدرًا من التواضع. "إذًا، أنت يا أبي خبير في التخطيط الاستراتيجي؟" كانت لازمة غير مستغربة أسمعها منهم عندما تنحرف الأمور عن مسارها المعتاد في منزل آل كوهين. وزوجاتهم، تاليا Talya وآري Ari وإيلانا Elana، قد أضفوا عليهم، وزوجتي وأنا، بهجة لا حدود لها. أحفادي لم يصلوا بعد إلى مرحلة يعرفون فيها شيئًا عما يعنيه تأليف كتاب. يبدو أنهم يرون أن وظيفة الجد هي قراءة القصص وشراء الآيس كريم، وهذا أمر يروقني. أما بخصوص زوجتي، جودي Judy، فمن دونها أغدو تائهًا؛ امتناني لها لا حدود له.

أندرو ويلي Andrew Wylie جعل من كتابة المؤلفات عملاً مجزيًا ومثيرًا للاهتمام. تشجيعه وحسن تقديره يعني الكثير بالنسبة لي كما يعني للكتّاب الأكثر مني شهرة بكثير. لارا هايميرت Lara Heimert من دار نشر

Basic Books كانت مديرة رائعة رغم كونها كثيرة المطالب: لقد أضفت هي وفريقها المهني لمسات أخيرة رائعة على هذا الكتاب، والعمل معهم كان أيضًا مبعث سرور كبير بالنسبة لي.

وأخيرًا، أود أن أشكر العديد من الجنود والدبلوماسيين وموظفي الخدمة المدنية، وغيرهم ممن استضافوني في المواقع الخطرة كما يقول المثل. أكرس هذا الكتاب لهم ولإخوتهم وأخواتهم الذين عرّضوا أنفسهم منذ يوم الحادي عشر من أيلول لخطر مميت من أجل ما هو وما سيبقى، رغم كل المتاعب، الدولة العظمى.

العصا الغليظة

"كتاب رائع وبالغ الأهمية في مضمونه وتوقيته، ويستند إلى قدر بالغ من المنطق والعقلانية؛ وهو يسبر أغوار السنوات الخمس عشرة الأخيرة من عمر الحرب، ويتعاطى مع التحديات المعاصرة ويبني قضية متماسكة جداً حول مسألة القيادة الأمريكية للعالم - بالرغم من كونها قيادة جرى ممارستها بقدر من الحكمة وبأسلوب يتصف بالديمومة والثبات. الأطر العامة والخطوط الإرشادية التي يقترحها كوهين لاستخدام هذه القوة هي أطر قيمة تتجلى أهميتها بصورة خاصة في ضوء استعداد أمريكا للانتقال إلى إدارة جديدة."

الجنرال المتقاعد ديفيد بترايوس قائد القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، ولاحقاً مدير السي آي إيه (CIA)، والآن رئيس معهد كي كي آر غلوبال KKR Global Institute

---

"في وقت تتصاعد فيه التحديات التي تتهدد السلم والنظام العالمي، يرسم لنا البروفسور كوهين رؤية واضحة ومتوازنة للدور الحاسم الذي يجب على القوة العسكرية الأمريكية والقيادة الأمريكية أن تضطلع به لضمان عالمنا. قراءة لا غنى عنها في وقت تستعد فيه إدارة جديدة لتسلم مقاليد السلطة في البلاد."

مايكل تشيرتوف، الوزير السابق للأمن الداخلي في الولايات المتحدة

"يمكن لأي معلق على الاستراتيجية الكبرى أن يتسم بدرجة معينة من الذكاء والاطلاع، لكن إيليوت كوهين يتسم أيضاً بالشجاعة والحكمة. شجاع في تعاطيه غير الهياب مع الإجماع الجديد الذي يثني على القوة الناعمة، ويفضلها على القوة الخشنة، وينادي بالانعزالية الجديدة لما فيه خير ومصلحة الولايات المتحدة؛ إنه حكيم في تحليله لما تستطيع أمريكا ويتوجب عليها فعله كي تبقى القوة العالمية الأولى المسيطرة في القرن الحادي والعشرين. ثائر جديد على التقاليد والمعتقدات القديمة في آرائه، وأكاديمي فذّ في رؤيته للسياسة العسكرية الأمريكية من أيام تيدي روزفلت حتى باراك أوباما، إنه أبلغ دفاع على الإطلاق عن الضرورة المستدامة للقوة الخشنة الأمريكية التي يحتاج إليها العالم."

البروفسور أندرو روبرتس مؤلف كتاب Masters and Commanders



